

Democratic and Popular Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



جامعة زيان عاشور بالجلفة

Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences
Department of Economic Sciences

SUBJECT :

The Strategy of Diversification of the Algerian Economy
in Light of Contemporary Economic Changes

*Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Doctorat.
Option : Economic and Financial Studies*

Presented by:

✎ *Ben Mouaffek Zerrouk*

Supervisor By:

✎ *Pr/ Kadri Mohammed Tahar*

~ Jury Members ~

<i>Dr. Chabane Amer said</i>	<i>University of Djelfa</i>	<i>President</i>
<i>Pr. Kadri Mohammed Tahar</i>	<i>University of Djelfa</i>	<i>Supervisor</i>
<i>Pr. El-heddi nadjwia</i>	<i>University of Djelfa</i>	<i>Examiner</i>
<i>Dr. Chelihi Taher</i>	<i>University of Djelfa</i>	<i>Examiner</i>
<i>Pr. Cheriet Salah Eddine</i>	<i>University of M'sila</i>	<i>Examiner</i>
<i>Dr. Seddi Ali</i>	<i>University of Tiaret</i>	<i>Examiner</i>

Academic Year : 2018 / 2019



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

[العنوان]

إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل
المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

من إعداد

بن موفق زروق

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2019/02/04 أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر(أ)	أعمر سعيد شعبان
مشرفا ومقررا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	قادري محمد طاهر
ممتحننا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	الحدي نجوية
ممتحننا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر(أ)	شليحي طاهر
ممتحننا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر(أ)	شريط صلاح الدين
ممتحننا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر(أ)	سدي علي

السنة الجامعية: 2018 / 2019



قال سبحانه وتعالى : ﴿ يُوَسِّفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ افْتِنَا فَلْيَسْبِغْ بَقَرَاتِ سَمَاوَاتِ يَأْكُلُهُنَّ سَبْغٌ جَبَافٌ وَسَبْغٌ سُنْبُلَاتِ
عُصْرٍ وَأَعْرَ يَابَسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَيْهِ النَّاسُ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْغٌ سِنِينَ دَابًّا فَمَا عَصَدْتُمْ
فَذَرُوهُ فَلْيَسْبِغْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْغٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا
قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)﴾

سورة يوسف

✓ .. من يسيطر على الغذاء يسيطر على الشعوب ... أما من يسيطر على الطاقة يسيطر على
القارات ... و أما من يسيطر على المال يسيطر على العالم.."
هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا السابق ومستشار الأمن القومي الأمريكي

✓ لا شك أن الأمم لن تستقل بنفسها وتملك قرازها إذ كانت محتاجة للغير فلاي كل شيء من
طعامها ولباسها وبقاها حاجاتها، بل سيطر التهديد بالحصار الاقتصادي وإقعا عليها دائما
وتظل خاضعة لما يملأ عليها من طرف المستعمر الاقتصادي إن لم تنهض بنفسها؛

شُكْرٌ وَتَقْوِيرٌ

- ✓ يقول الله تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم "
- ✓ لا يسعني وأنا أقدم هذا المجهود ، إلا أن أشكر رب العالمين العليّ الغدير شكرا يليق بعظيم سلطانه الذي أنعم علينا لإتمام هذا البحث.



كما لا أنسى وان أشكر الذين كانوا وراء نجاح هذا العمل ومن ساهم من موقعه في تقديم كل ما يستطيع من عون ... وأخص بالذكر مشرفي:

الأستاذ الدكتور: فادري محمد الطاهر السائحي

والمشرف المساعد الأستاذ الدكتور: نوي طه حسين

على ما قدموه لي طيلة مشواري الدراسي من ملاحظات وتشجيع، ودعم بشئني الوسائل وحث على الاستمرار ، وإكمال هذه الدراسات والرفع من سويتها.

كما أشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة قبولهم إجازة هذا العمل هذه المرحلة، وعصم كل أستاذ وقتنا لقراءة وتقييم هذا البحث.

والشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل في جامعة زيان عاشور بكلفت الذين ساعدوني على إتمام هذه الدراسات لتكون في أحسن حال بعدد من الآراء والملاحظات والمراجع وأخص بالذكر: أ.د قرش عبد القادر- د. قصري محمد عادل- د. اعم سعيد شعبان- د. شليحي الطاهر- د. مختاري مصطفى.

كما ولا أنسى كل عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة كلفت على ما قدموه لنا من تسهيلات في اقتناء المراجع طيلة مشوارنا الدراسي. وأخص بالذكر: ضبع مقدم، بلفص مصطفى

كما بن وفق زروق



إهداء

✓ أحمدهم لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليهم لو لا
فضل الله علي ...
✓ أحمدهم لله الذي وهب لنا ملك العقل واصطفانا على
بقيت خلقه ...



أما بعد :

أهدي عملي هذا ...

ك إلى : اللذين... أرجو أن أكون قد نلت رضاها... والدائي الكريمين...
اللذين رباني صغيرا..، وأخاطني بعونهما ودعائهما..أهديهما ثمرة من
غرسهما..، وبقطرة من فيضهما..، وفاء لبعض حقلهما... أطال الله في عمرهما.

ك إلى : صديقتي، ورفيقتي دربي، وشريكتي حياتي زوجتي الغالبت..،
ك إلى : قرة عيني وزخري في الدنيا والآخرة أبنائي الاعزاء :

✓ فاروق عطيت الرحمان؛

✓ مهيب صدام حسين؛

✓ حنين هبت الله.

ك إلى : من أمنك بإخلاصهم..، وصفاء أنفسهم..، وبراءة سريرتهم..، أخوتي الأحب

ك إلى : أساتذتي الأفاضل..، تلك الشموع التي أنارت لي طريق العلم..، وبدرت دوني
ظلمات الوهم..، و أحصن بالذكر مشرفي العزيم الأستاذ الدكتور: قادي محمد الطاهر
السائحي وفاء و اعتزازا لما قدمته لي من جميل في حياتي.

ك إلى : كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد المساعدة ولو بكلمة طيبة
مشجعت في إنجاز هذه الدراسة.

ك بن مو فق زروق



الملخص :

تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنوع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنوع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، وإستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني، وآثار انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتقييم اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية مع الجزائر في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تطرح الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنوع الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة. وقد خلصت الدراسة إلى:

- ✓ أن اختيار إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- ✓ إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الإستراتيجية، التنوع الاقتصادي، ترقية الصادرات، الاقتصاد الجزائري، التنمية، الأزمة النفطية 2014.

Abstract:

This study aims to highlight the mechanisms used for economic diversification in developing countries by focusing on different strategies of development and economic diversification which are commensurate with the potential of developing countries, especially in Algeria. The study also examined the diagnosis of Algeria's strategy in planning the national economy through economic programs, and strategy of Algeria according to the new economic growth, in addition to identifying the most important current economic challenges facing the Algerian economy because of the depreciation of oil prices since the middle of 2014, and their impact on some of the macroeconomic variables in Algeria, and challenge of attracting foreign direct investment to Algeria and its place in the national economy, and the impact of the opening up of the Algerian economy on foreign trade and the evaluation of the Euro-Mediterranean Partnership Agreement with Algeria in light of the limited exports outside the hydrocarbons sector. The study also explores how to move from an economy dominated by the hydrocarbons sector to a diversified and competitive economy In which alternative sectors have a role in diversifying the national economy and diversifying their sources of income by offering a package of alternative strategies and economic solutions that may be aimed at restructuring the economy and raising the contribution of alternative economic sectors in GDP. And improve the efficiency of these sectors by priority such as the role of the agricultural sector in achieving food security, rehabilitating the industrial sector as a source of growth and the role of renewable energy in achieving sustainable development, and the tourism creation as an alternative to wealth creation. The study concluded that:

- ✓ The choice of the strategy of economic diversification in Algeria is not subject to a theory or a strategy in itself, but is related to all the circumstances surrounding the development and the volume of investment resources available to them and the status of the main sectors and focus on the activities and industries leading and relying on the sector leading to pay the rest of the economic sectors to ensure the utilization of high efficiency and within the available possibilities
- ✓ The inability of the alternative economic sectors to oil in Algeria is not related to the scarcity of resources or Possibilities in general, as a result of the inefficient use of available resources due to the inability of the policies aimed at promoting these sectors.

Keywords :

- ✓ Strategy, economic diversification, development of exports, Algerian economy, development, oil crisis 2014.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence les mécanismes utilisés pour la diversification économique dans les pays en développement en se concentrant sur différentes stratégies de développement et de diversification économique en rapport avec le potentiel des pays en développement, en particulier l'Algérie, ainsi que le diagnostic de la stratégie algérienne en matière de planification de l'économie nationale par le biais de programmes économiques, La nouvelle croissance économique, en plus d'identifier les principaux défis économiques actuels auxquels l'économie algérienne est confrontée en raison des bas prix du pétrole depuis le milieu de 2014, et leur impact sur certaines variables macroéconomiques en Algérie, Le défi d'attirer les investissements étrangers directs en Algérie et sa place dans l'économie nationale, l'impact de l'ouverture de l'économie algérienne sur le commerce extérieur et l'évaluation de l'Accord de partenariat euro-méditerranéen avec l'Algérie au regard des exportations limitées hors secteur des hydrocarbures, ainsi que de la transition entre une économie dominée par le secteur du forage et une économie diversifiée et compétitive Dans lesquels des secteurs alternatifs jouent un rôle dans la diversification de l'économie nationale et de leurs sources de revenus en proposant un ensemble de stratégies et de solutions économiques alternatives susceptibles de restructurer l'économie et d'accroître la contribution des secteurs économiques alternatifs. Et améliorer l'efficacité de ces secteurs en priorité, tels que le rôle du secteur agricole dans la réalisation de la sécurité alimentaire, la réhabilitation du secteur industriel en tant que source de croissance et le rôle des énergies renouvelables dans la réalisation du développement durable, ainsi que l'industrie du tourisme en tant qu'alternative à la création de richesse. L'étude a conclu que:

- ✓ Le choix de la stratégie de diversification économique en Algérie n'est pas soumis à une théorie ou à une stratégie en soi, mais est lié à toutes les circonstances entourant le développement, au volume des ressources d'investissement dont il dispose, à la situation des principaux secteurs et à leur focalisation sur les principales activités et industries et sur la dépendance du chef de secteur Pousser le reste des secteurs économiques à s'assurer qu'ils sont exploités avec une efficacité élevée et dans les moyens disponibles.
- ✓ L'incapacité des secteurs économiques alternatifs au pétrole en Algérie est en grande partie non liée à la rareté des ressources ou des possibilités en général, mais dans la mesure où elle est le résultat de l'utilisation inefficace des possibilités disponibles en raison de l'incapacité des politiques visant à promouvoir ces secteurs.

Mots-clés:

- ✓ stratégie, diversification économique, développement des exportations, économie algérienne, développement, crise pétrolière 2014.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع:
I	الشكر والتقدير:
II	الإهداء:
IV - III	المخلص:
VI - V	قائمة المحتويات:
X - IX	قائمة الجداول:
XII - XI	قائمة الأشكال:
أ - ج	مقدمة عامة:
62-02	الفصل الأول : المنظور الإستراتيجي لعملية للتنوع الاقتصادي في الدول النامية
02	تمهيد:
22.03	المبحث الأول: دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التقدم الاقتصادي
03	المطلب الأول: التأسيس النظري للإستراتيجية الاقتصادية
10	المطلب الثاني: التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد الوطني
16	المطلب الثالث: التخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية
33-22	المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي
22	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي
29	المطلب الثاني: تقسيمات وأنماط التنوع الاقتصادي
31	المطلب الثالث: انعكاسات التنوع الاقتصادي
45 .34	المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية والتنوع الاقتصادي
34	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفعة القوية
38	المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المتوازنة والحلقة المفرغة
40	المطلب الثالث : إستراتيجيات التنمية الغير المتوازنة
61 .46	المبحث الرابع: الإستراتيجيات المستدامة في التنمية والتنوع الاقتصادي
46	المطلب الأول: إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية
53	المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المعتمدة على الزراعة
57	المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة
62	خلاصة:

143 - 63	الفصل الثاني : تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال
64	تمهيد :
74 - 65	المبحث الأول : التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال
66	المطلب الأول: نظرة الموائيق و البرامج الوطنية للاقتصاد الجزائري
68	المطلب الثاني: مخلفات الاستعمار وملامح إصلاح الاقتصاد الجزائري
70	المطلب الثالث: مرحلة الإعداد والتهيؤ للانطلاق في النموذج الاشتراكي
99 - 75	المبحث الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 - 1989
75	المطلب الأول: المخطط الثلاثي للتنمية 1967 - 1969
81	المطلب الثاني: المخططين الرباعيين للتنمية 1970 - 1977
90	المطلب الثالث: المخططات الخماسية للتنمية 1980 - 1989
118 - 99	المبحث الثالث: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1989-2015
100	المطلب الأول: برامج الاستمرار الاقتصادي 1989 - 1994
104	المطلب الثاني: برامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998
106	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكينزي 2001 - 2010
142 - 119	المبحث الرابع : الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر آفاق 2010 - 2030
119	المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014
131	المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للنمو 2015 - 2019
137	المطلب الثالث: الإستراتيجية التنموية وفق نموذج النمو الجديد 2016-2030
143	خلاصة:
243 - 144	الفصل الثالث : التحديات الاقتصادية العالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري
145	تمهيد:
174-146	المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني
146	المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية لسنة 2014
153	المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
164	المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في ظل تراجع موارد المحروقات
217 - 175	المبحث الثاني : تحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
175	المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية
185	المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري
202	المطلب الثالث: إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

242 - 218	المبحث الثالث : تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية
218	المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات
228	المطلب الثاني: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على الشراكة الأورو-متوسطية
237	المطلب الثالث: تقييم انفتاح الجزائر على الشراكة الأورو-متوسطية
243	خلاصة :
332 - 244	الفصل الرابع: البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر
245	تمهيد :
269 - 246	المبحث الأول : دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي
246	المطلب الأول: أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي
251	المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر
264	المطلب الثالث: مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر
290-270	المبحث الثاني : تأهيل القطاع الصناعي والتحويلي كرافد للنمو
270	المطلب الأول: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية
275	المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر
284	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر
306 - 291	المبحث الثالث : دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة
291	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة
296	المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في الطاقة المتجددة
301	المطلب الثالث: الفعالية الطاقوية للإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة
331-307	المبحث الرابع : ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة
307	المطلب الأول : صناعة التنمية السياحية
312	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية العالمية والمحلية
319	المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الجزائر في تنمية القطاع السياحي
332	خلاصة :
339-333	خاتمة :
352-340	قائمة المراجع :
357-353	الملاحق :

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(02.01)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967 – 1969	75
(02.02)	مقارنة بين الإعتمادات المالية والاستثمارات الفعلية للقطاع المنتج المباشر	78
(02.03)	الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع شبه منتج في المخطط الثلاثي 1967 – 1969	79
(02.04)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول للفترة 1970 – 1973	82
(02.05)	إنتاج المواد الزراعية خلال المخطط الثلاثي التمهيدي والمخطط الرباعي الأول	84
(02.06)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974 – 1977	87-86
(02.07)	هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978 – 1979	90-89
(02.08)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980 – 1984	92-91
(02.09)	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال 1985 – 1989	97
(02.10)	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	107
(02.11)	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	108
(02.12)	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش 2000-2004	109
(02.13)	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال 2000 – 2004	110
(02.14)	تطور معدل نمو قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2004	111
(02.15)	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	114
(02.16)	اثر البرنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال 2005 – 2009	116
(02.17)	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.	117
(02.18)	توزيع المخصصات المالية على المحاور الكبرى للبرامج التنموية 2001-2014.	121
(02.19)	حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين 20014 – 2014	123
(02.20)	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين 2010 – 2014	125
(02.21)	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي 2010-2015	126
(02.22)	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة 2010 – 2014	127
(02.23)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014	128
(02.24)	رصيد ميزان المدفوعات فترة البرنامج الخماسي 2010-2014	129
(02.25)	التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر 2010-2014	130
(03.26)	تباطؤ معدلات النمو في العالم الفترة ما بين 2012-2014	148
(03.27)	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2012 – 2016	154
(03.28)	الاحتياطات الرسمية الخارجية 2009-2017	156
(03.29)	الناتج الداخلي الخام ما بين 2009 – 2016	158
(03.30)	تطور المالية العامة في الجزائر ما بين 2009 – وأفاق 2020	160
(03.31)	العمليات التي تنجز على صندوق ضبط الإيرادات ما بين 2009 – 2017	163
(03.32)	البنك الإفريقي يمنح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون أورو	168
(03.33)	مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي	170
(03.34)	مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة	176-175
(03.35)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين 2009 – 2017	186
(03.36)	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2005-2015	194-193

195	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاعات الاقتصادية خلال 2002-2016	(03.37)
196	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2016-2017	(03.38)
197	أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	(03.39)
201	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال 2002-2016	(03.40)
202	نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017	(03.41)
220-219	أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة 2005-2017	(03.42)
222	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر ما بين 2014-2017	(03.43)
225	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر ما بين 2014-2017	(03.44)
227	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة ما بين 2005-2015	(03.45)
227	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى خلال 2016-2017	(03.46)
230	التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحوق رقم 03	(03.47)
230	التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لمنتجات غير المذكورة في الملحقين 02 و03	(03.48)
234	الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ما بين 2005-2017	(03.49)
250	استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي 2014-2015	(04.50)
253	الإنتاج الحيواني والدواجن في الجزائر ما بين 2008-2015	(04.51)
254	مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين 2008-2015	(04.52)
255	القروض الزراعية في الجزائر ما بين 2008-2015	(04.53)
257	مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2015 وأفاق 2020	(04.54)
259	الناتج المحلي والناتج الزراعي خلال الفترة 2011-2016	(04.55)
259	تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ما بين 2001-2014	(04.56)
260	الصادرات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011-2016	(04.57)
261	أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2008-2015	(04.58)
262	الواردات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011-2016	(04.59)
263-262	أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة 2008-2015	(04.60)
264-263	الموازن السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2015	(04.61)
278	مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر ما بين 2004-2017	(04.62)
297	قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر	(04.63)
313	ترتيب الدول العشرة الأولى في قطاع السياحة الدولية ما بين 2010-2013	(04.64)
322	عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع في سنة 2015	(04.65)
323	مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا 2007-2015	(04.66)
323	تطور عدد السياح خلال الفترة 2000-2014	(04.67)
324	تطور الإيرادات السياحية الإجمالية في الجزائر 2000-2015	(04.68)
324	ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	(04.69)
325	مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة 2010-2015	(04.70)
327	السيناريوهات المتوقعة من المخطط SNAT آفاق 2030	(04.71)

قائمة الأشكال :

ص	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية	(01.01)
28	تقدير مؤشر جيني للتنوع الاقتصادي	(01.02)
28	تقسيمات التنوع الاقتصادي	(01.03)
33	تقلب أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة	(01.04)
38	نموذج موسع للحلقة المفرغة	(01.05)
57	العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية	(01.06)
60	تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	(01.07)
76	مكانة القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) في المخطط الثلاثي للفترة 1967 - 1969	(02.08)
80	نسب الاستثمارات الفعلية للقطاع شبه منتج من المخطط الثلاثي 1967 - 1969	(02.09)
81	توزيع قطاع البنية التحتية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967 - 1969	(02.10)
83	مكانة قطاع الصناعات في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 - 1973	(02.11)
114	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	(02.12)
118	تطور الدين الخارجي ما بين 2004 - 2009	(02.13)
123	حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين 2014 - 2014	(02.14)
124	أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010 - 2014	(02.15)
129	أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج الخماسي 2010 - 2014	(02.16)
147	العرض والطلب العالمي على النفط ما بين 2014 - 2016	(03.17)
149	العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط ما بين 1987 - 2015	(03.18)
151	إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ما بين 2014 - 2017	(03.19)
154	أرصدة الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال فترة 2012 - 2016	(03.20)
155	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	(03.21)
157	تطور متوسط أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2000-2016)	(03.22)
159	تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة 2011 - 2016	(03.23)
172	نسبة عجز الموازنة من BIP ما بين 2014 - 2018	(03.24)
182	تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017	(03.25)
184	نظرة شاملة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017	(03.26)
187	أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017	(03.27)
198	تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة ومعدل الناتج الوطني الخام للجزائر 2006-2015	(03.28)
198	مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2006 - 2015	(03.29)
199	تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2015-2006	(03.30)
200	علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في الجزائر 2000-2017	(03.31)
200	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف ما بين 2000 - 2017	(03.32)
218	هيكل واردات الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005 - 2017)	(03.33)

223	يبين التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول في سنة 2017	(03.34)
223	تطور الصادرات خلال السنوات (2001-2017)	(03.35)
224	هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 2001-2017	(03.36)
226	التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول في سنة 2017	(03.37)
236	وضعية الميزان التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ما بين 2005 - 2017	(03.38)
276	القيمة المضافة ونسبة نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 - 2017	(04.39)
277	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2000-2016	(04.40)
292	الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية	(04.41)
295	نسبة إنتاج الطاقة المتجددة من مجموع إنتاج الطاقة العالمي	(04.42)
312	تطور عدد السياح في العالم ما بين 1995 - 2014	(04.43)
314	إيرادات السياحة الدولية بأسعار الجارية للدولار الأمريكي 2001-2015	(04.44)
315	السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف ما بين 2006 - 2016	(04.45)

مقدمة

- تمهيد
- إشكالية الدراسة
- الأسئلة الفرعية
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- دوافع اختيار موضوع الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة
- هيكل وتقسيمات الدراسة

1 - توطئة:

حددت الكثير من الدول النامية خاصة العربية في أوائل تسعينات القرن العشرين ثلاثة تحولات مترابطة في مجال سياسة التنويع الاقتصادي بهدف اللحاق بالدول المتقدمة من أجل تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. وقد تعلق الأمر بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتختم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو، ومن اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، وأخيرا من اقتصادات متركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وتنوعا. وعليه فقد حاز موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت هذه البلدان، وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات، وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها والناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك بأساليب إدارة المراكز التنويعية المتمثلة في الفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصادية ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق تنويع اقتصادياتها لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادية في بلدانها.

وفي خضم ذلك وما يعانيه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية (النفط) وإختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا العديد من التحولات والتغيرات، حاولت خلالها السلطات العمومية وفي كل مرحلة من تلك التغيرات إلى وضع سياسات وإصلاحات للتكيف مع معطيات التغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الإصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها. رغم أن سياسة التخطيط المركزي والإصلاحات المالية للسبعينيات ساهمت في بناء النسيج الصناعي وتحقيق العديد من المطالب الاجتماعية إلا أنها أدت إلى ضعف النجاعة الاقتصادية، ولم تتمكن الإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة بعدها، واللامركزية في التسيير المحسدة بمنح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزمة المديونية وتردي الظروف المعيشية، وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في حوصلة المؤسسات الكبرى في منتصف تلك العشرية، مع محاولة التخفيف من آثار الانتقال على المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، ولقد ساعد الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الألفية الثانية وتحسن الظروف المناخية التي انعكست على زيادة المحاصيل الزراعية على تحسن وضعية الاقتصاد ومؤسساته

والظروف الاجتماعية، إلا أن نتائج تلك السياسات وأطر الدعم سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية وتدهورت بذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي والشروع في سياسة تقشفية صارمة، والأمر الذي يكاد من جديد بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الربيع. وبقاء من جديد هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني بشكل كبير إذ بقي هذا الأخير يمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية وأكثر من 65% من الإيرادات العامة وهذا بعد فشل معظم السياسات في الخروج بالاقتصاد الوطني من أحادية القطاع إلى التنوع الاقتصادي المنشود على الرغم من تبني أغلب المخططات السابقة لهدف التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية وخلق قاعدة إنتاجية. وما زاد من معاناة الاقتصاد الوطني تلك المخاطر الناتجة بالأساس عن التقلبات الحادة في قيم أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولعل ما يثبت هذا الأزمات الدورية التي شهدتها العالم في هذا الشأن منذ العام 1973. وصولاً إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 ونتيجة لأسباب عديدة، عرفت الجزائر أزمة بترولية حادة انخفضت على إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، وصل سعر البرميل فيها إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف 2015، مخلفة بذلك آثار سلبية على كل المؤشرات الاقتصادية، وعليه فإن هذا الإختيار يعد تحدياً كبيراً ويدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية تحقق الاستقرار الاقتصادي. وهو الأمر الذي دفع بالحكومة للإسراع في وضع خطط تنموية، بغية إيجاد بدائل للتنوع الاقتصادي بدلا من الاعتماد على النفط، وقد سارعت الدولة في بداية خططها إلى تدارك الأوضاع باتخاذ جملة من التدابير. وصولاً إلى طرح نموذج اقتصاد جديد للنمو في سنة 2016 يركز بالأساس على مدخل جديد للسياسة المالية وتنوع الاقتصاد الوطني في آفاق سنة 2030.

2 - إشكالية الدراسة : تعتبر الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الأحادي الجانب كونها تعتمد بشكل رئيسي على المورد الريعي حيث يتربع البترول في صادراتها على المرتبة الأولى وبنسبة تفوق 97%، هذا المورد طبيعي المهم شكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير ما جعل أسعاره في السوق العالمية تتعرض في الكثير من الأحيان إلى اضطرابات كبيرة ما جعل الدولة تقع في مشاكل كبيرة في الحصول على موارد مالية إضافية تساعدها على تمويل وارداتها واستكمال مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ولفترة طويلة، وفي ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن البدائل الإستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه تبتق إشكالية هذه الدراسة التي يمكن طرحها على النحو التالي: ما هي الاستراتيجيات والبدايل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق تنوع اقتصادي مستدام في ظل الإمكانيات المتاحة؟

3 - الأسئلة الفرعية: من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل يعتبر النفط نقمة أو نعمة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل غياب التخطيط الاستراتيجي في إعداد البرامج التنموية كان سببا في تدهور التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ ما مدى نجاح الإصلاحات المتعاقبة في تحقيق مطالب التنوع الاقتصادي؟
- ✓ فيما تجلت تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟
- ✓ هل تعتبر الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة أزمة 2014 ناجحة أم فاشلة في المدى الطويل؟

- ✓ هل يساهم مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- ✓ هل تشكل الشراكة الأورو-جزائرية تحدي أم فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري ؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات المثلى لتطوير والنهوض بالاقتصاد الجزائري من أجل تفعيل التنويع الاقتصادي؟
- 4 - فرضيات الدراسة :** قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستي، ويمكن حصرها فيما يلي:
 - ✓ يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .
 - ✓ إن غياب التخطيط الاستراتيجي واعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن مطلب التنويع الاقتصادي.
 - ✓ تعبر جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014 دائمة وتصلح في المدى الطويل.
 - ✓ لا يساهم مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التمسك بالقاعدة 49/51.
 - ✓ ضعف التجارة الخارجية يجعل من خيار الانفتاح على التجارة الدولية تحديا لتنويع الصادرات خارج المحروقات.
 - ✓ يعبر كل من قطاع الصناعة والفلاحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- 5 - أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد وهو التنويع الاقتصادي والذي تكمل دراسته في البحث عن البدائل الاقتصادية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات الذي يشهد تقلبا في أسعاره في الأسواق الدولية.
 - ✓ تعطي الدراسة أهمية إضافية، نظرا لارتباطها بالمستقبل الاقتصادي، والاجتماعي للاقتصاد الوطني حيث يعتبر النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني.
 - ✓ تتوافق الدراسة مع اهتمام الجزائر في توسيع القاعدة الإنتاجية، والبحث عن بدائل اقتصادية ومالية في ظل انخفاض أسعار النفط مما يساهم في استكمال برامج التنمية خاصة برنامج النموذج الاقتصادي الجديد.
 - ✓ تشخيص أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 وبيان أثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.
 - ✓ معرفة السياسة الاحتوائية للحكومة الجزائرية للأزمة الحالية في المدى القصير والطويل
 - ✓ تقديم رؤية متكاملة حول أفضل البدائل الإستراتيجية للاستغلال الإمكانيات المتاحة في مختلف القطاعات.
 - ✓ رصد واقع ومشاكل وأهم التحديات التي تواجه تطوير القطاعات الاقتصادية البديلة في الجزائر .
 - ✓ تقدير الانعكاسات الحالية والمستقبلية لمشاريع الشراكة الأورو - جزائرية على الاقتصاد الجزائري.
- 6 - أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :
 - ✓ محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتبسيط الضوء على مضمون البرنامج الاقتصادي الجديد، واختبار مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية.
 - ✓ محاكاة الواقع العملي لموضوع التنويع الاقتصادي بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري.
 - ✓ إبراز فرص نجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات الغير نفطية التي تتميز الجزائر بميزة تنافسية فيها؛
 - ✓ البحث عن كيفية تأهيل الاقتصاد الجزائري وطرق الرفع من قدراته التنافسية في ظل المتغيرات الحالية؛

- ✓ التركيز على تقييم القطاعات الإنتاجية والخدماتية المساهمة في التنمية في الجزائر خاصة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وقطاع الطاقة المتجددة؛
- ✓ تقديم رؤى اقتصادية متكاملة حول أفضل البدائل الإستراتيجية للاستغلال المستدام للموارد الطاقوية، بما يحقق التنويع الاقتصادي بين متطلبات التنمية المستدامة.
- ✓ البحث عن نقاط قوة الاقتصاد الجزائري وتبيان طرق المحافظة عليها، والعمل على إبراز نقاط الضعف وتوضيح كيفية إصلاحها للرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري وإنتاجيته وبناء القدرات الوطنية به.
- ✓ تقييم أداء الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية، والتعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري.

7- دوافع اختيار موضوع الدراسة: مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الميول الشخصي، والرغبة في الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة، إضافة إلى ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي نزاوله ذات الطابع الاقتصادي.
- ✓ أهمية الموضوع خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار البترول والدعوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري
- ✓ ملاحظتنا وتأملاتنا للمسيرة التنموية في الجزائر والتي تميزت بوجود مجموعة من الاختلالات.
- ✓ التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، ففي حين العالم يسعى إلى الاستغناء عن الطاقات التقليدية، والبحث عن طاقات بديلة ومتجددة ما تزال الجزائر تعتمد على النفط.
- ✓ إن تجربة الاقتصاد الجزائري مع موضوع التنويع الاقتصادي قد يكون جديدا نوع ما.
- ✓ المساهمة في النقاش الوطني السائد والاهتمام بالاقتصاد الوطني حول إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

8- الدراسات السابقة: رغم وجود العديد من الكتب والمقالات التي درست موضوع تنويع الاقتصاد الجزائري، إلا

أنه تم دراسته من جوانب مختلفة حيث أن كل باحث درسه بطريقته الخاصة، فمنهم من ربطه بمتغير آخر ومنهم من درسه بمنفردة ومنهم من لمح له ومن بين هذه الدراسات التي استطعنا الحصول عليها نذكر منها :

1. بن عامر نبيل: " تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 - 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد

الجزائري - دراسة تحليلية - " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (03)، 2014-2015. قسم الباحث دراسته إلى سبعة فصول حيث عنوان الفصل الأول بـ "مشكلة التخلف الاقتصادي" عرف في مبحث الأول التخلف الاقتصادي، وخصائصه وطرق قياسه، وفي المبحث الثاني تطرق إلى النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي، أما الفصل الثاني فعنون "مدخل النمو والتنمية الاقتصادية". تناول فيه مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية ومتطلباتها. أما الفصل الثالث فتطرق إلى "نظريات ونماذج النمو والتنمية الاقتصادية". بمختلف مدارسها الاقتصادية. وجاء الفصل الرابع بعنوان: "تخطيط التنمية الاقتصادية". تطرق فيه إلى معنى التخطيط الاقتصادي وضرورته الحتمية للتنمية، كما تطرق إلى

مقومات التخطيط الاقتصادي الناجح. أما الفصل الخامس خصص لـ: "عرض ودراسة تجربة الجزائر في التخطيط الاقتصادي" تناول فيه مفاهيم أساسية حول تخطيط الاستثمار، وتجربة الجزائر في التخطيط الاقتصادي كخيار للتنمية و عرج على جميع المخططات الاقتصادية بدأ من المخطط الثلاثي لسنة 1967 وصولاً على المخطط الخماسي الثاني . أما الفصل السادس فخصص لـ: "تشخيص السياسة الاقتصادية ضمن الإستراتيجية التنموية للفترة ما بين 2001 - 2014". تناول فيه في المبحث الأول واقع الإستراتيجية التنموي في الجزائر ما بين 2001 و 2014 أما المبحث الثاني فخصص لتحليل كل من السياسة النقدية والمالية ضمن إستراتيجية التنمية. وتناول في الفصل السابع "تحليل الأداء التنموي وعرض مقومات التنمية الشاملة بالاقتصاد الجزائري" حيث قام الباحث بتحليل الأداء التنموي للاقتصاد الجزائري للفترة 2001 - 2013 " والتطرق إلى آليات تفعيل مقومات التنمية الشاملة بالاقتصاد الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى الكثير من النتائج نذكر أهمها أن الاقتصاد الجزائري يعاني حذلاً في البنية القطاعية لانحصار التنوع، بسبب تزايد أهمية قطاع المحروقات، واستمرار هزال القطاع الصناعي، وانخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة، وفي المقابل فإن بعض قطاعات الخدمات ما لا يقدم مساهمة كبيرة لعملية التنمية. إضافة إلى سوء إعداد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وغياب مشروع واضح في تصور جديد للهياكل الإنتاجية والاجتماعية.

II. عبد الرحمان بن سانية: "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2012 / 2013. قسيم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب، تضمن الباب الأول فصلين خصص الأول لدراسة الانطلاق الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، ركز خلالها على نظرية روستو بصفتها أهم نظرية صرحت بفكرة الانطلاق الاقتصادي، مع التطرق إلى النظريات الأخرى التي تكلمت ضمناً عن هذه الفكرة. أما الفصل الثاني فقد خصصه الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية وبيان الوضعية الداخلية والدولية التي تحاول تحقيق نهضتها انطلاقاً منها، مع بيان جهودها في محاولة بناء نهضتها الاقتصادية وأهم ما انتهجته من سياسات، وما يعترض سبيلها من عقبات. وتضمن الباب الثاني فصلين خصص الأول إلى دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني وأهم مراحل تجربته في تحقيق انطلاقه الباهر، وكذا أهم المؤشرات الراهنة لأدائه بعد الانطلاق. أما الفصل الثاني فقد خصص لبحث أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها أثر بارز في نجاح انطلاق اقتصاد الصين، مع التطرق أيضاً لأهم المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق حتى يتم الاستفادة منها في تصور نموذج الانطلاق الاقتصادي المقترح لحالة الدول النامية. أما الباب الثالث فقد تضمن كذلك فصلين، الأول درس فيه العوامل المستخلصة من التجربة الصينية بين الطرح النظري والواقع الفعلي لاقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، وقد تميز بالطول مقارنة بالفصول الأخرى بسبب كونه الجزء المحوري في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد خصصه للجوانب التي ينبغي أن تتضمنها الإستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي والتي تشكل رهان استمرار التنمية بعد الانطلاق. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن محاولات الدول النامية، وجهودها لبلوغ هدف انطلاقتها الاقتصادي في فترة الستينيات والسبعينيات، من خلال انتهاج جملة من السياسات التنموية المختلفة، لاسيما منها السياسات المرتكزة على الصناعة، وتطبيق السياسات التي نُفذت برعاية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كل تلك الجهود لم تفلح

في بلوغ هدف الانطلاق الاقتصادي وقد أوصى من خلال دراسته إلى ضرورة جعل "تنويع الصادرات" المهم الرئيسي في الخطة التنموية، لاسيما في الدول النامية البترولية، واتخاذ التدابير العاجلة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بذلك، وقد يشكل الانطلاق من النهوض بالزراعة - والتي تشغل عددا كبيرا من السكان - في مرحلة أولى حلا سريعا ملائما، ولكن شريطة أن تُتخذ تدابير الحكامة التي تمنع من صرف أموال كبيرة على الإصلاح الزراعي دون فعالية واضحة، أو أثر بارز على تنويع الصادرات.

III. Aristomène Varoudakis et Jean-Claude Berthélemy, **quelles politiques pour un décollage économique**, Cahiers de politique économique du Centre de Développement de l'OCDE), DE L'OCDE OU DES GOUVERNEMENTS DE SES PAYS MEMBRES, n°12 , 01sept 1996.

تتناول الدراسة موضوع سياسات الإقلاع الاقتصادي في أربعة محاور، حيث ركز الباحثان في المحور الأول على تطور ظاهرة الانطلاق الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في الكثير من البلدان لاسيما بلدان جنوب شرق آسيا مما يجعل منها أمرا صعبا وغير عادي في النهوض باقتصادياتها، مع وضع شروط كلية رشيدة لتحقيق ذلك ، أما المحور الثاني فتناول فيه العوامل التي كانت وراء تحقيق دول شرق آسيا انطلاقتها الاقتصادية والتي كان أهمها الادخار والاستثمار والدور الفعال للنظام المالي والانفتاح التجاري والتعليم، أما المحور الثالث فقد تطرقا فيه إلى السياسات الضرورية لتشجيع انطلاق الاقتصاديات الفقيرة، كالحاجة إلى إرادة سياسية، والإصلاحات الراديكالية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فحين تم تخصيص المحور الرابع للعناصر الضرورية لبناء إستراتيجية على المدى الطويل، وهي الحكومة المستقرة، والرؤية طويلة المدى، والسياسة الليبرالية المستندة إلى قانوني السوق العرض والطلب، والأخذ في الاعتبار حتميات العولمة، وضرورة بناء هيكل اقتصادي مؤهل للانطلاق.

IV. نوي نبيلة، " أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجربة الجزائر -

الإمارات العربية المتحدة- النرويج"، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 01، سنة 2016/2017. قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول، وقد هدفت من خلالها إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، والإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، وقد قامت ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية مع التركيز على تطور المفهوم من التنمية إلى استدامة التنمية، أما الفصل الثاني فخصص للإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته باستدامة التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثالث فخصص لتقييم مدى نجاح محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي وأثر ذلك على الاستدامة الاقتصادية، كما تطرقت إلى إستراتيجية كل دولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد حققت نتائج هامة في مؤشرات التنويع الاقتصادي، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، و مع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنوعا أكثر للصادرات بالنسبة للجزائر، التي فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباط الاقتصادي بقطاع النفط، وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

V. Ndjambou Paterne, **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, ET L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À RIMOUSKI, 2013.

تناول الباحث في أطروحته إشكالية تنوع الاقتصاد الجابوني كونه معرض للكثير من التحديات التي تواجه تنميته الاقتصادية ، كون أن دولة الغابون ما تزال تعتمد على العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة كـ (النفط ، والمنغنيز والحديد، واليورانيوم، وما إلى ذلك) ، والموارد الطبيعية المتجددة (الغابات والموارد المائية ، إلخ) ، ورغم أن الغابون تعد من أكثر الاقتصاديات ازدهارا في أفريقيا إلا أنها ما تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، التي تمثل أكثر من 80 % من صادرات البلاد على مدى ثلاثة عقود على الأقل وما يقرب من 60 % من إيرادات ميزانية، وقد شجعها في ذلك ارتفاع الطلب على النفط في التجارة الدولية ما أدى بها إلى الاعتماد عليه في بناء نماذجها التنموية من جهة ومن جهة أخرى، وضعف الاقتصاد الجابوني وتعرضه للصدمات الخارجية (الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء،...)، بالإضافة إلى التدهور التبادلي التجاري مع شركائها التجاريين. وفي ضوء هذه التحديات، عرج الباحث إلى إشكالية ما مدى يمكن أن يكون التنوع الاقتصادي إستراتيجية لتطوير الغابون وللتغلب على اعتمادها على عائدات النفط. تناولها في ثمانية متغيرات تمثلت في التنمية، والاستثمار العام، والاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم وسعر الصرف وإدارة المالية العامة والانفتاح التجاري وريادة الأعمال باستعمال مؤشر هيرشمان - هرفندال القياسي استخدم فيها طريقة المربعات الصغرى العادية، للعثور على محددات التنوع الاقتصادي في غابون ما بين 1980-2010. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي للبلد تأثر بانفتاح التجارة وسعر الصرف والتضخم.

VI. وحيد خير الدين : " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -

دراسة حالة الجزائر - " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بـ بسكرة، 2012-2013. قد تناول الباحث دراسته في ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان مدخل عام لاقتصاديات النفط، تناول فيه ماهية الثروة النفطية وخصائصها في نشاط العلم، والإمكانيات العالم من قطاع المحروقات، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة من حيث الأهمية الاقتصادية والعسكرية والسياسية أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: السوق النفطية العالمية والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، حيث تناول فيه المنظومة المؤسسة للقطاع النفطي في العالم و تأثيراتها على أسعار النفط على كل من الدول المنتجة والمستهلكة والجزائر. أما الفصل الثالث فعنون بـ: الاقتصاد الجزائري والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، حيث سعى فيه الباحث إلى تبيان الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري والتطرق إلى كل من قطاع الزراعة والسياحة كإستراتيجيتين بديلتين لقطاع النفط. وقد خلصت الدراسة إلى أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين الإستراتيجيين.

VII. Farah Elias El-hannani " Oil Volatility, Economic Growth and Diversification –Alternative Explanation of The Oil Curse In Algeria -", Dissertation of PhD in economic Science, Faculty of management and economic sciences, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen , Algeria, 2016-2017.

تبحث دراسة الباحثة في حالة الجزائر كواحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث سعت إلى إظهار تقلبات أسعار النفط على التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير المبادئ التجريبية للجهات الحكومية وغير الحكومية في إدارة تقلب عائدات النفط وبالتالي تنوع الاقتصاد، واستخدمت في دراستها أدوات تجريبية مختلفة لتحليل واقع التنوع الاقتصادي وعلاقته مع تقلبات النفط والمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى وهي نظرية المحفظة وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في الجزائر ولكن لم يتم العثور على أي دور للمتغيرات الأخرى هذا ما فسر ضعف القاعدة المجهزة لهذا التنوع، نتيجة لذلك أوصت الباحثة في دراستها إعطاء المزيد من الاهتمام لإستراتيجية تنفذ على المدى الطويل وعدم التركيز على القرارات المؤقتة كردة فعل للتقلبات الدولية.

VIII. صاق هادي، "دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية - دراسة مقارنة بين

الجزائر والنرويج - خلال الفترة 2000-2012"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، سنة 2014/2013. اعتبر خلالها الباحث أن التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية يعتبر سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كون أن سياسة التنوع الاقتصادي تقوم على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسسية تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنوع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني. والجزائر كغيرها من الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة 2000 - 2012، سخرت فيها اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصل الباحث في الدراسة أن النفط يشكل حسرا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة، سواءً من خلال الرفع من كفاءة استخدامه كمصدر للطاقة وتنمية الصناعات التكريرية المرتبطة به، أو من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لموارده في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، أو تطوير الهياكل القاعدية وغيرها. حيث أوصى من خلال دراسته على الاعتماد على سياسة اقتصادية متجددة للتنمية الاقتصادية تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني من الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التركيز على الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات والسياحة وقطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

IX. ممدوح عوض الخطيب، "أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"، المجلة العربية

للعلم الإدارية، مجلد رقم 18 عدد 02، جامعة الكويت، ماي 2011. تناول الباحث في دراسته اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة 1970-2008 تم خلالها تقدير التنوع الاقتصادي اعتمادا على الكثير من المؤشرات خاصة مؤشر جيني ومعامل هيرفندال - هيرشمان، وقد درس كذلك أثر التنوع على النمو في الاقتصاد السعودي وقد أظهرت الدراسة الأثر العكسي للتنوع الاقتصادي على النمو الإجمالي في المملكة، والأثر الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي، وبذلك فقد صاحب تزايد التنوع

الاقتصادي في الاقتصاد السعودي نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي على الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي فإن بعض المؤشرات الإحصائية ما تزال تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية، وهو الأمر الذي يتطلب تحقيق التنوع في الإيرادات الحكومية، والصادرات السلعية إلى جانب التنوع في بني الإنتاج، ونتيجة لذلك أوصى الباحث في دراسته بضرورة تنوع الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية، والتوسع في قطاعات القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة التي تشكل الطاقة مدخلا إنتاجيا مهما فيها وقسما كبيرا من تكاليفها الإنتاجية كبديل واعدة أمام تنوع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية.

وكتكملة للدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يلعبه التنوع الاقتصادي من حيث الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه القطاع الريعي إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيها للقطاعات البديلة دور في تنوع الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقطاع السياحة والطاقات المتجددة.

9 - حدود الدراسة: إن محاولة الإجابة على إشكالية الموضوع، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في الإطار المكاني، الذي يشمل الجزائر بحسب توفر البيانات، في حين سيقصر الإطار الزمني للدراسة في التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001 - 2017 إلا أن ذلك لم يمنع من التطرق لمسيرة الاقتصاد الجزائري منذ 1962 استقلال الجزائر إلى غاية طرح النموذج النمو الجديد بالإضافة إلى إعطاء نظرة مستقبلية حول آفاق الاقتصاد الجزائر تمتد تقديراتها في آفاق 2030.

10 - منهجية الدراسة: من خلال تقسيمات الدراسة نرى أن منهج البحث يتوقف على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمنهج المتبع في موضوعنا هو **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المناسب في تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة وتنظيمها ثم تحليل تلك المعطيات للوصول إلى نتائج، كما **ويبرز المنهج التاريخي** عند سرد أهم النظريات في مجال التنمية والتنوع الاقتصادي وفق رؤية الدراسة وكذا عند تشخيص مراحل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية طرح النموذج الاقتصادي الجديد.

11 - هيكل وتقسيمات الدراسة: بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من الدراسة، قمنا بطرح تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ترتبط ببعضها ارتباطا منهجية حيث:

شكل **الفصل الأول** قاعدة هامة لفهم " المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية" حيث تم التطرق في المبحث الأول لـ التخطيط الاستراتيجي للتقدم الاقتصادي، وفي الأنظمة الاقتصادية المختلفة كأسلوب للتنمية الاقتصادية، في حين تناول المبحث الثاني الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والرابع إلى مختلف الاستراتيجيات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا

التخلف في دول العالم الثالث، خاصة إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفع القوية والحلقة المفرغة للتخلف والأطروحات المختلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن وإستراتيجيات التنمية المستدامة للتنوع الاقتصادي. ثم يأتي **الفصل الثاني: لـ** " تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال" وعليه تم التركيز في المبحث الأول على التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري وسماته غداة الاستقلال من خلال الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وفقا للمواثيق الوطنية، في حين تناول المبحث الثاني مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط ما بين **1967-1989** وفق النهج الاشتراكي حيث تم التفصيل في المخططات التنموية كالمخطط الثلاثي والمخططين الرباعين ومرحلة الفترة التكميلية والمخططات الخماسية للتنمية. كما عالج المبحث الثالث مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق **1989 - 2015** بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي، وبرامج التعديل الهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكيترزي بعد تحسن أسعار النفط سنة **2001** والتي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تناول المبحث الرابع الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر بعد انهيار أسعار البترول سنة **2014** وانتهاج نموذج النمو الاقتصادي في عام **2017**. ثم يأتي **الفصل الثالث** ليناقد بعض "التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الاقتصاد الجزائري." حيث تم التركيز في المبحث الأول على الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية لسنة **2014**، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حين تطرق المبحث الثاني لتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومساهمته في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما تم التطرق إلى معوقات والعوامل المحفزة للاستثمار الأجنبية المباشرة، في حين يتناول المبحث الثالث: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية بالإضافة إلى تقييم اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والجزائر ورغبة الجزائر في دخول التكتلات الاقتصادية والدولية كإضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وختاماً جاء **الفصل الرابع: لترح بعض: "البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر"** حيث تناول المبحث الأول دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في الاقتصاد الوطني خاصة النمو والتشغيل والموازن التجارية كما يتطرق إلى مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر بعد التقصي على المشاكل والتحديات التي تواجه تنميته، في حين يتناول المبحث الثاني تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو حيث نركز فيه على دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وواقع القطاع الصناعي في الجزائر، وإستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الصناعي كما يشخص مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر وشروط نجاح عملية التصنيع في الجزائر. ويتناول المبحث الثالث: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. ويركز على مختلف أنواع ومصادر الطاقات المتجددة المتواجدة في الجزائر وإستراتيجية الطاقة المتجددة وواقعها في الجزائر وإمكانات الجزائر وسياساتها تجاه الطاقة المتجددة كما يتناول البرامج الوطنية المخصصة لتطوير الطاقات المتجددة كالبرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة ومخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة كما تتناول الدراسة معيقات استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر. في حين تناول المبحث الرابع ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة ومساهمته في الاقتصاد الوطني وهذا على غرار التفصيل في الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي كالمخطط الوطني لهيئة الإقليم والمخطط التوجيهي لهيئة السياحة، كما تم التفصيل في معوقات التنمية السياحية وسبل ترقيتها في الجزائر.

الفصل الأول : المنظور الإستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية

- ← المبحث الأول: التخطيط الإستراتيجي للتقدم الاقتصادي
- ← المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي
- ← المبحث الثالث: إستراتيجيات التنوع والتنمية الاقتصادية
- ← المبحث الرابع: إستراتيجيات مستدامة في التنمية الاقتصادية

إن أحد العوامل الأساسية لإحداث التنويع الاقتصادي يتمثل في ضرورة تجميع المدخرات المحلية من أجل توليد كمية كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاجتماعية، والثقافية المواتية لعملية التقدم الاقتصادي، وتواجهنا في هذا الصدد اختيار إستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية تعمل على تعبئة الموارد المحلية، وزيادة قوى الإنتاج بهدف تحقيق إشباع متزايد لحاجات الأفراد من السلع والخدمات، كون أن إستراتيجية التنويع الاقتصادي تنصرف إلى الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الذاتي، ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية لكل دولة من ناحية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من عملية التنمية من ناحية أخرى. وعليه يجب عند المفاضلة بين إستراتيجية وأخرى أخذ هذه العوامل في الاعتبار. وفي واقع الأمر أنه لا توجد إستراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية، فمنذ بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية، ومحاولة الكشف عن أهم العناصر المؤدية لعملية التقدم الاقتصادي، والارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي، ظهر عدد من الاستراتيجيات الجزئية للتنمية، والتي تتكامل مع بعضها البعض، وتعارض حيناً آخراً .

وعليه نشير على أننا سنركز في هذا الفصل على الاستراتيجيات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا التخلف الذي طال مجموعة دول العالم الثالث وطرح كقضية لافتة على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع عدم تطرقنا إلى أطروحات المتقدمين إلى كونها لا تمثل إسهاماً جزئياً في معالجة إشكالية انطلاق التنمية بسبب أن تحليلات مفكرها ركزت على تطبيق نماذج جاهزة عن اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك شغلتهم قضية النمو بصفة رئيسية وفق هيكل إنتاجي قائم، أكثر من قضية التنمية، وهذا لا يلغي كون تحليلاتهم لا تخلو من الإشارة إلى متغيرات هامة تؤثر بصفة بارزة على التنمية ومن ذلك :

✓ طرح دافيد ريكاردو، وتوماس مالتوس لفكرة مردودية الموارد وتأثير النمو السكاني على التنمية؛

✓ طرح مارشال لفكرة إعادة توزيع الموارد لزيادة الإنتاجية؛

✓ بيان مارشال للدور المحوري للمهارات التنظيمية في عملية التنمية؛

✓ دور السياسة المالية وتدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي كما طرحه كيتز؛

✓ تحليلات هارود -دومار وهانس التي ركزت على البعد الطويل المدى والتي أشارت إلى ضرورة التيقظ

للضغوط التضخمية أو الركود طويل الأجل ومعالجتهما بمزيد من السياسات الحكومية.

المبحث الأول: التخطيط الاستراتيجي للتقدم الاقتصادي

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، لأن لها أبعاداً مختلفة، حيث تتضمن أحداث وتغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسة، والاجتماعية، والإدارية، وحتى في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد؛ وأن عملية كهذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، بل يجب أن تكون عملية إدارية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولا بد من وجود إطار اقتصادي تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها، وتطبقها الدولة وفق إستراتيجية معينة.

المطلب الأول: التأصيل النظري للإستراتيجية الاقتصادية

الإستراتيجية Strategy كلمة شائعة الاستعمال، وقد ازداد استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة خاصة لكل من يريد أن يضفي هالة من الأهمية على حديثه، فاستخدام هذه الكلمة يؤدي إلى إضفاء أهمية خاصة على النشاط محل البحث. وقد كان الألماني (Van Bolow) أول من استخدم هذا المصطلح عام 1799 م في الحروب.

الفرع الأول: المفهوم العام للإستراتيجية

قبل التطرق إلى تعريف مصطلح الإستراتيجية وجب معرفة أصل هذه الكلمة، لكونها مصطلح جديد لم يكن له صلة بالاقتصاد إلا في العقد الأخير من القرن العشرين، فظهوره أولاً كان في المجال الحربي العسكري لينتقل إلى المجال السياسي ثم الاقتصادي وباقي المجالات.

أولاً- أصل كلمة إستراتيجية: الإستراتيجية كلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية عن اللاتينية عن أصل

إغريقي (يوناني) مشتقة من كلمة: (استراتيجوس=Strategos). بمعنى قيادة الجيش حيث أنها تتكون من مقطعين هما Strata أي الجيش، و Goss ويعني القيادة أو المناورة، في حين يقول عبد الحميد عبد الفتاح المغربي أنها تعني إدارة المعارك للانتصار في الحرب⁽¹⁾، كما يعرفها قاموس المورد (Almawrid) على أنها تعني علم أو فن الحرب أو وضع الخطط للحرب وإدارة العمليات العسكرية.⁽²⁾ ويشير قاموس أوكسفورد (The Concise Oxford Dictionary) إلى أن الإستراتيجية تعني الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة.⁽³⁾ ويعتبر الاقتصادي "ألبرت هيرشمان" أول من استخدم مصطلح الإستراتيجية في الاقتصاد أوائل الستينات في كتابه "إستراتيجية التنمية الاقتصادية". ومنه يتضح أن الإستراتيجية ارتبطت في بداية ظهورها بالعلوم العسكرية وفنون إدارة الصراع العسكري؛ أما حالياً فقد أصبحت الإستراتيجية تهتم بإدارة الصراع الاستراتيجي الشامل وليس العسكري فقط.⁽⁴⁾

ومنه نستنتج أنه في ظل التعقيدات والتطورات الراهنة يمكن أن نقول بأن الإستراتيجية تحولت من علم إدارة الصراع العسكري إلى إدارة التنافس الدولي والصراع الإستراتيجي عموماً بمجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والإعلامية بجانب العسكرية.

(1) : عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999م، ص17.

(2) : Fred Nickols, **Strategy Definitions & Meanings**, 2016, P2

(3) : Mohammed Hussain Suliman Abu Salih, **Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison**, Khartoum, Currency Printing Press, 2002, P-P : 109 - 113

(4) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، الأهداف الألفية للتنمية والتخطيط الاستراتيجي، متوفر على الرابط: <http://www.arab-api.org/ar>، تاريخ التصفح : 03 جانفي 2017، على الساعة 20:30، ص 08 .

ثانياً - تعريف وأهمية الإستراتيجية:

1- تعريف الإستراتيجية: المتدبر في المفاهيم والتعريفات التي أوردتها معظم كتب الإدارة الإستراتيجية يمكنه ملاحظة أن معظم تلك المفاهيم والتعريفات تمت صياغتها لتناسب منظمات الأعمال، أي أنها تنطلق من الإدارة الإستراتيجية للمنظمات، إلا أن معظمها لم يلتفت إلى الإستراتيجية في حالة التخطيط الاستراتيجي للدول وما قد يشمله ذلك من مفاهيم متخصصة مثل مفهوم التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي. كما أن لظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد له انعكاسات أيضاً على مفهوم الإستراتيجية، فمن خلال هذا الوضع وردت العديد من التعريفات للإستراتيجية نذكر منها:

أ- كل الأطروحات والوسائل والأفكار المتناسقة والمتكاملة التي من شأنها تحديد وتحقيق المصالح الوطنية وتحقيق ميزات وقدرات تنافسية من منظور عالمي للدولة ومؤسساتها، تمكنها من تحقيق غاياتها عبر أحسن استغلال للفرص والموارد، وتستجيب عبرها للمخاطر والتهديدات ونقاط الضعف في البيئة المحلية والدولية، ويتم عبرها تحديد الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة (1)

ب- يعرفها محمد مدحت العقاد على أن: "الإستراتيجية هي تلك الأهداف التنموية بعيدة المدى التي يعمل المجتمع على إنجازها لتحقيق تغيير في مساره الاقتصادي والاجتماعي". (2)

ج- ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: قدرة الدولة على تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية. (3)

د- ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "عملية صياغة الإستراتيجية بما يتضمن وضع الأهداف والغايات والإغراض الرئيسية والتحليل الإستراتيجي، والتنبؤ والاختيار الإستراتيجي لاتخاذ الفرص المتاحة وتحاشي أو تقليل الخطر والتطبيق الإستراتيجي بما فيه تخصيص الموارد وتحديد السياسات والخطط التفصيلية". (4)

- الإستراتيجية برنامج عام يسعى لإحداث تغيير جوهري في المجتمع ويحتوي على عدد من الخطوات والمسالك والإجراءات التي توجه نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف طويلة المدى.
- يمكن الجمع بين التعريفات السابقة لتصبح: الإستراتيجية هي قدرة الدولة على امتلاك القوة الإستراتيجية الشاملة التي تتيح لها تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية، وهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق ذلك.

✓ ومن الأمور الواجب مراعاتها لتحقيق أهداف الإستراتيجية نذكر ما يلي:

- ✓ تحديد أبعاد السياسة العامة للدولة في ضوء تحديد الأهداف القريبة، والبعيدة المطلوب تحقيقها؛
- ✓ تحديد المشكلات والتحديات والقيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة أو المفروضة والتي تعوق كل قطاع عن تحقيق أهدافه، ووضع الحلول؛
- ✓ وضع الخطط التفصيلية المختلفة، ووضع تصور للخطة العامة المطلوبة؛
- ✓ التنسيق والتكامل بين مختلف الجهود والقطاعات والمؤسسات والتنظيمات؛

(1) : محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010، ص 56 .

(2) : العقاد مدحت محمود، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 82.

(3) : محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص 112

(4) : كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 33.

- ✓ إعداد دراسة دقيقة وشاملة لكل من المهارات والقدرات الاجتماعية من ناحية، والقدرات والخصائص التنافسية من ناحية أخرى؛
- ✓ وضع التصورات والتنبؤات المختلفة بما يمكن تحقيقه في المستقبل في ضوء دراسة التجارب والخبرات السابقة والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة؛
- ✓ تحديد أبعاد السياسة القطاعية، والأهداف القطاعية المختلفة، والمتنوعة. (1)

2 - أهمية الإستراتيجية: من أهم مزايا الإستراتيجية أنها تضع الدولة في موضع المبادرة بدلاً عن موطن الاستجابة عند التخطيط لتشكيل المستقبل، فهي تمكن من التأثير بفاعلية أكثر نتيجة لعنصر المبادرة، عكس أسلوب ردود الأفعال الذي يتميز بمحدودية الأثر والاستجابة من البيئة، وبالتالي فإن الإستراتيجية وفق هذا المفهوم تصبح وسيلة أساسية لتحقيق السيطرة سواء على مصالح الدولة في البيئة أو على مصيرها، كما تتميز الإستراتيجية أيضاً بكونها تتيح فرصة أكبر للقيادة لفهم نشاط الدولة، وبالتالي التزامها. إن العمل دون رؤية إستراتيجية يجعل الدولة تقع في فخ الأزمات بما يشغلها عن إمكانية تحقيق طموحات مستقبلية وبناء تراكم إستراتيجي. (2)

ثالثاً - الإطار الزمني للإستراتيجية: طبيعة التحدي والطموح المطلوب إنجازه يعني مواجهة تعقيدات البيئة، وبالتالي تتم الحاجة لتحقيق أهداف إستراتيجية كبيرة تحتاج لزمان طويل، وكذا تكون الحاجة لإجراء تغييرات إستراتيجية لتهيئة الظروف والأوضاع المطلوبة لتحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية المنشودة، وهذا يتطلب أيضاً فترة زمنية طويلة، وكلما زاد الطموح كلما زادت التعقيدات المطلوب مواجهتها وبالتالي يزيد عمر الإستراتيجية. (3) ومثال على ذلك إنه إذا طلبنا من أي مجموعة أن تحلم بمستقبل (ما) للدولة، وقمنا بمنحهم ثلاثة أو أربعة سنوات مثلاً، فإن هذا المجموعة قطعاً لن تستطيع أن تحلم وذلك بسبب بسيط وهو أن الفترة المتاحة للخطة لا تكفي لمواجهة تعقيدات الخطة مثل تأسيس البنى التحتية أو توفير الموارد البشرية أو تشكيل سلوك وطني جديد، والعكس عند تحديد فترة زمنية طويلة فإن هذا يعني إمكانية تشكيل رؤية عميقة يمكن عبرها تحقيق حلم وطني حقيقي، وهذا ما يدعو للتفريق بين مفهوم الإستراتيجية في مستوى الدولة ومستوى المنظمات والشركات، حيث يمكن في حالة المنظمات إنجاز طموحات كبيرة في فترة قصيرة والعكس صحيح في حالة الدول. (4)

الفرع الثاني : العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية

أولاً - السياسة الاقتصادية: السياسة ما هي إلا فرع من العلوم الاجتماعية يختص بالبحث في أصول تنظيم الحكومات وإدارة شئون الدولة، حيث يمكن تعريف علم السياسة على أنه علم الدولة أي هو علم دراسة كل ما يختص بالسلطة أو بحكومة الجماعات. ويرى البعض أن السياسة هي مجرد اقتراحات تنبثق عن الإستراتيجية، وتعتبر

(1) : أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014 ص 12.

(2) : محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مرجع سبق ذكره.

(3): Mohammed Hussein Abu Salih, National Strategic Planning, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P 40.

(4) : محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، متوفر على الرابط: <http://www.strategy.sd/strplanning.html>، تاريخ التصفح : 03 جانفي 2017، على الساعة 22:30.

عن احتياجات معينة، وعن طريقها يتم توجيه الخطط والبرامج والمشروعات باعتبارها دليل أو إطاراً للخطط الحالية والمستقبلية⁽¹⁾ (أنظر الشكل رقم 01). وعلى الرغم مما قد كونه هناك في أحيانا كثيرة من تشابه كبير بين السياسة والإستراتيجية إلا أنه من الخطأ استخدام أحدهما كبديل للأخرى أو اعتبارهما شيئا واحدا حيث **تفترق السياسة عن الإستراتيجية** في أن السياسة هي مجموعة من الإجراءات والقوانين واللوائح والبرامج التي قد تتخذ لتحقيق هدف معين أي أن السياسة لها إجراءات تخطيطية وتنفيذية يعقبها متابعة وتقييم في حين تتركز الإستراتيجية على الخطوط العريضة لتحقيق الأهداف الشاملة كما سبق الذكر. كما أن السياسات قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل في حين أن الإستراتيجية تكون دائما طويلة الأجل، كما تختلف السياسة عن الأهداف وعن القواعد عن الإجراءات وعن البرامج وعن المشروعات وعن الأوامر والتعليمات.

أ - : علاقة السياسة بعلم الاقتصاد: يعتبر علم الاقتصاد من أقرب العلوم لعلم السياسة، وأوثقها صلة به فالسياسة الناجحة تتطلب الكفاءة المتخصصة والتعاون بين الاقتصاديين والسياسيين على أساس أن المهمة الرئيسية للحكومة هي الإشراف عن الشؤون المالية والتجارية في المجتمع، كما أن تدخل الدولة -بصفتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع- في الشؤون الاقتصادية يجعل الصلة أكثر ترابطا بينهما، هذا فضلا عن أن السياسة الاقتصادية تعتبر من أهم فروع علم الاقتصاد، لذلك لا يمكن الفصل الاقتصاد عن السياسة.⁽²⁾

ب - : مقومات نجاح السياسة الاقتصادية: تتصف السياسة الاقتصادية الجدة بعدد من الخصائص أو الشروط التي يجب أن تتوافر فيها حتى يمكنها الإسهام في توجيه الجهود نحو الهدف المحدد ومن أهمها نذكر :

- ✓ وجود سلطة تنفيذية تتركز لديها إمكانية تخطيط وتنفيذ السياسة الاقتصادية؛
- ✓ وجود خطة متكاملة ومتوازنة تعكس صورة واضحة للتطور المطلوب في مختلف القطاعات والمتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ سلامة الأساليب السياسية التي تتبع لتحقيق الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة موضع الاعتبار من ناحية، ومدى مرونتها وفعاليتها وسهولة متابعتها من ناحية أخرى؛
- ✓ عدم وجود تعارض وتضارب بين الأهداف أو بين الوسائل والأساليب المستخدمة أو بين القطاعات؛
- ✓ قبول غالبية أفراد المجتمع لمختلف أهداف وأساليب السياسة الموضوعية أو المقترحة.
- ✓ يجب أن تركز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم.⁽³⁾

ثانيا - الخطة الاقتصادية : الخطة (Plan) وليدة عملية التخطيط وهي بيان يشير للبرنامج السياسي، وتفترق الخطة عن السياسة في أن الخطة تعتبر مرحلة من مراحل التي يتم فيها إنجاز جانب من أهداف السياسة وقد يتم تعديلها وتطويرها لتتلاءم مع التغيرات مع الحفاظ على جوهر السياسة متمثلا فيما تتضمنه من أهداف.

(1) : أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014 ص-ص: 8-10

(2) : نفس المرجع ، ص 16

(3): Bertrand Blancheton, Maxi Fiches De Sciences économiques, 3ème édition, Collection Maxi fiches, Dunod France, 2016, p 218 .

1 - تعرف الخطة: مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بغرض تحقيق أهداف معينة، أو هي أداة توجيه، وتنسيق لمقومات، وطاقات المجتمع بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا المجتمع. كما تعرف على أنها وضع تصور وتصميم الكيفية استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة بالمجتمع خلال فترة زمنية معينة. ومنه ومن هذه التعريف يمكن أن نستخلص أن الخطة الاقتصادية تتحلل إلى أربعة عناصر رئيسية هي: الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف، الإمكانيات والموارد المتاحة لتنفيذها، المدة المحددة لانجازها.

2 - أنواع الخطة الاقتصادية: يمكن تمييز مجموعة من الأنواع للخطط الاقتصادية على النحو التالي:

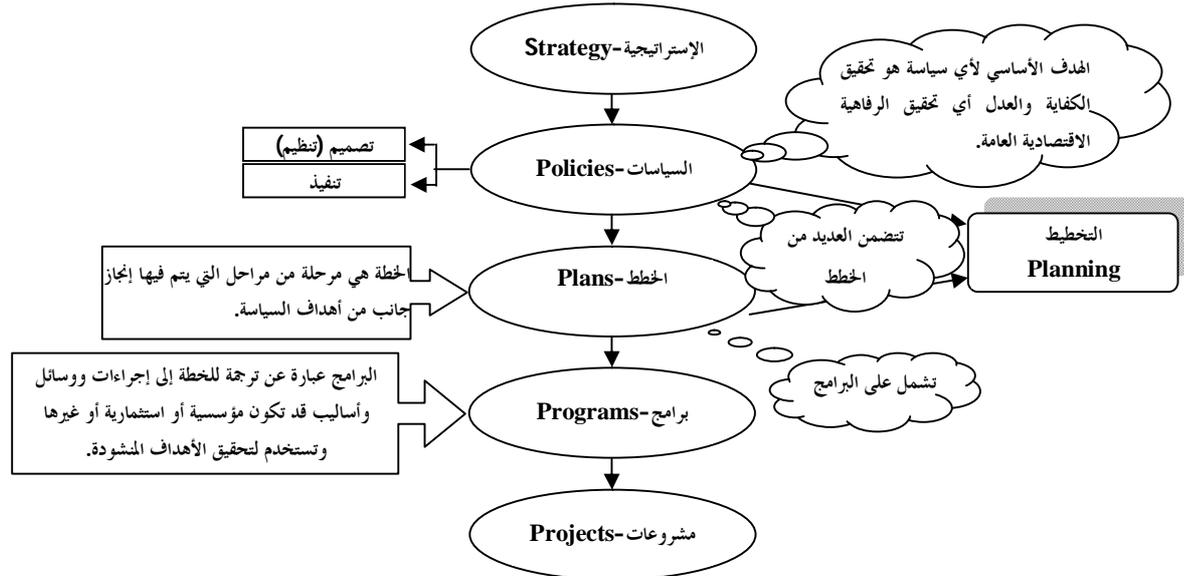
○ أ- من حيث مدى شمول الخطة: وتشمل:

- الخطة الاقتصادية الفردية؛ الخطة الاقتصادية للمشروع؛
- الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات أو لقطاع.
- والخطة الاقتصادية على المستوى الوطني.

○ ب- من حيث بعدها الزمني:

- **الخطة قصيرة الأجل:** ومدتها لا تزيد عن سنة ولذا يطلق عليها الخطة السنوية أو الخطة التنفيذية وتتميز بالمرونة وبواقعية الأهداف وهي أكثر أنواع الخطط تفصيلاً وخصوصية؛⁽¹⁾
- **الخطة متوسطة الأجل:** وتتراوح مدتها بين سنة إلى خمس سنوات، والوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هي تحديد اتجاه تطور الاقتصاد الوطني وتحديد الأهداف الرئيسية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- **الخطة طويلة الأجل:** وتأخذ فترة أطول من خمس سنوات وهذه الخطة غالباً ما يكون من طبيعتها التنبؤ بالاتجاهات الرئيسة للاقتصاد الوطني وتحديد الأعمال اللازمة لإحداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني، كما أنها تمثل الإطار العام للخطط الصغيرة والمتوسطة وتستخدم كمرشد في إعداد الخطط. بناء على ما سبق يمكن تلخيص العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) يبين: العلاقة بين الإستراتيجية والخطة والسياسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: مرجع سبق ذكره، ص 15.

(1) : نعمة الله نجيب إبراهيم، أحمد منذور، أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 541

رابعا : - مستويات الإستراتيجية :

- 1- **المستوى الدولي**: تضم الاستراتيجيات المتعلقة بالمصالح الدولية مثل مناخ الاستثمار الدولي، البيئة...
- 2- **المستوى الإقليمي**: يتعلق الأمر بوضع الاستراتيجيات ذات الصلة بالمصالح الإقليمية مثل مصالح الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، المغرب العربي ... الخ.
- 3- **المستوى الوطني**: تصنف مستويات الإستراتيجية داخل الدولة على النحو التالي:
✓ الإستراتيجية الوطنية أو العامة أو العليا التي تتبعها؛
✓ إن مستويات الإستراتيجية القطاعية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، والإعلامية، والعسكرية والأمنية. هذه ويتبعها مستوى أكثر تفصيلا لكل قطاع مثل :

- الإستراتيجية الزراعية؛

- الإستراتيجية الصناعية ... الخ. (1)

الفرع الثالث : التخطيط الاستراتيجي القومي

أولا - تعريف التخطيط الاستراتيجي : هو العملية التي يتم من خلالها وضع الإستراتيجية التي تتضمن التحليل الإستراتيجي والاختيار الإستراتيجي وتحديد البدائل، ويُعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الإستراتيجية والمرحلية والأهداف قصيرة الأجل، وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الإستراتيجية، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمهددات والمخاطر والتطورات العلمية محلياً وإقليمياً ودولياً. (2) كما يعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه عملية تنسيق الموارد المتاحة والفرص المتاحة للاقتصاد في المدى الطويل لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأجل تقوم على رؤية إستراتيجية يُراد تحقيقها في الأجل الطويل. لذلك فالتخطيط بمعنى التفكير المسبق لما يجب عمله خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة بالاعتماد على الموارد والإمكانات والفرص المتاحة برسم الطريق إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

ويمكن القول أنه بدون التخطيط التنموي فإن الدولة تسير باتجاه غير معروف إلى مستقبل غير مرئي فتتفاقم المشكلات والاختلالات وتهدر الثروات والطاقات ولا تتحقق أي نتائج. (3)
ومنه فالتخطيط الاستراتيجي مهم جداً لتحديد الرؤيا والهدف ويجدد الإختلالات التي لا بد من تعديلها ويرسم الطريق إلى ذلك. وعلى الرغم من أهمية التخطيط الاستراتيجي إلا أنه لم يدخل الاقتصاد حتى بداية الستينيات من القرن الماضي عندما دعا الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1965 إلى تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في الحكومة الفدرالية. (4)

(1):Mohammed Hussein Abu Salih, **National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P 44.

(2) : محمد حسين أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي**، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(3) : الزميع علي، **التخطيط ودوره في التنمية**، في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 32.

(4) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **التخطيط الاستراتيجي للتنمية، الأهداف الألفية للتنمية والتخطيط الاستراتيجي**، متوفر على الرابط: <http://www.arab-api.org/ar>، ص 08 .

ثانياً - سمات التخطيط الإستراتيجي : يمكن فيما يلي ذكر أهم سمات التخطيط الإستراتيجي (1)

1. إن المفهوم الحديث للتخطيط الإستراتيجي لا يقوم على التنبؤ بالمستقبل كما هو الحال في التخطيط التقليدي أو قصير الأجل، وإنما يسعى إلى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ما تتصف بالجرأة والمبادرة قد يسبق تحقيقها إجراء تغييرات أساسية وجوهرية
2. التخطيط الإستراتيجي يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الاهتمام بالبيئة وتنمية وتنويع وحسن استغلال الموارد.
3. التخطيط الإستراتيجي يسعى إلى تحقيق أهداف كبرى طموحة وهو ما يعني ارتباطها بتعقيدات كبيرة يتوقف النجاح في التعامل معها على مدى وجود إسناد معرفي كافٍ.
4. التخطيط الإستراتيجي يمتد ليشمل البيئة الدولية لتحقيق مصالح عالمية وهو ما يعني مواجهة الدولة لأوضاع ومتغيرات خارجية سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة كالصراع حول المصالح ، الفوارق في القدرات التفاوضية والتقنية والمعلوماتية والاقتصادية، المنافسة الحادة، تباين الأنماط الاستهلاكية.. إلخ ، وهو ما يستدعي الاستناد إلى المعرفة لمواجهة هذا عكس التخطيط العادي الذي غالباً ما يرتبط بالبيئة المحلية. (2)

ثالثاً - الفرق بين التخطيط والتخطيط الاستراتيجي : يمكن توضيح الفرق فيما يلي:

1. التخطيط بمفهومه العادي يعمل على التنبؤ بالمستقبل، والذي يعتمد دائماً على دراسة وتحليل بيانات ومعلومات الماضي والحاضر، أما التخطيط الاستراتيجي فهو يسعى إلى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ما تتصف بالجرأة والمبادرة قد يسبق تحقيقها إجراء تغييرات أساسية وجوهرية في البيئة.
2. التخطيط بمفهومه العادي غالباً ما يجاري الواقع، مثال أن مستثمراً ما لو أراد إنشاء مصنعاً آلياً للخبز، فإنه فسيقوم بتحليل بيانات الماضي والحاضر ولنقل أنه اكتشف أن بيانات تشير إلى أن استهلاك المواطنين من للخبز ظل يتناقص بمعدل 2 % سنوياً، وفق هذه البيانات يستطيع أن يتنبأ بمعدلات الاستهلاك في السنوات القادمة، وبالتالي سيرى إن كان هذا الوضع مجد اقتصادياً له فسيقوم بإنشاء المصنع، والعكس. هنا نلاحظ انه لم يغير شيئاً في الواقع بل قام بمجاراته. أما في حالة التخطيط الاستراتيجي فالعكس تماماً فهو يقوم ببلورة عدد من الأهداف الطويلة أو المتوسطة التي يهدف من خلالها إلى إحداث التغييرات المطلوبة لقيام مشروع معين أو تحقيق هدف استراتيجي ما ، ومن الأمثلة على ذلك، الهدف الاستراتيجي الأمريكي في فترة الخمسينيات الذي يقضي بتصدير القمح إلى بعض دول العالم التي لا يدخل القمح ضمن أنماطها الاستهلاكية، مثل دول إفريقيا التي تستهلك الذرة والأرز فقد استطاعت الو.أ.م عبر العديد من الخطط الطويلة، إحداث تغييرات إستراتيجية في الأنماط الاستهلاكية لدى تلك الشعوب، مكنتها من بناء أسواق إستراتيجية تستهلك القمح الأمريكي، إذن فالتخطيط الاستراتيجي لم يستسلم للواقع كالتخطيط العادي، وإنما سعى إلى تغيير الواقع.

(1) : محمد حسين أبو صالح، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 59 - 69.

(2):Mohammed Hussein Abu Salih, **National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P – P : 118 – 117

3. التخطيط العادي غالباً ما يسعى إلى بلورة أهداف محدودة لا تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتحقيقها، عكس التخطيط الاستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف كبرى طموحة لا يمكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة. ولعل هذه النقطة تشير إلى أحد أسباب تفوق الدول المتقدمة، حيث إن إتباع أساليب التخطيط الاستراتيجي تجعلهم يضعون أهدافاً طموحة، جريئة، كبيرة لا يمكن تحقيقها في سنوات قليلة، إلا أن وضوحها يجعلهم يسيرون تجاهها. ولذلك دائماً ما نجد أن الدول والمنظمات في العديد من الدول النامية تنظر إلى الأهداف الإستراتيجية الطموحة الجريئة باستخفاف أو على الأقل تصفها بالأحلام.

4. التخطيط الاستراتيجي يشمل مصالح الأجيال الحالية والقادمة ويتضمن الاهتمام بالبيئة وتنمية وتنويع وحسن استغلال الموارد، أما التخطيط العادي فيسعى لتحقيق المصالح، وكثيراً ما يتم استخدام وسائل لتحقيقها لا يراعى فيها تعقيدات المستقبل، وسرعان يتم تحقيق هذه المصالح لكن مع تدمير الموارد وإتلاف الغابات والبيئة.

5. غالباً ما يرتبط التخطيط العادي بالبيئة المحلية بينما نجد التخطيط الاستراتيجي يمتد ليشمل البيئة الدولية، ومثال على ذلك أن معظم شركات الدول النامية نجدها تسعى إلى تحقيق أهداف محلية، يعزز ذلك شعارات الاكتفاء الذاتي، كما نجد أن المصانع غالباً ما تقوم لسد حاجة محلية، كما أنها لم تبرز لتحقيق أهداف في السوق العالمي، على العكس تماماً نجد أن دول أخرى كاليابان والصين وكوريا والدول الأوروبية، ينطلق تخطيطها من منظور عالمي لتحقيق أهداف في أسواق عالمية، لذلك نجد السمة العامة لشركاتها أنها تسعى إلى تحقيق أهداف في السوق العالمي، إذن إتباعهم للتخطيط من منظور عالمي مفتوح جاء نتيجة للتخطيط الاستراتيجي بينما نجد تخطيط معظم الدول النامية يأتي من منظور محلي ضيق نتيجة لإتباع أسس التخطيط العادي.(1)

المطلب الثاني : التخطيط الإستراتيجي للاقتصادي القومي

في الغالب ترتبط كتب التخطيط الاقتصادي التقليدية بين التخطيط والتنمية، لاعتباره أداة لإحداث التنمية الاقتصادية وبما أن التنمية ذات مضامين كمية ونوعية تمس جميع جوانب الحياة، فإن التخطيط يصبح ضرورياً.(2) كونه يمكن للدولة من أن تتحكم وتوجه المتغيرات الاقتصادية بما يحقق الاستغلال الأمثل والكفاء لموارد المجتمع، سواء مباشرة من خلال مؤسساتها العامة أو بطريقة غير مباشرة من خلال القطاع الخاص.

الفرع الأول: مدخل للتخطيط الاقتصادي التنموي : إن أول من تطرق لفكرة التخطيط الاقتصادي، العالم النرويجي "كريستيان شونفيدر" وذلك في بحث نشره سنة 1910 م ثم تطورت الفكرة عملياً أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا ثم بريطانيا، وهكذا استخدمته الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول اقتصادياتها الوطنية من ظروف السلم إلى ظروف الحرب، ثم أكدت الحرب العالمية الثانية، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية، وأخذت دول جنوب شرق آسيا بنفس الفكرة ثم أمريكا اللاتينية.(3)

(1):Mohammed Hussein Abu Salih, National Strategic Planning, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012, P – P : 36 – 40 .

(2) : بشير محمد موفق لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 20.

(3) : حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 2 ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص221.

أولا - مفهوم التخطيط الاقتصادي وأهميته :

1 - مفهوم التخطيط الاقتصادي: لقد سطرت الكثير من التعريفات التي طرحها الكثير من الاقتصاديون على النحو التالي: التخطيط الاقتصادي كمصطلح مركب عرفته بعض المعاجم بأنه : "إعداد الخطط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ترسم الكيفية للاستفادة من الموارد التي تتمتع بها الدولة على أفضل وجه، و توزيعها على كافة الحاجات من أجل الحصول على منفعة قصوى لصالح الجماعة. وهو العمل على توجيه النظام الاقتصادي السائد في البلاد نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترة ومنية محددة تبعا لخطة مرسومة." (1) ويعرف علي لطفي التخطيط الاقتصادي على أنه "إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متناسق، معتمدا على شيء من المركزية في الإعداد واللامركزية في التنفيذ، متضمنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة زمنية معينة، هادفا إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومنتظمة لجميع فروع النشاط، وجميع مناطق الدولة." (2) كما يعرف كذلك التخطيط الاقتصادي على أنه "نوع من تدخل الدولة لتحقيق موازنة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية الهامة." (3) كما يعرف التخطيط الاقتصادي على أنه "عملية خصر وتجميع موارد المجتمع مادية كانت أم بشرية، وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية محددة." (4) كما يعرف على أنه "حزمة من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة." (5)

وكمفهوم تنموي شامل للتخطيط الاقتصادي فقد عرفه وارتسون بأنه "برنامج ذو جهود واعية ومستمرة تبرز كإستراتيجية من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها تقف عائقا في وجه تحقيق هذه الأهداف" (6)

✚ من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص ثلاثة عناصر مهمة في التخطيط الاقتصادي :

- ✓ التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وإمكانياته البشرية، والمالية، والمادية خلال فترة الخطة؛
- ✓ تحديد الأهداف بوضوح والتي يراد للاقتصاد تحقيقها خلال فترة الخطة، وهذا حسب الاحتياجات والأهمية؛
- ✓ اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن أن تتوفر للاقتصاد.

2 - أهمية التخطيط التنموي وأهدافه :

أ- التخطيط يهدف إلى تحديد التعديلات المطلوب إحداثها في المستقبل في مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، لتتوافق مع الأهداف المرغوب تحقيقها في المستقبل، كما يتوجب إجراء تنبؤات سابقة لحالة الاقتصاد القومي باعتبار أن الظروف السابقة ستظل سائدة في المستقبل؛

(1) : الجمعة علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000، ص 172.

(2) : علي لطفي، التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980، ص 32 .

(3) : عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط : الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986، ص 23 .

(4) : جواد سعد العارف: التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 31 .

(5) : John Classon, **An Introduction to Regional Palnning: concepts, theory, practice**, Hutchinson, London,1983, p12

(6) : Diana Conyers, **Rural Regional: Toward an Operational Theory**, Centre for Development Studies, University College of Swansea, Singleton Park, Swansea, Wales, United kingdom. 1985, P 6.

ب- ضرورة توفر معلومات كافية عن الاقتصاد القومي في الفترة الحالية التي يتم فيها الإعداد للخطة، ويتطلب ذلك إجراء مسح شامل من خلال جهاز إحصائي كفاء مساند لجهاز التخطيط عن الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي؛ وكذلك توفير معلومات دقيقة عن قيم المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك من الدخل القومي، والاستهلاك، والاستثمار والادخار والصادرات والواردات والضرائب والإنفاق الحكومي...، بالإضافة إلى توفر الخبراء والفنيين المختصين في تحليل المعلومات واستنتاج العلاقات لتوظيف تلك المعلومات بكفاءة في العملية التخطيطية؛

ج- تولى عملية التخطيط من طرف "سلطة عامة مركزية" أي أن هيئة التخطيط المركزية تكون تابعة للحكومة حيث تستطيع هذه الهيئة بما يتوافر لديها من بيانات وإحصاءات أن تنسق بين أهداف الخطة الاقتصادية، وكذلك التنسيق بين الوسائل والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة؛

د- اشتمال التخطيط الاقتصادي جميع قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي بما يضمن تحقيق التوازن القطاعي أي ضمان تحقيق معدلات نمو متساوية أو متقاربة لقطاعات وفروع النشاط الاقتصادي المختلفة داخل الاقتصاد القومي؛

هـ- الاختيار بين البدائل والتنسيق، والذي يعنى به عند صياغة الخطة الاقتصادية عدم الاكتفاء بوضع بديل واحد، بل وضع أكثر من بديل، ثم يتم اختيار أفضل تلك البدائل وفق توقعات مدروسة لمستوى التكنولوجيا ومستوى المهارة للقوى العاملة، والمستوى التنظيمي لإدارة الموارد. (1)

✚ **كما تكمن أهمية التخطيط التنموي في تحقيق مجموعة من الأهداف** تتمثل في :

- ✓ المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و التوظيف السليم للموارد البشرية؛
- ✓ تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتحسين مستوى معيشة ونوعية حياة السكان؛
- ✓ التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية طبقاً و مكانياً؛
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع وإعادة توزيع الدخل بين السكان والمناطق بشكل مقبول. (2)

ثانياً - : مبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي

1 - **مبادئ التخطيط الاقتصادي:** بعد التطرق لأهمية التخطيط الاقتصادي يمكن استخلاص أهم المبادئ الأساسية للتخطيط التنموي الشامل ونلخصها فيما يلي: (3)

أ- **الشمولية:** ويقصد بها أن تتناول الخطة القومية كل أبعاد النشاط الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك وتراكم، وكل أشكال النشاط الاقتصادي من سلعي ومالي وبشري، وكل مستويات النشاط الاقتصادي من قومي وقطاعي ووحدي، بحيث يكون للخطة القدرة على توجيه كافة الموارد في اتجاه تحقيق الأهداف المتفق عليها. (4)

(1) : محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010، ص 56 .

(2) : عثمان محمد غانم، التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص 43.

(3) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، عمان، الأردن، ص 237

(4) : محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر ، 2008 ، ص 342 - 343 .

ب - الواقعية: إذ لا بد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية فيه. وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم. وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ج - التكامل والاتساق: يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويًا، وأن تشكل في مجموعها كلاً متكاملًا متناسقًا. وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

د - المرونة: وتعني الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الواقع، وبالشكل الذي يتيح تعديل الخطة وتكييفها حتى تستوعب هذه التغيرات، كما أن المرونة تعني إمكانية تعديل الخطة وإجراء التغيرات فيها إذا تم اكتشاف معوقات واقعية تبرز عند تحويل الخطة من خلال التنفيذ إلى فعل في الواقع، وبالتالي فإن المرونة يجب أن ترتبط بهذه الجوانب الواقعية، ومن ثم ينبغي أن لا تكون وسيلة إلى التهرب أو التنصل من تنفيذ الخطة. أي أن الخطة ينبغي أن لا تكون سببًا للتخلي عن عنصر الالتزام في حالة عدم وجود مبررات واقعية قوية تحول دون تنفيذ الخطة. وهذا يعني الأخذ بالمرونة عندما تستدعي الضروريات ذلك.⁽¹⁾

هـ - الالتزام والديمقراطية: لا بد من توفير مركز جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات وأن يكون لهذه القرارات صفة الالتزام على جميع المستويات في القطاع العام، وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني إن وجد. ومن ناحية أخرى فلا بد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية، ومنظمتها في صياغة الخطة، والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

و - مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: نظرًا لأن وضع الخطة يفرض الأخذ بمركزية التخطيط لكون المركزية تستطيع تحقيق الشمولية والتناسق ولها القدرة على ذلك، لأن أي جهة أخرى لا تستطيع القيام بذلك، في حين أن التنفيذ ينبغي أن لا يكون مركزيًا في الغالب لعدم قدرة الهيئة المركزية على تنفيذ المشاريع لوحدها لكون هذه المشاريع متعددة، وفي مجالات وقطاعات مختلفة، في هذه الحالة تعطى المشروعات إلى الجهات أو القطاعات المختصة كل حسب اختصاصه حيث يقوم القطاع الزراعي بتنفيذ المشاريع الزراعية والقطاع الصناعي بتنفيذ المشاريع الصناعية... الخ.⁽²⁾

ز - توفير الكوادر التخطيطية: لا بد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولاً لضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن درجة المركزية في اتخاذ القرارات، واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيًا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة، وكفاءتها، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

ح - الاستمرارية: إن مبادئ الواقعية والشمول، والاتساق، والمرونة، والمركزية، والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة، واستمرارية العملية التخطيطية. إذ أن العملية التخطيطية لا بد وأن تكون عملية مستمرة. وتطبيقًا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ ما يسمى بالخطط المتحركة. بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والتغيرات المستجدة. مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على

(1) : عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983، بيروت، لبنان، ص 262.

(2) : فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص 375.

مواجهة الظروف الجديدة ويضمن استمرار العملية التخطيطية. إلا أن ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجيا متطورة؛ لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة، وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ، وتقييم الأداء. (1)

2- أنواع التخطيط الاقتصادي: تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي من حيث نوع التخطيط، ودرجة شموله والوسائل المتبعة لتحقيق أهدافه. إذ أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في اختيار نوع التخطيط المناسب، ودرجة المركزية، والشمول التي تتلاءم معه، والطرق، والأساليب التي يجب إتباعها لتحقيق أهدافه، ومنه سنحاول في هذا الجزء التعرف على بعض هذه الأنواع من خلال أسس تصنيف مختلفة وعديدة كما يلي:

أ- التخطيط حسب الشمول: التخطيط الاقتصادي القومي يمكن أن يأخذ شكلين هما: (2)

✓ **التخطيط الجزئي أو القطاع Partial Or Sectoral :** يعني تخطيط الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية المهمة فقط على سبيل المثال القطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي وأحيانا أحد فروع الطاعات مثلا تخطيط لصناعة السيارات. لذلك يسمى التخطيط الجزئي بخطة عمل، والهدف منه إحداث تغيير في جانب معين من الاقتصاد أو تمهيدا للتخطيط الشامل.

✓ **التخطيط الشامل Comprehensive Planning :** هذا النوع يسهل للمخططين مهمة اختيار أفضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة، حيث أنه يتعامل هذا النوع من التخطيط مع القطاعات الاقتصادية جميعا، ويكون هدفه إحداث تغيير في جميع جوانب حياة المجتمع، ويستديم لفترة طويلة .

ب - التخطيط حسب الإدارة: ويشمل الأنواع التالية: (3)

✓ **التخطيط المركزي Centralised Planning :** هو أن تتولى السلطة العامة غالبا ما تكون في العاصمة متمثلة في جهاز التخطيط كل القرارات الخاصة بالخطة وبمشاركة أجهزة التخطيط الأخرى، أي تصدر القرارات بعد استطلاع رأي الوحدات الإنتاجية المختلفة داخل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

✓ **التخطيط اللامركزي Decentralised Planning :** يتمثل بميثاق التخطيط الرسمية وغير الرسمية على مستوى الأقاليم والتجمعات السكانية، والتي تقوم بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية يشاركها في ذلك غالبا السكان المحليون وبالتحديد المجموعات المستهدفة.

ج - التخطيط حسب المستوى المكاني: ويندرج تحت هذا التصنيف ثلاثة أنواع هي: (4)

✓ **التخطيط الوطني أو القومي:** ويكون على مستوى البلد أو القطر أي أنه يمس جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة. ولكي يكون التخطيط ناجحا، يجب أن تسبقه دراسة جزئية على مستوى المناطق المختلفة والأنشطة النوعية المتعددة، وهذا حسب طبيعة كل إقليم وإمكانية نجاح الخطة على مستواه.

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، عمان، الأردن، ص237

(2) : يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع الإشارة إلى تجربة العراق، منشورات دار الثقافة والفنون، بغداد، العراق، 1987، ص47.

(3) : عثمان محمد غانم، التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص44.

(4) : محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، إقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان ، 1985 ، ص225.

✓ **التخطيط الإقليمي:** يهدف إلى تحقيق التوازن في نمو أقاليم الدولة، لأنها غالباً ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي، وعليه فإنه يتم وضع خطة لإقليم أو أقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف، والجدير بالملاحظة أنه قد يكون جزء من التخطيط الوطني إذا كانت الخطة الإقليمية جزء من الخطة الوطنية.

د - **التخطيط حسب المدة الزمنية:** ويتضمن: (1)

✓ **التخطيط قصير الأجل:** ويطلق عليها عادة الخطة التنفيذية، وبعدها الزمني عام واحد، وغالباً ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، وهي تعد الوسيلة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل، فهي تتميز بتفصيل الأهداف والوسائل المزمع استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ومثال ذلك تحديد دقائق السياسات النقدية والضريبية وسياسات الأسعار والأجور وما إلى غير ذلك من السياسات الأخرى.

✓ **التخطيط متوسط الأجل:** ويطلق على الخطط التنموية الثلاثية (03 سنوات) والخطط الخمسية، وترتبط بالخطة طويلة الأجل عن طريق الإطار العام الذي ترسمه الخطة طويلة الأجل، وهي تحتوي على درجة أكبر من التفاصيل، فهي تتعرض لهيكل القطاعات، واختبار المشروعات الاستثمارية المحددة وتفصيل هيكل العمالة... وغير ذلك.

✓ **التخطيط طويل الأجل:** هي تلك الخطط التي يحتاج تنفيذها إلى مدة زمنية تصل إلى 15 سنة، وغالباً ما يكون من طبيعته التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، بمعنى تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.

وأخيراً فإن اثنين أو أكثر من أنواع التخطيط هذه قد توظف جنباً إلى جنب في إعداد خطة تنمية معينة من دون أن يؤثر ذلك سلباً على إجراءات تنفيذ الخطة، وتحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: تنظيم أجهزة التخطيط الاقتصادي: إن التخطيط الاقتصادي يرمي إلى إجراء تغييرات هيكلية في البنيان الاقتصادي وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الأجهزة التخطيطية مبنية على أسس وظيفية واضحة، ومنه فأجهزة التخطيط الاقتصادي تشمل تصنيفاً معيناً يهدف إلى تشكيل نظام متكامل لعملية التخطيط الاقتصادي هذه الأخير، وتحتوي أجهزة التخطيط على نوعين من الأجهزة كما يلي:

أولاً- الأجهزة الرئيسية: وهي التي تقوم بالمشاركة في إعداد الخطط في المستويات المختلفة للاقتصاد وتمثل:

✓ السلطة السياسية العليا، وهي التي تحدد أهداف التخطيط نيابة عن المجتمع، كما تقوم بإصدار الموافقة النهائية على الخطة قبل عرضها على الهيئة التشريعية.

✓ الهيئة العليا للتخطيط، سواء اتخذت صفة الهيئة أو الوزارة، ويعهد إليها إعداد الخطة من الناحية الفنية، وكذلك الإشراف على تنفيذها، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة.

✓ التنظيم الإداري على مستوى القطاع، وغالباً ما تكون الوزارة مسؤولة عن القطاع مثل وزارة الصناعة، وزارة النقل... وهذا المستوى يكون مسؤولاً عن إعداد ومراقبة تنفيذ الخطة على مستوى القطاع الذي يمثله.

(1) : عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 09. بتصرف

✓ المؤسسات أو الهيئات الإدارية المسؤولة عن فروع الأنشطة المختلفة داخل القطاع، مثل مؤسسة الغزل ومؤسسة الصناعات الكيماوية... ويكون هذا المستوى مسؤولاً أمام المستوى الأعلى منه، عن إعداد الخطة والتنسيق بين خطط الوحدات التابعة له ومراقبة تنفيذ الخطة.

✓ المشروع أو الوحدات الإنتاجية، وهي الوحدات التابعة للمؤسسات مثل مصنع الغزل والنسيج تابع لمؤسسة الغزل، أو شركة الأدوية تابعة لمؤسسة الصناعات الكيماوية...

ثانياً - الأجهزة المساعدة للتخطيط: وهي الأجهزة التي لا تشارك مباشرة في إعداد الخطة، وإنما تشارك في إعداد الدراسات والبيانات التي تطلبها جهات التخطيط الرئيسية، وتضم تلك الأجهزة:

✓ الجهاز المركزي للإحصاء، الذي يجمع البيانات اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية.

✓ الجهاز المركزي للأسعار، والذي يتولى دراسة وتخطيط الأسعار وإعداد الدراسات التفصيلية عنها. (1)

المطلب الثالث: التخطيط الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية

لا يقتصر التخطيط الاقتصادي على مجموعة من الدول دون الأخرى، فهو كأسلوب للتنمية الاقتصادية يستخدم في مختلف دول العالم على اختلاف النظم الاقتصادية السائدة بها. إلا أن التخطيط المركزي الذي استخدم بداية في الاتحاد السوفيتي وانتشر بعد ذلك في دول أوروبا الشرقية ومعظم الدول النامية، اعتمد من طرف هذه الأخيرة كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية بديلاً عن أسلوب اليد الخفية في النظام الرأسمالي المعتمد على آلية السوق وجهاز الثمن. وبما أن التخطيط، وفقاً لما يرى به أنصار النهج الاشتراكي يؤخذ في بعده الإنمائي على أنه تخطيطاً للمجتمع، فهذا يدل على مدى تعقده اقتصادياً، ومنه صعوبة تحديد مفهومه بنوع من الدقة والشمول.

الفرع الأول: التخطيط الاقتصادي الاشتراكي:

أولاً: التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي: يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل

الإنتاج، حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج. (2) لذلك كان التخطيط الاقتصادي فيها تخطيطاً مركزياً إلزامياً له خاصية التوجيه، حيث تتولى سلطة مركزية عملية التخطيط والتوجيه، وإصدار الأوامر اللازمة لتنفيذ الخطة وفق أهداف معلنة وأولويات مقررّة سلفاً ومن ثم تكون هيمنة الدولة على الاقتصاد. (3) ومن الأهداف التي تحاول الدول الاشتراكية الوصول إليها نذكر منها:

✓ إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية التي تعترض طريق بناء الاشتراكية.

✓ تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية وأداة للتوجيه الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، بحيث يستطيع هذا القطاع توجيه أنماط الإنتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.

✓ دعم الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على التصنيع وتطوير الزراعة، وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية بهدف رفع مستوى المعيشة وحسن توزيع الدخل.

(1) : عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق الذكر، ص 11.

(2) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، عمان، الأردن، ص 240.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 310.

✓ تحقيق الإشباع المتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده من خلال زيادة الإنتاج وتنميته، وبالاعتماد أساساً على زيادة الإنتاجية التي تتحقق عن طريق حسن استخدام الموارد التي يفترض تحققها من خلال التخطيط الاقتصادي. (1)

ثانياً - التخطيط الاقتصادي ميدانياً في الدول الاشتراكية: أما على مستوى التطبيقي فقد بدأ التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م. (2) واعتمد في مراحله الأولى على نظام التخطيط المركزي لتوجيه النشاط الاقتصادي، وبعد إحداث هيئة جهاز "غوسبلان" (3) قد تم اعتماد الخطط الخماسية ابتداءً من الخطة الخماسية الأولى (1928-1932) التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات. هذا النهج المدعوم مكن السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية. وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات. وخلاصة القول إنه رغم الانتقادات الشديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، إلا أنه استطاع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الخطط الخماسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصاديات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة 1929-1932. كما كان أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة رغم معاناته من حالات التماذي في الاستثمار لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل. ومن جهة يرى البعض أنه قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة وتطوير التقنية المعاصرة رغم ذلك لقي قابلية لدى البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها. (4)

الفرع الثاني : التخطيط الاقتصادي الرأسمالي

أولاً - التخطيط الاقتصادي في النظام الرأسمالي: يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث أن القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاومة وآليات السوق. فطبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصاد القومي متباينة في تطورها ويتابع هذا الأسلوب تسعى الدول الرأسمالية إلى تحقيق الأهداف العامة في النقاط التالية: (5)

- ✓ رفع معدل نمو الدخل القومي، بحيث تبقى الاقتصاديات الرأسمالية منافسة للاقتصاديات الاشتراكية؛
- ✓ تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون مختلفة عن غيرها أو يراود التعجيل في نموها بمعدل أعلى؛

(1) : فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص321.

(2) : عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975، ص 31 .

(3) : لجنة التخطيط المركزية للدولة السوفياتية : أنشأت سنة 1921 تعتبر الجهاز الأول والمسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، وفي أبريل 1991، وتم حل هيئة تخطيط الدولة من قبل الاتحاد السوفييتي

(4) : Henri Paris, **Stratégie soviétique et chute du Pacte de Varsovie**, la clé de l'avenir, Publications de la

Sorbonne, 1995 p. 370 ; [lire en ligne] :

https://books.google.dz/books?id=b7889izuiKAC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&ca=0#v=onepage&q&f=false

(5) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، عمان، الأردن، ص139.

✓ تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة سير اقتصادياتها الرأسمالية ونمطها والتي تظهر في التضخم، والبطالة...

✓ الاستخدام الأمثل للموارد، والقضاء على أي حالة من حالات عدم الاستخدام من خلال آلية السوق. (1)
ويمكن القول باختصار أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي المسطرة في هذا النظام، وأن معظم القرارات تكون في أيدي قلة من الأفراد. وأن الحكومة لا تؤثر في هذه القرارات إلا بطريق غير مباشر من خلال السياسة المالية والنقدية وسياسة الأجور. الأمر الذي يجعل تنفيذ الأهداف خاضعا لرغبة هؤلاء الأفراد ومشيئتهم.

ثانيا - التخطيط الاقتصادي ميدانيا في الدول الرأسمالية: لقد وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مرغمة على التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء أهمية خاصة لحماية المنتجين المحليين في وجه المنافسة الخارجية والسماح بإقامة الكارتيلات (2) وضرورة مبادرة الدولة للقيام بالإنفاق لأغراض اقتصادية وعسكرية. ولقد أتت الدفعات الأولى للتخطيط من اليسار السياسي، واستندت إلى اعتبارات واقعية وأحيانا سياسية، وكان اللجوء للتخطيط يتبع غالبا حدوث أزمة اقتصادية كحال فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه، وحالة بريطانيا لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات عام 1961 وبصورة عامة فقد انبثق التخطيط في الدول الرأسمالية عن حالات عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي وبروز عقبات جديّة أعاققت مواصلة الاتجاه الصاعد للنمو الاقتصادي الذي حدث إبان فترة إعادة الإعمار، وعليه فقد ركزت الخطط الاقتصادية لهذه الدول على رفع معدلات النمو إلى 4-5٪ سنوياً وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي إلى جانب رفع وتيرة التصدير.

وقد اهتمت الخطط بتحقيق التوازن الإجمالي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وتحقيق فائض نسبي في ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك الفردي والجماعي من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وهذا إلى جانب الاهتمام بتصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية، إذ برز ذلك في خطط كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبرامجها. (3)

الفرع الثالث: التخطيط الاقتصادي في الدول النامية

ما إن حصلت الدول النامية على استقلالها السياسي حتى شرعت في إدخال أسلوب التخطيط الاقتصادي، واعتمدت غالبيتها على نظام الخطط الخمسية التي كانت محاولات لتطوير عملية التنمية من خلال ثلاثة مداخل:

- 1 - العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار.
- 2 - توجيه بعض الاستثمارات لإزالة الاختناقات في نطاق الإنتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.
- 3 - العمل على تأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين الأجزاء المختلفة للخطة.

وقد كانت هذه الدول الفتية تبدأ عملها التخطيطي ببرامج وخطط مبسطة تتضمن قائمة بمشروعات مطروحة من الإدارات الحكومية المختلفة دون مراعاة لشروط التكامل فيما بينها. ومع ذلك فقد كان بالإمكان لهذا المستوى من

(1) : فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، عمان، الأردن، ص304

(2) : الكارتل: هو اتفاق ناتج عن تجمع بين مؤسسات وطنية، أو دولية، لتحديد أسعار المنتجات، فعلى سبيل المثال منظمة أوبك هي كارتل نفطي. ومعنى آخر: اتفاق بين عدد من الشركات أو المشروعات الكبرى على تثبيت أسعار منتجاتها، وتوزيع حصص السوق في المناطق والقطاعات والدول المختلفة بهدف التوصل إلى أرباح احتكارية.

(3) : لمزيد من التفصيل أكثر أنظر موسوعة المعرفة على الرابط : <http://www.marefa.org/index.php>

التخطيط أن يحقق كثير من الفوائد، ويقلص من الاختناقات فيما لو وصّمت المشروعات بصورة صحيحة وأكثر ملائمة، وكانت المشكلة الدائمة في أن إدراجها يتم في كثير من الأحيان من دون دراسة وافية ومن دون تقويم موضوعي لتكاليفها ومنافعها، إلى جانب ضعف التنسيق فيما بينها يقلص من دور الأولويات. وفي تنفيذ هذه البرامج الاستثمارية جرى الاعتماد على دور الموازنة السنوية في التخطيط، وحاولت بعض الدول الانتقال بالتخطيط إلى مرحلة التخطيط الشامل الذي يضم نشاط القطاعين العام والخاص، ويجمع بين النشاط الاقتصادي الكلي ومستوى المكونات التفصيلية للمتغيرات الإجمالية، كما يمثل نوعاً من عدم الثقة في دور آلية السوق لتحقيق التنمية، ويعبر عن رغبة الدولة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على النشاط الاستثماري والتجارة الخارجية إضافة إلى قيامها بعملية الدفعة القوية التي تستطيع من خلالها إقامة مجموعة من المشروعات المتكاملة اقتصادياً وتقنياً.⁽¹⁾

الفرع الرابع: التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي

يولي الإسلام اهتمامه بكل ما من شأنه إصلاح معاش الناس ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي ومن ذلك اهتمامه بعامل التخطيط خاصة والاقتصاد عامة. فقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على مشروعية التخطيط في الإسلام وأهميته بالنسبة للحياة الاقتصادية للشعوب وتنميتها وتقدمها نحو الازدهار لمواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية، وذلك كما في الآيات التي وردت في سورة يوسف عليه السلام من الآية 46 إلى الآية 49: **فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ بَعْدَ بَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ حُضْرٍ وَأُخَرَ يَابَسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِشُونَ (49)﴾**⁽²⁾ وغيرها والقارئ لهذه الآيات يعرف مدى وجوب الأخذ بهذا الأسلوب الحيوي المرتبط بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية المترامية الأطراف. إن لدى بعض الدول الإسلامية ثروات هائلة من الموارد والمعادن النفيسة لكن غفلتهم عن عنصر التخطيط الاقتصادي، والاستراتيجيات الاقتصادية التي تناسب مجتمعاتهم أدت إلى تخلفهم اقتصادياً، واعتمادهم على المساعدات الخارجية أو على تجارب الآخرين ومحاولة تطبيقها حرفياً تلك التجارب التي تحمل في طياتها أفكاراً أو معتقدات لا تصلح للعمل بها في مجتمعاتنا الإسلامية لذا نراهم يعانون من المشاكل الاقتصادية.⁽³⁾ وهذه الحضارة التي أرسى قواعدها ومبادئها الرسول صلى الله عليه وسلم، بل إن تعاليم الإسلام ذهبت إلى ابعده من ذلك فقال تعالى: **﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ...﴾**⁽⁴⁾ في هذه الآية دعوة للقيادة الحكيمة بالعمل والتخطيط والاستعداد لمواجهة أمر مستقبلي.

ومن الآيات التي أبرزت أهمية التخطيط المستقبلي، قوله سبحانه وتعالى: **﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾**⁽⁵⁾ أي سبيلاً وسنة وطريقاً واضحة سهلة لبلوغ الغايات، ولقد دعى الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الاكتفاء الذاتي في جميع مجالات الحياة بالإمكانات الذاتية في الوطن قدر المستطاع عن طريق تشجيع الادخار ومنع

(1) : عصام خوري، التخطيط، الموسوعة العربية، على الرابط: <https://www.arab-ency.com/ar>

(2) : القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 46، 47، 48، 49 .

(3) : صلاح الدين محمد تكين، التخطيط الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1191، ص-ص: 64 - 95

(4) : القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60 .

(5) : القرآن الكريم ، سورة المائدة، الآية 48

اكتناز المال، التزاما بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (1) والحض على استثمار المال حتى لا تأكله الصدقة، سواء كان استثمارا في هيئة مشروعات صغيرة أو المشاركة في مشروعات كبيرة. يتم هذا في ضوء فهم ولي الأمر ومخططي التنمية بتوجيه الأموال إلى أنشطة اقتصادية تحقق النماء والاكتفاء لكل أفراد المجتمع. (2)

الفرع الخامس: التخطيط الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

منذ أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تفككت الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا كما تفكك الاتحاد السوفيتي وأخذت الدول الناشئة عن هذا التفكك بنظام السوق الحر، منهية بذلك حقبة تاريخية انحسر فيها النظام الرأسمالي وتحول فيها إلى مواقع الدفاع عن وجوده واستمراريته.

أولا- من دولة الرفاه إلى نظام السوق: لقد جاء توقيع اتفاقيات الغات لعام 1994 في ختام جولة الأوراجوي، كإعلان

انتصار تاريخي، وانطلاقة جديدة للنظام الرأسمالي العالمي، الذي لم يعد هناك من ينافسه أو يشكل بديلا عنه وقد اندفع بعض مروجيه للقول "بنهاية التاريخ"، أي أنه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية النهائية للتطور الإنساني. في التسعينات وتحت مظلة "العولمة" تم الترويج لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة كفكر مطلق ووحيد وتم وصف كل ما خالفه بالتأخر والجمود. وفي هذا الإطار تم الهجوم على مكتسبات "دولة الرفاه" كعائق ومعرقل لحرية السوق وحركة رأس المال. (3) ومن هنا بدأت الدعوات تنادي بالعودة إلى نظام السوق وإلغاء تدخل الدولة في الاقتصاد، فانطلقت الأصوات من رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" والرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" تنادي بتقليص دور الدولة وخصخصة القطاع العام وقد عاصر هذه الأفكار أزمة مديونية عصفت باقتصاديات الدول النامية نظرا لأحوال تسييرها الداخلية وهو ما أجبرها من أن تستدين من المؤسسات المالية الدولية الخاضعة لتوجهات الدول الغربية المتقدمة والتي حملت معها شعار "عدلوا أوضاعكم أولا، وستضمنون تنميتكم فيما بعد..."، لتفرض هذه الأخيرة عليها خطط تنمية تهدف إلى الرجوع لنظام السوق والخصخصة مقابل مساعدتها وهي ما عرفت ببرامج التثبيت و/أو التعديل الهيكلي؛ هذه البرامج كانت لها آثار سلبية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية فقد تقلص دور الدولة الوطنية ومدى تحكمها في سيادتها الوطنية، كونها لا تولى اعتبارات كبيرة للبعد الاجتماعي والإنساني والبيئي وإنما هي وصفا لا تمنح إلا للاعتبارات الاقتصادية على المستوى الكلي. (4)

ثانيا - مستقبل التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية: إن نجاح اقتصاد السوق يتوقف على نجاح التخطيط،

لأن اقتصاد السوق يعمل وفق آلية العرض والطلب والتخطيط يعتمد على معرفة ماذا ينتج؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟ وما هي نوعية المنتوجات وكمياتها؟ والسعي لزيادة القدرة التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وتجنب الآثار السلبية للعولمة والتأقلم الايجابي مع المتغيرات الدولية، أي أنه يعتمد على السوق كمؤسسة لتحديد خطوات المستقبل من خلال الربط بين الخطة الإنتاجية والتسويقية.

(1) : سورة التوبة، الآية 34.

(2) : فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1994م، ص49-52.

(3) : نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2005/12/06، ص6.

(4) : إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص324-326.

1 - **ضرورة العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية** : إن العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية أمر محتوم لكن مع وجود تعديل عميق في طبيعته وفتيات ممارسته فالتحولات لا تلغي التخطيط ولا تعني غياب الدولة بل إن تجارب الدول المختلفة تؤكد وتثبت أهمية دور الدولة في العملية التنموية. يقول حازم الببلاوي في هذا الشأن أنه: "من التبسيط الشديد الاعتقاد بأن العودة إلى اقتصاد السوق مع التخصيصية هو انزواء لدور الدولة الاقتصادي وهميش له. فالحقيقة أن الدولة لم تكن في أي وقت من الأوقات أقوى. مما هي عليه الآن فيما تتمتع به من أدوات للتأثير في الحياة الاقتصادية. والفارق هو أنه في ظل غلبة القطاع العام قامت الدولة أيضا بدور الإنتاج، مما ترتب عليه تخليها جزئيا عن دورها الرئيسي في رسم السياسات ووضع القواعد ومراقبتها ومن ثم تدهور أداء الدولة حينما حصرت نفسها في الإنتاج، فالدولة ما زالت لاعبا أساسيا في الحياة الاقتصادية، بما تلके من وسائل للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية، ومن خلال دورها التنظيمي وتوفير الخدمات الرئيسية... (1)

2 - **دور الدولة في عملية التخطيط الاقتصادي في ظل المستجدات العالمية**: إن التخطيط ليس بديلا عن آليات السوق كما أن السوق ليس بديلا عن التخطيط ولهذا فإن الأسلوب الأفضل هو المزاجية بينهما بحيث يكملان ويولدان "اقتصاد سوق اجتماعي" يكون فيه التخطيط دورا الآلية الرئيسية لإدارة الموارد وتنميتها وللسوق دور الآلية المساعدة في ذلك. ولأن اقتصاد السوق يعني أن يكون للدولة دور اقتصادي واجتماعي في آن واحد، لذا فإن هناك أسئلة تطرح نفسها وهي:

- ✓ كيف يمكن للدولة أن تحقق هذا التناغم بين الاقتصاد والاجتماع من دون أن يكون لديها المؤسسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف؟
 - ✓ كيف يمكن للدولة منع الانحرافات التي تحدث في السوق، إذا لم يكن لها تواجد في جاني العرض والطلب؟
- لذلك فإن على الدولة أن تعود إلى السوق بشكل قوي حيث يترتب عليها أن تضطلع بمجموعة من الأدوار يمكن إجمالها في النقاط التالية: (2)

- يتعلق الدور الأول بوظائف الدولة الكلاسيكية الخاصة بحفظ النظام وتطبيق القانون وضمان احترام حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ التعاقدات وغيرها مما يمكن اعتباره أساسا للنظام العام من ناحية، ولنظام السوق من ناحية أخرى إذ لا ينتظر أن يقوم تبادل حر تبعا لقواعد العرض والطلب دون حضور الشروط المؤسسية الأولية كحقوق الملكية وإنفاذ التعاقدات.
- دور الدولة التنظيمي، والذي تضطلع الدولة فيه بتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين ابتغاءا للصالح العام، وفي هذا السياق تتدخل الدولة لضبط اختلالات القوة بين الفاعلين الاقتصاديين كحال قوانين منع الاحتكار والقوانين المنظمة لتدفق المعلومات في أسواق الأوراق المالية والقواعد الضابطة لنشاط البنوك وقوانين حماية المستهلك وقواعد السلامة الصحية والأمن الصناعي والحد الأدنى من الحقوق للعمال وغيرها.
- ينطلق الدور الثالث من اتخاذ الدولة لدور تنموي إزاء الاقتصاد بإدارة جزء من الموارد الاقتصادية بما يدفع النمو أو يحقق أهدافا تنموية كالتصنيع أو دعم منافسة الصناعات المحلية في الأسواق العالمية أو تنمية

(1) : حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، 2000، الكويت، ص 192.

(2) : إسماعيل محمد بن قانة، المرجع نفسه، ص 326 - 329.

قطاعات بعينها لخلق الوظائف، ويمتد هذا الدور إلى دعم للاقتصاد الخاص عن طريق الاستثمار الحكومي في قطاعات قلما يتجه إليها الاستثمار الخاص لضعف عائدها على المدى المباشر كالبنية الأساسية والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، وهي قضايا لها بعد تنموي من ناحية أخرى لأنها تزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو وترفع من مستويات المعيشة، ولها بعد اجتماعي كذلك لأنها تمس القدرات الإنتاجية للمواطنين، وترتب لهم حقوقا اقتصادية واجتماعية كمواطنين وليسوا فحسب كأطراف في العملية الإنتاجية.

■ إعادة توزيع الدخل والثروة، ويتحدد هذا من خلال مالية الدولة في المقام الأول، فتقوم الدولة من خلاله بتحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات واستخدامها للاتفاق على مجالات معينة، وعادة ما يتقاطع هدف إعادة التوزيع مع أهداف تنموية أخرى فعلى سبيل المثال جمع الضرائب لدعم نظم التعليم والرعاية الصحية ترفع من مستويات المعيشة ولكنها في الوقت نفسه ترفع من إنتاجية وكفاءة القوى العاملة وتخفف من تكلفة العمل على أصحاب الشركات الخاصة، ويتصل دور الدولة في إعادة التوزيع اتصالا وثيقا بقضية شرعية الدولة والنظام الاجتماعي ككل لأنه من خلالها يتحدد للمواطنين ما إذا كان النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يخدم مصالحهم وتحسين مستويات المعيشة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الإطار النظري لإستراتيجية التنوع الاقتصادي

يشار إلى أن موضوع التنوع الاقتصادي عرف اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، فالتحذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنوع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي أسس ومفاهيم

تهدف عملية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي، كفؤ، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

الفرع الأول : مفهوم التنوع الاقتصادي

إن مفهوم التنوع الاقتصادي يطرح على مستويين، فيعرف على المستوى الجزئي على أنه استيرراتيجية لتنمية المؤسسة التي تهدف إلى توسيع مكونات منتجاتها واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت في حين يعرف على المستوى الكلي والذي هو صلب موضوعنا على أنه زيادة عدد مناصب الشغل في إقليم ما بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم.⁽²⁾

(1) : عمرو عادل، دور الدولة الاقتصادي وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر، ديسمبر 2014 [على الخط] <http://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674>

[mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674](http://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674)

(2) : Ndjambou Paterné, **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives**. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013, p 82.

أولا - تعرف التنوع الاقتصادي: للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر بها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. كما يربط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. ومنه فالتنوع في معناه البسيط، يُشار إليه بـ " **عدم وضع البيض في سلة واحدة** " فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد. ⁽¹⁾ ومنه يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). إذا فالتنوع هو مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهمين عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية... إلى) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية، التجارة، السياحة...)). لكن هذا التحول ليس بالضرورة زوال باقي القطاعات الأولية، وإنما بخفض مساهمتها في خلق الثروة للاقتصاد أي خفض أهميتها الاقتصادية. ⁽²⁾ كما يعني عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. ومن جانب آخر يتضمن معنى التنوع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنوع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنوع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل، اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته. ⁽³⁾ كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه: "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موكدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". ⁽⁴⁾ وفي الكثير من الأحيان، يُعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات. تنوع سلة السلع التصديرية هو، في

(1) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، ص.8.

(2) : Ndjambou Paterne, **op-cit**, p 82.

(3) : طيبية سليمة، **التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، يومي: 07/08/2008، ص.03.

(4) : حامد عبد الحسين الجبوري، **التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، شبكة النبا العنكبوتية، <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

الحقيقة، جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج. ومن هذا المنطلق، فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية".⁽¹⁾

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضاً أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس مال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق"⁽²⁾. وقد أشار (Johnes) إلى أنه: "في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يربط التنويع بالإجراءات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتغير سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن".⁽³⁾ في حين توسع (Le- Yin Z HANG) في طرحه أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم "الانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".⁽⁴⁾

بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستدام. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج.

(1) : المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 07-09.

(2): The nine work Areas of the Nairobi work program, **Economic Diversification**, UNFCCC. 1999, p01.

(3): Johnes.B, **Encyclopedia of International Political Economy**, Routledge.2001, p360.

(4): Le- Yin Z HANG, **Workshop On Economic Diversification**, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran.18-19 October 2003, p07.

ثانياً - القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي: إن التنويع كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجية بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافياً لتحقيقه، وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في:

1- القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

2- القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعاً اقتصادياً بائناً، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عُنت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.⁽¹⁾

الفرع الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

أولاً - محددات التنويع الاقتصادي: يلعب التنويع دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي:

✓ **العوامل المادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري؛

✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

✓ **السياسات العمومية:** المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على

الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.⁽²⁾

وهكذا، فإن غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

(1) : عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص-ص 09 - 10.

(2) : التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة 2006. على الرابط: <https://www.uneca.org>

ثانياً : مؤشرات التنويع الاقتصادي ودرجة قياسه: يمكن الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقاً للأداء الإقتصادي، وهذا حسب درجة التركيز الإقتصادي على النحو التالي:

1 - أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي: هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الإقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الإقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الإقتصادي نذكر منها ما يلي :

أ- معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المؤوية لاسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلاً) مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو/و تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.

ب - درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يجد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ج - تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

د - نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية: بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الإقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة ، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات اسعار النفط وصادراته. (1)

هـ - التوزيع القطاعي للقوى العاملة: أي تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

و - نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي.

ز - توزيع ملكية الاصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، و لاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين راس المال الثابت الإجمالي. (2)

2 - مؤشرات التنويع والتركز المتعلقة بالتجارة الخارجية: يقاس التنويع الإقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه

(1) : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون

الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 20.

(2) : صادق الهادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج - خلال الفترة 2000 - 2012، مذكر ماجستير في علوم التنوير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التنوير، جامعة فرحات عباس بـ سطيف، 2014، ص 09.

المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كعامل هيرفندال - هيرشمان و الذي يختصر بالشكل (H.H.I) ويعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. وعموماً نذكر بعض من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التالية :

أ - **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكثاد UNUCTAD):** يتم قياسه وفقاً لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي: (1)

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- ✓ مقدار التركيز في الصادرات.

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

حيث :

- ✓ h_{ij} : حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j
 - ✓ h_i : حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي
- ويقيس هذا المؤشر نسيب السلعة i من إجمالي الصادرات .

ب - **معامل هيرفندال - هيرشمان (Herfindal-Hirshman):** ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. (2)

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. (3)

(1) : محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 - 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016، ص ص : 640 - 641 .

(2): FEDERAL RESERVE BULLETIN, **The Herfindahl-Hirschman Index**, VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993, PP : 188 - 189 . on website: https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_031993.pdf&start_page=25

(3) : ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ص 212.

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

ويعرف معامل هيرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية :

حيث :

N : عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس؛

X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i (قيمة المتغير في النشاط i)؛

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات).

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي (0 ≤ H.H.I ≤ 1) فإذا كان :

✓ **HHI = 0 (تنوع كامل):** يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة؛ أي أنه كلما

اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما ذلك ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات؛

✓ **HHI = 1 (تركز كبير):** يدل على أن الناتج متركز في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر

من الواحد كلما دل ذلك على تركيز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط ولا تسهم باقي

النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم؛

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال-هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل

متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.

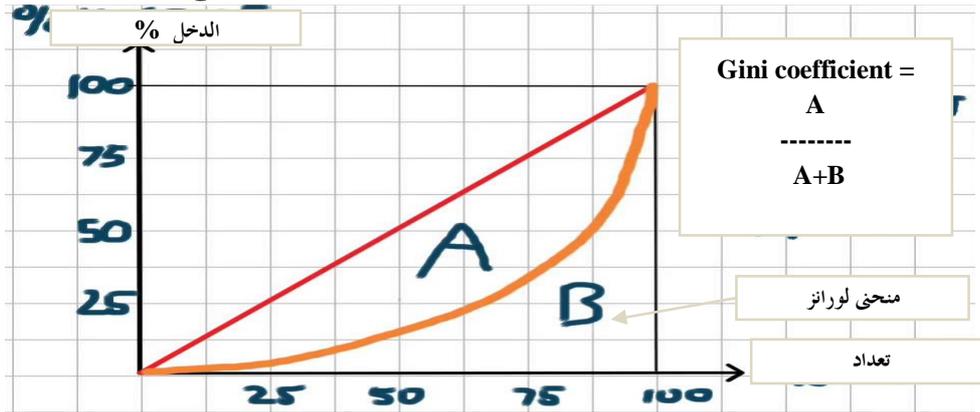
ج- **معامل التركيز (Concentration coefficient):** ويستند إلى حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة

أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini coefficient) - نسبة للعالم

الايطالي كورادو جيني 1912 - ⁽¹⁾ من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل

القومي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تقدير مؤشر جيني للتنوع الاقتصادي



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 07.** on website:

http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

(1): Lorenzo Giovanni Bellù, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, **Inequality Analysis, The Gini Index, P 06.** on website:

http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf

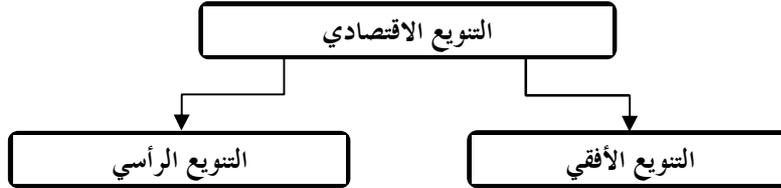
يعتمد فكر مؤشر جيبي على منحني لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحني لورانز وقطر المثلث (AB). ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)، وتتراوح قيمة مؤشر جيبي بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة).⁽¹⁾ أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيبي صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

المطلب الثاني: تقسيمات وأنماط التنويع الاقتصادي

الفرع الأول: تقسيمات التنويع الاقتصادي: يقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي

والتنويع الرأسى أو العمودي كما يوضحهما الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تقسيمات التنويع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، ص: 15.

يطلق: **التنويع الأفقي** على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول. أما **التنويع الرأسى** فيطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

الفرع الثاني: مستويات (أشكال) التنويع الاقتصادي

يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنويع. أولاً قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد قليل من الأنشطة. ثانياً، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام يمكن أن نميز بين مستويين هاميين هما: (2)

أولاً- تنويع الإنتاج: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفاذي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.⁽³⁾

ويحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية/التحويلية)

(1) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006-2009، ص 208.

(2): GIZ and UNIDO: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQLP", tool 4, "Diversification- omestic and Export Dimensions", on website: <http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/> 24-25, 2015, p 188 .

(3) : موسى باهي وكمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر 2016، ص 136.

والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

1 - جانب الطلب: ويتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز

الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

2 - جانب العرض: ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات

سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. (1) في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين نوعين:

✓ **التنويع الأفقي:** يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛

✓ **التنويع العمودي:** الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى

تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

ثانيا - تنويع التجارة الخارجية (الأسواق): إنه ومن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن

معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية ومنه فتنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. ويتم تنويع الاسواق في جانبين رئيسيين :

1 - تنويع هيكل الصادرات: وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع

أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

2 - تنويع هيكل الإستيراد: وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيؤثر

على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعنى حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة... إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة. (2)

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تنسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب

(1) : الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017، ص 03.

(2) : طبايبي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد. أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما. (1)

وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصدير لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

المطلب الثالث: انعكاسات التنويع الاقتصادي

إن انخفاض معدلات النمو وانعدام الحوافز التي تشجع القطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف.

الفرع الأول: أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي

أولا: ضرورة التنويع الاقتصادي: يعمل التنويع الاقتصادي في البلدان ذات الوفرة بالموارد (لاسيما في النفطية منها) على معالجة عدد من القضايا التنموية وتفاذي مخاطر الناجمة عن الآثار العكسية للمرض الهولندي، ذلك أن السلع الأساسية وخاصة المعادن، تعرف أسعارها وصادراتها تقلبات حادة مقارنة بالسلع الأخرى، وبالتالي تنعكس آثارها على باقي مؤشرات الإقتصاد الكلي كالمالية العامة، الحسابات الجارية والدخل القومي. كما أن بعض البلدان الغنية بالموارد تواجه خطر نضوب مواردها، ومن تم التنويع الاقتصادي إحدى الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية، وقد أكدت الدراسات ذلك والتي قام بها كل من: (2)

✓ أوتي (Auty): سنة 1988؛

✓ همفريز (Humphreys): سنة 1993؛

✓ ساكس وستيغليتز (Sachs and Stiglitz): سنة 2007؛

✓ غيلب (Gelb): سنة 2010 .

(1) : باجي بن حسين، مهيز ابتسام، البلدان النفطية وحمية التحول من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد قراءة في التجربة النرويجية، الملتقى الوطني الأول حول:

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي: 25 - 26 أبريل 2017، ص-ص: 03- 05. (بتصرف)

(2) : باهي موسى شعبانية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

- ثانياً- أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي:** تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة والنتاج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية... إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك بالإضافة: (1)
- ✓ رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات والنمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
 - ✓ تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
 - ✓ هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
 - ✓ رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
 - ✓ تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
 - ✓ الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - ✓ إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ. (2)
 - ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول والمواد الزراعية...
 - ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار
 - ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البتروول مثلاً)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

(1) :حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، شبكة النبا العنكبوتية، <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

(2) :إسماعيل إبراهيم سحيني، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، صحيفة مال الاقتصادية، نشر يوم: 03 أبريل 2017 على الرابط

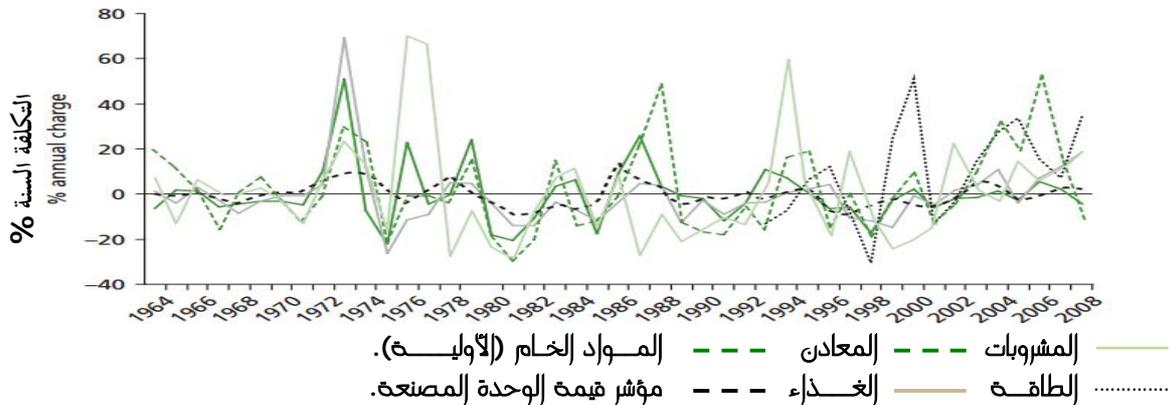
<http://www.maaal.com/archives/20170403/89430>، شوهد يوم: 28 جويلية 2017.

الفرع الثاني : قلة التنويع الاقتصادي وانعكاساته السلبية

إن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة. فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على إعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى. ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار. وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية. (1)

والشكل الموالي يبين لنا تقلبات أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة.

الشكل رقم (04) يبين : تقلب أسعار السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة



Source: Emily Sinnott, John Nash, Augusto DE LA TORRE, Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?, The World Bank, Washington, 2010, p-21. [On-line]

<http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf>

ملاحظة : يوضح الرسم البياني التغيرات السنوية في مؤشرات الأسعار الحقيقية حيث يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلكين الأمريكي (CPI) لامتنصص التضخم في مؤشرات أسعار السلع و مؤشر قيمة الوحدة المصنعة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة (2) إلا أن الشكل التالي يوضح كيف أن تقلب أسعار السلع الأولية شهد خلال العقود الماضية تقلبات أعلى مقارنة بالسلع المصنعة، لاسيما في أسعار الطاقة، الغذاء والمعادن ويقول البنك الدولي في هذا الدراسة أنه منذ إكتشاف النفط الخام، كمصدر رئيسي للدخل نتج عنه تدهور القطاعات التقليدية التي كانت رائدة كالزراعة والحرف إلى حد أن بعض البلدان تحولت من بلدان مصدرة إلى مستوردة صافية للغذاء.

(1) : باهي موسى شعبانية سعاد، التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عروض تجارب رائدة، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل الهاير أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أفريل 2017، ص 09.

(2) : Emily Sinnott, John Nash, Augusto DE LA TORRE, Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?, The World Bank, Washington, 2010, p-21. [On-line]
<http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf>

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي

إن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات والاستراتيجيات: فالأولى تتحدث عن النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أو المتخلفة اقتصادياً، والتي سميت باستراتيجيات التنمية، والتي تختلف عن النظرية أو النموذج في كونها مجموعة من قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها، وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، أو خطة اقتصادية، وقد بينت التجارب على أنها قد تعتمد على القطاع الزراعي، ويمكن أن تكون في القطاع الصناعي كما يمكن أن تكون خليطاً بينهما ويمكن أن تعتمد على قطاع آخر .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة والدفعة القوية

إن أول من اقترح هذه الإستراتيجية⁽¹⁾ هو الاقتصادي "باول روزنشتين-رودان" Paul Rosenstein-Rodan⁽²⁾ بطرحه لفكرة الدفعة القوية وذلك عند نهاية الحرب العالمية الثانية، أما الذي صاغها وجعلها أكثر كمالاً وأكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية، فهو الاقتصادي نيركس من خلال تطرقه للحلقة المفرغة للفقير.⁽³⁾

الفرع الأول: إستراتيجية الدفعة القوية

تنسب هذه الإستراتيجية (Theory Big Push)⁽⁴⁾ إلى الاقتصادي باول روزنشتين-رودان والتي يؤكد فيها

على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة. وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق.

أولاً - مفهوم إستراتيجية الدفعة القوية: إن فالتقدم خطوة بخطوة في نظره لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق، وكسر الحواجز والقيود، وكسر الحلقة المفرغة للفقير التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حداً أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعني أن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي أي حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجياً إلى أن يصل إلى حوالي 15% من الدخل القومي بعد ذلك. وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يشبهه (Rodan) وبعض كتاب الاقتصاد بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران وتتخلص من قوة الجاذبية الأرضية. وينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة وبمجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (Social Overhead Capital) من طرق

(2) : أطلق مصطلح إستراتيجية على: الدفعة القوية، والنمو المتوازن، والنمو غير المتوازن وأقطاب النمو بدلا من النظريات وهذا نظرا لكون مضمينها تميل إلى مفهوم

الإستراتيجية منها إلى مفهوم النظرية، كما أن هناك من الدول من عملت بأفكارها في خططها التنموية وهو ما يجعل وضعها ضمن الاستراتيجيات.

(3) : باول روزنشتين-رودان : P. Rosenstein-Rodan (1902-1985) اقتصادي من أصل يهودي درس ودرس في جامعة كوليدج في لندن ومن ثم في مدرسة لندن للاقتصاد حتى عام 1947. ثم انتقل إلى البنك الدولي، قبل أن ينتقل إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، حيث عمل أستاذاً من 1953 إلى 1968، مؤلف كتاب "مشاكل التصنيع في جنوب شرق أوروبا الشرقية، أصل نظرية الدفعة القوية، منحه المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (ISS) الزمالة الفخرية في عام 1962" وكان له الفضل في طرح إستراتيجية الدفعة القوية التي كانت المدخل لنظريات بعها في التنمية.

(3) : محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 264.

(4) : M.L. Jhingan, **The Economics of Development and Planning**, Vrinda Publications, Revised and Enlarged Edition, 2005, P32.

ومواصلات، ووسائل نقل، وتدريب القوى العاملة، وهذه المشروعات غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. (1)

ويرجع سبب التركيز على ضرورة تكوين مقدار معين من الاستثمارات اللازمة للوصول بالمتجمع إلى مرحلة النمو الذاتي... إلى ما فعلته الدول الصناعية المتقدمة عندما كانت في مرحلة من نموها الاقتصادي دولا زراعية وتصف بأغلب الصفات السائدة حاليا في أغلب الدول النامية، ومن ثم يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من عملية التنمية بين تلك المجموعتين من الدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على ضرورة تكوين مستوى معين من رأس المال المادي في القطاع الصناعي كعامل استراتيجي في تحقيق هدف التنمية لا ينفي أهمية عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية خاصة تلك المتعلقة بتوافر البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية الملائمة لها.

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد في مسار التقدم الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية. كما يرى (Rodan) أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط، وتنفيذ مشروعات التصنيع. فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الاجتماعي، وأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية. (2)

ثانياً. أنواع التصنيع حسب روزنشتين-رودان : حسب (Rodan) هناك نوعين من برامج التصنيع : (3)

1- إستراتيجية النوع الأول: يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة، وصناعات الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، وهذا اعتمادا كليا على الموارد المحلية إلا أن (Rodan) استدرك وطرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المطلوبة، والتضحيات اللازمة في سبيل إنجاز هذه البرامج في الدول المتخلفة، والتي تمتد لأكثر من جيل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقا، والذي يعتبره نموذج غير مثالي حيث يعاب على هذا النوع أنه لا يتم فيه الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد، كما قد يؤدي لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي مما يجرمه من فوائد ومزايا تقسيم لعمل الدولي.

2- إستراتيجية النوع الثاني: فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان المتخلفة، ليحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتتحقق الفائدة بذلك للطرفين، على أن هذا النوع من البرامج لقي

(1) : هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص157

(2) : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص89.

(3) : أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادي، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، ط01، القاهرة، مصر، 2014، ص50

استحسانا في أوساط المختصين وتبنته كثير من الدول النامية مثل مصر التي اعتبرته تجربة رائدة في النمو الاقتصادي بما أحدثه من تحريك لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية.

الفرع الثاني: تقييم إستراتيجية الدفعة القوية: مع التأكيد على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية فقد أوضح روزنشتين-رودان أن الوفورات الخارجية⁽¹⁾ الناتجة عن فكرة الدفعة القوية تتركز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية:

أولا - الحجج الاقتصادية لنظرية الدفعة القوية: مع التأكيد على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية فقد أوضح روزنشتين-رودان أن الوفورات الخارجية⁽²⁾ الناتجة عن فكرة الدفعة القوية تتركز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بها وهي:

1 - تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة: وتمثل عدم التجزئة في المستلزمات أو العمليات التصنيعية، والتي تقود إلى زيادة العوائد. وأهم مثال لعدم تجزئة هو رأس المال الاجتماعي والذي يشمل على صناعات أساسية مثل الطاقة والنقل والاتصالات والتي لها فترة نضج طويلة، فهذا النوع من المشروعات يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال.⁽³⁾

2 - تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة: وتعني إنشاء عدد من الصناعات المترامنة في آن واحد لخلق سوق متسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة، كما يرجع ذلك إلى أن المشروعات الاستثمارية الفردية تواجه بدرجة عالية من المخاطر، نتيجة لانخفاض مستويات الدخل، والتي تحد من الطلب على منتجاتها.⁽⁴⁾ ومنه يمكن القول أن عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة تعني ضرورة تنفيذ قدرا كبيرا أو حدا أدنى من الاستثمارات بشكل مترام في مجموعة من الصناعات بغرض توسعة حجم السوق. لأن تكامل الطلب يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بشكل وتنوعها في حين أن إقامة مؤسسات منعزلة لا يتوفر لها حجم سوق مناسب لتجاوز عتبة الربحية.

(1) : الوفورات الخارجية: يعني بتحقيق مبدأ الوفورات الخارجية (التي تجتد أساسها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشال) أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تؤثر هذه المزايا على عائد الاستثمار في المشروع الأول، وتنقسم إلى: **1 - الوفورات الخارجية الموجبة** (والتي مفادها أنه عند إقامة مشروع أو صناعة ما كمنحلة نخل مثلا يؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى (زراعية مثلا) من مزايا معينة دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها. **2 - الوفورات الخارجية السالبة** إقامة مشروع معين بالضرر على مشروعات أخرى مثل إنشاء مصنع اصنمت يؤثر سلبا على المشاريع السياحية المجاورة له التي قد تتكبد خسائر بسببه، ويمكن للوفورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها: **أ- وفورات خدمية:** تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى. **ب- الوفورات التقنية:** الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات (استفادة مشروعات من تجارب مشاريع أخرى). **3- الوفورات النقدية:** تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات بسبب توسع الإنتاج في المشروعات الأخرى وما يترتب عليه من تخفيض الأسعار.

(2) : الوفورات الخارجية: يعني بتحقيق مبدأ الوفورات الخارجية (التي تجتد أساسها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشال) أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تؤثر هذه المزايا على عائد الاستثمار في المشروع الأول، وتنقسم إلى: **1 - الوفورات الخارجية الموجبة** (والتي مفادها أنه عند إقامة مشروع أو صناعة ما كمنحلة نخل مثلا يؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى (زراعية مثلا) من مزايا معينة دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها. **2 - الوفورات الخارجية السالبة** إقامة مشروع معين بالضرر على مشروعات أخرى مثل إنشاء مصنع اصنمت يؤثر سلبا على المشاريع السياحية المجاورة له التي قد تتكبد خسائر بسببه، ويمكن للوفورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها: **أ- وفورات خدمية:** تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى. **ب- الوفورات التقنية:** الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات (استفادة مشروعات من تجارب مشاريع أخرى). **3- الوفورات النقدية:** تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات بسبب توسع الإنتاج في المشروعات الأخرى وما يترتب عليه من تخفيض الأسعار.

(3) : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 89 - 90.

(4) : بن عامر نبيل، تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 - 2013 و آليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2015، ص 122.

3 - تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة: رغم أن روزنشتين-رودان يرى أن أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى تتمثل في توفير ذلك القدر الكافي من الموارد التمويلية اللازمة لبرنامج التصنيع بالدول النامية، غير أنه يرى أن تكامل دوال العرض ودوال الطلب، وما يترتب عليهما من ارتفاع في معدل نمو الدخل بمعدلات ملموسة، ويجب أن يقترن باتخاذ الحكومة للإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الادخار، مما يسهم في زيادة المدخرات بهذه الدول. وفي هذا الصدد نميز هنا بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار، فرغم انخفاض الميل المتوسط للادخار في الدول النامية بصفة عامة إلا أنه يمكن الارتفاع بالميل الحدي للادخار بهذه الدول من خلال السياسات والوسائل المحفزة على ذلك، وبالتالي يسهم هذا إيجابيا في الحد من مشكلة التمويل في المراحل التالية لعمليات التنمية أي في المدى المتوسط والطويل، مما يسهم في تزايد اعتماد الدول النامية على مواردها الذاتية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها. (1)

ثانيا - نقد إستراتيجية الدفعة القوية: من جملة الانتقادات التي وجهت لها هذه الإستراتيجية ما يلي:

- ✓ تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة للبلدان النامية ومنه صعوبة تطبيق برنامج النوع الأول، إذ كيف يمكن إقامة صناعات ثقيلة والدول النامية مغلوبة على أمرها، كما لو أن النظرية تقول بأن على الدول الفقيرة إذا أرادت النمو أن تصبح أولا غنية وهذا مالا يتقبله المنطق؛
- ✓ إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ووفراته الخارجية؛
- ✓ تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛
- ✓ تؤكد على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
- ✓ صعوبة جذب المستثمرين الأجانب إلى الدول النامية لتمويل الصناعة فيها بسبب وجود المشاكل الفنية، الإدارية والسياسية على الرغم من تفتن "رودان" إلى ذلك منذ البداية حينما أكد على ضرورة توفير المناخ الاقتصادي والسياسي (كخدمات رأس المال الاجتماعي، الخدمات الفنية عن طريق التدريب. إلخ)؛
- ✓ تحتاج الدفعة القوية إلى كوادرات كثيرة ومتنوعة، اقتصادية وإدارية ومحاسبية... عادة لا تتوفر في البلدان المتخلفة؛
- ✓ إن تطبيق هذه الإستراتيجية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

- ✓ إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم. (2)
- لذلك يقول سينجر " قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة" والحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر وهيرشمان أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا

(1) : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 168 - 169 .

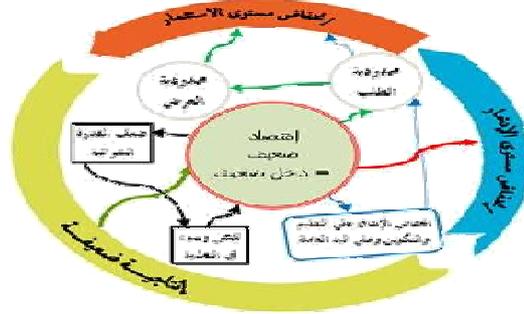
(2) : Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger p 112 , 2010 .

يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة. ومنه وهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن إستراتيجية الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المتوازنة والحلقة المفرغة

الفرع الأول: فكرة الحلقة المفرغة ارتبطت فكرة الحلقة المفرغة للفقر باسم الاقتصادي رانجر نيركسه Ragner Nurkse⁽¹⁾ الذي تبين الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين-رودان عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوروبا في ما يعرف بإستراتيجية الدفعة القوية والتي تدعو الدولة إلى وضع استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض حتى تكتسب القوة اللازمة للنهوض بالاقتصاد. فهو يعتقد أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف. وأن ضعف الحافز على الاستثمار بسبب ضعف حجم السوق المحلية⁽²⁾ هو أهم هذه الحلقات، ولزيد من التفصيل إلى الشكل التالي الذي يجسد الحلقة المفرغة للكثير من المجالات.

الشكل رقم (05): نموذج موسع للحلقة المفرغة



المصدر: من إعداد الباحث كنموذج مفصل وملخص لما سبق.

من الشكل نلاحظ أن رانجر نيركسه انطلق من فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة فمثلا ضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا يؤدي بدوره إلى سوء في التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فادخارا ضعيفا وهكذا تلتحم لأطراف الحلقة من جديد. والواقع أن نظرية الحلقة المفرغة تعجز عن تقديم تفسير مقنع لظاهرة التخلف لأنها اعتبرت ندرة رأس المال في البلدان النامية متغيرا مستقبلا والتخلف الاقتصادي متغيرا تابعا، أي أنها تفسر وجود حالة التخلف من خلال ندرة رأس المال.

وعليه فإنها تغفل الجانب التاريخي لمشكلة ندرة رأس المال وما ينجم عنها من تخلف. إذ أن السيطرة الاستعمارية تعتبر ضمن هذا التفسير هي المتغير المستقل وهي المسبب، وأن ندرة رأس المال متغير تابع وناتج عن السيطرة الاستعمارية. كما أن محدودية الفائض الاقتصادي القابل للاستثمار في البلدان التابعة هي نتيجة لتسرب النقد الأجنبي من هذه البلدان إلى الخارج لتغطية الاستيراد من السلع الكمالية التي ضخمتها أثر المحاكاة والتباهي المرتبط بالاستهلاك المظهري للطبقة الإقطاعية التي تقتني أثر البرجوازية المحلية. ومنه فإن هذا الاتجاه في نظر البعض يعاني من طابعه السكوني لأنه إلى التخلف على أنه حالة قائمة ومعزولة.⁽³⁾

(1) : رانجر نيركسه 1907-1959: اقتصادي أمريكي من أصل أستوني، يعتبر من مؤسسي اقتصاد التنمية، اشتهر بفكرته الحلقات المفرغة للفقر سنة 1953 حيث أثبت من خلالها أن الدول تكون فقيرة لأنها تحب أن تكون كذلك، ساهم في إثراء إستراتيجية النمو المتوازن مع روزنشتاين-رودان وعارض طرح هيرشمان في إستراتيجية النمو اللامتوازن.

(2) : إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - إستراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 166.

(3) : B.N.Ghose, **Contemporary Issues in Development Economics**; Routledge studies in Development Economics, Routledge, London, New York, 2001, p 4.

الفرع الثاني: شروط كسر الحلقة المفرغة للتخلف (إستراتيجية النمو المتوازن)

يرى رانجر نيركسه أنه يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا قامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر هذه الحلقة، ولنجاحه لابد أن تتوفر له بعض الشروط:

- 1 - التركيز على توسيع الصناعات الاستهلاكية وهو ما أطلق عليه اسم التوازن الأفقي لصناعات الاستهلاك من خلال توجيه الاستثمارات نحو عدد كبير من تلك الصناعات وبأحجام تتناسب مع مرونة الطلب الدخلية. (1)
- 2 - البرامج الاستثمارية يجب أن تبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: مصانع الأحذية والملابس، الغذائية... وتأجيل الصناعات الثقيلة إلى طرق أخرى مواتية؛
- 3 - توجيه هذه الصناعات نحو السوق الداخلية لتلبية حاجات المستهلكين المحللين فهدفها الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ففي بداية مراحل هذه السلع لا تكون قادرة على منافسة سلع الدول المتقدمة وذلك لاتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية؛ (2)
- 4 - توزيع المشاريع ما بين مختلف القطاعات (الصناعي - الزراعي) لأن تنمية القطاع الزراعي الذي يشغل أكثر من اليد العاملة في الدول النامية سوف يؤدي بهم إلى أن يزيد من طلبهم على السلع الصناعية، وبالتالي سوف تزداد إيراداته مما يرفع من دخول عماله مما يجعلهم يقبلون على منتجات القطاع الزراعي والعكس بالعكس.

الفرع الثالث: نقد إستراتيجية النمو متوازن

- يري ألبرت هرشمان مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن أن هذه الإستراتيجية ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي؛
- ✓ كما قد تقود هذه الإستراتيجية إلى عزل البلدان النامية عن بقية العالم الخارجي بسبب تركيزها على التنمية من أجل الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني حني ثمار التجارة الدولية؛
 - ✓ يرى البعض أن هذه الإستراتيجية تشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية. وهو انتقاد له وزنه أثبتته التجارب ولاسيما في بلاد أمريكا اللاتينية والتي اتبعت سياسة إحلال الواردات وإستراتيجية النمو المتوازن، ولكن لم يكن نيركسه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تتزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية؛
 - ✓ ويؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي، ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية فإنها لا تستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني. (3)

(1) : مرونة الطلب الدخلية : تعني مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في دخل المستهلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، أي أن هناك علاقة طرديّة بين الدخل والاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس صحيح.

(2) : عبد الجاسم علي عباس، نظرية النمو المتوازن، نشر يوم: 2013/05/02، تم الاطلاع عليه يوم : 2016/02/12، على الساعة 10:30، موجود على موقع جامعة بابل العراقية: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298>.

(3) : زرنوح يامينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2005 / 2006، ص 30.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الغير المتوازنة

ارتبطت إستراتيجية النمو الغير المتوازن (The Concept of Unbalanced Growth) أو ما يسمى بإستراتيجية النمو الغير الذاتي بأسماء العديد من الاقتصاديين أمثال: ألبرت أوتو هيرشمان ⁽¹⁾ Albert.O.Hirschman وهانز سنجر ممن انتقوا إستراتيجية النمو المتوازن وإن كان قد سبقهم إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو والتي سنتناولها لاحقا، وقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي سينجر لإستراتيجية النمو من أنها غير واقعية، حيث أن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، والتنظيم، ومتخذي القرارات... إلخ، وقد أكد هيرشمان بأن الشح القائم ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة وبمهد الطريق لدفع عملية التنمية.

الفرع الأول: الأطروحات المختلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن

أولا - إستراتيجية الصناعات المحركة: يعتقد هيرشمان بأن التنمية قد سارت على هذا المنوال حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة. ⁽²⁾ ويستطرد هيرشمان فيقول بأنه عندما تبد المشروعات الجديدة فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن أن تستفد منها المشروعات اللاحقة وهكذا، يقول هيرشمان: صحيح أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ، وتدير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة. وعليه فإنه يجب على البلدان النامية التركيز على بعض القطاعات. ويستشهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان قد عملت على تنمية قطاعات مختارة رائدة، وليس هناك بلدا ناميا يمتلك رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى بكميات كافية للاستثمار المترام في كل القطاعات. ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد. ويمكن أن يحدث من خلال نوعين من الاستثمار:

1- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي: إن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يخلق وفورات خارجية، وبدوره يشجع ويحفز الاستثمار الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر؛ ⁽³⁾

2- الاستثمار في نشاطات إنتاجية مباشرة: أما الاستثمار في النشاطات إنتاجية مباشرة فهي التي تستفيد من الوفورات الخارجية. والتي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج. ⁽⁴⁾ ومنه فالاستثمار في رأس المال الاجتماعي شرط مسبق للاستثمارات الإنتاجية. يؤكد هيرشمان بأن المشكلة الرئيسة في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار

(2) : ألبرت أوتو هيرشمان : Albert.O. Hirschman (1915-2012) اقتصادي أمريكي من أصل ألماني درس في برلين ثم تابع دراساته العليا بالمدرسة العليا للعلوم التجارية بفرنسا ثم في جامعة السريون ثم انتقل إلى بريطانيا ودرس بمدرسة الاقتصاد بلندن، ثم انتقل إلى اسبانيا أين تحصل على دكتوراه الاقتصاد بجامعة تربست ثم انتقل إلى جامعة كاليفورنيا، ليشغل بعدها بالاحتياطي الأمريكي لبناء الاقتصاد الأوروبي (مخطط مارشال) وفي سنة 1975 ارتقى إلى رتبة الأستاذية كتب العديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي. كما كانت له مساهمات في مجال اقتصاديات التنمية حيث شدد على الحاجة إلى النمو غير المتوازن. كان عمله في وقت لاحق في السياسة الاقتصادية حيث قدم اثنين من المخططات الفكرية البسيطة ولكنها كانت قوية. الأول يصف الاحتمالات الثلاثة الأساسية استجابة لإنهاء النشاط في الشركات أو السياسات: الخروج، الصوت، الولاء، ويصف عملة الأصلي الثاني الحجج الأساسية التي أدلى بها المحافظون: الفساد، العقم والمنافسة في البلاغة من رد الفعل.

(2) : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(3) : محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 185.

(4) : مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص 97.

إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات، ومنه يوضح هيرشمان أن هذه المشكلة تتم على المستويين التاليين مستويين: (1)

أ- المستوى الأول: يتمثل في اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي (SOC) وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر (DPC).

ب- المستوى الثاني: ويتمثل في اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر. أي أيهما ذو أهمية. ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين:

✓ اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ويتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو، مما يولد اختناقاً في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضاً في قطاع الإنتاج المباشر؛ ويؤيد هيرشمان هذا الاتجاه.

✓ اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، ويتخلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر. ومنه فالسؤال المطروح هنا هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيه الاستثمارات؟ وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف. فقوة الدفع إلى الأمام تتمثل في قدرة الصناعة على خلق فرض الاستثمارات في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة. فمثلاً: إذا أقيم مصنع للحليب فمن الطبيعي أن يدفع هذا المصنع إلى إقامة مصنع للخبز والزبادي... أما قوة الدفع إلى الخلف فتتمثل في قدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعة التي تسبقها في مراحل الإنتاج. فمثلاً: عند إقامة مصنع للسيارات يشجع على إقامة مصنع للبطاريات ومصنع للزجاج... (2) والقطاع القائد حسب هيرشمان هو القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام وللخلف في آن واحد.

كل هذا أدى بهيرشمان أن يطرح سؤال عن كيفية اختيار المشاريع أو الصناعات، وهذا لوجود كمية محدودة من الموارد الاستثمارية، وكإجابة عن ذلك فإن هيرشمان بنى ذلك على أن الاختيار سيكون على أساس المشاريع التي تحقق المساهمة الأكبر في عملية التنمية مقارنة مع تكاليفها، وفي هذا الإطار قسم الاختيارات إلى نوعين:

- اختيارات البديلة: هي التي تقرر اختبار المشروع (أ) و(ب) على أساس حجم المساهمة في عملية التنمية
- اختيارات التأجيل: فهي التي تقرر فيها ترتيب المشاريع، وبالنسبة لهيرشمان فإن اختيارات التأجيل هي الأهم وحجته في ذلك أنه يجب أن نبدأ بالأولويات على أساس ما اسمها بـ "قوة التأثير التنموي" الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر وبمعنى آخر أن الاختيار سيتم بناء على آثار الروابط الأمامية و/أو الروابط الخلفية الناتجة فمثلاً إذا تم الاستثمار في صناعة الحديد فإنه سينشط العديد من القطاعات التي قبله أو التي بعده (3)

(1) : M. L.Jhingan, The Economics of Development And Planning, Vrinda Publications (P) Ltd, 32nd Revised and Enlarged Edition, 1999, PP.189-197.

(2) : مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص 98.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ثانيا : إستراتيجية التنمية القطبية (أقطاب النمو)

يعتبر الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو François Perroux⁽¹⁾ السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية مراكز أو أقطاب النمو منذ الخمسينيات وتحديدًا سنة 1955، والتي اعتمدها فيما بعد وطرحها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن.

1- منهج إستراتيجية أقطاب النمو: ركز فرانسوا بيرو على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان. فالتنمية الصناعية حسبه لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح (بيرو) بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية. والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي.⁽³⁾ ومن هنا يمكن تعريف أقطاب النمو على أنها: شركات قائمة ذات حجم أمثل - غالبا ما تكون هذه الشركات عبارة عن تجمعات صناعية - يميزها عن غيرها إمكانياتها على زيادة الإنتاج وتعديل تركيبه وخلق تبدل مستمر في أشكال التنظيم والإدارة مما يشجع على الإبداع وعلى التقدم الاقتصادي.⁽⁴⁾

2- شروط إقامة أقطاب النمو :

- ✓ توفير الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرصة ويد عاملة، ولا شك أن أحسن المناطق تلك التي تكون قريبة من السدود وأماكن تحويل المواد الأولية؛ لإتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة و الوصول إلى وفورات الحجم المثلي؛
- ✓ الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات؛
- ✓ وجود البنى الفوقية الجديدة القادرة على استغلال الهياكل الأساسية والإنتاجية في منطقة القطب مثل:
 - الأنظمة والقوانين المناسبة؛
 - الهياكل الإدارية والمالية القادرة على التشغيل الأمثل للوحدات الاقتصادية؛
 - المشاركة في التخطيط والإدارة ؛
 - قوانين الإصلاح الصناعي والزراعي والخدماتي... الخ⁽⁵⁾

(1) : فرانسوا بيرو François Perroux (1903-1987) اقتصادي فرنسي خدم في اللجنة الأولى للمصطلحات الاقتصادية و المالية ، وهو من اخترع مصطلح التسويق سنة 1987 .

(2) : بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 47.

(3) : مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص 100.

(4) : الرادوي تيسير، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985، ص 212.

(5) : إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 178 - 179 .

3 - مستويات أقطاب النمو: يرى هيرمانسن T. Hermansen إن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات- وهي سياسة تنمية محضة، أو في إقليميا كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث) وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محرّكة كنواة محرّكة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملّة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة.⁽¹⁾

4 - آثار آليّة وحركة مراكز النمو: في حال نجاح أقطاب النمو وتنفيذها كما ينبغي فإنه سيكون لها آثار ونتائج إيجابية على المحيط والاقتصاد بشكل عام، وهي باختصار: ⁽²⁾

- ✓ آثار هيكلية إذ ينخفض معدل الوفيات، ويرتفع معدل النمو في السكان، كما تظهر هجرة السكان باتجاه المراكز المحفزة لتؤدي إلى التحريض على إقامة التجمعات الحضرية بالقرب من مراكز النمو؛
- ✓ يبدأ مضاعف الاستثمار بالعمل؛ إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج؛
- ✓ تعمل مراكز النمو على تقليل التكاليف النسبية، وتخفيض الهدر والاستغلال الكامل لها، وبتقليل التكاليف تقل المستلزمات من نشاط لآخر؛
- ✓ تمكن من تشكيل الروابط الخلفية والأمامية في الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى توسعة تشكيل النسيج الصناعي، وتنويع الاقتصاد برمته؛
- ✓ تؤدي إلى تمويل الأسواق بالمنتجات بالمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها مع زيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية بالمقابل؛
- ✓ امتصاص اليد العاملة وإعادة تأمينها وتجميعها في مكان لتشغيل القطب في زمن قصير نسبيا وبتكاليف منخفضة مع تسهيل تأهيلها وتدريبها.

وإلى جانب هذه النتائج الإيجابية فإن القطب يولد عددا من النتائج السلبية نجمعها فيما يلي:

- ✓ الهجرة إلى مراكز النمو تؤدي إلى شيخوخة السكان في المناطق الزراعية مما يرافق ذلك من اختلاف معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج؛
- ✓ استقطاب اليد العاملة المؤهلة من مناطق أخرى أثناء تشييد الوحدات الاقتصادية للقطب ثم تعرضها للبطالة بعد تشغيل وحداته لاعتبارها زائدة عن الحاجة؛
- ✓ تركيز التنمية في مناطق الأقطاب وإهمالها في مناطق أخرى، مما يشكل نوع من اللاتوازن الجهوي أو الإقليمي؛
- ✓ ازدياد حدة التضخم النقدي في مناطق الأقطاب بسبب زيادة التدفقات النقدية مثل: القروض الخارجية...

(1) : كبدان سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013، ص 69.

(2) : مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص 100. بتصرف

ثالثا إستراتيجية الصناعات المصنعة: هذه الإستراتيجية تم طرحها من طرف الاقتصادي جيرار ديستان دبرنيس Gérard Destanne de Bernis⁽¹⁾ وقد تم تنفيذها في بعض الدول النامية وهي لا تختلف كثيرا من حيث المبدأ مع إستراتيجية النمو المتوازن لهيرشمان، حيث يوافق دبرنيس، هيرشمان على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الأمام ويقف معه في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول النامية. حيث يرى دبرنيس أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة" وهو يركز بذلك على نوع خاص من الصناعات الثقيلة وهي **الصناعات المصنعة:** وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها. إن قيام هذه الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط حسب دبرنيس ما يلي: (2)

- ✓ يجب أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في المرحلة اللاحقة في الناتج المحلي الوطني؛
- ✓ هذه الصناعات يجب أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية؛
- ✓ أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.
- ✓ تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها مثلها مثل كل المشاريع ذات المردودية الاجتماعية العالية؛
- ✓ تحتاج هذه الصناعات إلى الانغلاق على العالم الخارجي، ولاسيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتأمين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي، وتأتي أهمية هذا الانغلاق من اجل خلق محرك داخلي للتنمية؛
- ويأتي اختيار دبرنيس على أن تكون الصناعات المصنعة الثقيلة أو الإنتاجية تشمل ما يلي:
 - صناعات الحديد والصلب؛
 - الصناعات الميكانيكية؛
 - الصناعات الكيميائية؛
 - الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة. (3)

ومنه تجدر الإشارة إلى أن كل من إستراتيجية هيرشمان في الصناعات المحركة وإستراتيجية أقطاب النمو لدى بيرو قد تكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية، منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند دبرنيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج، وتعمل في إطار اقتصاد مغلق فقط.

(1) جيرار ديستان دبرنيس (1928 - 2010) : اقتصادي فرنسي ذو اتجاه ماركسي، عمل أستاذا في جامعة "بيار مانداس" بقرونوبل وأصبح عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي، استوحى نظرياته في التنمية من أفكار "فرنسوا بيرو" و"جونال ميردال" وغيرهم، كانت مساهماته الأساسية في تطوير نظرية التنمية سنوات الخمسينيات والستينيات، استوحى من فكرة أقطاب النمو لبيرو وقد درس في تونس وساهم في وضع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لاتحاد النقابة التونسي، كما كان من المستشارين الاقتصاديين للرئيس الراحل هواري بومدين، كما كان له أبحاث عديدة في جامعة قرونوبل.

(2) : عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص 470.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 174.

الفرع الثاني : تقييم إستراتيجية النمو الغير متوازن

يعتبر الكثير أن هذه الإستراتيجية تكتسي طابع العقلانية والمنطقية خاصة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة من خلال التركيز على المشروعات الاقتصادية وأخذها كل أوجه عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي في الاعتبار.

أولا- نقد إستراتيجية النمو الغير المتوازن: وجهت لهذه الإستراتيجية العديد من الانتقادات نذكر من بينها:

1. إهمال هذه الإستراتيجية المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية؛

2. أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب، واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة؛

3. أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي؛

4. كما أننا نلتزم من خلال هذه الإستراتيجية نوع من التوجيه للمستثمرين للاستثمار في قطاعات معينة وهو ما يتعارض مع حرية السوق وآلياته؛

5. تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وذلك لأن القيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وخاصة السلع الاستهلاكية، وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية وخاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في السيطرة عليه.

6. متطلبات إستراتيجية النمو الغير متوازن تفوق قدرات الدول النامية؛ حيث أنها تتطلب موارد وإمكانات فوق طاقتها ونقص التسهيلات الأساسية اللازمة لعملية التنمية مثل: صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية، ووسائل الطاقة والمواصلات والسوق.⁽¹⁾

ثانيا - مدى ملائمة إستراتيجية النمو غير المتوازن للدول النامية: هذه الإستراتيجية حسب مدحت القرشي أنها تجري بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية والتي تتخذ من إحلال التوازن محركا للنمو. ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد. ومعلوم أن قرارات الاستثمار في الدول النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؟⁽²⁾

هذا الانتقاد في الواقع يمكن تفاديه عن طريق تخطيط عملية التنمية في ظل سياسة التنمية لهذه الإستراتيجية بما يضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية وتوجيهها إلى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وفقا لما تفرره أهداف التنمية القومية... ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل دولة، الأمر الذي يعني أنه ليس بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادرة الفردية وبدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق الخطة الاقتصادية القومية للدولة.⁽³⁾

(1) : محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات - الإستراتيجيات - التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص190.

(2) : مدحت القرشي، مرجع سابق الذكر، ص 99.

(3) : هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص180

المبحث الرابع : إستراتيجيات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي

لقد أصبح العالم بمثابة قرية مالية واحدة... ولكن هناك حوالي 20 % من الشعوب العالم هم الأكثر فقرا، حيث إن مكاسبها أقل نتيجة لزيادة العولمة الاقتصادية، كما أن نصيبهم في التجارة العالمية هو 1 % فقط لذلك فإنه لمن السخرية أن تفتح الدول النامية أسواقها، بينما فالأسواق العالمية مازالت تقيد أو تحدد ذلك وتفرض القيود على الدول النامية، ولا يمكن أن تباع الدول النامية منتجاها إلا إذا قامت الأسواق العالمية بتحرير وتخفيض قيودها التي تفرضها لحماية الإنتاج الوطني.

المطلب الأول : إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية

نتيجة للأزمات التي واجهت الدول النامية في توفير احتياجاتها من العملات الأجنبية و مع دخول عصر العولمة وتحرير التجارة الدولية حاولت الدول النامية الاتجاه إلى تطبيق الكثير من الاستراتيجيات أهمها:

الفرع الأول: إستراتيجية إحلال الواردات:

تعود هذه الإستراتيجية لإسهامات راؤول بريش Prebisch Raúl⁽¹⁾ الذي لاحظ أن مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية (الأولية أساسا) تميل نحو الانخفاض، والعكس بالنسبة للبلدان المتقدمة. الأمر الذي يعمل ضد معدل التبادل الدولي للبلدان النامية ولصالح البلدان المتقدمة، كما لاحظ أن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة قد ساهم في رفع الأجور الحقيقية وفي خلق مستوى معيشي مرتفع وبالعكس البلدان النامية، ولعلاج هذه المشكلة اقترح بريش إستراتيجية إحلال الواردات، أي التوجه نحو السوق المحلي أساسا، على أن يتم ذلك من خلال سياسة حمائية.

أولا - تعريف إستراتيجية إحلال الواردات: تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق

بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. أي أنها إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة وهذا بفضل تبني الدولة لسياسة صناعية قائمة على نظام حماية تعليمي، ومدعومة بإعانات مالية، وقروض مدعومة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية⁽²⁾، ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتيجية، والمقياس الأكثر شيوعا لقياس الإحلال هو النسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة، فإذا ازداد الإنتاج المحلي (العرض) بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإنه يعني أن إحلال الواردات قد تم، أما إذا زادت الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج المحلي فإن ما يتم هو عكس إحلال الواردات ويكون سالب.

ثانيا - مراحل إستراتيجية إحلال الواردات: تتكون هذه الإستراتيجية من مرحلتين أساسيتين هما:

1 - المرحلة الأولى: يتم إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة بواسطة إقامة صناعات خاصة

لهذه السلع مثل: صناعة الملابس، الأحذية... بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها مثل: الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب... وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين وتحفيزهم على إقامتها.

2 - المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الإحلال في المرحلة الأولى إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة

الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على

(1) : راؤول بريش (1901 - 1986) السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أول من نادى بهذه الإستراتيجية في مؤتمر جنيف سنة 1964.

(2): Ndjambou Paterne, op-cit, p 88.

امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى.

ثالثا: سياسة وشروط نجاح إستراتيجية إحلال الواردات: من جهة أولى إن إتباع هذه الإستراتيجية مرتبط بتطبيق السياسات التالية:

1 - الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية.

2 - الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام.

3 - منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية.

ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب عدة شروط يتقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الاستهلاكية، ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح، مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى. (1)

رابعا: نتائج تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات:

أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وزيادة الواردات والديون الخارجية، فظلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومرتبطة بتصدير المواد الأولية إليها. ويرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب نذكر منها:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناجحة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.
- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية.
- إن الحماية ينتج عنها غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.
- إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

- ومجمل القول أن هذه الإستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية.⁽¹⁾

الفرع الثاني : إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

أولا - تعريف إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسطية.⁽²⁾

يتم من خلاله هذه الإستراتيجية التركيز على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسطية والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانیه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إيراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

ثانيا - دوافع إستراتيجية التصنيع وأسباب تطبيقها :

تتمثل أهم الأسباب التي تجعل الدول النامية تأخذ بهذه الإستراتيجية فيما يلي:

1. الاستفادة من المزايا النسبية المحلية فتنحول الدولة من مصدر للمنتجات الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية، فتنحول مثلا الدولة المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة.
2. الاستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى.
3. التغلب على مشكل ضيق السوق المحلية وما يعانیه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية.

4. وتخفيض نفقات الإنتاج، وتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في:

- تصنيع المواد الأولية وتصديرها..
- الانتقال من صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.
- إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية.

(1) : نبيل بويبية، محاضرات في التنمية، المحاضرة الأولى، التصنيع كأسلوب للتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2008-2009 [على الخط] <http://www.startimes.com/?t=24123142> ، تاريخ التصفح : .

(2) : محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 311 .

ثالثاً - سياسات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وشروط نجاحها:

1 - سياسات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: تتمثل في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية

إحلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير وتتمثل فيما يلي :

- منح معونات للسلع الصناعية المصدرة.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة .
- تعديل أسعار الصرف.
- رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعاراً إيجابية حقيقية .
- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعاراً معقولة

2 - شروط نجاح إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: أهم شروط نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي :

- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة داخل هذه الدول.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي و توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية .
- توفير الحوافز للمصدر كإعفاءات الضريبة للعمليات المدعومة والمكاملة للنشاط التصديري.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات .
- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة .

3 - تقييم إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

أ - إيجابيات إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية.
- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفرات الحجم.
- إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على ارتفاع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات) لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

ب - عيوب إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع.
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

ثالثا. إمكانية الدمج بين إستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير : بعد أن رأينا أن

إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية وإنهاء الاعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلا أن هذه الإستراتيجية انتقدت كما تم ذكره على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عال من الإنتاجية، وتوفير المستلزمات من آلات وتقنية كثيفة رأس المال، كما تحتاج إلى أسواق كبيرة لصادراتها والتي قد لا تتوفر للعديد من البلدان، وبخلافه يتعرض البلد المعني إلى مخاطر، ولهذا فإنه من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات والتصنيع للتصدير. ويتم إتباع إمكانية الدمج هذه لضمان نجاح نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية، وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري.

ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد. (1)

(1) : نيل بويبية، مرجع سبق ذكره

الفرع الثالث: إستراتيجية التوجه الداخلي

تعتبر إستراتيجية النمو الداخلي أو النمو الداخلي من الاستراتيجيات الحديثة التي نادى بها بول بومر (Paul Romer) سنة 1994 والتي يؤكد من خلالها أن النمو لا يعتمد إلا على سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

أولاً- مفهوم إستراتيجية التوجه الداخلي: تبحث هذه الإستراتيجية عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وهو الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام. ونعني به أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج. ويمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي ببساطة هي أن يمكن من إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال، على عكس النظريات النيوكلاسيكية التي كانت ترى في النمو أنه يتحقق بعوامل خارجية (رأس المال المادي، التكنولوجيا، السكان) والتي أدت إلى الإختلالات التي نتجت عن أزمة البترول سنة 1973، والتي نتج عنها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى عن مواصلة معدلات النمو، إلى توارى شبه تام لها على الأقل فيما يتعلق بالاهتمامات الفكرية.⁽¹⁾

ثانياً- شروط تطبيق إستراتيجية التوجه الداخلي: يتطلب تطبيق هذه الإستراتيجية توفير ثلاثة شروط أساسية:

1 - **تقليل التبعية تدريجياً للعالم الخارجي:** ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

أ- تخصيص الموارد: وتوجيهها مباشرة للفقراء بهدف زيادة إنتاجيتهم العمل، البنية الأساسية...⁽²⁾

ب- تحقيق الأمن الغذائي: الدول النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج في توفير غذائها وهو وضع لا يمكن قبول استمراره، فمعظم الدول المتقدمة تستعمله كسلاح يضمن تحقيق مصالحها حتى سمي بالسلاح الأخضر. لذلك فتحقيق الأمن الغذائي يعني ارتفاع دول العالم الثالث في التقسيم الدولي وهذا يتطلب منها إتباع التخصص وتقسيم العمل...

ج- إقامة قاعدة تكنولوجية حديثة: عن طريق إيجاد مؤسسات قطرية تنحصر فيها المصادقات على عقود نقل وشراء التكنولوجيا، وتبادل المعلومات وإنشاء أجهزة لتجميع وتوثيق وتوزيع هذه المعلومات.

2 - ويتحقق ذلك بتقسيم العملية إلى:

أ- التوسيع الرأسي: وهذا عن طريق:

- تعبئة الموارد المالية الناتجة عن الفائض الاقتصادي الناتج من فوق الإنتاج على الاستهلاك في كل بلد نامي.
- إزالة الفوارق بين الريف والحضر ودعم سياسة التوازن الجهوي من خلال إنشاء وحدات زراعية صناعية لإعادة توزيع السكان وتوزيع دخولهم.

ب- التوسيع الأفقي: وهو أن السوق الوطنية لكل دولة مهما اتسعت، فهي تشكل أساساً كافياً لتحقيق تنمية صناعية متكاملة بمعدلات سريعة، وعليه فإنها يجب أن تمتد مع أسواق الدول المتقدمة أو نظيرتها النامية.⁽³⁾

(1) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 52.

(2) جابر احمد بسويو، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية: مفاهيم - نظريات - تطبيقات، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 265.

(3) أنظر: إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص-ص: 187-189.

الفرع الرابع: إستراتيجية التنمية المستقلة

يعتبر بول باران (Paul Baran)⁽¹⁾ رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن.⁽²⁾

أولا - المفهوم وأسس إستراتيجية التنمية المستقلة: تعتمد إستراتيجية التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده و صوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما:

✓ الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه؛

✓ نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.⁽³⁾

ثانيا: شروط نجاح إستراتيجية التنمية المستقلة: هناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاحها نذكر منها:

✓ ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها

للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود؛

✓ السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع

الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك؛

✓ أهمية توفير الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة؛

✓ عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها؛

✓ العمل على تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي؛

✓ التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في

توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحله؛

✓ العمل على تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.⁽⁴⁾

✓ تعزيز التعاون مع الدول النامية التي تتشارك في أهدافها العامة، وهنا تتحول هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد

الجماعي على الذات الذي يساعد على توسيع الإنتاج الاقتصادي للبلدان الصغيرة، و يسهل تذليل العديد من

العقبات التي تقف في وجه الاعتماد على الذات كخطوة على طريق سياسة الاعتماد الجماعي على الذات.⁽⁵⁾

ولابد الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع وتبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الغرب

وبالأخص الولايات المتحدة والمهينات الدولية، كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تهيمن عليها الولايات

الأمريكية وتتعارض أيضا مع مفهوم وطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المتخلفة.

(1) : بول باران Paul Baran (توفي 1964) - مفكر اقتصادي ماركسي، قدم مساعده في الخطة الخمسية الهندية الثانية سنة 1956 أهم إضافاته الأساسية هي تحليله

لفائض الاقتصادي ومضمونه وأشكاله المختلفة و تناقضاته المترتبة بوجوده و بتزايد

(2) : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص 181.

(3) : إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 206.

(4) : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 182

(5) : إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 207

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية المعتمدة على الزراعة

الفرع الأول : إستراتيجيات وآراء في التنمية الزراعية: إستراتيجيات ونماذج التي تنادي بالتنمية الزراعية

كإستراتيجية أهم كثيرة إلا أننا سنكتفي بذكر أهم النماذج التي لاقت صيتها في العالم على النحو التالي :

أولا - نموذج شولتز في التنمية الزراعية : حاول شولتز⁽¹⁾ تفسير السلوك الاقتصادي للفلاح في المجتمعات الزراعية الفقيرة، بحيث شرح العديد من الحقائق الخاصة بالزراعة التقليدية، باعتبارها ذلك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأمد⁽²⁾ بالنسبة إلى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدى الفلاحين، ويرى فيه بأنه التوازن الذي قد يحققه الاقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الاقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب للإنتاج القائم. وحسب شولتز؛ لا يوجد هناك فرص غير مستثمرة في الزراعة التقليدية لكي يتم استخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الزراعية، وأن مجال عدم كفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في قطاع الزراعة التقليدية، حيث ركز شولتز على دراستين في الهند و غواتيمالا في تأكيده على أن الفلاحين التقليديين يبذلون كل ما لديهم من كفاءة مهنية، وتوزيع أمثل لها، إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الإنتاجية ضئيلة في نموها، وعلى الرغم من زيادة الادخار والاستثمار بالمقارنة مع عناصر الإنتاج المتاحة فإنها لا تقدم سوى فرص قليلة من النمو، ثم إن عائدها قليل مقارنة مع كفاءة الفلاحين، والعوامل المحيطة بالجانب الإنتاجي جعلت الفلاحين لا يضيعون الفرص المربحة كما يستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم. وهذا هو الشيء الذي جعل شولتز يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته. وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية، يرى شولتز بأن هذا يتحقق عن طريق التجار المتعاقبة للفلاحين وخاصة الفرص الاقتصادية الجديدة وأن الفرص الاقتصادية في أغلب الأحيان ما هي إلا تحسينات في التقنيات الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الإنتاج الزراعي يعتمد على استخدام وسائل الإنتاج المستحسنة، إضافة إلى عناصر الإنتاج، والفرص التسويقية الجديدة، ومنه يرى شولتز بأن مفتاح التنمية هو تطوير المعرفة التي تمكن من تحسين الأسلوب الإنتاجي والتركيز على السياسة السعرية وسياسة الاستثمار في البحوث والاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى كل هذا فإن السياسة التطبيقية الخاصة بالزراعة التقليدية تتطلب ما يلي:

- ✓ تشخيص العناصر الزراعية الفعالة من خلال العائد؛
- ✓ إيصال هذه العناصر إلى الفلاحين بعد التأكد من فعاليتها؛ وتدريب الفلاحين على هذه العناصر وتعليمهم عليها بكفاءة، باعتبارها سياسة دائمة الارتباط بالعمل الفلاحي
- ✓ اتخاذ الإجراءات والتدابير التي يتم بها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي؛
- ✓ التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعلم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض في أسعار المنتجات الحقيقية.⁽³⁾

(1) : ثيودر شولتز (Theodore W. Schultz) 1902 - 1998: درس الاقتصاد حتى حصل على الدكتوراه في عام 1924، من أهم كتبه "إعادة توجيه السياسة الزراعية" عام 1943 و"الزراعة في اقتصاد غير مستقر" عام 1945 و"تحول الزراعة التقليدية والجديدة الملحق" عام 1964 "النمو الاقتصادي والزراعة" عام 1968 و"الاستثمار في رأس المال البشري" عام 1971 و"الموارد البشرية (رأس المال البشري: قضايا السياسة والبحث)" عام 1972 .

(2) : يقصد به ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد في حالة السكان أو القرب جدا من التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد.

(3) : عبرات مقدم، التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها وآفاقها، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1994 - 1995، ص7.

ثانيا - نموذج دانديكا في التنمية الزراعية: يعتبر دانديكا من الاقتصاديين الذين حاولوا نوعا ما التفاعل مع أفكار شولتز فيما يخص تنمية الزراعة التقليدية وإن اتفق معه في بعض الأفكار فقد اختلف معه في البعض الآخر. فمن المعطيات التي اتفق دانديكا مع شولتز تبدو في تركيزه على أهمية النمو السكاني كعامل متغير ومؤثر على التنمية الزراعية، إذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو الاستهلاك. وبالرغم من اعترافه بالزراعة التقليدية مع شولتز إلا أنه اختلف معه في عامل الكفاءة، بحيث يرى دانديكا أن الكفاءة لا تقود بالضرورة إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة العمل. كما يرى بأن ضغط السكان بالنسبة للزراعة التقليدية له طبيعة خاصة، والذي لا يتماشى مع هذا العامل، باعتباره يؤثر سلبا على الغذاء لهذه الزيادة السكانية كون أن الزراعة التقليدية ذاتية التشغيل وأن العمل الحقيقي يسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة دون مراعاة الإنتاجية الحدية للعمل.

ومنه فتحليل دانديكا حول الضغط السكاني ومدى تأثيره على الزراعة التقليدية يعتمد فيه على قطاعين:

✓ الأول هو الذي ينتج فائضا؛

✓ والثاني هو الذي يعاني من الضغط السكاني وعدم تركه آثارا إيجابية وبالتالي لا يوفر ادخارا ولا استثمارا فهو بمثابة عائق في وجه التنمية الزراعية ويرى دانديكا أن التنمية الزراعية التقليدية في الهند كان من الواجب أن تكون مصحوبة بتنمية عامة كما يأخذ بعين الاعتبار ثلاث إجراءات: (i)

■ إصلاح القطاع الزراعي؛

■ توفير الأموال لتمويل الاستثمار الزراعي؛

■ أن يكون هناك حد أدنى لدعم الأسعار وعليه فهذا الاقتصادي يعتقد بعدم جدية هذه الإجراءات التي تؤدي إلى حل معين إذ لم تعالج المشاكل العامة للتخلف.

ثالثا - آراء ليونارد جوي في التنمية الزراعية: إن أول ما ابتدأ به جوي أفكاره حول التنمية الزراعية هو بعض

التساؤلات الخاصة بوضع سياسة التنمية الزراعية لـ شولتز وعدم وضوح أفكاره فيما يخص نموذج الزراعة التقليدية بكل أنواعها. وفي هذا الشأن انتقد ليونارد جوي أفكار شولتز المتعلقة بالنموذج التقليدي موضحا انتقاده بالقول أن بعض الحالات الزراعية ذات حد كفاف والتي تتوفر فيها فرص لم تستنفذ بعد ولم تصل الزراعة بعد إلى التوازن في المدى الطويل. ومن ذلك يشير ليونارد جوي في الكثير من الأحيان معتمدا في ذلك على خبرته في الزراعة الإفريقية في إيجاد تغيرات لنظرية شولتز الواردة في كتابه بعنوان "الزراعة التقليدية" إلى ما أسماه بالدواعي الاقتصادية والتي تؤثر على الأسس الهامة والواردة في سياسة شولتز الزراعية وضرورة تطبيق المكتشفات الزراعية، والتي قد تظهر من خلال تناقض رغبة الفلاحين لتطبيق هذه المكتشفات والتي قد تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج ولكن بنسبة أقل من زيادة التكاليف والتي قد تكون غير مرغوب فيها على نطاق التفضيل الزمني. إضافة إلى ذلك يرى وجوب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي والاجتماعي، حيث أنه ينصح الاقتصاديين بوجوب دراسة المشاكل الخاصة والمكتشفات ليس من الناحية الفنية فقط بل أيضا بعلاقتها بالوسط الاجتماعي والبيئي التي سوف تطبق فيها ومدى ملائمتها مع هذا الوسط.

(1) : عيبرات مقدم، المرجع سبق ذكره، ص8.

رابعا - آراء هندر كس وكريستنسن في التنمية الزراعية: في مقالة للأستاذ هندر كس قسم فيها الدول ذات النمو السريع في التنمية وأخرى بطيئة التنمية في هذا الشأن في رأيه فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الدول أو الأقطار التي حققت سرعة في النمو الزراعي ترجع إلى :

- التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة (التنمية الزراعية الأفقية)؛
- تغيرات في طبيعة و نوع المحاصيل الزراعية؛
- تغيرات في مردودية المحاصيل.

وفيما يخص كريستنسن فيشخص عوامل متعددة من شأنها التأثير على التنمية الزراعية والتي يمكن تلخيصها في:

- نصيب الفرد من عائد الأرض؛
- مدى الاستخدام الأمثل للعمل الزائد (الفائض)؛
- التحفيزات الاقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي؛

○ اعتماد حجم الحقل بحيث يكون كفاءة إنتاجية. وهكذا يتبين أن هناك عوامل عديدة تعمل على نمو الإنتاجية الزراعية، وهذه العوامل منها ما هو على مستوى الحقل ومنها ما هو خارج الحقل، كخدمات الإرشاد الزراعي، التمويل.. وغير ذلك (1)

الفرع الثاني : إستراتيجية التنمية الريفية (الثورة الخضراء) :

أولا - مفهوم إستراتيجية التنمية الريفية : تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي " الثورة الخضراء فقد سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

ثانيا : تقييم إستراتيجية التنمية الريفية

1 - النتائج الإيجابية : إن هذه الإستراتيجية التي اعتمدها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك واندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاقة اقتصادية عن طريق إستراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـ : (2)

- ✓ توفير الاحتياجات الغذائية وتوفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية
- ✓ توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي.
- ✓ توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.
- ✓ للدولة في هذه الإستراتيجية دور بارز ليس فقط في مجال تمويل البحث وضمان المعدل المطلوب للاستثمارات ولكن حتى في مجال الاستثمار البشري والتكوين.

(1) : عيبرت مقدم، مرجع سابق الذكر، ص- ص : 9 - 10

(2) : Keith Griffin, stratégies de développement, éd : Economica, Paris, 1989, P-P: 208 - 209 .

✓ نجحت هذه الإستراتيجية غالبا في البلدان التي انطلق فيها التطبيق بوضعية حسنة نسبيا لتوزيع المداخل (كوريا الجنوبية، تايوان، اليابان، الصين) حيث أن سياسات الإصلاح الزراعي وإنشاء منظمات تعاونية وجدت أرضية جيدة وتكيف معها الناس بسرعة وأت ثمارها.

✓ وأخيرا ساهمت الثورة الخضراء فعلا في تطوير القطاع الفلاحي في كثير من البلدان، وفي ترسيخ البحث العلمي في المجال الزراعي، وفي إنشاء مناصب الشغل، و في تقليص المجاعات في العالم على حد بعيد.

2- النتائج السلبية: إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات نذكر منها:

✓ التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الأجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج و تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.

✓ زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.

✓ ارتفاع إنتاج المواد الغذائية قد تسبب في تخفيض أسعارها ومعظم المستفيدين من هذه الزيادة كانت لا شك في صالح سكان الحضر. (1)

✓ مكنته القطاع الزراعي أدت إلى تضخيم معدلات البطالة فالثورة الخضراء قد رفعت في طلب اليد العاملة إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحسين مناسب في ظروف عمل العمال المزارعين الذين لا يملكون أراضي. (2)

الفرع الثالث: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والصناعية:

هذه الإستراتيجية يرى البعض فيها أنها حديثة نسبيا وهي بالتالي تخالف رأي الكثيرين من الساسة والاقتصاديين في الدول النامية الذين انبهروا بالتصنيع ورأوا أن الزراعة متخلفة بطبيعتها. وأهملوا أن للزراعة دورا هاما في التنمية الاقتصادية عن طريق إسهامها في تسهيل عملية التصنيع وهذا بتزويدها بالمنتجات الزراعية الخام التي لا يمكن بيعها للجمهور مباشرة كما هي بل لا بد من تعليبها و تصبيرها وفقا لمتطلبات الحضارة، وبالتالي لا بد أن تخلق لها صناعة تحويلية خفيفة تقوم بهذا الدور، وإذا لم تتواجد هذه الصناعة سيكون مآل هذه المنتجات ربما التصدير لتعود مصنعة للبلدان النامية. وفي المقابل نجد أن للصناعة دورا هاما في دعم الزراعة بالآلات والمعدات والجرارات والحصادات ومعدات الري وأسمدة زراعية... لذلك فإن تنمية قطاع يجب تنمية الآخر وهذا لا يحصل إلا إذا كان هناك قطاع صناعي محلي يلبي هذه الطلبات وإلا كان مآلها الاستيراد من الخارج. وعليه فإن هذه العلاقات المتشابكة والوثيقة بين القطاعين تستدعي بالضرورة إتباع إستراتيجية الربط بين القطاع الزراعي والصناعي حتى تتحقق النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد النامية. (3)

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة

إن عدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي. الأول، تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات، والثاني تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية، والثالث ارتفاع حدة التقلبات على

(1) عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص99.

(2) زرنوح يامينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2006 / 2005، ص48.

(3) أنظر: إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - إستراتيجيات)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 201 - 202.

: خياطة عبدالله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص-ص: 116 - 117.

المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

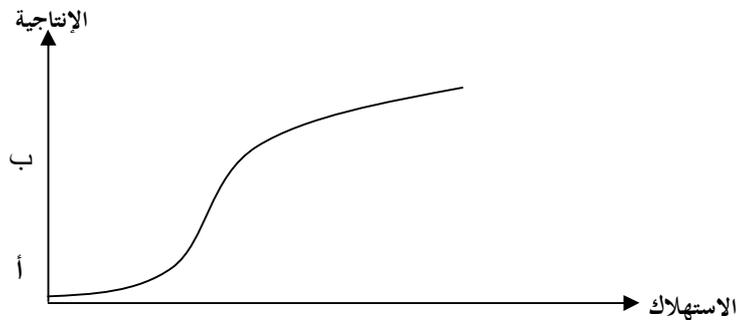
الفرع الأول: إستراتيجية الحاجات الأساسية: أسفرت تجارب التنمية المختلفة على زيادة التفاوت في توزيع الدخل دون أن يطرأ تحسن يذكر على مستوى معيشة الأغلبية الفقيرة. مما أدى إلى بروز اتجاه يرى أنه التنمية يجب أن تؤدي إلى زيادة دخل ما يسمى بالجماعات المستهدفة.⁽¹⁾

أولاً - مفهوم إستراتيجية الحاجات الأساسية: هذه الإستراتيجية تهدف أساساً إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية... وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي؛ وحنة أصحابها هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفف من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.⁽²⁾ وفي عام 1976 تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية والتي طبقتها الهند لأول مرة قبلها بستين في خطتها الخماسية لسنة 1974 حيث استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- ✓ رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن خاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛
- ✓ التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه الصحية...؛
- ✓ تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الدولة.

إن هذه الإستراتيجية تعطي فكرة التركيز على الاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية هذه الزيادة الناجمة عن تحسين الوضعية المعيشية والصحية للقوة العاملة وهذا ما يبرزه الشك التالي:

الشكل رقم (06) يبين: العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 94.

من الشكل نلاحظ أنه :

- في البداية يساهم الاستهلاك بنسبة قليلة في نمو الإنتاج، لكن مع تحسن تدريجي في صحة وكفاءة قوة العمل ترتفع الإنتاجية بشكل كبير كما يبينه الخط الرابط بين النقط (أ) و النقطه (ب).
 - بعد النقطه (ب) فإن تأثير الاستهلاك على الإنتاجية سوف يخضع لقانون تناقص العوائد.
- بناءً على هذه العلاقة، ومن خلال فلسفة مدخل الحاجات الأساسية ركز كثير من الباحثين أمثال (أمارتيا سين) و(بيرك) على ضرورة الانطلاق في البحث عن تحقيق التنمية من نقطة القضاء على النقص فيما يؤخذ من غذاء وطاقة

(1): Dudley Seers, The New Meaning Of Development, International Development Review, 1977, p 2.

(2) : حياة عبدالله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 117.

لدى الطبقات الفقيرة (خصوصا بالأرياف) وتوفير حاجاتها الأساسية، وهذا يتطلب عدالة في توزيع الدخل، وتوسيع إنتاج الغذاء بدلا من تصدير المحاصيل، وتفضيل التكنولوجيا كثيفة العمل على التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

كخلاصة فإن مدخل الحاجات الأساسية يتصور أنه لا يمكن إحداث إطلاق لقوى النمو في المجتمعات النامية في ظل وجود طبقة كبيرة من الفقراء الذين لا يتمتعون بالعبء الدنيا من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، وأن توفير هذه الحاجات يعتبر محفزا للإنتاجية إ أن قوة العمل التي تتمتع بصحة جيدة وتقرأ وتكتب وتتغذى جيدا هي قادرة على بذل جهود مادية وفكرية أكثر من قوة العمل المريضة والجائعة وسيئة التغذية.

ثانيا - نقد إستراتيجية الحاجات الأساسية: واجهت إستراتيجيه الحاجات الأساسية انتقادات أهمها:

✓ تركز إستراتيجية الحاجات الأساسية على الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الرفاهية في الاقتصاد؛

✓ قصر النظرة: فبدلا من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل، كون هذه الأخيرة تبين توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلا من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي وهو الأمر الذي يرفع في النهاية من مستوى معيشتهم في الأجل الطويل؛⁽¹⁾

✓ إن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا؛

✓ إن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية لان التركيز عليها يحرم بلدان العالم الثالث من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة.⁽²⁾

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة

أولا: المفهوم والتطور: كانت كل المؤشرات منذ سبعينيات القرن العشرين تدل على أن التنمية لا بد من أن تغير من فحجها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيطهم البيئي. ففي عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان "حدود النمو" تم توضيح مستقبل العالم فيها استنادا إلى المعطيات الاقتصادية والبيئية آنذاك حيث أشارت إلى التفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، توفير الغذاء، تحديات التلوث، نفاذ الموارد الطبيعية وخلصت إلى أنه إذا استمر الوضع في العالم بنفس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة فان ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث والدمار البيئي.⁽³⁾

ومع بداية الثمانينات بدأ العالم برمته يشككي من مشاكل بيئية خطيرة أصبحت تهدد الوجود البشري على الأرض بسبب إهمال التنمية للجوانب البيئية طويلة ماضية.⁽⁴⁾ هذا ما عجل بظهور مفهوم جديدي للتنمية ذات بعد بيئي هي التنمية المستدامة التي جاءت في تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية في سنة 1987 والذي أعطى مفهوما جديدا للتنمية المستدامة في الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" وقد عرفها بأنها: "مواجهة الحاجات للجيل الحالي

(1) : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص-ص: 176-177.

(2) : عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 2014، ص 95.

(3) : ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر 2015، ص 18.

(4) : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 19.

بدون التضحية بحاجات الجيل القادم. فالتنمية يجب أن تستمر وتكون مستدامة. " (1) وقد عرفها محمد كامل عارف " هي تلك التنمية التي تلي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (2)

ثانيا - أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة:

- 1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية.
- 2- احترام البيئة الطبيعية، من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- 3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- 4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني.
- 5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والحديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية.
- 6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- 7- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر لتصل في النهاية إلى المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة. (3)

ثالثا - أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: تركز إستراتيجية التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. (4)

1 - البعد الاقتصادي: يعني بالاستدامة من خلال هذا البعد استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم. (5)

ويقصد بالبعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من

(1) : جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية: مفاهيم - نظريات - تطبيقات، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص111

(2) : محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير، 1978، ص83.

(3) : الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر - الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد السادس الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2016، ص 301.

(4) : حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص36.

(5) : مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2010، ص 135.

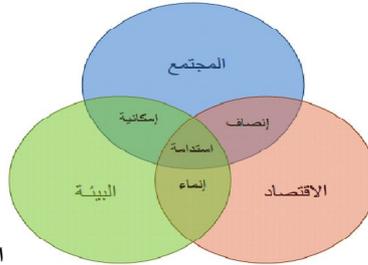
السلع والخدمات ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

2- البعد الاجتماعي: ويعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي معقولاً متوازناً مع إمكانيات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديموغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأراضي زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.

3- البعد البيئي: البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة،⁽¹⁾ حيث يركز هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستنزاف والاستهلاك، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.⁽²⁾

4- البعد التكنولوجي: يتطلب الرقي بالتنمية المستدامة جهداً منظماً لتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة، مثل تلك الخاصة بالإنتاج الزراعي وأنظمة الطاقة المتجددة والسيطرة على التلوث.⁽³⁾

الشكل رقم 07: تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على :

Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE, **La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives**, Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril, 2008, Université Setif , P 09.

من الشكل يتبين لنا أنه لنجاح عملية التنمية المستدامة، لابد من ارتباط هذه المحاور عبر الزمن وتكاملها نظراً للارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي. (أي تحقيق السلامة البيئية، والمساواة بين الدول والأفراد والأجيال، والكفاءة الاقتصادية)⁽⁴⁾ وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة.

(1) : هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، 2014، ص 219.

(2) : مراد ناصر، مرجع سابق، ص-ص: 135-136.

(3) : محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، مرجع سبق ذكره، ص 51

(4) : Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE, **La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives**, Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril, 2008, Université Setif , P 09.

الفرع الثالث: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

لفهم هذه الإستراتيجية وجب علينا التطرق إلى نشأتها ومؤشرات قياسها على النحو التالي:

أولاً - مفهوم إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: لقد برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مشكلة من إستراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي دورا هاما في ترويج لهذه الإستراتيجية وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990⁽¹⁾. وقد لقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية، كون أن هذه التقارير أكدت بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية، بما فيها الحاجات والآمال واختيار الأفراد. فإلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن. ونستدل على خلاصة هذه التركيبة الناشئة في التعريف الشامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فتتركز الخيارات الأساسية في:

✓ أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل؛

✓ أن يكتسبوا المعرفة؛

✓ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة⁽²⁾. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال بيد أن إستراتيجية التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان الحقوق الانسان.

ثانياً : مؤشرات قياس إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: تعد هذه المؤشرات بمثابة انعكاس لواقع حقوق الإنسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي:

✓ طول العمر: مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.

✓ التحصيل العلمي: مقاساً بمؤشرات فرعية هي: نسبة البالغين الذين يقرعون ويكتبون، معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.

✓ مستوى المعيشة: مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية أيضا. وانطلاقاً من هذه التصورات فإن تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى. ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية اخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحررياتهم. ومن حق الدولة وضع سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

(1) : أسعد حواد كاظم، التنمية البشرية المستدامة، ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2002، ص 10.

(2) : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015، ص-ص: 10-11.

إن اختيار إستراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي فاستراتيجيات التنمية ليست عمليات ذاتية تحدث لمجتمع معين وفق إمكانياته وظروفه بل هي نقل وتقليد لواقع موجود، لكن هذا الواقع كذفته أغلب الوقائع والأحداث، فرغم الانتقادات الموجهة لمختلف الاستراتيجيات إلا أنها أكثر ملائمة لظروف وواقع الدول النامية، حيث أنه يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية، وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة. وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل مسألة التوازن ولكن تكون عند حد أدنى لها، حيث لا يمكن تجاهل العلاقات الفنية بين المخرجات، والمدخلات لأي منتج ولا يمكن تجاهل هيكل الطلب لدى المستهلكين وما يرتبط به من زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي، وكذلك الواردات نتيجة للزيادة التي تحدث في الدخل.

كما أن هذا الأسلوب يأخذ في اعتباره دور الدولة والتخطيط، ولكنه لا يفضل التخطيط المركزي، وكذلك لا يترك كل شيء على عاتق المشروع والقطاع الخاص لأن الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي يجب أن تقوم به الدولة خلال عملية التنمية ، حيث يشجع هذا على زيادة الاستثمارات الإنتاجية الخاصة و بالتالي فغنه ينطوي على تواجد الدولة والمشروع الخاص جنباً إلى جنب في تحقيق التنمية.

ومهما يكن من أمر بالنسبة لاختيار إستراتيجية التنمية التي تختارها الدول النامية، فلا شك أن إستراتيجية التنمية الملائمة هي تلك التي تساعد على كسر حواجز التخلف، والانتقال باقتصاديات تلك الدول إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، الأمر الذي يضمن تحقيق زيادة تراكمية ومستمرة في نمو الدخل القومي الحقيقي، وفي متوسط نصيب الفرد منه، مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع. كما يجب أن تساعد إستراتيجية التنمية هذه الدول على امتصاص أكبر قدر من فائض القوى العاملة لديها ومكافحة البطالة، وتوفير القدر المناسب (المعقول) من أساسيات الحياة من مأكّل، وإسكان وتعليم ومستوى صحي مناسب لأغلب المواطنين في هذه الدول خاصة الطبقات الفقيرة.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال

- ← المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال
- ← المبحث الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 - 1989
- ← المبحث الثالث: مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق 1989 - 2015
- ← المبحث الرابع: الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر 2015-2030

تمهيد:

شرعت الجزائر بعد حصولها على استقلالها السياسي في سنة 1962 في وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الكثير من المواثيق الوطنية والتي أكدت ما جاء به بيان أول نوفمبر 1954 الذي نص على "الاستقلال الوطني من أجل إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" لتباشر إستراتيجيتها التنموية وفق مخططات اقتصادية بداية من المخطط الثلاثي لسنة 1967، وهذا بعد مدة انتظار قاربت 05 سنوات انعدمت فيها الرؤية الاقتصادية ولم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي- الدولة التي تتحمل أعباء التنمية-، ويرجع فيه السبب إلى تدهو الحالة الاقتصادية للبلاد وتدمير البنية التحتية والهياكل الاقتصادية من طرف المعمرين، ما أدى بالدولة إلى تبني لإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري وفق النهج الاشتراكي ولتنفيذ أهدافه تبنت الجزائر إستراتيجية التنمية الغير متوازنة، وفي هذا الصدد تم تنفيذ خلال هذه الفترة (1967 - 1989) خمسة مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية.

ونظرا لعدم تحقيق التنمية المنشودة خلال عقد السبعينات، والثمانينات، واستفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى دون 10 دولار للبرميل التي أثرت بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية في الجزائر وتدهور الوضع الاجتماعي، حتم على الجزائر الدخول في مرحلة اقتصاد السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية بانتهاج سياسة إصلاحية جديدة بداية 1989 برعاية إلى المؤسسات النقدية والمالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ، إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري الهشة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات واستفحال المديونية الخارجية

ومع تحسن أسعار النفط مع حلول سنة 2001 باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية وفق سياسة إنفاقية عمومية توسعية ذات طابع كيتزي والذي يعالج فترات الركود الاقتصادي، وهذا بزيادة الطلب الكلي الفعال. هذه السياسة التنموية تمحورت في تطبيق الكثير من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو 2010 - 2014، إلا أن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى بالحكومة الجزائرية إلى وقف كل البرامج التنموية وإطلاق نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي في عام 2017.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لإستراتيجية الجزائر التنموية لأكثر من نصف قرن وفق المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

✓ المبحث الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 - 1989

✓ المبحث الثالث: مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق 1989 - 2015

✓ المبحث الرابع: الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر 2015 - 2030

المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي للاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

عشية الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه، مفكك ومتناقص داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من اجل بناء اقتصاد وطني قوي.

المطلب الأول: نظرة المواثيق والبرامج الوطنية للاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: برنامج طرابلس 1962 قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 مباشرة عقب توقيع اتفاقية إيفيان بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 إلى عقد ندوة تاريخية بطرابلس الليبية، تم خلالها دراسة كيفية بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

أولا - تخطيط الاقتصاد الوطني من مضمون برنامج طرابلس 1962: نص هذا المشروع على أن: "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب. وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة. ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح الرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة".⁽¹⁾

كما أكد برنامج طرابلس على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني وقد جاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر 1964.⁽²⁾ وبفضل التمويل الخارجي أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها.

ثانيا - آثار برنامج طرابلس 1962: يمكن أن نستخلص من هذا البرنامج ما يلي:

- ✓ إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ✓ ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.
- ✓ ضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار "يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية".⁽³⁾

(1) : جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986، ص 19.

(2) : محمد بلقاسم حسن مهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 35.

(3) : جفال عبد الحميد، سيدي دري عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، ط01، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 ص 46.

- ✚ مما تجدر الإشارة إليه كذلك أنه رغم ضبابية الرؤية حول مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه الفترة، إلا أنه اتخذت بعض القرارات تعد هامة الأثر لمستقبل الاقتصاد الجزائري لعشريات قادمة نذكر منها:
- ✓ رفض الاستعانة بالخبرات الأجنبية ماعدا في بعض المجالات التقنية (الأشغال العمومية، الاتصالات)، وكان لهذا القرار تكلفته من حيث عدم اكتساب الخبرة المهنية بصفة سريعة،
 - ✓ اعتبار نشاط الوساطة الاقتصادية خارج القانون ونشاط طفيلي، وهو ما جعل أسواق السلع والخدمات لا تشتغل بصفة جيدة لكون نشاطات الوساطة غير محددة وغير منظمة.
 - ✓ شكلت سياسة الأجور المنخفضة تحد صعب في منتصف السبعينات ودفعت إلى ظهور الرشوة.
 - ✓ تحديد الضريبة على دخل الشركات إلى مستوى 90 % أدى إلى ظهور التهرب الضريبي والتوجه نحو الاقتصاد الموازي (الخفي).

الفرع الثاني : ميثاق الجزائر 1964: قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أبريل 1964، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ✓ خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛
- ✓ توفير مواد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها. ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها؛
- ✓ إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة. (1)
- ✓ كما ورد في التوصية الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر التأكيد على ضرورة "تدعيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا من خلال التطبيق الصارم لقرارات المؤتمرين المتعلقين بكل من التسيير الذاتي الفلاحي والصناعي والتدعيم الحدي لمراقبة التسيير، تطبيقا لمراسيم مارس 1963". (2)

وعموما فإن كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 أعطيا للصناعات القاعدية الأولوية واقترح إقامة صناعة للحديد والصلب كطريقة للتنمية الاقتصادية وهذا نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

الفرع الثالث : المواثيق الأخرى التي صدرت بعد ميثاق 1964

أولا - بيان 19 جوان 1965: إن هذا التاريخ يعتبر نهاية المرحلة الأولى للجزائر المستقلة فقد تميزت بسلسلة من التأميمات تناولت المؤسسات الأجنبية التابعة للقطاعات الإستخراجية (2) سنتطرق لها لاحقا، حيث جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين ما يلي: " إن سياستنا تعتمد على تصنيع البلاد، و بناء اقتصاد وطني لا مجال فيه لأي نوع من أنواع الاستغلال، وأن الحديث عن بناء اقتصاد وطني يعني أولا وقبل كل شيء

(1) : جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، مرجع سبق ذكره، ص20.

(2) : سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري - محاولات من أجل التنمية (1962 - 1989 - 1990 - 2005)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 83.

(3) : عجايبي خديجة، الصناعة وال عمران وآثارها على القطاع الزراعي - دراسة ميدانية بولاية عنابة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص114.

استرجاع الثروات الوطنية واستغلالها لمصلحة الشعب وحده، وهذا ما أنجزناه بالفعل حيث تم استرجاع الثروات الوطنية إلى أصحابها الطبيعيين...⁽¹⁾ من خلال هذا الخطاب نستنتج أن الاختيارات الحالية للتنمية في الجزائر لها أبعادها وجذورها تاريخية وحدث أثناء الثورة المسلحة وظهرت للوجود بعد الاستقلال مباشرة، وبدا تنفيذها بعد عام 1966 عن طريق نموذج التنمية الجزائرية المعتمدة على المخططات المتعاقبة .

ثانيا. الميثاق الوطني 1976 : كان الميثاق الوطني قد نوقش وصدق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، تركز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـ " الثورة الصناعية" و"الأهداف الكبرى للتنمية". على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية: "للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية. ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد". ومنه يتضح أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي للبلاد، لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة أساسية، على الأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة.⁽²⁾

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تدرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن. فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة. فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو يدخل العلوم والتقنية والتكنولوجيا في حياة المجتمع.

ثالثا. الميثاق الوطني 1986 : قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني ونوقش وصدق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

1. تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة : بمعنى هيكلة النسيج الصناعي وتكثيفه أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما حتى تعزز المبادلات، كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة وحاسمة في بناء اقتصاد حديث وتحسين الإنتاج وإقامة صناعة مصنعة وتدعيم الصناعة الثقيلة. كل ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل والاندماج في جميع المجالات:

✓ مواصلة تنمية الصناعات الأساسية: إن الصناعات القاعدية، كصناعة الحديد والصلب، باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد. ولهذا فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لا بد من تطويرها وتحسين مستوى استخدامها كي تكون سندا لإعادة تجديدها وتوسيعها.

(1) : لقطات مقتطفة من خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين بمناسبة الذكرى الثانية عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، 24-02-1968 .

(3) : جفال عبد الحميد، سيدي دري عمار، مرجع سبق ذكره، ص47.

✓ تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي: عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات وبناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسات والإنجاز.

2. تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى: إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة مترنة، يركز على البحث المنهجي عن التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وبهذا الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا وأن تكون هي غاية التنمية ومحركها. وسوف تتطور الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا مع العلم أن الأولويات سترتب حسب الحاجة .

3. تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها؛

4. ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛

5. ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية. (1)

المطلب الثاني: مخلفات الاستعمار وملاح إصلاح الاقتصاد الجزائري

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية حيث يسميها الكثير من الكتاب الجزائريين باسم " فترة الانتظار " حيث لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية، لذلك كان الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية الأولى سنة 1962 وضعاً صعباً للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنتي 1961 و 1962 وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، وقد تدهورت الحالة الاقتصادية للبلاد، مما أدى بالدولة إلى اختيار الاشتراكية كنظام لتسيير الوضع الاقتصادي في البلاد وقد تجسد ذلك من خلال العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات ليتأكد ذلك في جميع الموائيق الوطنية ابتداء من ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964.

الفرع الأول: سمات الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال :

في هذه المرحلة زادت تعقيدات تدهور الهياكل الاقتصادية الجزائري وقد تجلّى ذلك من خلال: (2)

1. غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم

✓ 50.000 إطار سامي.

✓ 35.000 إطار متوسط.

✓ 100.000 عامل مهني.

(1) : زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، الجزائر، ص ص: 150 - 151 .

(2) : عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 - 2005 ، ص 18.

- وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90% تم تجهيلهم في فترة الاستعمار؛
2. أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية؛⁽¹⁾
3. انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين سنتي 1962 و 1963 تم :
- ✓ غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية.
 - ✓ توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة
 - ✓ انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 35% وفي نهاية 1963 وصلت إلى 55%؛
4. ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة تتميز بكل عناصر التقدم، من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة؛ وبالمقابل وجود قطاعات اقتصادية تقليدية يتوزع عليها معظم الجزائريين.
5. وجود ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة؛
6. سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة؛
7. التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج حيث استحوذ عليه البترول بمعدل 80% من مجموع الصادرات؛
8. تدني مستوى المعيشة في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم والنقل والسكن؛⁽²⁾
9. الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وتفتقر لرؤوس الأموال.
10. فجر الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهوم G.Debornis في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.⁽³⁾

(1) : Ahmed Henni, Economie de l'Algerie indépendante, ENAG, Algerie, 1991, P.26.

(2) : عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 7.

(3) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفرع الثاني: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق ما بين 1962 - 1965

ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن، ونتيجة لهذا الوضع الصعب جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي:

1. الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين، وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال والاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة.
2. الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع؛

3. محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.

المطلب الثالث : مرحلة الإعداد والتهيؤ للانطلاق في النموذج الاشتراكي

الفرع الأول: التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاد الجزائري

أمام هذه الوضعية برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويا لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليس فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى وظائف الإنتاج والتوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، أكبر مستهلك، أكبر مشغل وأول بنكي في البلاد، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون "أملاك شاغرة" ومنح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر أنظمة في إدارة الوحدات الاقتصادية تمثلت في: (1)

✓ التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون قدرت بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد

محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.

✓ إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.

✓ إنشاء شركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل:

○ الشركة الوطنية لنقل، وبيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963؛

○ شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد؛

(1) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964؛
 - وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات؛
 - والإبقاء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز.
 - ✓ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر فـ :
 - استعادت الدولة 56 % من أسهم الشركة البترولية S.N.REPAL و Raffinerie بالعاصمة
 - استعادت 20% من حصص شركة الغاز CAMEL.
 - استعادت 40% في رونو CARL Renault و 30 % في S.A.B.A.B .
 - استعادت 25 % في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة La Fonderie الأكثر أهمية في الجزائر
 - ✓ كما عملت السلطات الجزائرية إلى تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل:
 - تأميم الأراضي الزراعية والمناجم سنة 1963.
 - تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية
 - تأميم البنوك الأجنبية سنوات ابتداءً من 1966 موازاة مع ذلك ونتيجة للتخوف من هروب رؤوس الأموال شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بـ :
 - تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري في 12 - 12 - 1962
 - إلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري 1964. (1)
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964.
 - إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر في 1966/08/13 .
 - فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر 1963 وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، والرقابة على التجارة الخارجية. (2)
- وعموما يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية : (3)
1. قطاع التسيير الذاتي: المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين، والذي واجه العديد من المشاكل منها ما يخص التمويل، نقص الموارد البشرية المؤهلة، التموين، التسويق وعدم رغبة الدولة في الاستمرار في هذا النوع من التسيير، ولذلك انتقلت مجموع الوحدات المسيرة ذاتيا تدريجيا تحت رقابة الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام، ففي سنة 1973، أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا يمثل اقل من 0.3 % من اليد العاملة الإجمالية.
 2. قطاع خاص أجنبي: ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز،

(1) : محمد بلقاسم حسن بلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 35

(2) : صالح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، المنتدى الوطني الأول حول: حول الإصلاحات الاقتصادية في

الجزائر-الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بـ بشار، 21 أبريل 2004 ، ص 2.

(3) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

3. قطاع خاص وطني: ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية، " فصدور قانون الاستثمارات سنة 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعني ضمنا منع الاستثمار الخاص الوطني، وفي نفس السنة تم تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي"

4. قطاع عمومي نامي: ابتداء من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر بعد رحيله أو أنه أنشأ وكُون من طرف الدولة.

من الملاحظ لهذه الفترة أنها لم فيها يتم إنشاء القطاع العام إلى غاية سنة 1966، وامتازت بركود اقتصادي، فلا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت بزمام المبادرة لإدارة النشاط الاقتصادي، بل كانت إستراتيجية الرأسمال الأجنبي الفرنسي هو احتكار قطاع المحروقات وتفضيله عن القطاع الزراعي أو حتى التصنيع.

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

من الملاحظ أنه قبل سنة 1965 كان التخطيط مقتصرًا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية والمخططات القصيرة المدى (قوانين المالية) وذلك بسبب نقص الإطارات الكفؤة، وانعدام جهاز للإحصاء، وضعف القطاع الاقتصادي العمومي، تركز حل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب، بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي والتقني الفرنسي، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة وفعالة مما أدى إلى تبني سياسات معينة تمثلت في :
✓ أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري 19 جوان 1965 هي إعادة هيكلة أجهزة الدولة وتمثلت في :

○ إنشاء مجلس الثورة 1965

○ المجلس الشعبي البلدي 1966.

○ محكمة الثورة 1968.

○ المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

✓ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعما لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965 حيث طلبت السلطات العمومية الجزائرية دعم ومساعدة فريق من خبراء البنك العالمي، الذي اقترح على الجزائر برنامجا تنمويا مستمدا من فكر النظام الاقتصادي الليبرالي، غير أن هذا البرنامج رفض من قبل السلطة باعتباره لا يتماشى مع رغبة وطموحات الجزائريين، فقد كانت السلطة تسعى إلى انتهاج نهج اشتراكي كغيرها من الدول المستقلة حديثا يحررها من التبعية للنظام الرأسمالي و يمكنها من تأمين مرافقها الاقتصادية المملوكة للأجانب.

✓ بعدها أجريت الحكومة اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN⁽¹⁾ وبالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965-1980) وقد وقبلت هذه الأخيرة من طرف

(1) : لجنة التخطيط المركزية للدولة السوفياتية : أنشأت سنة 1921 تعتبر الجهاز الأول والمسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، وفي أبريل 1991، وتم حل هيئة تخطيط الدولة من قبل الاتحاد السوفيتي.

السلطات العمومية الجزائرية. ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة الجزائرية في تهيئة الظروف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك عن طريق الاستمرار في عملية تأمين الممتلكات الاستعمارية. (1)

✓ إصدار قوانين جديدة سنة 1967 مثل :

- قانون الاستثمار
- قانون الوظيف العمومي
- قانون الإجراءات المدنية
- قانون الإجراءات الجزائية...

الفرع الثالث: سمات السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

تميزت السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965 بخصائص نلخصها كآتي: (2)

✓ الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بـ

- ✓ تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية؛
- ✓ عدم السماح للقطاع الخاص وطني كان أو أجنبي أن يتولى عملية التنمية
- ✓ قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية.
- ✓ البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي عن طريق:
- ✓ تبني سياسة اقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية 1980) يحدد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر وهو موزع على خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية
- ✓ الهدف من هذه السياسة القضاء على التخلف والخروج من دائرته في آفاق الثمانينات.
- ✓ ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنمية سريعة وذاتية تعتمد على :
- ✓ الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة وتثمين قطاع المحروقات، ومثلت ملكية الدولة قلب هذا النموذج بعد إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات وطنية (تحولت فيما بعد إلى مؤسسات اشتراكية)،
- ✓ الاعتماد على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذه، في كل قطاع (باستثناء الأشغال العمومية والري)

حيث :

- أنشأت مؤسسة عمومية صناعية تحتكر نشاط الفرع
- إنشاء مؤسسة عمومية للتسويق تحتكر نشاط التوزيع والاستيراد والتصدير، بهدف توسع القطاع العام وتقلص نفوذ البرجوازية الناشئة.

(1) : عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 62 .

(2) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

- ✓ تبعا لذلك تم في المجال المالي ما يلي :
- ✓ تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية في 1966 واحتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية وتوجيهها للتنمية.
- ✓ تأميم جميع البنوك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري. تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية في جوان 1967، ثم مجموع السوق البترولية في ماي وجوان 1968. (1)
- ✓ في مجال الزراعة ركزت السياسة الحكومية على :
 - ✓ تحسين وتنظيم القطاع الزراعي :
 - إعادة توزيع الأراضي
 - هيكلية المزارع
 - تخطيط الإنتاج...
 - ✓ زيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية عن طريق :
 - تقليص نظام التبوير؛
 - استصلاح أراضي جديدة...
 - ✓ زيادة التشغيل وتنظيمه عن طريق :
 - زيادة كفاءة العمل
 - إعادة توزيع الملكية
 - محاربة التغييب عن الأرض...
- ✓ في مجال التجارة الخارجية تم التركيز على :
 - ✓ تنويع التجارة الخارجية (حصّة فرنسا تقلصت إلى 45 % من الواردات و 53 % من الصادرات لصالح شركاء مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا) واحتكارها من طرف القطاع العام لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج
 - ✓ توجيه حل الإعتمادات المالية لصالح التنمية،
 - ✓ اعتماد سياسة جمركية تحارب الاستهلاك الطفيلي وترشيد الاستهلاك الوطني،
 - ✓ تهيئة وحماية سوق المنتجات المحلية الجديدة. (2)

(1) : محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، الجزائر، ص155.

(2) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 24

المبحث الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967 – 1989

إن تبني الجزائر لإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصادي الجزائري كان سنة 1967 وفق النهج الاشتراكي الذي يحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد والطابع الإلزامي في التنفيذ من خلال تحديد الأهداف وتوضيح وسائل بلوغها، قد اعتمدت الجزائر في ذلك على أطروحات بعض الاقتصاديين من خلال تبني إستراتيجية التنمية الغير متوازنة كإستراتيجية حلال الواردات كمرحلة أولى لذلك كان معظم المخصصات الاستثمارية في الجزائر موجهة لقطاع الصناعة الثقيلة كقطاع قائد لتحريك النمو وهو ما يفسر تبني الدولة لأفكار كلا من "فرونسوا بيرو" من خلال إستراتيجية أقطاب النمو والصناعة المحركة و"جيرار دوبرنيس" من خلال إستراتيجية الصناعة المصنعة. وفي هذا الصدد تم تنفيذ خمسة مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية على النحو التالي.

المطلب الأول: المخطط الثلاثي للتنمية 1967 – 1969

يعتبر المخطط الثلاثي أول مخطط اقتصادي قصير الأجل تمكنت من خلاله الجزائر من إنشاء خطتها الاقتصادية المبنية على التصنيع باعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في المواثيق المختلفة. هذا البرنامج الذي تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي يتميز بتوازن نسبي، للمعامل المتوسط لرأس المال (1)، وهو يعبر عن العامل القطاعي لرأس المال (2) والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات العمومية على ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها.

الجدول رقم (01) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967 – 1969

1967 - 1969			فترة البرنامج	
النسبة (%)	المبلغ مليار د.ج	المبلغ مليار د.ج	هيكل الاستثمارات / القطاعات	
74 %	6.79	1.88	الزراعة	1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة
		4.91	الصناعة	
04 %	0.36	0.36	2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	
22 %	2.01	0.28	البنية التحتية الاقتصادية	3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة
		1.73	البنية التحتية الاجتماعية	
100 %	9.16	9.16	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- وليد عبد الحميد ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص-ص: 209 - 210 .
- محمد بلقاسم حسن لمول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص168.

من الجدول نلاحظ أن هيكل توزيع الاستثمارات للمخطط الثلاثي تم توزيعها طبقا لثلاثة أوزان حيث أن جهاز الإنتاج (الاستثمارات الإنتاجية المباشرة⁽³⁾) قد حظي بالأولوية المطلقة فاقت نسبة 74 % من إجمالي هيكل الاستثمارات العمومية الكلية، وهذا راجع للضرورة ورغبة الدولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي يشكو من الضعف والتبعية للخارج فالإنتاج الزراعي كان موجه لإشباع حاجات السوق الخارجية حيث كانت هذه السوق قد وجهت أيام الاستعمار إلى تطوير إنتاج الكروم والتبنيذ في الوقت الذي كانت فيه حاجات السوق الوطنية (حاجات الشعب)

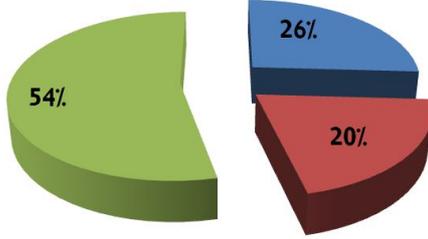
(1) : المعامل المتوسط لرأس المال يعبر عن العلاقة بين رأس المال المستعمل في عملية الإنتاج والناتج المحصل عليه خلال فترة زمنية محددة (سعدون بوكوس، ص 151).

(2) : سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري - محاولتان من أجل التنمية (1962 - 1989، 1990 - 2005)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 148.

(3) : الاستثمارات الإنتاجية : هي تلك التي تؤدي إلى خلق هياكل إنتاج قيم استعماله لها شكل السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة .

تتطلب تطوير المنتجات الزراعية الغذائية، كما أن الصناعة كانت ضعيفة حيث كانت تتمثل إما في الصناعات فلم تكن تخدم التنمية الاقتصادية كونها صناعات إستخراجية أو استهلاكية صغيرة أو وسيطة وقد كانت تجارية لا استثمارية همها الربح. لذلك ركزت عليها الدولة كمتغير مستقل في معادلة التنمية. والشكل التالي يبين لنا نسب مكانة كل من الزراعة والصناعة من الاستثمارات العمومية في المخطط الثلاثي .

الشكل رقم (08) : مكانة القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) في المخطط الثلاثي للفترة 1967 – 1969



■ الصناعة ■ الزراعة ■ باقي القطاعات الأخرى

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أن السلطات الحكومية قامت بتوجيه الاستثمارات العمومية نحو التصنيع بينما القطاع الزراعي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، فالقطاع الصناعي تربع على باقي القطاعات بنسبة فاقت النصف حيث وصلت إلى 54% من مجموع مبالغ الاستثمارات الكلية. أما الزراعة رغم تحصلها على المرتبة الثانية من حجم الاستثمارات العمومية في المجموعة الأولى (الاستثمارات المنتجة) إلا أنها لم تتجاوز نسبة 20% هذا ما يعكس إستراتيجية الجزائر المنتهجة نحو التصنيع والتي تهدف من خلالها إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

أما باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة 26% وهي موزعة على النحو التالي :

✓ **في القطاعات الغير إنتاجية (1)** استثمرت الدولة نسبة قدرت بـ 22% في من مجموع الاستثمارات الفعلية فقد تم تخصيص هذا الوزن من أجل تشييد البنية التحتية سواء كانت اجتماعية. بمبلغ قدر بـ 1.73 مليار د.ج أو اقتصادية 280 مليون د.ج كونها تدعم هياكل الإنتاج بخدمات أو وفورات خارجية تساعده على تحسين معدل إنتاجية العمل.

✓ **القطاعات الشبه منتجة (2)** وبدرجة أخيرة وأقل حيث خصصت الدولة نسبة لا تتجاوز 04% من مجموع الاستثمارات الفعلية حيث شملت هذه الأخيرة السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية... كونها تتميز بالدور الإسنادي فقط للقطاع المنتج.

الفرع الأول : الاستثمارات في القطاع المنتج ومكانة التصنيع فيه

إن مجموع الاستثمارات المرخصة ماليا والتي خصصتها الدولة في المخطط الثلاثي لهيكل القطاع المنتج مباشرة

هي 07 مليار د.ج من خلالها تم وضع سياسة صناعية ترمي إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية :

✓ خلق تكامل اقتصادي بين مختلف فروع القطاعات المنتجة؛

✓ الرفع من قدرات التراكم الاقتصادي؛

(1) : الاستثمارات الغير منتجة : هي تلك التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي أو ثقافي مثل البناءات السكنية و المدارس و المستشفيات و المؤسسات الإدارية أو ذات نشاط مفيد للاقتصاد كالمطبخ و الماء و الكهرباء... وقد سميت بهذا الاسم لا لكونها لا تفيده الإنتاج المادي وإنما لكون نشاطها لا يتعلق بإنتاج القيم الإستعمالية.

(2) : الاستثمارات الشبه منتجة : تتمثل في تلك التي تؤدي إلى إنشاء هياكل مفيدة بخدماها للإنتاج المادي كالتجارة و السياحة و النقل و المواصلات السلكية و اللاسلكية إذن فهي نشاطات تخدم القطاع المنتج و تسنده في تطويره أي أنها نشاطات لا تخلق الإنتاج (قيم استعمالية) .

✓ إعادة توزيع جديد للمداخل ؛

✓ تكييف جهاز الإنتاج مع احتياجات السوق؛⁽¹⁾ ولقد انصب الجهود الاستثماري طيلة المرحلة على تطوير الصناعات التي تعاني من قيمة المواد الأولية، وتساهم في تدعيم التكامل ما بين القطاعات وداخل القطاعات ذاتها، وتوفر دعما قويا لإنشاء المناصب.

أولا- هيكل القطاع المنتج :

1 - القطاع الزراعي: لقد كان الحجم الاستثماري الذي خصصه المخطط الثلاثي للزراعة هو 1.62 مليار من الدينارات الجزائرية (ويمثل بطبيعة الحال الترخيص المالي التقديري) وقد تقرر توجيه معظمه وهو 77.7% إلى تطوير الزراعة النباتية، وذلك عن طريق : تحديث فن الإنتاج الزراعي، إدخال تقنيات أكثر تطورا خصوصا في قطاع التسيير الذاتي الزراعي كأسلوب إنتاج جديد يمثل التطبيق الاشتراكي للجزائر المستقلة. وقد حظيت الزراعة أيضا في تطوير هيكلها بمشاريع الري يمثل وزنها في مجموع الاستثمارات المقررة ما يقارب من 22% لأن الدولة راغبة في توسيع رقعة الأرض المروية.

2 - القطاع الصناعي : أما بخصوص الوحدات الصناعية (المحروقات؛ صناعات منجمية؛ صناعات تحويلية ثقيلة؛ صناعات تحويلية استهلاكية؛ وحدات انجاز للبناء والأشغال العمومية التي اعتبرت أيضا وحدات صناعية لإنتاج المباني والطرق... فقد كان الترخيص المالي التقديري من الاستثمارات في المخطط الثلاثي لكامل القطاع الصناعي 5.4 مليار د.ج وكان أكبر حجم منه قد خصص لصناعة المحروقات بنسبة 42% ثم للصناعة التحويلية الثقيلة بنسبة 40.4% وسبب الاهتمام بهذين الفرعين كون الأول مصدرا هاما للعمليات الصعبة ويشكل للتنمية موردا ماليا هاما ولهذا تركز الاهتمام فيه على توسيع البحوث الجيوفيزيائية لاكتشاف حقول البترول والغاز وإنشاء شبكة نقل قوية لتوزيع هاتين المادتين. أما بخصوص الفرع الصناعي الثاني فإن أولويته الاستثمارية يبرزها كون الدولة الجزائرية راغبة في إنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية ومن جهة أخرى بمد فروع الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بمواد تلي حاجاتها، فهو إذن فرع صناعي لخلق شروط التكامل الاقتصادي الذي لطالما عملت السياسة الاقتصادية الفرنسية على حرمان المجتمع الجزائري منه لجعل هيكله الاقتصادي تابعا بصفة دائمة للاقتصاد الفرنسي. ومن هذا النوع من الصناعات صناعة إنتاج أدوات العمل ويعتبر مصنع الحديد والصلب واحدا منها.

ثانيا - تحليل أولويات توزيع الاستثمارات القطاعية :

إذا كان هيكل القطاع المنتج مباشرة قد حظي بمبلغ تقديري من الترخيص المالي، من مجموع استثمارات المخطط الثلاثي (7مليار د.ج) فإن هذا يعبر عن إحدى أولويات المخطط الرئيسية. وهي التطور السريع لهيكل جهاز الإنتاج كقاعدة مادية للتنمية. وبالضبط توجيه معظم استثمارات إلى القطاع الصناعي الذي بلغ 5.4 مليار د.ج الذي شكل وزنه 77% تقريبا من مجموع الاستثمارات القطاع المنتج ومن الخطأ القول أن هذه الأولويات على حساب القطاع الزراعي الذي بلغت نسبته من هذه الاستثمارات نحو 23% فقط. لأن التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي شيئان مختلفان. فمن الناحية الحسابية لتوزيع الاستثمارات المنتجة مباشرة هناك فعلا اختلال توازن حساب الصناعة وعلى حساب

(1) : عثمان خلف، دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 1994 - 1995، ص 50.

الزراعة. ولكنه من الناحية الاقتصادية لا يمكن أن يعبر ذلك بالضرورة عن اختلال توازن اقتصادي. فلا بد من إدخال عناصر أخرى في التحليل ومن أبرزها المقارنة بين درجة تطور جهاز الإنتاج الصناعي ودرجة تطور جهاز الإنتاج الزراعي. فإذا كان هذا الأخير متطورا كثيرا عن الأول فإنه يعبر عن اختلال توازن اقتصادي لا بد في معالجته من أجزاء استثمارات كبيرة لفائدة الجهاز الأول لامتناع هذا التفاوت. كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا هدف الاستثمار الصناعي وأثره على هيكل القطاع المنتج كله أو على فروع من فروع إنتاجه، مثل الزراعة، حين تكون الدولة راغبة في تطويره. وفي هذه الحال يكون التركيز على الاستثمارات الصناعية هو بهدف خلق الشروط المادية لتطوير القطاع الزراعي مستقبلا ولا نكون في هذه الحالة إذن أمام اختلال توازن اقتصادي في توزيع الاستثمارات. (1)

ثالثا - مقارنة التقديرات بالإنجازات المحققة: من ملاحظة سير عمل إنجاز المخطط الثلاثي نستطيع أن نستخلص مجموعة من النتائج وهذا عن طريق مقارنة الإنجازات المالية في نهاية فترة المخطط بالترخيص المالي التقديري في بداية فترة المخطط (وهنا يجب التأكيد على أن المقارنة بين الكميات المالية لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن سير عمل الإنجاز، لأنها تعبير نقدي والنقود ترمز فقط للقيمة ولا تعبر عنها تعبيرا حقيقيا فهي قوة شرائية خاضعة للارتفاع والانخفاض كما تدل عن ذلك تقلبات الأسعار). والجدول التالي سير عمل إنجاز استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية للقطاع المنتج.

الجدول رقم (02) : مقارنة بين الإعتمادات المالية والاستثمارات الفعلية للقطاع المنتج المباشر

الاستثمارات الفعلية مليار د.ج	الاعتماد المالي مليار د.ج	القطاعات	الاستثمارات المنتجة المباشرة
1.39	1.26	الزراعة	القطاع الزراعي
-	0.01	الصيد البحري	
0.49	0.35	الري	
1.88	1.62	المجموع	
2.52	2.27	المخروقات	القطاع الصناعي
1.58	2.18	الصناعات الأساسية	
0.37	0.49	الصناعات التحويلية الأخرى	
0.44	0.46	المناجم و الطاقة	
4.91	5.40	المجموع	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد بلقاسم حسن بلمول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص190.

نلاحظ أن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الثلاثي قد بلغ **9.16** مليار د.ج ويمثل فيه حجم استثمار القطاع المنتج **6.79** مليار د.ج أي بنسبة **74%** وأولى ملاحظة عن هذين الحجمين الاستثماريين المنجزين هي زيادة بنسبة **1%** في الحجم الأول بالنسبة للترخيص المالي التقديري للمخطط وانخفاض بنسبة **3%** من الحجم الثاني بالنسبة للترخيص المالي. ويلاحظ أن هذا الانخفاض كان قد حدث في الإنجازات المالية الصناعية التي هبطت بنسبة **9%** خصوصا في فرع الصناعات الثقيلة التي كانت فيها نسبة الانخفاض ما يقارب **27%** أما الاستثمارات الزراعية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ سواء كان ذلك بالنسبة للترخيص المالي أو بالنسبة

(1) : محمد بلقاسم حسن بلمول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، مرجع سبق ذكره، ص-ص : 175 - 176 .

لتكلفة البرنامج وكان الارتفاع على الترتيب 16% و 0.5%. وقد أثر هذا التطور في الاستثمارات الفعلية في نهاية المخطط الثلاثي بالنسبة للاستثمارات التقديرية لفترة المخطط على هيكل توزيعها في القطاع المنتج وفي طليعته فرع الإنتاج الصناعي. وفرع الصناعة التحويلية الثقيلة الذي انخفض وزنه الاستثماري من 40.5% إلى 32.2% يدل هذا الانخفاض عن وجود برامج استثمارية من هذا الفرع الصناعي لم ينطلق إنجازها خلال فترة المخطط أو تأخر إنجازها لأسباب فنية تعود بالدرجة الأولى إلى تعقد تكنولوجياها وهذا رغم الأهمية الصناعية التي تكتسبها ورغم ما لها من فعالية على التنمية الشاملة. وما يثير الانتباه بصفة واضحة هو تغيير وزني فرع صناعة المحروقات الذي ارتفع من 42% إلى 51% وقد عمدت الجزائر على إعطاء الإنتاج البترولي هذه النسبة الكبيرة وزيادة رفع وزنه مرة ثانية من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة، في محاولة لتبيان القدرة على تسديد الدين للمقرضين الأجانب⁽¹⁾ حيث تم توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصناعة كمحاولة لتفعيل فكرة النهج الصناعي المقترحة.⁽²⁾

الفرع الثاني: الاستثمارات في القطاع شبه المنتج (خدمات الإنتاج)

تشمل هذه الاستثمارات أنشطة السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع، التي اهتم بها المخطط الثلاثي حيث خصص لها حجما تقديريا من الاستثمارات بلغ 460 مليون د.ج والذي يمثل نسبة 5.1% من الاستثمارات التقديرية المرخصة ماليا للمخطط والبالغة 9.06 مليار د.ج. وتبدو هذه النسبة ضعيفة. لأن هناك اهتمامات أكثر أولوية للدولة بقطاعات أخرى ستعرض لها لاحقا. وقد كان توزيع الاستثمارات في القطاع شبه المنتج (خدمات الإنتاج) على النحو الذي يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (03): الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع شبه منتج في المخطط الثلاثي 1967-1969

النسبة (%)	الاعتماد المالي مليون د.ج	القطاعات	استثمارات خدمات الإنتاج
74	340	السياحة	القطاع الزراعي
26	120	المواصلات السلكية واللاسلكية	
-	-	النقل	
-	-	التخزين والتوزيع	
100	460	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد بلقاسم حسن مملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص-ص: 179، 190.

من الشكل نلاحظ أن النشاط السياحي كنشاط تجاري قد خصص له اعتماد مالي كبير داخل هيكل استثمارات خدمات الإنتاج قدر بـ 340 مليون د.ج وقد حقق نسبة معتبرة من توزيع هذه الاستثمارات حيث بلغت حوالي 74% والباقي كله وهو 26% مخصص لتطوير فرع المواصلات السلكية واللاسلكية كنشاط يخدم الإنتاج أيضا. والغريب أنه في توزيع الاستثمارات خدمات الإنتاج قد تم إهمال تطوير كل من فروع النقل والتوزيع والتخزين المنتوجات. إن العمل الاستثماري في القطاع شبه المنتج ليس معقدا مثل العمل الاستثماري في القطاع المنتج مباشرة، ويدل على ذلك كون أن الاستثمارات الفعلية في نهاية المخطط كانت قريبة جدا من تكاليف البرامج

(1): قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص91.

(2): Benissad hocine, **La Réforme Economique en Algérie**, 2 éme ed, O P U, Algérie, 1991, P16.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

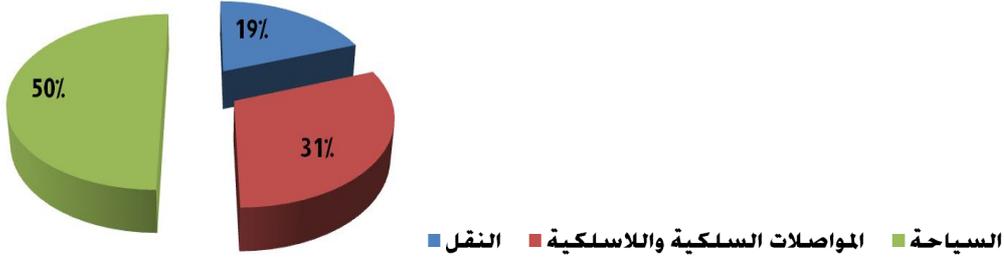
الاستثمارية، وهما على الترتيب 360 مليون د.ج مقابل 370 مليون د.ج وتمثل هذه العلاقة معدل انجاز مالي رقمه هو 97.3% . ولقد كانت استثمارات القطاع شبه المنتج الفعلية والمنفذة في المخطط الثلاثي موزعة كما يلي :

✓ السياحة 180 مليون د.ج

✓ النقل 70 مليون د.ج

✓ السلكية واللاسلكية 110 مليون د.ج، كما يوضحها الشكل الموالي.

الشكل رقم (09) : نسب الاستثمارات الفعلية للقطاع شبه منتج من المخطط الثلاثي 1967 - 1969



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على قطاعات الجدول السابق

وبالمقارنة السريعة بين نسب الاعتماد المالي التي يبينها الجدول السابق والاستثمارات الفعلية المنجزة خلال المخطط الثلاثي كما في الشكل رقم (01) نلاحظ أن :

✓ معدل الاستهلاك الاستثماري في فرع العمل السياحي قد تم انجاز منه فقط نحو 53% وهي نسبة ضعيفة؛

✓ أما معدل الاستهلاك الاستثماري في فرع نشاط السلكية واللاسلكية قد بلغ ما يقارب 92% أي أنه من مبلغ الاستثمار التقديري والمقدر بـ 120 مليون د.ج قد تم انجاز منه 110 مليون د.ج ؛

✓ في تم تحويل جزء من الاستثمارات المرخص بها ماليا وهي 70 مليون د.ج إلى فروع النقل لتطوير طاقاته الإنتاجية كنقل العمال أو المنتجات. كما أن المخطط قد أهمل كل من فروع نشاط التخزين والتوزيع .

الفرع الثالث: الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية

لقد تولت الدولة من المخطط الثلاثي بتطوير القطاع غير المنتج والتي أصطلح على تسميتها بالبنية التحتية التي تتركب من البنية التحتية الاجتماعية كبناء المساكن، ومراكز التعليم والتكوين، ومراكز الصحة، والإدارات العمومية والبنية التحتية الاقتصادية كشق الطرق وتعبيدها، وتطوير شبكة المياه النظيفة، وشبكة الكهرباء والغاز... وهذا من أجل إسناد باقي القطاعات ومحاربة التفاوت الجهوي.

أولا - تطور البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية: خصصت الدولة لهذا القطاع اعتماد مالي قدر بـ 1.58

مليار د.ج حيث بلغ وزنه من الإعتمادات المخصصة للمخطط الثلاثي حوالي 17% إلا أن الاستثمارات الفعلية في نهاية سنة 1969 قد بلغت 2.01 مليار د.ج. حيث يعبر هذا التطور في الأوزان النسبية لتوزيع الاستثمارات بين بداية ونهاية تطبيق المخطط على سرعة أكبر في الانجاز المالي للاستثمارات لهذا القطاع بزيادة نسبية قدرت بـ 27%.

ثانيا. مساهمة قطاع البنية التحتية في تطوير الجهات المحرومة: لقد كانت الاستثمارات الفعلية في القطاع

الغير المنتج موزعة على البنية التحتية الاجتماعية.بلغ 1.73 مليار د.ج موزعة كما يلي :

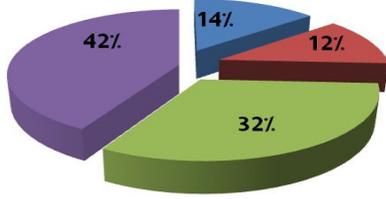
○ السكن 0.24 مليار د.ج

○ التريبة والتكوين 0.84 مليار د.ج

○ استثمارات الأخرى 0.65 مليار د.ج

أما البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار د.ج متمثلة في شبكة النقل.

الشكل رقم (10) : توزيع قطاع البنية التحتية في المخطط الثلاثي للتنمية 1967 - 1969



التربية والتكوين ■ باقي الاستثمارات ■ السكن ■ شبكة النقل

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على محمد بلقاسم حسن بلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، د.م.ج، 1999، ص 190.

من الشكل نلاحظ أن الدولة قد وجهت أكبر جزء من الاستثمارات غير المنتجة مباشرة إلى قطاع البنية التحتية الاجتماعية، ويبدو أن النشاط الذي كانت له الأولوية الواسعة في تطوير طاقاته الإنتاجية هو نشاط التعليم والتكوين الذي يمثل حصته من مجموع البنى التحتية 42%. لقد وجهت الدولة الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية غير المنتجة بالدرجة الأولى إلى تطوير المناطق المحرومة والتعليم هو واحد من مجالات هذا التطوير بجانب شق الطرق إلى هذه المناطق وتوصيلها بالماء النظيف وإدخال الكهرباء الريفية، وتجدر الإشارة أن هذه الاستثمارات كانت أسرع في الانجاز ويعود ذلك وجود تعطش كبير من سكان المناطق المحرومة إلى هذا النوع من الاستثمارات، مما جعلها في الكثير من المناطق يساهمون في الانجاز بأعمال تطوعية. إضافة إلى كون هذه الاستثمارات لا تتطلب دراسات معقدة. (1)

وخلاصة القول أن الهدف الأساسي من المخطط الثلاثي للتنمية هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات التي تليه، فقد تم التركيز على الصناعات القاعدية، وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة... إلا أنه قد تم تحقيقه بصورة مرضية أنا ذلك. إلا أنه وحسب الخبر السوفيتي بروفيسكي Bobrowsky " أن البرنامج كان واقعياً إلا حد بعيد فقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصاً صناعة المحركات، الصناعات البتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط"، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة، كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو وعنابة... في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي. (2)

المطلب الثاني: المخططين الرباعيين 1970 - 1977

لقد كان الهدف الرئيسي من المخطط الثلاثي للتنمية هو تحضير الوسائل المادية، والبشرية لانجاز المخططات التي تليه، فقد تم التركيز على الصناعات القاعدية الثقيلة خاصة قطاع المحركات الذي لعب دوراً مهماً في المخططات التالية وهذا عندما ارتفعت أسعاره في السبعينيات مما أدى بالسلطة إلى توجيه تلك التدفقات المالية من العملة الصعبة إلى تمويل هذين المخططين من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وبعتماد التصنيع كأداة رئيسية للتنمية.

(1) : محمد بلقاسم حسن بلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(2) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 30

الفرع الأول : المخطط الرباعي الأول للتنمية 1970 - 1973

لقد قامت المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط⁽¹⁾. حيث تم التركيز فيه على النقاط التالية :

- ✓ تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد؛
- ✓ جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية؛
- ✓ تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.
- ✓ ضرورة تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة.⁽²⁾

لقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات عن طريق توزيع استثماراته والتي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر قدر في البداية بـ 27.75 مليار د.ج، وهذا بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية كبيرة وطويلة الأجل قدرت بأربع سنوات. وهذا للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال أرقام الجدول التالي.

الجدول رقم (04) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 - 1973

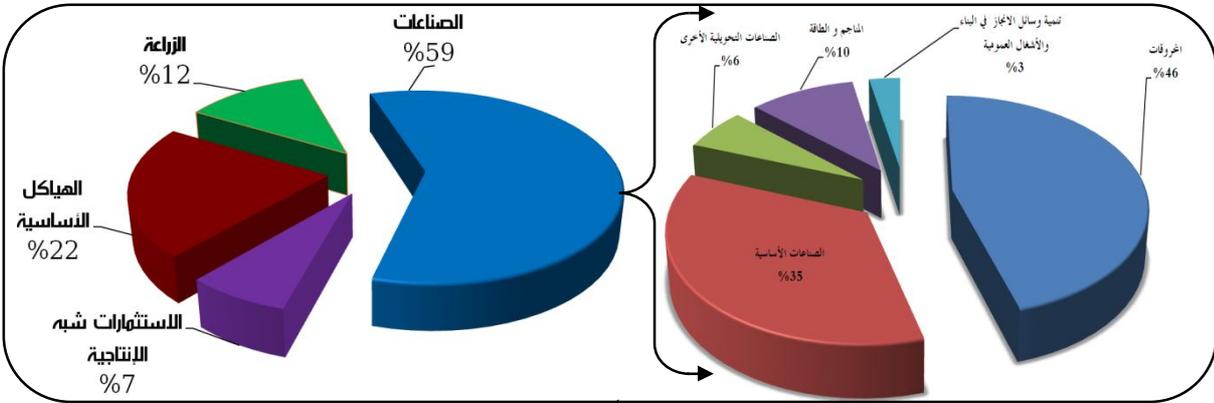
الاستثمارات الفعلية (مليار د.ج)	الاعتماد المالي (مليار د.ج)	هيكل الاستثمارات / القطاعات
2.94	2.92	الفلاحة
0.07	0.12	الصيد البحري
1.34	1.90	الري
4.35	4.94	مجموع قطاع الزراعة
9.78	4.57	الخروقات
7.52	5.21	الصناعات الأساسية
1.32	1.19	الصناعات التحويلية الأخرى
2.18	1.43	المناجم و الطاقة
0.64	-	تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية
21.44	12.40	مجموع الصناعات
0.78	0.70	السياحة
1.13	0.80	النقل
0.40	0.37	المواصلات السلكية واللاسلكية
0.29	-	التخزين والتوزيع
2.60	1.87	مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية
1.13	1.14	شبكة النقل
1.54	1.52	السكن
3.04	3.31	التربية والتكوين
2.21	2.57	الاستثمارات الأخرى
7.92	8.54	مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة
36.31	27.75	مجموع الاستثمارات

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 01، مرجع سبق ذكره، ص 251

(1) : كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08. جامعة محمد خيضر بـ بسكرة، حانفي 2005، ص 04.

(2) : ينظر : محمد بلقاسم حسن بلول، مرجع سبق ذكره، ص - ص : 194 - 195 .

- من خلال ملاحظة أرقام هذا الجدول وبمقارنتها بأرقام المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1969 يتضح أن :
- ✓ المخطط الرباعي الأول متوسط الأجل مبرمج لأربع سنوات، فهو إذن أطول من المخطط الثلاثي السابق الذي تميز بأنه قصير الأجل والذي برمج لمدة 03 سنوات فقط.
 - ✓ حجم الإعتمادات المالية المخصصة لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (27.75 مليار د.ج) أعلى بكثير من الإعتمادات المالية المخصصة لاستثمارات المخطط الثلاثي الأول (09.06 مليار د.ج) إذا تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.
 - ✓ حجم الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الأول (36.31 مليار د.ج) أعلى بكثير من استثمارات المخطط الثلاثي الأول (9.16 مليار د.ج) إذا تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات. كما أن تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول قد ارتفعت إلى (68.56 مليار د.ج).
- الشكل رقم (11): مكانة قطاع الصناعات في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970 - 1973



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن ترتيب القطاعات الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول كان كما يلي:

أولاً- تنمية القطاع الإنتاجي المباشر: ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات التالية:

1 - تنمية القطاع الصناعي: لقد أعطت الدولة الأولوية لقطاع الصناعات والذي جاء في المرتبة الأولى بنسبة 59% من الاستثمارات الفعلية للمخطط الرباعي الأول حيث خصصت له مالي هو 12.4 مليار د.ج إلا أن الاستثمارات الفعلية قد وصلت إلى 21.44 مليار د.ج وتدل الأرقام الإحصائية للاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول أنه حقق نتائج إيجابية في ميادين الإنجاز حيث تم: (1)

- ✓ الصناعات التي استحوذت على حصة الأسد من الاستثمارات الفعلية هي المخرقات والحديد والصلب والميكانيكية الالكترونية، والكهربائية، ومواد البناء التي بلغت نسبتها من مجموع الاستثمارات الصناعية من غير وحدات الإنجاز أكثر من 82% منها ما يقارب 47% تابعة لصناعة المخرقات وحدها.
- ✓ إنجاز 130 مشروعاً لإنتاج الصناعي منها 71 مشروعاً من النوع الكبير والمتوسط موزعة في الغالب بين الصناعات الغذائية (17 مشروعاً) والصناعات الهيدروكاربونية 15 مشروعاً
- ✓ تطوير الصناعات الثقيلة حيث تم :

(1) : محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 01، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 218 - 219

- إنجاز 03 وحدات صناعية جديدة من الحديد والصلب وتوسيع 03 طاقات الإنتاجية 03 أخرى؛
- إنجاز 05 وحدات جديدة في الميكانيكية الالكترونية مع توسيع 09 طاقات إنتاجية أخرى؛
- إنجاز 04 وحدات جديدة من إنتاج مواد البناء زيادة عن توسيع 06 طاقات إنتاجية أخرى.

أ - نتائج الاستثمار في القطاع الصناعي: لقد كانت نتائج الاستثمارات الصناعية الفعلية في المخطط الرباعي الأول زيادة الإنتاج الصناعي بشكل واضح حيث ارتفع الإنتاج الصناعي من غير الهيدروكاربونات بالأسعار الجارية من 4.4 مليار د.ج بداية المخطط 1970 إلى 5.2 مليار د.ج نهاية المخطط عام 1973 وقد كانت الاستثمارات الفعلية هي 11.66 وزيادة الإنتاج في الهيدروكاربونات بالأسعار الجارية من 6.04 مليار د.ج سنة 1970 إلى 7.06 مليار د.ج سنة 1973 مقابل استثمارات فعلية هي 9.78 مليار د.ج.

ب - مصادر التمويل: لقد اعتمدت الجزائر على مصادر تمويل داخلية وخارجية، وكان اللجوء إلى الخرج يعتمد بصفة رئيسية على القروض التي فاقت 05 مليار د.ج ووجهت لثلاث أنواع من الصناعات هي الحديد والصلب والميكانيكية الالكترونية و الكيمائية ومواد البناء.

2 - تنمية القطاع الزراعي: لقد كانت الفلاحة هدفا للتأميم غير المسبوق من خلال ميثاق الثورة الزراعية ، ثم الأمر 73-71 بتاريخ 08 نوفمبر 1971 المحدد لأهداف و كيفيات تطبيق الثورة الزراعية التي كانت تستهدف تحسين تقنيات الإنتاج ومضاعفة الإنتاجية الفلاحية⁽¹⁾ وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل السابق حيث أن قطاع الزراعة قد احتل المرتبة الثانية بنسبة 12 % ويدل ذلك على اهتمام الدولة بتلبية حاجات تطوير الزراعة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة وخلق الدخل القومي وهذا باستثمار مبلغ مالي معتبر قدر بـ 4.35 مليار د.ج.

أ - توزيع الاستثمارات الزراعية: إن توزيع الاستثمارات الزراعية التقديرية والبالغة 4.94 مليار د.ج قد تمت على النحو التالي :

- ✓ تخصيص 1.9 مليار د.ج لتقوية وتجهيز مياه الري، منها 800 مليون د.ج للدراسات؛
- ✓ تخصيص 2.92 مليار د.ج لتطوير الفلاحة بتزويدها بالري الصناعي وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني كالمواشي وتدعيم الزراعة بأدوات العمل المتطورة خاصة الميكانيكية، كما تم تدعيم صغار الفلاحين بقروض لشراء الجرارات، باقي الاستثمارات تم توجيهها إلى التشجير والتقليم.
- ✓ تخصيص 120 مليون د.ج لتطوير الصيد البحري.

ب - فعالية الاستثمارات الفلاحية: لقد بلغ حجم إنتاج مختلف المواد الغذائية لعام 1978 كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : إنتاج المواد الزراعية خلال محطات المخطط الثلاثي التمهيدي والمخطط الرباعي الأول

المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973		المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1969		الإنتاج الزراعي
نهاية المخطط 1973	سنة 1971	بداية المخطط 1970	نهاية المخطط 1969	
5.556 مليار د.ج	6.19 مليار د.ج	5.945 مليار د.ج	5.563 مليار د.ج	5.159 مليار د.ج

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سابق الذكر، ص - ص : 201، 205، 206.

(1) : عبد الحق لعبيري، عشرينية الفرصة الأخيرة - الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟ ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015، ص 63 .

من الجدول يتبين لنا أن إنتاجية تطور الإنتاج وتطور الاستثمارات الزراعية كانت بين فترتي المخططين والتي تقدر بحوالي 60 % وهي فعالية استثمارية تدل عن وجود إمكانيات واسعة لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، كما بلغ الإنتاج أقصى حد له في سنة 1971 وهذه القيمة تعبر على أن لكل من المخططين دور في الرفع من طاقاته الإنتاجية، ومنه يمكن القول أن هذا القطاع ما يزال يتضمن طاقات واسعة جدا، ولكنها غير مستغلة.

ثانيا - تنمية القطاع شبه منتج: انصب اهتمام الدولة في الاستثمارات قطاع خدمات الإنتاج بكل قوة نحو تطوير أدوات النقل ووسائل السياحة، في حين كان الاهتمام بوسائل التخزين ضعيفا حيث أن الاستثمارات الفعلية من الترخيص المالي قد ارتفعت من 1.87 مليار د.ج إلى 2.6 مليار د.ج بزيادة نسبية قدرت بـ 30.04%، وارتفاع معدل الانجاز الفعلي بالنسبة لمعدل الانجاز التقديري من حوالي 40 % إلى ما يقارب من 59 % من مجموع تكاليف البرامج الاستثمارية شبه المنتجة . كما أن سرعة الانجاز كانت أكبر في قطاع النقل حيث ارتفعت نسبته إلى ما يقارب 82.5 % ويعود ذلك بصفة عامة إلى أن عمل الاستثمار في هذا المجال يكاد يتمثل في عمليات اقتناء وسائل النقل، أما الاستثمارات في تطوير قطاع المواصلات السلكية فانصب على تمديد شبكاتها الداخلية إلى المناطق الريفية لربط البلديات والولايات ببعضها البعض وإلى مراكز الإنتاج الصناعي على الأخص لتدعيم جهود تطوير جهازه الذي كانت له الأولوية الواسعة في إستراتيجية التنمية.

ثالثا - تنمية قطاع الهياكل الأساسية: توزعت قيمة الاعتماد المالي في القطاع غير المنتج مباشرة المقدرة بـ 8.54 مليار د.ج موزعة على البنية الاقتصادية بـ 1.14 مليار د.ج والبنية الاجتماعية بـ 7.39 مليار د.ج حيث:

أ - البنية الاقتصادية: بلغت الاستثمارات الفعلية للهياكل الأساسية الاقتصادية (شبكة النقل) ما يقارب 1.13 مليار د.ج وذلك ضمن مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية المقدرة بـ 7.92 مليار د.ج حيث اتجهت معظم الاستثمارات نحو تنمية هياكل المواصلات كأولوية والباقي وجه إلى تنمية مرافق المناطق المخصصة لبعث الصناعات لها. وفيما يخص معدل الانجاز الفعلي فقد بلغ 59 % من تكاليف البرامج الاستثمارية وهو أعلى بنسبة 3.4 من الهدف التقديري.

ب - البنية الاجتماعية: بلغت الاستثمارات الفعلية للهياكل الأساسية الاجتماعية ما يقارب 7.39 مليار د.ج وذلك ضمن مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية المقدرة بـ 7.92 مليار د.ج حيث كانت أكثر النشاطات التي اهتمت بها الدولة هي قطاع التربية والتكوين فقد بلغت استثماراته الفعلية نسبة 38.38 % من إجمالي استثمارات قطاع الهياكل الأساسية.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الثاني للتنمية 1974 - 1977

يعتبر المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ثالث مخطط أعدته الدولة الجزائرية منذ استقلالها كتكملة للمخططات السابقة، تميز بمبلغ استثمارات كبير بسبب ارتفاع أسعار البترول فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، حيث خصص له اعتماد مالي قدر بـ 110 مليار دينار جزائري وقد تلخصت أهم اتجاهاته السياسية العامة فيما يلي:

✓ **تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية:** لحاجة الدولة في التحكم في وسائل الإنتاج، كون الجزائر قد ورثت اقتصاد مستعمرا بآتم معنى الكلمة، متمثلا في سيطرة رأس المال الأجنبي على جهاز الإنتاج المادي في الصناعة بصفة خاصة؛

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال.

✓ تطوير القاعدة المادية للمجتمع: بإعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية، وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي، وبالنسبة للصناعة بتوسيع القاعدة الصناعية وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

✓ اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي: باعتباره السياسة الناجعة في تحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة، والارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى في المجتمع، وكذا إعطاء الهيئات القاعدية حق اقتراح مخططات التنمية وخاصة مخططات التنمية البديلة؛

✓ تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث: من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون المتعدد الأطراف من جهة ولمعالجة مشكلة التبادل غير المتكافئ وغير العادل بين هذه البلدان والبلدان المصنعة من جهة أخرى. (1)

وقد هدفت الدولة من خلال المخطط الرباعي الثاني عن طريق المحاور سالف الذكر إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46 % أي بمعدل سنوي يبلغ 11.5% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.

✓ المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا.

✓ تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالموارد المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.

✓ تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).

✓ برجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والالكترونية...) (2)

أولا - هيكل استثمارات المخطط الرباعي الثاني: أهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقه

(الثلاثي والرابعي الأول) من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج،... والشكل الموالي

يبين أرقام وهيكل الاستثمارات العمومية في هذا المخطط الرباعي الثاني للتنمية.

الجدول رقم (06): هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974 - 1977

الاستثمارات الفعلية (مليار د.ج)	الاعتماد المالي (مليار د.ج)	هيكل الاستثمارات / القطاعات
5.85	12.00	الزراعة
0.09	0.12	الصيد البحري
2.97	4.60	الري
8.91	16.72	مجموع قطاع الزراعة
36.00	19.50	المحروقات
28.46	21.86	الصناعات الأساسية
5.07	4.01	الصناعات التحويلية الأخرى
4.62	2.63	المناجم و الطاقة

1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة

(1) : بن عامر نبيل نبيل، تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 - 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 - 2015، ص: 189 - 190.

(2) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق كره، 2005، ص 33.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

74.15	48.00	مجموع الصناعات	
3.45	2.73	تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	
1.24	1.50	السياحة	2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية
5.27	6.49	النقل	
2.32	1.51	المواصلات السلكية واللاسلكية	
1.39	1.00	التخزين والتوزيع	
10.22	10.50	مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية	
2.66	3.09	شبكة النقل	3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)
0.57	0.70	السكن	
8.55	8.30	التربية والتكوين	
5.95	9.95	الاستثمارات الأخرى	
6.77	10.23		
24.50	32.27	مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	
121.23	110.22	مجموع الاستثمارات	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن مملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 01، مرجع سبق ذكره، ص 341.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المخطط الرباعي الثاني قد تميز بالخصائص التالية : أن طموح الدولة الجزائرية كان كبيرا من خلال المخطط الرباعي الثاني وهذا عند مقارنة مجموع استثماراته التقديرية المقدرة بـ **110.22** مليار د.ج بمجموع الاستثمارات التقديرية للمخطط الرباعي الأول المقدرة بـ **27.25** مليار د.ج حيث تضاعف إلى **4** مرات عن المخطط السابق، وبـ **10** مرات عن المخطط الثلاثي التمهيدي الأول.

✓ بقي التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة **61%** من مجموع الاستثمارات.

✓ تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط **35%** سنة **1970** إلى **46%** من الناتج الداخلي الخام ما بين **(78-79)**.

✓ زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث انتقل إنتاج النفط الخام من **22.8** مليون طن في سنة **1963** إلى **63** مليون طن في سنة **1979**، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من **30000** طن إلى **30** مليون طن خلال نفس الفترة⁽¹⁾؛

ثانيا - تحليل الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي

الثاني خلال الفترة **(1974 - 1977)** نلاحظ أن ترتيب القطاعات الاقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول كان على النحو التالي:

1- تنمية القطاع الإنتاجي المباشر:

أ- قطاع الصناعة: خصصت له الدولة الجزائرية مبلغ **48** مليار د.ج وقد مثل وزنها من مجموع الاستثمارات بإضافة مبالغ وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية **2.73** مليار د.ج سترتفع **46%** لذلك حضت الصناعة بهذه الأولوية ويبدو ذلك عندما نقارن أرقامها من خلال حجم الاستثمارات الفعلية **77.6** مليار د.ج وتكاليفها التي ارتفعت إلى **172.75** مليار د.ج وقد وجهت هذه الاستثمارات إلى إنتاج وسائل الإنتاج والاستهلاك المحلي. كما أن الجزائر توجهت إلى اختيار صناعة التمييز وهي صناعة طاوقية تتميز باستعمال

(1) : وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية، مكتبة الحسن العصرية، لبنان، 2010، ص 6.

كثيف لرأس المال، تهدف إلى التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع. وقد تحصلت الجزائر في هاته الفترة على أكثر من 60 مليار د.ج كإيرادات نفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973.⁽¹⁾

ب- قطاع الزراعة: الهدف الاقتصادي هو رفع القدرة الإنتاجية للزراعة للمجتمع، و من أبرز أهداف الاستثمار الزراعي لتوسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية على الصعيد الأفقي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني، ما يلي :

✓ استصلاح 500.000 هكتار من الأراضي الجديدة ؛

✓ غرس 100.000 هكتار من الأراضي الجبلية أو الأراضي القليلة الاستغلال زراعيًا. بمختلف أنواع الأشجار لمكافحة الانجراف وحماية التربة؛

كل هذا استدعى حجم ترخيص مالي بلغ 16.72 مليار د.ج إلا أن استثماراته الفعلية قد انخفضت إلى 8.91 مليار د.ج قدر هذا الانخفاض بنسبة 47 % .

2- تنمية القطاع شبه الإنتاجي: أولى المخطط رعاية أكبر لقطاع النقل والتخزين بمبدأ اللامركزية، فمن الناحية المالية سجل 10.22 مليار د.ج كاستثمارات فعلية مقابل ترخيص مالي 10.5 مليار د.ج بمتوسط إنجاز فعلي 97 %، إلا أنه كلف 23.65 مليار د.ج .

3- تنمية الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة :

أ- البنية التحتية الاجتماعية: بلغ مجموع الاستثمارات 28.47 مليار د.ج، وتمثل الحجم التقديري لفترة المخطط الرباعي الثاني المعبر عنه بالترخيص المالي، ويتضح ما يقرب من 35 % منها موجه إلى التعليم والتكوين، بينما حصل فرع السكن على حوالي 29 % وهو تدعيم اقتصادي يستهدف دعم قطاع الإنتاج، وخاصة سياسة التصنيع التي ركز عليها هذا المخطط والفرع الذي يأتي بعد ذلك في ترتيب الأولوية، هو التجهيزات الجماعية والإدارية بنسبة 16.5 % ثم يليه فرع الصحة بنسبة 6.6 % . وقد قصد المخطط من ورائها تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:

- تحسين مستويات المعيشة للسكان، ابتداء من زيادة مناصب العمل ومن توزيع عادل للدخل؛
- رفع المستوى الثقافي والتقني ولاسيما تطبيق الإصلاح المحدث للمدرسة الأساسية، للزيادة في التكوين التقني؛
- التحسين السريع لشروط معيشة السكان بفضل ترقية الطلب المحلي، وبفضل الإسراع في تحقيق البرامج الاجتماعية، ولاسيما في مجال القرى الفلاحية والإسكان الحضري والتجهيزات الجماعية.

ب- البنية التحتية الاقتصادية: رغم أن حصة قطاع البنية التحتية الاقتصادية من الاستثمارات تشكل فقط حوالي 10 % من مجموع استثمارات الهياكل الأساسية إلا أن وتيرة الإنجاز كانت ضعيفة، حيث الترخيص المالي 3.79 مليار د.ج مقابل استثمارات فعلية 3.23 مليار د.ج وتكاليف البرامج 8.2 مليار د.ج.⁽²⁾

لقد تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا

(1) : قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص93.

(2) : بن عامر نبيل نبيل، تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 - 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 - 2015، صص: 190 - 192.

الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات. (1)

كما أن هذه المرحلة كان ينتظر منها تحقيق أهداف الصناعة القاعدية، حيث تم التركيز على الصناعات التحويلية وإعطاء دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير بعض الفروع (المواد الغذائية، وصناعة الجلود، ومواد البناء وبعض الصناعات التي تأتي في مقدمة الصناعات الأساسية)، غير أن تطبيق هذه الصناعة لم تحقق الأهداف التي سطرت لها، بل على العكس من ذلك، فقد وسعت من التبعية الاقتصادية للخارج على الرغم من ضخامة تكاليف الاستثمارات التي عرفتتها. (2)

ورغم تلك النقائص غلا أن المخطط الرباعي قد استحدث 468 ألف وظيفة عمل جديدة موزعة على النحو التالي، 243 ألف وظيفة لقطاع المنتج مباشرة، 75 ألف وظيفة للقطاع شبه المنتج، و150 ألف وظيفة للقطاع الغير منتج. (3)

الفرع الثالث: استثمارات الفترة التكميلية 1978 - 1979

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 أعد صناع القرار تقريرا اقتصاديا واجتماعيا لتطورات الاقتصاد الجزائري منذ المخطط الثلاثي الأول 26 - 69. ليتم التأكيد على هذه الفترة كمرحلة إتمام ومراجعة، حيث تم خلالها وضع حوصلة للبرنامجين الرباعين السابقين وتحديد النسب المنحزة منهما، والعمل على إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي: (4)

✓ الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني،

✓ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

✓ أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناجحة عن الأزمنة الدولية؛

الجدول رقم (07) : هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية 1978 - 1979

الاستثمارات الفعلية لسنة 1979 (مليار د.ج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1978 (مليار د.ج)	الاعتماد المالي (مليار د.ج)	هيكل الاستثمارات / القطاعات
1.78	2.47	1.99	الزراعة
1.93	0.01	0.01	الصيد البحري
-	1.67	1.77	الري
3.71	4.15	3.77	مجموع قطاع الزراعة
17.53	14.70	34.40	الخروقات
16.57	11.79	7.95	الصناعات الأساسية
-	3.96	8.63	الصناعات التحويلية الأخرى
-	2.05	55.65	المناجم و الطاقة
34.10	32.50	55.65	مجموع الصناعات
1.46	1.09	2.35	تنمية وسائل الإنجاز في البناء والأشغال العمومية

(1) : عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 1994 - 1995، ص 51

(2) : كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بيسكرة، جانفي 2005، ص 04.

(3) : محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 329

(4) : عيجولي خالد، انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 322.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

0.26	0.33	0.31	السياحة	2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية
0.90	1.19	2.68	النقل	
0.66	0.71	0.23	المواصلات السلكية واللاسلكية	
0.85	0.70	3.24	التخزين والتوزيع	
2.67	2.93	6.46	مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية	
1.44	1.20	1.75	شبكة النقل	3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)
6.16	4.93	14.18	السكن	
3.21	2.96	8.14	التربية والتكوين	
3.03	2.89	4.32	الاستثمارات الأخرى	
12.84	11.98	28.39	مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	
54.78	52.65	96.62	مجموع الاستثمارات	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بلمول، مرجع سبق ذكره، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 342

من الجدول نلاحظ أن الصناعة كانت في المرتبة الأولى بنسبة 60.81 % لسنة 1978 ونسبة 62.24 % للسنة الموالية والتي كانت فيه الاستثمارات الفعلية لفرع الحرفيات بالدرجة الأولى ثم يليها قطاع الهياكل الأساسية بنسبة متوسط 23 % للسنتين، مما يدل على توسع استثماري في هذا القطاع، أما قطاع الفلاحي فلم يستفد سوى بـ 4.15 مليار د.ج لسنة 1978 و 3.71 مليار د.ج لسنة 1979.

المطلب الثالث: المخططات الخماسية للتنمية 1980-1989

بعد فترة سنتان من التقييم التي قامت به السلطة حول سير المخططات الثلاثة، عادت مرة أخرى إلى التخطيط الاقتصادي، حيث قامت بوضع مجموعة من التعديلات، وهذا من خلال وضع توازن قطاعي بين الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى، فالسياسة الجديدة لتخطيط التنمية المعتمدة اختلفت عن سابقتها والتي أعيب عنها عدم التوازن في توزيع الاستثمارات ذات الحجم الرأسمالي الكبير وذات التكنولوجيا الراقية على حساب القطاعات الأخرى، والتي من بينها قطاع الفلاحة. هذه السياسة الجديدة تحوي أفكارا جديدة تقترب من نظرية النمو المتوازن من خلال الاعتماد على الاستثمار في جبهة واسعة و على كل القطاعات.

برزت هذه السياسي من خلال المخططات الخماسية والتي مرت بفترة زمنية بدأت عام 1980 وانتهت عام 1989، طبق فيها مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الإعتمادات المالية المخصصة لها، قدرت بـ 650 مليار د.ج حيث تم التركيز فيها على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حسب المحاور التالية:⁽¹⁾

- ✓ التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد؛
- ✓ إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- ✓ مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة تفوق 51 %؛
- ✓ اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي (ذات القيمة المضافة) في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلا من التوزيع الأفقي؛

(1) : العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970 - 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 81.

✓ تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالولايات والمؤسسات في إعداد المخططات التنموية.

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980 - 1984

يعتبر هذا المخطط أول تجربة تخطيطية للجزائر لفترة طويلة المدى مقارنة بالبرامج السابقة كونه وضع لمدة خمس سنوات، وقد جاء هذا المخطط يحمل في طياته إستراتيجية تنموية جديدة، تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين، وقد جاءت البنود العريضة للإستراتيجية الاقتصادية للمخططات الخماسية في الميثاق السياسي التي تهدف إلى: (1)

- ✓ مواصلة بناء الاقتصاد الوطني في سياق توجيه العناية إلى تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.
- ✓ تغطية كافة الاحتياجات الأساسية للمواطنين وللأمة، في آفاق 1990 بفضل التنمية البشرية؛
- ✓ توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛
- ✓ بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
- ✓ التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي منه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى الا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

أولا - توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول : إن الكميات التي حددتها الدولة لإنفاقها في شكل استثمارات خلال فترة المخطط درت بـ 400.6 مليار د.ج، وقد بلغ متوسط الانجاز التقديري معدل 71.5% تقريبا من حجم تكاليف البرامج الاستثمارية. وعلى هذا النحو يمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي 1980 - 1984 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980 - 1984

الترخيص المالي (مليار د.ج)	تكاليف البرامج (مليار د.ج)	هيكل الاستثمارات / القطاعات
20.00	23.90	الفلاحة
3.20	4.00	الغابات
0.90	1.50	الصيد البحري
23.00	30.00	الري
47.10	59.40	مجموع قطاع الفلاحة والري
63.00	78.00	مجموع 1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة
32.00	56.50	الصناعات الأساسية
43.46	56.54	الصناعات التحويلية الأخرى
17.00	22.17	المناجم و الطاقة
155.46	213.21	مجموع الصناعات
20.00	25.00	تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية

(1) : وزارة التخطيط والنهضة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 - 1984، ص-ص: 01 - 05 .

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

3.40	4.60	السياحة	2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية
13.00	15.80	النقل	
6.00	8.00	المواصلات السلكية واللاسلكية	
13.00	17.80	التخزين والتوزيع	
35.40	46.20	مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية	
17.50	28.20	شبكة النقل	3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)
1.40	2.10	المناطق الصناعية	
60.00	92.50	السكن	
42.20	65.70	التربية والتكوين	
21.54	28.19	الاستثمارات الأخرى	
143.64	216.69	مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	
400.60	550.50	مجموع الاستثمارات	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984، ص 346.

من الجدول نلاحظ أن استثمارات هذا المخطط قد زادت عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني (311.3 مليار د.ج) لترتفع إلى 560.6 مليار د.ج بزيادة نسبية قدرت بـ 80 %، وترجع هذه الزيادة في الأرقام إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط بداية سنة 1980. (1) وقد وزعت استثمارات هذا المخطط حسب الأولويات المسطرة، حيث كان القطاع المنتج في مقدمة اهتمامات الدولة حيث خصص له ما نسبته 54 % من مجموع الاستثمارات المخطط. كما اهتمت الدولة بقطاع الهياكل الأساسية حيث خصصت له ما نسبته 39 % من استثمارات المخطط أي 216.69 مليار د.ج وتعتبر أعلى نسبة حققتها الدولة منذ بدأ البرامج التنموية، وقد اهتم المخطط كذلك بالقطاع الشبه الإنتاجي الذي يوفر مختلف الخدمات للقطاع السابق حيث خصص له ما يفوق 46.20 مليار د.ج وقد اتخذ في ذلك التفضيلات الاجتماعية كالسكن مثلا، كوسيلة لتحقيق هدف التهيئة الإقليمية والتوازن الجهوي بين المناطق المختلفة.

ثانيا - تحليل سير الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول نلاحظ أن تكاليف القطاعات الاقتصادية كانت وفق الترتيب التالي:

1 - تنمية القطاع الإنتاجي المباشر: من خلال ملاحظتنا لأوزان تكاليف القطاعات الاقتصادية في المخطط

نلاحظ أن القطاع المنتج قد احتل المرتبة الأولى بتكاليف قدرت بـ 297.61 مليار د.ج بمعدل انجاز تقديري قدر بـ 75 % حيث :

✓ **أن قطاع الصناعة:** قد احتلت المرتبة الأولى في أولويات الدولة حيث خصصت لها 155.46 مليار د.ج أي بنسبة 38.8 % إلا أنها كلفتها أكثر من 213.20 مليار د.ج وعلى رأسها وعلى رأسها قطاع المحروقات الذي كلف لوحده 78 مليار د.ج وهذا ما يعكس أن الجزائر ما تزال تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية على مداخيل النفط. كما قد زادت تكلفة قطاع المقاولات حيث المبلغ المالي المقدر بـ 20 مليار د.ج

(1) : ارتفع متوسط أسعار النفط سنة 1980 إلى 35 دولار ثم إلى 37 دولار في 1981 بسبب الحرب العراقية- الإيرانية، وكانت هذه أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط قبل ذلك التاريخ ، لكن بعده و إلى غاية 1985 وصل إلى 26 دولار قبل أن تنهار في أفريل من عام 1986 و تصل إلى ما دون 10 دولارات.

المخصص لتنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية قدر ارتفعت إلى 20 مليار د.ج وهذا يرجع إلى زيادة أسعارها وتأخر استلامها من الخارج.

✓ أما قطاع الزراعة: حدد المخطط أهدافا طويلة المدى لتنمية هذا القطاع، وقد اعتمد عددا من البرامج الإنمائية كلفت الدولة 59.4 مليار د.ج بنسبة قدرت بأكثر من 20 %، وهذا ما يعكس اهتمام الدولة بتنمية قطاع الري كوسيلة في تطوير الزراعة حيث خصص له 30 مليار د.ج بنسبة فاقت 50% بالإضافة إلى توسعة المساحات المخصصة للزراعة من أجل ترقية مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

2- تنمية قطاع القطاع شبه إنتاجي: لم يهمل المخطط في توجهاته قطاع خدمات الإنتاج حيث خصص له 35.40 مليار د.ج لكنه كلف 46.20 مليار د.ج وقد اعتمد في تنمية هذا القطاع على فرعين رئيسيين هما: التوزيع والنقل، نسبتها من تكاليف البرامج الاستثمارية بلغت 72.7 % والتخزين الذي خصص له حجم استثمارات بـ 17.8 مليار د.ج بدون التقليل من أهمية فرعي المواصلات السلكية والسياحة، وفيما يخص مستوى متوسط الانجاز فقد قدر بـ 76.6 % من تكاليف البرامج الاستثمارية.

3- تنمية القطاع الغير إنتاجي: كلف هذا القطاع 216.69 مليار د.ج أي ما نسبته 38.7 % من إجمالي تكاليف الاستثمارات المقدرة بـ 550.5 مليار د.ج، والتي وزعت على البنية التحتية على النحو التالي:

أ- استثمارات البنية التحتية الاجتماعية: خصصت لتنمية هذا القطاع 186.39 مليار د.ج حيث تمركز اهتمام الدولة الجزائرية على تنمية قطاع السكن بالدرجة الأولى أين بلغت تكاليف انجازه بحوالي 92.50 مليار د.ج، والاهتمام بالتعليم العالي والتكوين أين كلف 67.70 مليار د.ج.

ب- استثمارات البنية التحتية الاقتصادية: والتي كانت في شكل برامج إنمائية حيث كلفت في مجملها 30.29 مليار د.ج أي ما نسبته 14 %.

وما يمكن الإشارة إليه أن المخطط الخماسي الأول لم يضمن تنفيذ استثمارات جديدة فقط، بل تمت مواصلة إنجاز الاستثمارات المتبقية من المخطط الرباعي السابق والتي بلغت ما يقارب 197 مليار د.ج والتي حاولت الحكومة الجزائرية إنجازها خلال فترة المخطط الخماسي الأول. إلا أنها عجزت كذلك على استهلاك مخصصات هذا البرنامج، فقد استهلك ما يقارب 160 مليار د.ج فقط خلال الفترة 1980 - 1984.

ثالثا: سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة 1980

إن لجوء الجزائر إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية يرجع بالأساس إلى فشل المخططات الاقتصادية السابقة في الرفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني حيث جاء في التقرير الذي سبق إعداد المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 الكثير من الانتقادات بخصوص تسيير المؤسسات العمومية ومدى فعاليتها من خلال كشف نقاط الاختلالات وتقديم اقتراحات لمعالجتها، ومن هنا جاءت الإجراءات الجديدة الواردة في المخطط الخماسي الأول لإزالة نقاط الضعف بخصوص تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية وركزت على تجنب إنشاء مؤسسات من الحجم الكبير، حيث أنه لا يمكن تسييرها ومراقبتها ولها تكاليف عامة كبيرة وغير فعالة، ورغبة الحكومة هو إنشاء وحدات إنتاجية من الحجم الصغير والمتوسط وإشراك القطاع الخاص في ذلك خاصة النشاطات الحرفية، الخدمية والتوزيع بالتجزئة.

1 - الإطار العام لإعادة الهيكلة : جاءت هذه الإصلاحات التي عرفت بإجراءات الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات بعد صدور المرسوم رقم 80 - 242 في 14 أكتوبر 1980 كاستجابة لمتطلبات الوضعية الحرجة للمؤسسة العمومية التي كانت تشكوا عجزا كبيرا في التسيير من جهة، واستجابة لوضعية الاقتصاد الوطني الذي ميز جهازه الإنتاجي ضعفا كبيرا في الأداء مقابل ارتفاع تكاليف عملياته المختلفة من جهة ثانية. حيث حددت اللجنة المختصة التي تم إنشائها على مستوى المجلس المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني (اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات CNRE ويرأسها وزير التخطيط) المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية: (1)

✓ إعادة الهيكلة العضوية وهدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.

✓ إعادة الهيكلة المالية وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه.

✓ توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

2 - النتائج المترتبة عن إعادة الهيكلة للمؤسسات : إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات والتي لم تمس بقواعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات جاءت في الحقيقة لإدماج مفاهيم جديدة في تسيير المؤسسات العمومية والبحث عن سبل اقتصادية ومالية جديدة وبالتالي تجنب العجز المالي الذي عانت منه المؤسسة. إلا أنه مع هذا الإصلاح ظهرت تناقضات ونتائج سلبية زادت من سوء الوضعية المالية والإدارية للمؤسسة الاقتصادية خاصة أنه من مجموع 70 مؤسسة وطنية عمومية كبيرة وفق المقاييس الدولية، تم ميلاد 474 مؤسسة عمومية ذات مقاييس وطنية وجهوية، و779 مؤسسة عمومية ولائية، و1086 مؤسسة عمومية بلدية. ونلخص أهم هذه النتائج فيما يلي:

✓ بروز مشكلة تقاسم ديون المؤسسة الأم تجاه البنوك والخزينة العمومية بين المؤسسات المتفرعة عنها ومطالبة البنوك باسترجاع أموالها.

✓ إن الانقسام غير العادي للمؤسسات، والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسب الهيكلة العضوية ما بين 100 % إلى 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتين (1981-1982) وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية حيث بلغت مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود 179 مليار د.ج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (86.8 مليار د.ج). (2)

✓ ورثت المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها حالة من التسيير لأموالها بدون ضمان (على المكشوف) ولمدة سنتين بالنسبة لرقم أعمالها وتمول بواسطة قرض يرحل لمدة خمس سنوات، مع إعفاء لسنتين، وقد وجدت هذه المؤسسات نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات أي ما يعادل 80 % من رقم أعمالها، ولنفس الحساب (على المكشوف) أما المتبقي (20 %) التي لا تكفي لتسديد تكاليف الاستغلال فهي عبارة عن تكاليف استغلال

(1) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

(2) : عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011 ، ص 30.

(مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم...) كما عليها أن تدفع هذه النسبة بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية.⁽¹⁾

✓ تمت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات هي بناء على قرار المركز وطبقت بطريقة ميكانيكية منتظمة دون الأخذ بعين الاعتبار لقطاع النشاط وطبيعة المؤسسة، وفي ظل غياب سياسة واضحة للإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار:

✓ الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، مراجعة نمط تمويل الاقتصاد وتصحيح العلاقات التي تربط البنوك بالمؤسسات العمومية، ولذلك استمرت في الواقع الممارسات السابقة بخصوص احتكار المركز للقرارات الإستراتيجية لاختيار الاستثمارات وإنجازها، تخصيص الموارد المالية، تحديد الأسعار، تنظيم المؤسسة، سياسة الأجور والعمالة... ومنذ 1981 أخذ المكشوف البنكي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي طابع الديمومة مما يعكس عمق المشاكل الهيكلية للمؤسسات العمومية في الجزائر.

✓ قلة الإطارات والتقنيين المختصين وضعف التكوين و غياب الحوافز مقارنة بتضاعف عدد المؤسسات على المستوى المحلي، الجهوي والوطني ومن ثم عدم التحكم في الإنتاج و التسيير.

✓ إمكانية ظهور استثمارات إضافية نظرا لتضاعف عدد المؤسسات مما يؤدي على مستوى الاقتصاد الكلي إلى بروز احتياجات إضافية في التمويل تؤدي في ظل إلى ارتفاع التكاليف.

✓ عدم تحقق التوازن المالي لمؤسسات الدولة وبسبب ضعف القدرة على التمويل الذاتي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج المرتفعة الراجعة لكتلة الأجور الكبيرة الناتجة عن العمالة الكثيفة، وضعف استعمال الطاقة الإنتاجية، كل هذا زاد من استفحال العجز المالي لمؤسسات الدولة رغم مجهودات التطهير المالي.

✓ إعادة الهيكلة العضوية تتطلب تقسيم تراث أو أصول المؤسسات الأم بين المؤسسات الجديدة مثل مرافق التخزين، وسائل النقل... مما يطرح مشاكل ونزاعات وهو ما يتطلب التدخل المباشر للوصاية باستمرار لحل هذه التزايدات.

✓ إعادة الهيكلة المالية كإجراء مرافقة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية يعتبر إصلاحا غير ناجح أخفى الحقيقة لفترة من الزمن رغم ما استهلكته من أموال سائلة (34.7 مليار دج) وإجراء تطهير حقوقها، فإن المؤسسات العمومية سجلت تراجعاً إجمالياً لحزبنتها بين ديسمبر 1982 و سبتمبر 1989 بـ 44.6 مليار د.ج.

✓ نقل المقرات الاجتماعية للشركات الوطنية خارج العاصمة بهدف تطوير وظيفة الإنتاج للمؤسسة وخلق آثار تحريضية في كل المناطق أدى في الواقع إلى تعقيد التنسيق ما بين القطاعات وداخل القطاع الواحد بالنسبة للمؤسسات.

✓ في الكثير من الحالات التقسيم لم يتم بين الفروع التقنية ولكن بين الوظائف الكبرى للمؤسسة: تقسيم أخذ بعين الاعتبار وظيفة الإنتاج وآخر أخذ بعين الاعتبار التوزيع وتقسيم ثالث أخذ بعين الاعتبار نمو وتطور

(2): Ahmed ben Bitour, conférence sur le financement de l'économie Algérienne, CUSTOMS and fiscal Maghreb institut , 1993, p 12

المؤسسة، هذا النمط من التفكيك للمؤسسات يوجه له البعض انتقادا من حيث أنه تجاهل ماهية المؤسسة التي هي في حاجة لاستكمال وظائفها: الإنتاج، التوزيع، و النمو والتطور للوجود أصلا.

✓ أدت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات إلى حل المديرات العامة السابقة للمؤسسات والفروع وتشيتت عمالها وما نتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية (السكن مثلا...) وصعوبة التأقلم مع المحيط الجديد.

✓ إعادة الهيكلة العضوية والمالية وتطهير الحقوق، يمكن النظر إلى آثارها كذلك من خلال النتيجة المحاسبية ووضعية خزينة المؤسسة⁽¹⁾

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985-1989

أتى المخطط الخماسي الثاني بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الدولة عهد التخطيط المركزي سنة 1967 وقد تطلع هذا المخطط في برامجه الاستثمارية إلى إعطاء دفع قوي لتطوير سياسة التهيئة الإقليمية على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم كثيرا بوضع النصوص التنظيمية لهذه السياسة وقد صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في نهاية ديسمبر من عام 1984، انطلاقا من وضعية الاقتصاد الجزائري وبحكم علاقته مع العالم الخارجي قرر المخطط الخماسي الثاني تحديد برامج استثمارية تقوم على المحورين التاليين :

- ✓ استثمار، و تامين الطاقات الاقتصادية المتاحة، والتي ترتبط بالتسيير والإنتاج، من أجل تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة، والانجاز التي تشكو من الانخفاض؛
 - ✓ تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثل في شبكات الطرق بمختلف أنواعها، والسكن والتكوين والصحة...⁽²⁾
- ومن مميزات هذا المخطط أنه جاء لتكملة وظيفة المخطط الخماسي السابق من 1980 - 1984 حيث الاهتمام القوي بالتسيير، وإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة والري. وقد ركز هذا المخطط في أهدافه على:⁽³⁾
- ✓ تنظيم الاقتصاد الوطني؛
 - ✓ تطوير قطاع الفلاحة و الري؛
 - ✓ تقليل الاعتماد على الخارج.

أولا - توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول : أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد

خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار د.ج كاستثمار في هذا المخطط مما يسمح هذا المبلغ من النفقات بفضل فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع و تدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية. وفيما يلي استثمارات المخططة خلال الفترة 1985-1989 :

(1) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 91.

(2) : محمد بلقاسم حسن بلول، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 138-139.

(3) : بريس عبد القادر وآخرون، التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 05

الجدول رقم (09) : هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985 - 1989

هيكل الاستثمارات / القطاعات		تكاليف البرامج (مليار د.ج.)	الترخيص المالي (مليار د.ج.)	الاستثمار الفعلي (مليار د.ج.)
1 - الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	44.00	30.00	{ 13.564 }
	الغابات	9.60	7.00	
	الصيد البحري	1.10	1.00	
	الري	60.72	41.00	
	مجموع قطاع الفلاحة والري	115.42	79.00	
2 - الاستثمارات شبه الإنتاجية	المحروقات	41.50	39.80	28.822
	الصناعات الأساسية	91.30	44.60	{31.791 }
	الصناعات التحويلية	79.60	58.50	42.899
	المناجم و الطاقة	39.20	31.30	
	مجموع الصناعات	251.60	174.2	85.512
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		33.20	19.00	15.255
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية	السياحة	5.50	1.80	1.663
	النقل	21.52	15.00	6.849
	المواصلات السلكية واللاسلكية	14.00	8.00	7.011
	التخزين والتوزيع	25.01	15.85	8.939
	مجموع الاستثمارات شبه الإنتاجية	66.03	40.65	24.462
3 - الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (الهياكل الأساسية)	شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
	المناطق الصناعية	2.50	1.90	0.562
	السكن والتهيئة العمرانية	124.92	86.45	52.312
	التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
	الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات		828.38	550.00	370.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بللول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 02، مرجع سبق ذكره، ص 223.

نلاحظ من الجدول أن الدولة قد اتجهت من الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي، كما نلاحظ تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية اقل من الاستثمارات المقررة، حيث بلغت الاستثمارات الفعلية حجم 5.370 مليار د.ج وهو ما يمثل 3.67 % فقط من الترخيص المالي المحدد لهذا البرنامج 550 مليار د.ج. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انهيار أسعار البترول بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70 % والتي أدت إلى تراجع إيرادات من العملة الصعبة التي يعتمد الاقتصاد الوطني عليها في تمويل تنميتها وتموينها. حيث نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام الدولة هذه كذلك هذه المرة انصب على قطاع الهياكل الأساسية حيث أخذت النصاب الأكبر بنسبة فاقت 43 %، ثم يليه قطاع الإنتاج بنسبة قاربت 32 %.

ثانيا - تحليل سير الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني: من خلال هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط

الخماسي الأول نلاحظ أن تكاليف القطاعات الاقتصادية كانت وفق الترتيب التالي:

1 - تنمية القطاع المنتج: من خلال ملاحظتنا لأوزان تكاليف القطاعات الاقتصادية في المخطط نلاحظ أن القطاع

المنتج قد احتل المرتبة الأولى بتكاليف قدرت بـ 251.60 مليار د.ج حيث احتلت في فروعه الصناعة المرتبة الأولى حيث خصص لها حوالي 103.1 مليار د.ج أي ما نسبته 70 % من إجمالي الترخيص المالي المخصص للاستثمارات

الإنتاجية المباشرة، هذا القطاع الذي كان متفوق عليه قطاع المحروقات في البرامج السابقة حيث احتلت المحروقات المرتبة الأولى لتصبح تحتل المرتبة الثالثة بعد الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية حيث استحوذت المحروقات على 39.80 مليار د.ج من أصل 174.2 مليار د.ج أي بنسبة مقدرة بقرابة 23% وهذا راجع كما سبق الذكر إلى تراجع أسعار النفط بداية من سنة 1986، ثم يليه قطاع الفلاحة في الاستثمارات المنتجة بنسبة 14 % وقد أعطى المخطط اهتماما واضحا لقطاع الفلاحة والري بعد الصناعة، حيث استحوذ على نسبة 21 % من إجمالي الاستثمارات أي بمبلغ مقدر بـ 104.72 مليار د.ج ما يؤكد حرص الجزائر على تقليل التبعية الغذائية للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد.

2 - **تنمية قطاع الشبه منتج** : نظرا لأهمية قطاع الاستثمارات شبه الإنتاجية بمختلف فروعها (السياحة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع) وارتباطها المباشر بالقطاع الإنتاجي، فقد اهتم المخطط الخماسي الثاني اهتماما ملحوظا، بهذا القطاع حيث خصص ما قيمته 40.65 مليار د.ج لتطوير هذا القطاع بنسبة قدرت بأكثر من 7 % من مجموع تكاليف البرنامج، إلا أنه كلف الدولة الجزائرية أكثر من 66 مليار د.ج باستثمارات فعلية لم تتجاوز 25 مليار د.ج في أحسن الأحوال.

3 - **تنمية قطاع الهياكل الأساسية** : خصص لهذا القطاع 237.15 مليار د.ج أي ما نسبته 43.11 % من إجمالي الترخيص المالي المخصصة للاستثمارات العمومية إلا أنه كلف أكثر من 362.13 مليار د.ج من استثمارات فعلية لم تتجاوز 202.97 مليار د.ج ، والتي وزعت على البنية التحتية على النحو التالي:

a. **استثمارات البنية التحتية الاجتماعية**: احتل قطاع الهياكل الاجتماعية المرتبة الأولى بين باقي القطاعات من حيث توزيع مخصصات البرنامج فقد استفاد هذا القطاع من 175.05 مليار د.ج حيث تمركز اهتمام الدولة الجزائرية على تنمية قطاع السكن بالدرجة الأولى أين بلغت تكاليف إنجازها بحوالي 124.92 مليار د.ج، يليه كل في الاهتمام فرع التربية والتكوين بتكاليف قدرت بـ 64.80 مليار د.ج ثم شبكة النقل أين كلفت أكثر من 60.46 مليار د.ج.

b. **استثمارات البنية التحتية الاقتصادية**: اهتم المخطط الخماسي في مجال تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية وقد ظهر هذا التوجه في توزيع استثمارات هذا الفرع فقد خصص له ما قيمته 62.96 مليار د.ج من مجموع قيمة الاستثمارات المسجلة في إطار المخطط الخماسي الثاني حيث كان وزن الاستثمارات الجديدة للسكة الحديدية من إجمالي استثمارات هذا القطاع تزيد عن 64 %.

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية وسياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة والتي ترمي إلى فتح اقتصادها وتحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي. كما تم التأكيد في بداية هذه المرحلة التأكيد على السقوط الحر للاقتصاد الوطني وفشل السياسة الاقتصادية المتبعة وكذا الإستراتيجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط مما أدى إلى ظهور التضخم وضعف الجهاز الإنتاجي.

ثالثا- استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية: من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول. إلا أنه مع بداية سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم. ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية استثمارها حيث ركزت على:

✓ مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛

✓ المحافظة على استقلالها الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الانجاز وترقية تأهيل اليد العاملة.

وقد كان الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا. فالصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل أن تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة و أن توفر فرص عمل أكثر. (1)

لتعطي المؤسسة الوطنية استقلاليتها في التسيير المالي والإداري، بموجب القانون 88 - 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية والذي أصبحت الدولة بموجبه مالكة مساهمة في رأس مال المؤسسة دون أن تتدخل مباشرة في التسيير، عكس ما كان عليه الأمر سابقا، حيث كانت المؤسسة تأخذ شكل المؤسسة الاشتراكية التي تعود ملكيتها بالكامل للدولة دون تمتعها بأي شكل من أشكال الاستقلالية. حيث أعطى القانون التوجيهي حول المؤسسة الاقتصادية العمومية مفهوما جديدا للمؤسسة في جوانب مختلفة التعريف، الأنواع، وطرق الإنشاء حيث أصبحت المؤسسة العمومية وفقا لهذا القانون تعرف على أنها: "شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة، جميع الأسهم أو جميع الحصص". (2)

المبحث الثالث : مرحلة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق 1989 - 2015

نظرا للاختلال البرامج التنموية وعدم تحقيقها للتنمية المنشودة في الجزائر خلال عقد السبعينات، والثمانينات واستفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى دون 10 دولار للبرميل التي أثرت بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية في الجزائر وتدهور الوضع الاجتماعي، أدى بها إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (3) والبنك العالمي ومن أهم الأسباب التي حتمت على الجزائر الاستئجاب بصندوق النقد الدولي في كل مرة نذكر ما يلي :

✓ عجز الميزانية العامة: والتي ولدت بدورها ارتفاع في معدلات التضخم، حيث ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية في الفترة ما بين سنوات 1987 و1992 بنسبة 30 % في السنة؛

(1) : زرنوح ياهمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، الجزائر، ص 170.

(2) : ديبش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2010 - 2011، ص 201.

(3) : انضمت الجزائر بعد استقلالها إلى صندوق النقد الدولي يوم 31 أوت 1963. بموجب القانون رقم 384/63 المؤرخ في : 26 سبتمبر 1963 الذي حدد كيفية تسديد حصة الجزائر ضمن المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت حصتها تقدر بـ : 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

✓ اختلال ميزان المدفوعات: وتمثل ذلك في مجال حصيلة النقد الأجنبي والتي تتمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية نتيجة اعتمادها على منتوج واحد والمتمثل في قطاع المحروقات؛

✓ مشكلة المديونية الخارجية: فمنذ لجوء الجزائر للاقتراض والديون لم تتوقف عن الارتفاع منذ السبعينيات وهذا كان راجع لعدم وفرة رؤوس الأموال وضعف التمويل الداخلي، وقد تأزمت الديون منذ سنة 1985 نظرا لانكماش أسعار البترول، وقد وصلت سنة 1990 إلى 32 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز مليار دولار في السبعينيات . وقد بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من صدور دستور 1989 الذي فتح باب واسع أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعمق الإصلاح.⁽¹⁾ نظرا للأسباب السابقة تم توقيع الجزائر على عدة برامج مع صندوق النقد الدولي تخص الإصلاح الاقتصادي أو ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحرير بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول : برامج الاستقرار الاقتصادي 1989 - 1994

انتهت المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (86-89) إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، أساسا صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي اللذان في الواقع كانت الجزائر ترفض التعامل معهما منذ عضويتها فيهما منذ سنة 1963 لأنهما يرمزان إلى الإمبريالية العالمية، ويتدخلان في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدتهما.

الفرع الأول : الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (31 ماي 1989)

لم تستعمل الجزائر أبدا مصادر مالية من الصندوق إلى غاية 1989 أين كان لها أول تعامل معهما في السداسي الثاني من عام 1989 وذلك من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي على النحو التالي:

أولا - سحب الشريحة الاحتياطية: وقد تمثل سحب الشريحة الاحتياطية، والتي بدورها تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، وبعبارة أخرى هي حصص الاكتتاب والتي هي عبارة عن حصص دول الأعضاء في رأس مال الصندوق، والتي تسدها عند الانضمام إلى عضوية الصندوق (بمشاركة رسم عضوية أو اشتراك)، حيث يطلب من كل دولة عضو القيام بدفع 25% ذهباً أو بإحدى العملات الرئيسية وتسمى بـ "شريحة الدولار"، ويدفع الباقي 75% بالعملة الوطنية وتسمى بـ "الشريحة الآجلة" وقد وضعت الحصص للتعبير عن حجم وأهمية اقتصاد كل دولة.⁽²⁾ ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته. حصلت الجزائر من خلاله على تمويل موزعة بـ 218 مليون دولار أي ما يعادل 155.3 مليون حقوق سحب خاصة أي 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988.

ثانيا - تسهيل تمويل تعويضي (stand by): يعتبر على أنه أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في 30 ماي 1989 من نوع "stand by" والذي حددت مدته بـ 12 شهر طلبت فيه الجزائر

(1) : مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2008، ص 108.

(2) : عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 178 .

مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيلة تمويل تعويضي "، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة، حصلت فيه الجزائر على تمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون ح.س.خ (DTS))، ليصبح مجموع المبلغ في حدود 619 مليون دولار (أي ما يعادل 470 مليون حقوق سحب خاصة)، وتوازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار. هذه العملية التي استجاب لها صندوق النقد الدولي كانت وفق شروط بعد مفاوضات تمت في سرية تامة حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعداد ائتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهرا وقد كان يهدف إلى تطهير الاقتصاد الجزائري من كل معالم التخطيط الاشتراكي من جهة و التحول نحو اقتصاد السوق من جهة ثانية الهدف منه (1)، في حين ارتكز محتواه على ما يلي: (2).

- ✓ ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم والعجز الخارجي ورمزا لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من خلال تقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا و رفع الدعم عنها.
- ✓ تبني سياسة نقدية صارمة (بخصيص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة) .
- ✓ مواصلة انزلاق قيمة الدينار الذي بدأ منذ سبتمبر 1986.
- ✓ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.
- و عليه كان رد فعل السلطات العمومية الجزائرية هو القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار جملة من القوانين و المراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها من قبل و إدراج أخرى يتضمنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي منها:
- ✓ إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون 89-12 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالأسعار) حيث نميز بين الأسعار الإدارية (مضمونة، مسقفة، وذات الهوامش المحددة) والأسعار الحرة.
- ✓ الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 10 افريل 1990 والذي يهدف إلى استقلالية البنك المركزي -بنك الإصدار- عن الخزينة والبنوك التجارية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدمانية (استثمار أجنبي مباشر).
- ✓ اعتمد قانون المالية لسنة 1990 ومنشور وزارة التجارة رقم(60-90) مؤرخ في 20 أوت 1990 ولائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير (الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة) و هو ما يسمح للمؤسسات بالتزود بمدخلات الإنتاج وممارسة الاستيراد لقائمة

(1) : Mouhoubi Salah, *l'Algérie à l'épreuve des reformes économiques*, OPU, Algérie, 1998, p 26.

(2) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 168

من المنتجات المرخص بها، و جاء هذا الإجراء نتيجة للصعوبات التي تواجهها البنوك بخصوص تمويل عمليات الاستيراد، و منه اللجوء إلى السوق الموازي للدينار، وهو ما اعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية. ✓ إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، و مراعاة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992، و من خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة و بعض الرسوم الجمركية، و تبسيط قيود الاستيراد و تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقدي الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بوصفته لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد حلول للتطورات الجديدة منها المتعلقة بالاضطرابات الاقتصادية المتتالية والاجتماعي بسبب سخط الشعب. ولهذا تم إبرام اتفاق ثاني معه عرف بالاستعداد الائتماني الثاني (STAND-BY2) في 03 جوان 1991، بموجبها حررت الجزائر رسالة نية في: 27/4/1991. بموجبها حصلت على 300 مليون DTS، بمقدار 400 مليون دولار، إلى غاية 1992/03/31 أي لمدة 10 أشهر فقط، هذه الشريحة قسمت إلى أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة، يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية وتمحور حول:

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
 - مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
 - ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسة العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
 - التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
 - تحرير التجارة الخارجية. وتنويع الصادرات من غير المحروقات.
- فسحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها؛ إذ قامت الحكومة بتوجيهها لامتناس الغضب الاجتماعي كون أن الأوضاع السياسية والاقتصادية أنا ذاك كانت في غاية الصعوبة بالإضافة إلى قساوة الشروط أدت إلى توقف المفاوضات كلياً، وفضلت الجزائر مراجعة fmi وطلب إدخال نوع من التساهل والمرونة فيما يتعلق بسعر الصرف وعرض العملة، ووجهت رسالة نية جديدة في 30 سبتمبر 1991 على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم التي بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في مفاوضة حول إعادة تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري. وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر، ووافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض بـ 350 مليون دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991. كما يمكن القول أن برنامج الاستقرار المدعوم من طرف fmi لسنة 1991 لم يتيسر تنفيذه كلية، وهذا لعدة أسباب: (1)

- ✓ أن السلطات العمومية الجزائرية كانت ترفض بشدة اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مما قلص من حجم التمويل المتاح.
- ✓ لم يتم تحرير الكثير من خطوط القروض لسنة 1991 مما ساهم في تراجع الواردات بالقيمة بحوالي 20% وهو ما نتج عنه انخفاض في الإنتاج وتراجع في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء.
- ✓ لم يحمى البرنامج بإجماع واسع من طرف الشركاء الاجتماعيين (أرباب العمل ونقابات العمال) حيث تضرر أرباب العمل من خسائر الصرف، بينما نقابات العمال فلم يتم إشراكها في النقاش، وهي غير مستعدة لتخفيض الأجور بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية.

الفرع الثالث: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

قبل الدخول في هذا البرنامج لجأت الحكومة الجزائرية إلى أن اعتماد سياسة اقتصادية تدخلية وتوجيهية ما بين 1992 - 1993 لتلائم مع استقلال القرار الاقتصادي والحفاظ على السيادة الوطنية، إلا أن النتائج السلبية التي تم تسجيلها في مختلف المشتريات الاقتصادية كتراجع الإيرادات البترولية وزيادة العجز، وتراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار، وتقارب وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994 ولم يبق إلا خيار واحد هو الرجوع من جديد للتفاوض مع fmi حول اتفاقية تثبيت جديدة وطلب إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن ثم برنامجا متوسط المدى للتصحيح الهيكلي. ففي نهاية سنة 1993 لجأت حكومة "رضا مالك" التي حلت محل حكومة "بلعيد عبد السلام" هذا الأخير الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي، ونتيجة لهذه العراقيل والقيود التي وقفت أمام التوازن الداخلي والخارجي لجأت حكومة "رضا مالك" إلى الصندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/11 إلى 1995/03/31، وبموجبه قامت السلطات الجزائرية بتحرير رسالة القصد (النية) التي حولت إلى واشنطن أين يوجد مقر الصندوق الدولي للنقد لدراساتها والمصادقة عليها. (1) تحصلت بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 2,457 وحدة سحب خاصة ما يعادل 1.03 مليار دولار يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والتنمية على المدى الطويل. (2) وقد تمثلت أهم أهدافه في: (3)

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 03 % سنة 1994 و 06 % سنة 1995 وذلك بنية استيعاب الارتفاع في القوة العاملة وخفض معدل البطالة تدريجيا.
 - خفض معدل التضخم ومقارنته لمعدل التضخم العالمي (3% إلى 4% سنة 1997 بسياسات ميزانية صارمة؛
 - استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطي الصرف الأجنبي؛
 - حماية الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ومن النتائج المحققة على المستوى الداخلي فقد تم إيقاف النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي -2.5% بعد أن كان في حدود -2% عام 1993، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29 % عوض 40 % كما تم تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% في أفريل 1994 إذا فقدت من قيمتها أكثر من 60% في سنة واحدة، كما ارتفعت أسعار الكثير من المواد الغذائية والطاوية المدعمة، وانخفض عجز الموازنة بنسبة 4.3 % وارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى 21 % بعد

(1) : الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص - ص : 34 - 36 .

(2): Abdelkader Sid-Ahmed , un projet pour l'Algérie, éditions Publisud, Algérie, 1995, p44.

(3) : عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 159.

أن سجلت 15.7% سنة 1993 مصحوبة بارتفاع مختلف معدلات الفائدة. أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993. ومن نتائج الإصلاحات أنه تم حل 88 مؤسسة عمومية محلية، وعرض 05 فنادق عمومية للبيع، مع منح الاستقلالية لـ 5 مؤسسات من بين 23 مؤسسة عمومية هذا كله في إطار برنامج الخصخصة. (1) لقد سمح هذا الاتفاق مع إعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، لتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقيات ثنائية، كما قدم الصندوق مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات لفترة سداد 5 سنوات وقد ساعدت إعادة الجدولة هذه على خفض قسط خدمة الدين سنة 1994 إلى 4.25 مليار دولار والذي انخفض بنسبة 35.5% بعد أن كان في حدود 96%، من جانب آخر عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم 94 /74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994، والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك، والمؤسسات المالية، وكذا التعليم رقم 94/73 في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري. (2)

المطلب الثاني: برامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998

لجأت الجزائر مرة أخرى للصندوق الدولي للحصول على التمويل اللازم كون أن القروض السابقة قد تميزت بالاقتناع المالي نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل وهو ما أعاق تحقيق الإصلاحات، والاهداف المنشودة هذه المرة اختلفت القروض عن سابقتها كونها تميزت بأنها قروض متوسطة المدة، شرعت حينها الجزائر في إبرام اتفاق مع fmi من أجل استئناف النمو، تخفيض معدل التضخم، استعادة التوازن الخارجي، هذا الاتفاق رافقه اتفاقيات إعادة جدولة الديون لدى نادي لندن (بالنسبة للديون المصرفية) و نادي باريس (بالنسبة للديون العمومية الخارجية).

الفرع الأول: اتفاق القرض الموسع ماي - 1995 ماي 1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة حسن النية السنوية في 09 أبريل 1995 إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام الجزائر الاتفاق الممدد في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وليغطي فترة ثلاثة سنوات من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998. (3) ولقد كان البرنامج يهدف إلى توزيع أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الاداء الاقتصادي، وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الاطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية أي غصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل، كما كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إنجازها فيما يلي: (4)

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجياً؛
- ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية؛

(1) : كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة خيضر محمد بـ بسكرة، العدد 08، 2005، ص 10
(2) : برياص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، 2009، ص 159.
(3) : نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2004، ص 173.
(4) : ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2014- 2015، ص 221.

- ✓ خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضررا؛
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف.

في هذا الصدد وبموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها **1169.28** مليون وحدة حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل **127.9 %** من حصة الجزائر في الصندوق، يتم سحبه قبل تاريخ **21** ماي **1998** وفق أقساط سنوية خلال الفترة **1995 - 1998** حيث حددت قيمة القسط الاول بـ **325.28** مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الحكومة كذلك خلال نفس الفترة من مبلغ **03** مليار دولار أمريكي لدعم ميزان المدفوعات، ومبالغ اخرى ممنوحة من هيئات مالية كالبنك العالمي والبنك الاوروربي، بالاضافة ⁽¹⁾

وقد حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج خلال سنتي **1995 - 1996** وحتى **1998** حيث سجل على التوالي: **3.8 %** و **3.3 %** و **4.6 %** على غرار سنة **1994** الذي سجل نمو سالب **-0.9 %** ويرجع الفضل إلى القطاع الزراعي الذي نما بمعدل **15 %** و **19.5 %** سنة **1995** و **1996** على التوالي، وقطاع المحروقات الذي شهد تطور من ناحيتين من ناحية الكمية المصدر فقد تجاوزت **800** ألف برميل نهاية التسعينات مقابل **767** ألف برميل سنة **1995**، أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا بين سنتي **1996** و **1997** حيث بلغ متوسط سعر البرميل **21.7** و **19.8** دولار للبرميل على التوالي. كما أن الميزانية العمومية قد سجلت فائضا قد بـ **03 %**، **2.4 %**، **2.9 %** خلال السنوات **1996**، **1997**، **1998** على التوالي. وبناء على ما سبق، نستطيع القول أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت في مجملها ايجابية رغم المساهمة السلبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تطبيق هذا البرنامج لم يحسن من بنية الاقتصاد الجزائري المهشمة تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات والذي يمثل **95 %** من الصادرات ويساهم في تشكيل **60 %** من إيرادات الميزانية العامة يضاف إلى هذا كون أنه قد ترتب على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تكلفة اجتماعية مرتفعة ⁽²⁾.

إن لجوء الجزائر للصندوق النقد الدولي لم يكن وليد الاختيار، بل كان محتما عليها اللجوء إليه، لكن متخذي القرار في الجزائر لم يدخلوا في حسابهم ما سترتب عنه من آثار وخيمة كارتفاع معدل خدمة الدين؛ إن الشيء المؤسف والخطير للديون الخارجية بالنسبة للجزائر ليس في تفاقم حجمها بقدر ما هو في ضخامة الأعباء المترتبة عنها التي تنامت بشكل خطير، فقد بدأت في الزيادة ابتداء من **4.084** مليار دولار سنة **1980** وصولا إلى **9.303** مليار دولار سنة **1993**. وهذا ما يعبر بصراحة على الحالة المتدهورة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة وللوضعية المالية بصفة خاصة ويرجع ذلك لاستنزاف أموال والجزائر المحولة للدول الأجنبية. فقد حولت الجزائر بين سنتي **1986** و **1993** حوالي **60.563** مليار دولار على شكل خدمات ديون.

كل هذا أثر بالسلب على التنمية ومعدل الادخار والقدرة الذاتية، وتسجيل عجز دائم في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى صعوبة التسديد و إلزامية إعادة الجدولة من أجل إطالة مدة دفع الديون والتخفيف من معدل خدمة الدين وقد ألزم ذلك من خلال نادي باريس ولندن.

(1) : عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 149.

(2) : بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 - 2011، أطروحة دكتوراه شعبة اقتصاد مالي، 2015، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر بـ باتنة، ص 209.

لكن في الواقع نجد أن هذه السبل (سبل الجدولة) لم يزد الجزائر إلا فقداً لسيادتها واستنزاف لخيراتهما والضغط عليها في مختلف المجالات، وبالتالي زيادة تبعيتها للهيئات الدولية. وبقي ما تم تحديده من أهداف حبراً على ورق، فلا وضعية مالية تحسنت ولا هي تخلصت من ديونها، إلى غاية انتهاج سياسة مغايرة عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وفق المنظور الكينزي 2001-2014.

مع حلول سنة 2001 وتحت تأثير الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وهذا لتدارك التأخر المسجل خلال سنوات الأزمة وهذا وفق سياسة إنفاق عمومي توسعية ذات طابع "كينزي" الذي يعالج فترات الكساد، بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.⁽¹⁾ وذلك من أجل استئناف العملية التنموية في البلاد تمحورت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والبرنامج التكميلي لتوطيد النمو 2010 - 2014 ركزت في محتواها على العديد من القطاعات الحساسة في الاقتصاد، وأبرزها القطاع الفلاحي؛ هذا الأخير أولته الحكومة اهتماماً بارزاً من خلال المخططات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد، حيث جاءت في شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2001-2004)، ويليه برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013)، والتي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعاً استراتيجياً يمكن أن يساهم بقوة وفعالية بالتوازي مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية الشاملة، وتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي للسكان..

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

في ظل الوضع الاجتماعي المتدهور الذي عاشته الجزائر، والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت مستويات مرتفعة قدرت بـ 28.60 دولار للبرميل، مما أدى إلى حصول انفراج مالي في الجزائر سمح لها بالشروع في تنفيذ برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

أولاً - مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 : أقر هذا المخطط في أفريل من سنة 2001

وتمتد إلى سنة 2004 وهذا حسب المادة 07⁽²⁾ من المرسوم التنفيذي رقم (02 - 145) أن ينفذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الموازنة العامة السنوية. وقد خصص له غلاف مالي أولي فاق 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 07 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجاً قياسياً وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم في تلك الفترة قبل إقراره والذي قدر بـ 9,11 مليار دولار. وقد كان هذا البرنامج يستهدف إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويرتكز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة

(1) : بوعكاز إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 209.

(2) : الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم (145/02) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص، رقم (302/108)، العدد 33، بتاريخ 12 ماي 2002.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال.

المضافة والشغل لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسة المحلية⁽¹⁾. وقد جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية:⁽²⁾

- ✓ معالجة أشكال العوز، والفقر، والتهميش، والإقصاء التي يعاني منها مختلف شرائح المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية؛
- ✓ المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن؛
- ✓ دعم التوازن الإقليمي وإعادة تنشيط المساحات الريفية، وقد تركزت جملة المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

النسب (%)	إجمالي تراخيص البرنامج مليار د.ج	تراخيص البرنامج				السنوات
		2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	77.9	93	إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
12.4	65.3	12.0	22.5	20.3	10.6	إجمالي الدعم الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري منها:
10.6	(55.9)	(12)	(20)	(16.3)	(7.6)	✓ دعم الإنتاج الفلاحي
1.8	(9.5)	-	(2.5)	(3.9)	(3)	✓ دعم قطاع الصيد البحري
38.9	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	إجمالي الدعم الموجه للتنمية اخلية والبشرية منها:
21.7	(114)	(3)	(35.7)	(42.9)	(32.4)	✓ دعم التنمية اخلية
17.2	(90.2)	(3.5)	(17.4)	(29.9)	(39.4)	✓ دعم التنمية البشرية
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على رئاسة: الحكومة، البرنامج الرباعي (2001 - 2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي، أفريل 2001، ص 49.

من خلال ملاحظتنا لأرقام مجموع المخصصات المالية في الجدول يتبين لنا أن :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تميز بخاصية تتمثل في كون نفقاته تكميلية للنفقات العادية للتجهيز التي تضمنتها الموازنة العامة السنوية خلال فترة البرنامج 2001-2004، حيث لم يمثل سوى 30% من إجمالي ما تم إنفاقه من نفقات التجهيز في إطار الموازنة العامة، والتي بلغ مجموعها خلال فترة 2001-2004 حوالي 1800 مليار دينار.

✓ ضخامة توزيع المخصصات المالية بشكل أكبر خلال السنتين المائيتين الأوليتين (2001 - 2002) في فترة تنفيذ البرنامج ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في استغلال اليسر المالي الذي عرفته الجزائر مع تحسن أسعار المحروقات لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد، سواء من حيث معدلات النمو الاقتصادي، التشغيل وتطوير البنية التحتية، وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط حوالي 15974 مشروعا.

✓ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية يستحوذ على الحصة الأكبر أي بمبلغ مالي قدر بـ 210.5 مليار د.ج أي بنسبة قاربت 40.1%. هذا القطاع الذي يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة

(1) : طيبية سلمية، عنان ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 04.

(2) : عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 216 - 217.

إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن العمران. ويعزى ذلك للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم وهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالنشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

✓ يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بقيمة مالية قدرت بـ 204.2 مليار د.ج أي بنسبة قاربت 38.9 % وقد ركزت الحكومة على هذا القطاع لما يكتسبه من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية، باعتبار الإنسان محور التنمية، الذي يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطنين وبالتالي تدعيم سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ ويأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الثالثة بقيمة 65.4 مليار د.ج أي بنسبة فاقت 12.4 % وهذا ضمن إستراتيجية الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) بغلاف مالي قدر بـ 55.89 مليار دينار، من أجل رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية والحد من التروح الريفي كما يهدف إلى تدعيم الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية من خلال تهيئة الموانئ وتوفير المعدات والإمكانيات لذلك بلغ الغلاف المالي الموجه له 5.9 مليار دينار جزائري.

✓ وفي الأخير تأتي دعم الإصلاحات بقيمة مالية قدرت بـ 45 مليار د.ج أي ما يعادل 8.6 %، و قد تمثلت الإصلاحات في تحديث وتطوير إدارة الضرائب، تهيئة المناطق الصناعية، دعم الصندوق الوطني لترقيه المنافسة الصناعية، وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا - السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004: إن تطبيق هذا البرنامج قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والميكلمية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية. والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (11): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المجموع مليار د.ج	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.8	-	-	0.5	0.3	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.3	المجموع

المصدر: زرنوح ياسمين: مرجع سبق ذكره، ص 184.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، تمت عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، ومن اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

وتحسين عمل المؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للـOMC، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. (1)

ثالثا - نتائج تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 : لقد تميزت سنوات تطبيق برنامج دعم

الإنعاش الاقتصادي بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق الأمن الوطني في البلاد من جهة أخرى،

وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) : أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش (2000-2004)

المؤشر	السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار د.ج)		4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج الخروقات		2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
الناتج الداخلي الخام خارج الخروقات والفلاحة		2118.12	2366.38	2603.43	2835.22	3144.00
معدل النمو الحقيقي لـ PIB (%)		-	6.2	0.4	9.6	5.5
نسبة الناتج الداخلي الخام (%)		2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج الخروقات		1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج الخروقات والفلاحة		1.50	3.20	5.20	4.10	3.04
التضخم %		0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية		53.19 -	68.71	26.03	164.6 -	285
احتياجات الصرف مليار دولار		11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار دولار		25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين العمومي (مليار دولار)		29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة الدين / الصادرات %		19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر الريمل (دولار)		28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ كل المؤشرات: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 223.

✓ بيانات النمو الحقيقي: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص 295.

1 - أثر تطبيق البرنامج على القطاعات الاقتصادية الكلية: حظيت المؤسسات بأهمية خاصة باعتبارها الأداة القادرة

على خلق ديناميكية اقتصادية، حيث تم إنشاء 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، والتي تشكل منها المؤسسات الخاصة 16698 مشروعا، أي بنسبة 96 %، كما تركزت معظم هذه المؤسسات في مجال مقاولات البناء والأشغال العمومية

أ - معدل النمو الاقتصادي: على العموم عرفت معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة (2)

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق التطور الإيجابي على مدار السنوات الأربعة للناتج الداخلي الخام وبمعدل فاق 45 % في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس 2000 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 4123.51 مليار د.ج، وقد عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ما بين سنوات 2001 - 2003 حيث بلغ

(1) : زرنوح يامينة، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 184 - 185 .

(2) : سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلبي بـ الشلف، دفعة 2007، ص- ص : 16.

على التوالي 2.6%، 4%، 06% على التوالي، إلا أنه عرف انخفاضا سنة 2004 حيث بلغ 5.5%. كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1779 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004، وهو ما يفسر خروج الاقتصاد الوطني من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5% عند نهاية سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس (سنة 2000).⁽¹⁾

ب - دور القطاعات الاقتصادية في تحق النمو الاقتصادي : إن الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات المساهمة فيه ولمعرفة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة البرنامج 2000 - 2004 على النحو التالي:

جدول رقم (13) : تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال 2000 - 2004

2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
9.10	9.70	10.00	10.40	9.00	نمو الفلاحة
38.20	35.50	35.10	36.50	42.00	نمو الطاقة
6.00	6.50	7.90	7.90	7.70	نمو الصناعة
8.30	8.50	9.80	9.10	8.70	نمو البناء والإشغال العمومية
20.70	21.50	24.80	24.20	21.60	نمو خدمات سلعية
17.70	18.20	12.50	11.90	11.00	نمو خدمات غير سلعية
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 225.

من خلال ملاحظتنا لأرقام معدلات القطاعات الاقتصادية نلاحظ بأن معدلات النمو القطاعية كانت جد متباينة من قطاع لآخر ومن سنة إلى أخرى إلا أنه يمكن أن ملاحظة التباين في النمو القطاعي على النحو التالي :

✓ **القطاع الفلاحي:** منذ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2001 تم استصلاح 151 ألف هكتار ومن الأراضي بالإضافة إلى حماية 07 مليون هكتار وقد سجل القطاع الفلاحي نسبة نمو قدرت بـ 10.40% سنة 2001 بعد أن كان قد سجل 9% سنة 2000 إلا أنه بداية من سنة 2002 بدأ في التراجع إلى أن سجل 9.10% سنة 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض إنتاج الحبوب التي بدورها تعتمد على السقاية بالأقطار وهو ما يؤكد أكثر من خضوع القطاع الفلاحي بدرجة كبيرة للظروف المناخية وعدم إتباع التقنية الحديثة.

✓ **قطاع الصناعة:** نلاحظ أن قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي قد تميز بنوع من الركود حيث تراجعت في سنتي 2003 و 2004 إلى 6.5% بعد أن سجلت أعلى قيمة لها 7.90% في سنتي 2001 و 2002 على التوالي. ويرجع سبب عدم يتجاوب قطاع الصناعة مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى الاختلالات الهيكلية والمالية التي يتخبط فيها القطاع الحكومي على مر السنين، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات الخاصة والعام في الصناعة على خلاف باقي القطاعات خاصة الخدمية.

✓ **قطاع البناء والإشغال العمومية:** أعطى برنامج الإنعاش الاقتصادي الأولوية الكبيرة لهذا القطاع من أجل إنجاز السكنات والمنشآت القاعدية والاجتماعية والاقتصادية التي بدورها سمحت بنموه طيلة فترة البرنامج إلا أنه في

(1) : عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 224 - 225.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

سنة 2003 قد سجل تراجع في مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 8.30 % بعد أن سجل 9.80 % سنة 2002. يرجع السبب إلى تأثير زلزال 21 ماي 2003 الذي خلف خسائر مادية و بشرية خاصة في الجزائر العاصمة، حيث تم توجيه جميع محصنات القطاع للتكفل بالوضعية الاستثنائية للكارثة الطبيعية.

✓ **قطاع الخدمات:** عرف قطاع الخدمات تطورا سريعا، وهذا راجع إلى سياسة الانتعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة، وبذلك أصبح قطاع الخدمات يحتل المركز الثاني بعد قطاع الطاقة فيما يخص الثروة الوطنية، أما قطاع الخدمات غير الحكومية فقدت نسبة متوسط نموها بـ حوالي أكثر 23 % خلال فترة البرنامج.

✓ **دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي:** يمثل قطاع المحروقات للجزائر الشريان الرئيسي والقلب النابض لاقتصادها، وقد شهدت الفترة 2001-2004 ارتفاعا مستمرا في أسعار المحروقات لتصل في نهاية 2004 إلى 50 دولارا للبرميل مما انعكس إيجابا على النسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في ورفع معدل النمو، والجدول التالي يلخص لنا هذه الحقائق:

جدول رقم (14) : تطور معدل نمو قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2004)

المتوسط السنوي		2004		2003		2002		2001		القطاع
معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	معدل نمو	نسبة من PIB	محروقات
4.1	35.5	6.4	35.3	8.1	36.2	3.7	32.8	1.6-	43.0	

المصدر: سعودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 174 .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات قد شكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط للفترة 2001-2004 حيث بلغ 5.34 %، منتقلا من معدل نمو سالب سنة 2001 «- 6.1 %» إلى معدل نمو إيجابي 4.6 % سنة 2004 و 1.8 % سنة 2003 وسجل بذلك معدل نمو متوسط خلال 2001-2004 قدره 1.4 %.

2 - **أثر تطبيق البرنامج على التوازنات المالية الكلية:** عرفت معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ حيث سجل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 بـ 4.2 % ليتزل إلى 1.4 % في سنة 2002 ليعاود الارتفاع سنتي 2003 و 2004 وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لهدف تحقيق التنمية بالإضافة أيضا إلى الزيادات الحاصلة في الأجور، في حين حقق ميزان المدفوعات رصييدا إيجابيات قدر بـ 9.6 مليار دولار، إلا أن الارتفاع القوي للواردات سنة 2004، حيث قدرت الزيادة بحوالي 40 % مقارنة بسنة 2003 ويرجع ذلك إلى الحرية التجارية الناجمة عن إتباع سياسة الانفتاح التجاري والاقتصادي للاقتصاد الوطني في ظل سياسة الانتعاش الاقتصادي. بالإضافة إلى ثبات العملة أو استقرار معد الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط 76.39 د.ج وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى. (1)

3- أثر تطبيق البرنامج على الجوانب الاجتماعية:

أ- **البطالة والشغل:** من أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي استحداث مناصب شغل، وقد تجسد هذا من خلال التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء

(1) : مختاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 - 2016 ، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015 - 2016 ، ص 202 . (بصرف)

والأشغال العمومية بطرق مباشرة وغير مباشرة، حيث فاقت مناصب الشغل المحققة 775.632 منصب شغل، وتعتبر غالبية المناصب التي تم توفيرها؛ مناصب دائمة بنسبة 8.61% من مجموع المناصب. وهو ما شكل دافعا قويا للتخفيف من مشكلة البطالة. التي انخفضت من 29.5% سنة 2000 إلى 17.7% مع نهاية سنة 2004. (1) كما سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء 74700 منصب شغل منها 336000 منصب شغل دائم (أي بنسبة 45%) و 41000 منصب شغل مؤقت (أي بنسبة 55%) وبهذا يكون ما تم تحقيقه قد تجاوز نسبة 15% بمجموع 650000 منصب.

ب- الحد من الفقر: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا نوعا ما لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي. وقد عرفت مستويات المعيشة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2004 مما ساهم في انخفاض مؤشرات الفقر خلال هذه الفترة بناء على الدراسة التي أعدتها المحافظة الوطنية للتخطيط وهو ما يعد نتيجة مباشرة للمشاريع والعمليات، التي استهدفتها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خاصة ما تعلق منها بتحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ونفس الشيء يقال على ما تم إنجازه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي استهدف رفع مستويات معيشة المجتمع الريفي على وجه الخصوص، بعد أن عرف هذا الأخير ارتفاعا ملحوظا في نسبة الفقر به، وعلى العموم فإن تزامن تطبيق كلا البرنامجين كان له الفضل، في شمول العملية مختلف شرائح أفراد المجتمع حيث انتقل نسبية الأجرور من 1.1% ما بين سنوات 1995 - 2000 لتصل إلى 5.2% كمتوسط خلال فترة البرنامج. مصاحبا ذلك انخفاض نسبة الفقر حيث انتقلت من 6.9% سنة 1995 والتي سجلت أعلى نسبة للفقر لتتخفف إلى 1.6% نهاية سنة 2004. (2)

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009

بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي نتج عنه تحسن كبير في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف، ما دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع ومواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي سبق إقرارها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش والتي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001.

أولا - مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 : يعتبر برنامج تكميلي لسابقه وقد خصص بالجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80% منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، كما اهتم كذلك هذا البرنامج بالتشغيل الصحة التعليم الأشغال العمومية، كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب

(1) : سعدي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف، دفعة 2007، ص 180.

(2) : نفس المرجع، ص - ص: 180 - 184 .

الوطني. وقد قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري⁽¹⁾ أي ما يعادل 60 مليار دولار. كما تم إدراج برنامجين مكملين وهما:

✓ برنامج تنمية جنوب الجزائر لسنة 2006 بقيمة مالية بلغت 432 مليار د.ج.⁽²⁾

✓ برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007. بقيمة مالية بلغت 668 مليار د.ج.⁽³⁾

زيادة على المبالغ التالية:⁽⁴⁾

✓ الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار د.ج.؛

✓ الصناديق الإضافية والتي قدرت مبالغها بـ 1191 مليار د.ج.؛

✓ التحويلات الخاصة بحسابات الخزانة بقيمة 1140 مليار د.ج.

لتصبح مجموع المخصصات المالية التي خصصت لهذا البرنامج حوالي 8705 مليار د.ج أي ما يقدر بحوالي 114 مليار دولار، إلا أنه في نهاية سنة 2009 فقد قدر الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه 9680 مليار د.ج، أي حوالي 130 مليار دولار؛ وهذا بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.⁽⁵⁾ وقد تمثلت أهدافه الرئيسية فيما يلي:

✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛

✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه

انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

ثانيا - توزيع مخصصات برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 : يعتبر هذا البرنامج التكميلي لدعم

النمو الاقتصادي 2005 - 2009؛ الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث فقد اعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية (4202.7 مليار د.ج.)، والتي تركزت في خمسة محاور رئيسية يمكن إجمالها في الجدول الموالي:

(1) : خير الدين معطي الله، سامية بزاري، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 - 2014،

المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص11.

(2) : برنامج تنمية جنوب الجزائر: أقره مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي 2006، زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب لسنوات من 2006 إلى 2009، يشمل البرنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر ويتضمن البرنامج عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، ومنها 110 مليارات دينار لبناء المنازل و80 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب؛ يشمل الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إليزي، تندوف، الوادي، غرداية. والتي تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر

(3) : برنامج تنمية الهضاب العليا: هو كذلك تضمن العديد من المشاريع، التي تخص العديد من الولايات الداخلية. والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، بتوسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمدن النائية عن المدينة الأم، توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي ومحاولة إستصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء. وإنشاء المركبات الرياضية، المساح النصف أولمبية، والنوادي الثقافية لترفيه الشباب. ويخص تنمية الولايات الداخلية الـ 06 التالية: سطيف، برج بوعريش، باتنة، تيسة، الجلفة، خنشلة).

(4) : كريم بودخد، محمد سلامة، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، المنتدى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص10.

(5) : محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص147.

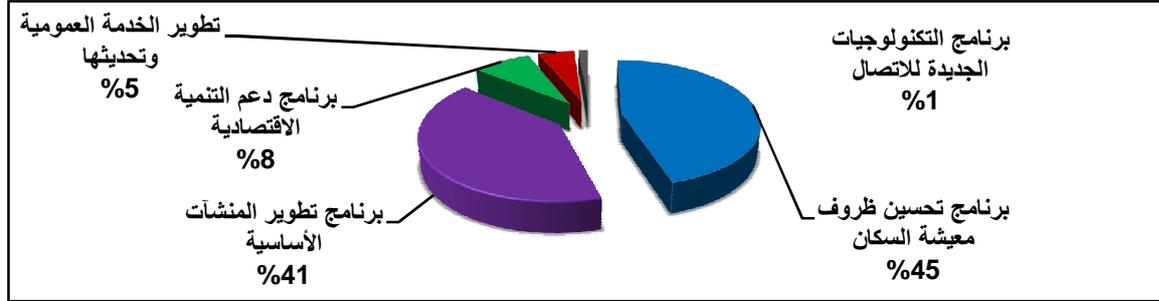
جدول رقم (15): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005

النسب (%)	المبالغ (مليار د.ج)	القطاعات
45.5	1908.5	✓ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	✓ برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	✓ برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2	50	✓ برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع البرامج الخماسي 2009-2005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أبريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 د.ج/\$ معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار خصص منه ما نسبة 85.5% لتحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار وهي استجابة طبيعية ضرورية إعادة التوازن الاجتماعي.⁽¹⁾ وتوضيح أكثر لأرقام المحاور الرئيسية الخمسة المبينة في الجدول قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل التالي :

الشكل رقم (12): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام الجدول السابق

من خلال أرقام الجدول ونسب الشكل أعلاه نلاحظ أنه رغم أن المخطط الخماسي قد قسم وفق 05 محاور إلا أن جل المخصصات المالية قد تركزت في برنامجين رئيسيين الأولين:

✓ **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** ركزت الحكومة في هذا البرنامج على ترقية مستوى العيش للفرد وتحسين ظروفه الاجتماعية بشكل عام. وهذا من خلال توفير السكن، وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية حيث خصصت لهذا البند ما قيمته 1908.5 مليار د.ج أي ما نسبته 45.5%. وقد خصصت نسبة كبيرة من هذا الغلاف المالي بلغت 555 مليار د.ج لقطاع السكنات أي ما نسبته 29.08% أو ما يعادل 13% من إجمالي مخصصات البرنامج الكلي، ثم تليه التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار د.ج وهذا بإنشاء مزيد من (الأقسام والمطاعم) قصد تحسين ظروف التمدن، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار د.ج. وبرامج بلدية للتنمية بنسبة 10.48%؛ بهدف إنشاء مشاريع التزود بالماء الشرب والتطهير، وفك العزلة وتحسين المحيط الحضري.

✓ **برنامج تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية:** يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية بنسبة 40.5% وهذا تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث خصصت ما قيمته 1703.1

(1) : عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

مليار د.ج وذلك في إطار تحديث وتطوير البنية التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأما تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية. وقد خصص غلاف مالي في هذا الجانب 700 مليار د.ج لدعم النقل بالسكة الحديدية؛ (تحديث خطوط السكة الحديدية، وإنشاء خطوط جديدة)، علاوة على اقتناء تجهيزات الجر والاستغلال والصيانة، وإنشاء ميترو الجزائر، إضافة للنقل الحضري كإنجاز عربات التلفريك عبر الولايات واقتناء الحافلات لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري، وكذا الموانئ والمطارات كدراسة وإنجاز ثلاثة مطارات، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق - غرب.

✓ **برنامج التنمية الاقتصادية:** احتل المرتبة الثالثة حيث خصص لها 337.2 مليار د.ج أي ما نسبته بنسبته 08% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار. وقد كانت أكبر حصة في هذا الباب موجهة لقطاع (الفلاحة والتنمية الريفية)؛ فقد خصص لها ما قيمة 300 مليار د.ج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛ كونه يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات، أما الصناعة فخصصت لها 13.5 مليار د.ج؛ من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية.

✓ **برنامج تحسين الخدمات العمومية:** احتل المرتبة الرابعة حيث تم تخصيص لقطاع العدالة مبلغ 34 مليار د.ج؛ لكونه الضمان الأمثل لحقوق الأفراد والمؤسسات، فتم إنجاز 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، 51 مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، 05 مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية الذي اهتم بإنشاء برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية والإشارة الوطنية فخصص له 64 مليار دينار، ويعود غلاف مالي بقدر 65 مليار د.ج لقطاع المالية لتحديث (إدارة الجمارك الضرائب وأملاك الدولة)، أما قطاع التجارة فغطي بمبلغ 02 مليار لـ (إنجاز وتجهيز) مخابر المراقبة النوعية، ومقرات تفتيش النوعية في الحدود.

✓ **برنامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** احتل المرتبة الأخيرة بغلاف مالي قدر بـ 50 مليار د.ج حيث لم يتجاوز 1.2% من مخصصات البرنامج، وقد وجه نحو:

- استكمال رقمنة 16 محطة أرضية وتشغيل 200.000 خط حلقي محلي للراديو؛
- اقتناء نظام مراقبة استعمال طيف الترددات الراديو الكهربائية؛
- تأهيل محطة الراديو البحرية INMARSAT وإنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر-أبوجا المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية (النيباد) بمبلغ إجمالي 3,16 مليار دينار. (1)

ثالثا. نتائج برنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 : إن البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش للفترة 2005-2009 جاء لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي بحوالي 06 أضعاف، ويرجع ذلك بالأساس من

(1) : مشري محمد الناصر، بقعة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، منشورة على الرابط :

http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120#.W15b_tlzaUk

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال.

جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة إلى أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

1 - أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي: سار هذا البرنامج على نفس وتيرة المخطط الأول من حيث التأثير إيجابا على الكثير من المتغيرات الاقتصادية للتنمية والتي نوجز بعضها في الجدول التالي: (1)

الجدول رقم (16): أثر البرنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2005 – 2009

القطاع	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
✓ المحروقات (%)	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-	
✓ الفلاحة (%)	1.9	4.9	5.0	5.3 -	21.4	
✓ بناء وأشغال عمومية (%)	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	
✓ خدمات (%)	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	
✓ خدمات الإدارة العمومية (%)	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0	
✓ الصناعة (%)	2.5	3.1	6.5	8.4	5.5	
✓ الناتج الداخلي الخام (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	
✓ الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	
✓ الناتج الداخلي الخام (بالدولار) = 70 د.ج	103.6	117	129	151	139	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبر الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

✓ Rapport annuel de la Banque d'Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005 – 2009 حيث تراجعت من 5.1 % سنة 2005 إلى 1.8 سنة 2006 وهذا نتيجة معدلات نمو الناتج المحلي السالبة في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار إلى 63 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية مع نهاية سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك. في حين أن المعدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 9.3 % وذلك راجع بالخصوص للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على باقي القطاعات الاقتصادية. خاصة قطاع الأشغال العمومية حيث بلغ معدل نمو خلال فترة البرنامج 9.4 % ويرجع إلى زيادة النفقات على البرامج الضخمة الخاصة بالبنية التحتية التي أنجزتها الدولة خاصة على مجال السكن، بالإضافة على القطاع الخدماتي الذي لعب دورا مهما في رفع معدل النمو إذ بلغ متوسط نموه 6.5 % خارج الإيرادات العامة هذا راجع إلى الإنفاق على تحديث الخدمات العمومية التي كرسها برنامج دعم النمو، ورغم معدل النمو المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إلا أن هذا لم يؤدي إلى تحسن ملحوظ في النمو الاقتصادي الكلي، وذلك لأن قطاع المحروقات يمثل الحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري. رغم أن القطاع الفلاحي قد حقق خلال فترة البرنامج 5.7 % مع الإشارة إلى المعدل السلبي لسنة 2008 إذ حقق - 5.3 % ويرجع ذلك على الجفاف وأحسن معدل له في نهاية البرنامج إذ حقق 21.4 % إلا أنه وبمقارنة المبالغ التي صرفت عليه تبقى مساهمته في النمو جد محتشمة، ويبقى

(1) : خير الدين معطى الله، سامية بزازي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

قطاع الصناعة يعاني الضعف رغم الأداء الجيد لبعض فروعها كالصناعات الغذائية والنسيج والجلود حيث يبلغ أحسن مساهمة له في سنة 2008 حينما بلغ 8.4 %

2- أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على سياسة التشغيل: يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية، فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليوني منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لد عام النمو 2005-2009، منها مليون منصب للأعوان الاقتصاديين والتشغيل العمومي، ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة والجدول أدناه يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الجدول رقم (16) : مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل العامة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر : بيان السياسة العامة ، ملحق 2 ، أكتوبر 2010 ، ص 5 .

إن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المستحدثة في إطار ذلك مقدرة بـ 2437115 منصب عمل حيث أن : (1)

✓ أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليخلق مناصب شغل حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة قاربت 70 %.

✓ أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30 % وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 503 1692 منصب شغل.

ليؤدي ذلك إلى تخفيض نسبة البطالة التي كانت قد تجاوزت 15.3 % سنة 2005 لتتخفف إلى 12.3 % سنة 2006 إلا أنه خلال الأزمة المالية عاودت البطالة الارتفاع إلى 13.8 %، لكنها بدأت في الانخفاض لتسجل 11.3 % و10.2 % سنتي 2008 و2009 على التوالي.

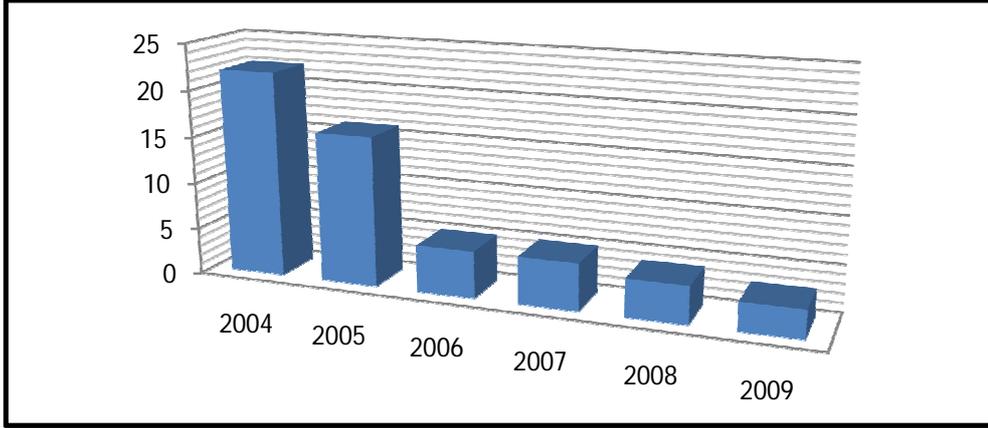
3 - أثر برنامج التكميلي لدعم الإنعاش على المديونية الخارجية: عرفت الجزائر فترة طويلة من المشاشة الخارجية وهذا بعد الصدمة الخارجية في 1986 والتي تجسدت بمبوط إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 39 % والتي أدت إلى أزمة الدين الخارجي الذي بلغ 70 % من إجمالي الناتج الخارجي، بالإضافة إلى خدمات الدين الخارجي الذي تجاوز 100 % في سنة 1994، إلا أنه في سنة 2006 بدأت الديون تعرف انخفاضا قويا نظرا للتسديدات المسبقة الهامة التي تمت قبيل الأزمة المالية الدولية. (2) وهذا كما يبينه الرسم البياني التالي :

(1) : كريمة التوفيق، برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكتملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2015)، الملتقى الوطني الثالث حول:

سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2015، يومي 11 -12 نوفمبر 2015، جامعة البويرة، ص- ص: 14 - 15 .

(2) : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص87.

الشكل رقم (13) : تطور الدين الخارجي ما بين 2004 – 2009



المصدر : بنك الجزائر، التطوير الاقتصادي والقمدي للجزائر أكتوبر 2010، التقرير السنوي 2009، ص 87.

إن أهم شيء يحسب على الحكومة الجزائرية هي تسديدها للمديونية الخارجية حيث أننا نلاحظ من الشكل أن قاتم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل قد عرف اتجاهها تنازليا منذ سنة 2004 بداية التسديدات المسبقة، حيث انتقل من 21.410 مليار إلى 5.062 مليار دولار في نهاية 2006، ليتواصل منحاه التنازلي لكن بوتيرة ضعيفة أي 4.889 مليار دولار في نهاية 2007 و 4.282 مليار دولار في نهاية 2008 و 3.921 مليار دولار في نهاية 2009 ليصل إلى 3.679 مليار في نهاية 2010، وقد استقر الدين القصير الأجل في حدود 1.778 مليار دولار من نفس السنة. المتمثل أساسا في تسبيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر المسيرة على مستوى ميزان المدفوعات في شكل استثمارات مباشرة أجنبية.

المبحث الرابع : الإستراتيجية التنموية الجديدة للجزائر 2010-2030.

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل إنجاز المشاريع التنموية اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج والمخططات التنموية ذات مدى زمني وحجم استثماري متزايد آخرها برنامج الاستثمارات العمومية أو ما يسمى ببرنامج توطيد النمو للفترة 2010 – 2014 يليه البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2015 – 2019 هادفة من وراء ذلك إلى بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014

جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2001، حيث يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز، وهذا في سبيل إتمام المسيرة التنموية بالجزائر، حيث تم الإعلان عنه وإقراره من خلال بيان اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 24 ماي 2010 .

الفرع الأول : محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014

أولا – مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 : جاء البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، مروراً بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ليأتي برنامج خاص، والمتعلق بدعم ولايات الجنوب، والهضاب العليا ليكتمل البرنامج الخماسي للتنمية، وقد استلزم هذا البرنامج قيمة مالية قدرت بحوالي 21.214 مليار د.ج، أي ما يعادل

286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة. (1) وقد خصص هذا البرنامج لتنفيذ شقين أساسيين هما: (2)

✓ برنامج جاري: ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 9700 مليار د.ج؛ أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

✓ برنامج جديد: يهدف إلى إطلاق استثمارات جديدة في مجال التنمية بمبلغ 11534 مليار د.ج؛ أي ما يعادل 156 مليار دولار .

وقد تمحورت الأهداف العامة لهذا المخطط الخماسي فيما يلي: (3)

✓ تحسين المستوى المعيشي للسكان، والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية؛

✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية؛

✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات؛

✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛

✓ تنمية اقتصاد المعرفة.

ثانيا - الدوافع تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014 : إن الدوافع التي أدت إلى إحداث برنامج

تنموي بهذا الحجم الكبير تعود إلى أسباب، منها ما هو متعلق باستكمال المشاريع الكبرى الجاري ومنها ما هو متعلق بإطلاق مشاريع جديدة. كما ذكرنا سابقا.

1 - الأسباب المتعلقة بالمشاريع الجاري إنجازها: وترجعها الحكومة إلى دواعي موضوعية وأخرى تمثل نقائص في التحكم على النحو التالي: (4)

أ - أسباب موضوعية:

✓ جرت العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتداد للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل

المثال برنامج (2005 - 2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار د.ج من البرنامج الجاري الذي انتهى في

2004، ذلك لأن البرنامج الجاري يعد أكثر من ضرورة لتفادي سنوات بيضاء، بمعنى لا بد منه حتى

يستجيب لمطالبات المواطنين من مساكن ومدارس وكهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب، هذه الحقيقة

نفسها سجلت في نهاية 2009 أزيد من 500 ألف مسكن ممول من طرف الدولة أو بمساعدتها؛

✓ عمليات التوسعة الجوهرية نظرا لما تميزت به الخزينة م إيرادات جيدة بداية من 05 أبريل 2005 إلى غاية

31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي نذكر منها على سبيل المثال:

○ البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص

له 377 مليار د.ج، كان ذلك في شهر فيفري 2006؛

(1) : بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وثيقة خاصة، ص 02.

(2) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، على الموقع:

<http://www.andi.dz/ar/PDF/investirenalgerie/planquinquenal2010ar.pdf>

(3) : قطاف ليلي، بن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات

العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11-12 مارس 2013، ص 26.

(1) : عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجزى في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 223 مليار؛
- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش، بغلاف مالي قدره 800 مليار د.ج.
- زيارات العمل والتفقد التي قام بها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى ست عشرة (16) ولاية من 2005 إلى 2008، حيث أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية قاربت 200 مليار د.ج.

ب - أسباب متعلقة بنقائص التحكم: وقد تمثلت فيما يلي:

- ✓ التأخر الكبير المسجل في العديد من المشاريع من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 وهذا بسبب ندرة العقار، تشبع أداة الدراسة والانجاز، تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛
- ✓ الحجم الكبير في عمليات إعادة التقييم المتعلقة بمستوى إنضاج الدراسات، ارتفاع أسعار المواد الأولية وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج السابق قد شهد إعادة تقييم لحوالي 815 مليار د.ج برسم سنة 2010 فقط.

2 - مبررات البرنامج الجديد : لعل أهمها، ذلك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب ببعث برنامج تنموي في حدود 220 مليار دولار، يستجيب للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني، والزيادة السكانية المعتبرة، هذه المبررات نستشفها من خلال المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية، وكما هي مكلفة، هي أيضا ضرورية وذات أهمية من أجل خلق مناخ يساعد على التنمية والنمو في آن واحد، كما يشهد على ذلك برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي.⁽¹⁾

3 - الأسباب المالية المتعلقة بالمشاريع الجديدة : وقد تمثلت فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ تمويل هذا البرنامج كان عن طريق موارد وطنية بدون اللجوء إلى الاستدانة مما قد يخفف العبء المالي على ميزان المدفوعات الدولية؛
- ✓ توفير الخزينة العمومية على ادخار كبير، ويرجع السبب إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000 والذي بدوره ساهم في تمويل هذا البرنامج؛
- ✓ اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، والاعتماد على معايير اقتصادية، ومالية في الحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، دون المساس بالعدالة الاجتماعية.
- ✓ تميز بداية سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم العام ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 92.7 دولار للبرميل ما يسمح بتمويل جيد للكثير من المشاريع.

ثالثا - توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014 : يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لدولة سائرة في طريق النمو أن خصصته

(1) : مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص39.

(2) : ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص 225.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال.

وقد تم تخصيص له أكثر من 21.214 مليار د.ج شمل جميع القطاعات الوطنية لاسيما قطاع المنشآت والتنمية البشرية، والجدول الموالي يبين توزيع المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج حسب المحاور الكبرى المسطرة.

الجدول (رقم 18): توزيع المخصصات المالية على المحاور الكبرى للبرامج التنموية 2001-2014.

القيمة المالية الإجمالية للبرنامج (مليار دينار جزائري)	المحاور الكبرى						البرنامج الخماسي 2014-2010
	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	مكافحة البطالة	التنمية الاقتصادية	تحسين الخدمة العمومية	المنشآت الأساسية	التنمية البشرية	
21214	284.5	382	1635	1732.7	6668.7	10511	
% 100	% 1.34	% 1.8	% 7.7	% 8.16	% 31.5	% 49.5	النسب (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ CNES : rapport sur la conjoncture économique et sociale, 2001, p123.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) قد تم تقسيمه إلى 06 محاور أساسية وفق القطاعات التالية:

1- تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج للفترة (2010-2014) غلاف مالي قدر بـ 10122 مليار د.ج من مجموع مخصصات البرنامج المقدرة 21214 مليار د.ج، أي قرابة 50% من موارده وهذا لتحسين التنمية البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني وهذا لإنجاز منشآت للتربية الوطنية، منشآت قاعدية صحية، إنشاء وحدات سكنية، منشآت للشباب والرياضة، التوصيل بالكهرباء والغاز والماء الشروب وبالأخص في الأرياف، برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال، على نحو الانجازات التالية:⁽¹⁾

✓ إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية، و850 ثانوية)، و600000 مكان بيداغوجي جامعي، و400000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين، والتعليم المهنيين؛

✓ إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى، و45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

✓ إنجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛

✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا، و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحري الجاري، وإنجازها؛

✓ إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة، والرياضة، منها 80 ملعبا، و160 قاعة متعددة الرياضات، و400 مبيح، وأكثر من 200 نزل دار شباب؛

✓ إنجاز برامج هامة لقطاعات المجاهدين، والشؤون الدينية، والثقافة، والاتصال.

2 - برامج الاستثمارات العمومية: خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية حيث خصص لها 6448 مليار د.ج، وتحسين الخدمة العمومية الذي خصص لها 1666 مليار د.ج، وذلك على الخصوص:

(1) : بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010.

✓ أكثر من 3100 مليار د.ج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع، وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرة الموانئ؛

✓ أكثر من 2800 مليار د.ج موجهة لقطاع النقل من أجل تحديث، ومد السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

✓ ما يقارب 5000 مليار د.ج لتهيئة الإقليم، والبيئة؛

✓ ما يقارب 1800 مليار د.ج لتحسين إمكانيات، وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب، والتجارة، والعمل.

3 - دعم التنمية الوطنية: خصص هذا البرنامج أكثر من 1566 مليار د.ج لدعم التنمية الوطنية، أي ما نسبته 7.7 % من الغلاف الكلي للبرنامج حيث تم توزيعها على النحو التالي:

✓ أكثر من 1000 مليار د.ج تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية، والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة؛

✓ ما يقارب 150 مليار د.ج لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البترو كيميائية، وتحديث المؤسسات العمومية.

4 - تشجيع إنشاء مناصب الشغل: أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل مكن القطاع من الاستفادة من حوالي 360 مليار د.ج أي ما نسبته 02 % وهذا لترقية من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات، ومرتكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب في انتظار التشغيل، أيضا هناك تسهيلات عمومية لإنشاء مناصب شغل التي سيوفرها تطبيق البرنامج الخماسي، وتولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بإنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال خمس سنوات المقبلة.

5 - البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: خصص البرنامج الخماسي (2010-2014) مبلغ مالي فاق 250 مليار د.ج أي ما نسبته 1.3 % لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم، واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم، وكذا في المرافق العمومية.⁽¹⁾

رابعا : خصائص برنامج توظيف النمو للفترة 2010 – 2014

إن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها الحكومة خلال هذا البرنامج الخماسي يترجم " إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حيث أنه:⁽²⁾ ويمثل برنامج مواصلة دعم النمو للفترة (2010 - 2014) برنامجا استثماريا ضخما مكتملا للبرامج التي سبقته والتي انطلقت سنة 2001 ومن مميزات هذا البرنامج ما يلي:

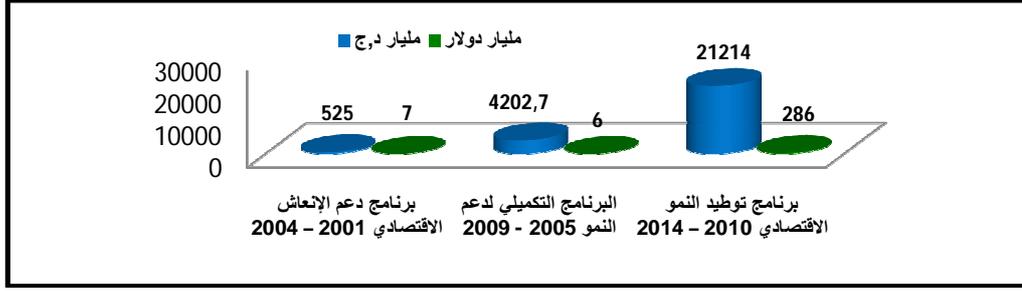
✓ الأهمية من حيث الغلاف المالي الغير مسبوق والذي يشكل حوالي 40 مرة برنامج الإنعاش الاقتصادي وحوالي 1.5 مرة البرنامج التكميلي لدعم النمو كما يوضحه الشكل التالي :

(1) : مختاري مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 202 . (بتصرف)

(2) : خير الدين معطي الله، سفيان عمراني، القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2001 - 2014)، الملتقى الوطني الأول حول:

البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلقة-، يومي: 13-14 مارس 2013.07.

الشكل رقم (14): حجم الإعتمادات المالية المخصصة للبرامج التنموية ما بين (20014 – 2014)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة.

- ✓ خلال الفترة الأولى من هذا البرنامج تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي كمشاريع النقل، الصحة والتعليم... الخ.
- ✓ كما وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد اعتمد أساسا على التمويل العمومي مع تخصيص غلاف إجمالي لميزانية التجهيز قدره 20.800 مليار د.ج، أي ما يعادل 285 مليار دولار، منها 10.326 مليار د.ج (أي 141 مليار دولار) كغلاف للبرنامج الجديد.
- ✓ خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الدولية، وتقديم الاستثمارات إلى الجزائريين إلا في بعض الحالات التي لا توجد مؤهلات أو إمكانيات لإقامتها فتلجأ إلى الخارج ولكن بشروط معينة.
- ✓ الانطلاقة القوية في تنفيذ البرنامج حيث خصص لسنتي 2010 - 2011 وهدما حوالي 6583 مليار د.ج وهو ما يمثل 57 % من تكلفة البرنامج ككل؛
- ✓ إعطاء أهمية مميزة لهذا البرنامج (مقارنة بالبرامجين السابقين) لتحسين التنمية البشرية والتي خصص لها قرابة 50 % من موارد البرنامج.⁽¹⁾

الفرع الأول : نتائج برنامج توطيد النمو 2010 – 2014

إن تنفيذ مشاريع البرامج الإستثمارية قد أدى فعلا إلى زيادة دالة الطلب الكلي الفعال كما ورد في النظرية الكيترية، كما أن اتجاه تلك المشاريع نحو البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي والإقتصادي أدى إلى تزايد الإختناقات وتنامي الإختلالات كما تبين ذلك تحاليل استراتيجية النمو اللامتوازن، لذلك فإن التأكد من طبيعة تأثير البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي يستدعي معاينة تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الخام وكذا معدلات النمو الحقيقية لبقيّة القطاعات خصوصا القطاع الصناعي المنوط به إحداث التحول الحقيقي في هيكل الإقتصاد الوطني، لكن بداية ومن خلال تتبع معدلات النمو المحققة على مدار الفترة 2010 - 2014.

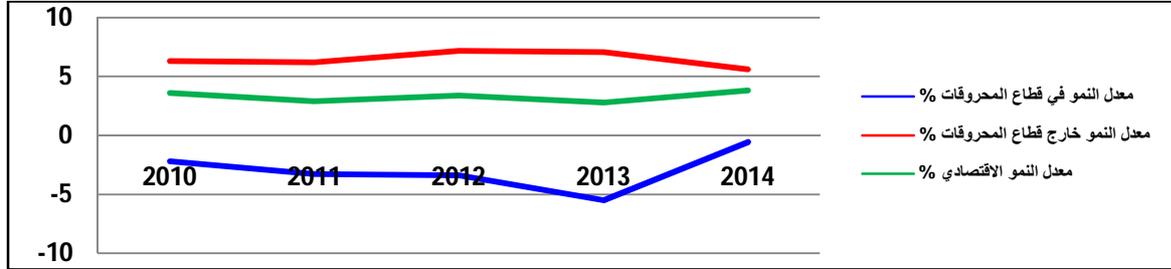
أولا - أثر برامج توطيد النمو على معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي: تميزت هذه الفترة بتراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الاقتصاديات العالمية، حتى الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو مكون من رقمين تراجع بشكل رهيب، ويرجع سبب ذلك للدورة الاقتصادية التي تتميز بالتضخم

(1) : بوعكاز إيمان، مرجع سبق ذكره، ص225.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

والركود، حيث عرفت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 معدلات نمو جد مرتفعة. (1) والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي خاصة في قطاع المحروقات وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الجزائر 3.3 % خلال الفترة 2010 - 2014. والشكل التالي يبين أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2010 - 2014 على النحو التالي:

الشكل رقم (14): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 151.

من خلال ملاحظة أرقام الجدول يتبين لنا أن أرقام معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر جد محدودة خلال الفترة (2014-2001)، ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية ولا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها خلال الفترة والتي تميزت بالارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لكبر حجم الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو المقدر بـ 286 مليار دولار وهو مبلغ جد معتبر لاقتصاد نامي كالاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو في الجزائر والتي سجلت تذبذبا في أغلب الأحيان وهذا ما نلاحظه من الشكل السابق تسجيل لمعدلات نمو سالبة في معدل نمو قطاع المحروقات، والذي سجل متوسط سنوي سالب قدر بـ - 03 % ، وقد بلغ ذروته بالسلب في سنة 2013 عندما سجل -5.5 % وهو ما انعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كون أن قطاع المحروقات ميزال يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، إلا أن معدلات النمو الحقيقي قد سجلت نتائج إيجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب حيث أنها لم ترتفع فوق عتبة 7.2 % في أحسن الأحوال (سنة 2012)، هذه النتائج تبقى غير مرضية وغير كافية، وتبرز جهود الجهاز الإنتاجي مقارنة بالكم الهائل من المبالغ التي صرفت من أجل رفع النمو وتحقيق التنمية في الجزائر. والجدول الموالي يوضح أكثر دور القطاعات الاقتصادية الحقيقية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2010 - 2014.

الجدول رقم (20): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين 2010 - 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	القطاع
✓	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	معدل النمو القطاع الفلاحي (%)
✓	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	معدل النمو القطاع الصناعي (%)
✓	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8	معدل النمو قطاع الأشغال العمومية (%)
✓	7.3	7.3	6.4	6.4	8	معدل نمو قطاع الخدمات (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 151.

(1) : سعدي عبد الصمد، دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنوع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2001 - 2014 ، ملتقى دولي حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، بالوادي يومي، ص 13 .

بالاعتماد على مخصصات برنامج توطيد النمو لمختلف القطاعات الانتاجية في الجزائر و الجدول السابق نلاحظ ماييلي:

✓ **بالنسبة للقطاع الصناعي:** في إطار مواصلة دفع عجلة النمو في الجزائر تم تخصيص لهذا القطاع الحيوي دعم مباشر قدر بـ 650 مليار د.ج وذلك قصد دعم وتنمية هذا القطاع وتطويره، من خلال تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البتروكيماوية ليصل الدعم المخصص في النهاية إلى 2000 مليار د.ج بعد اضافة مبالغ مالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل وهذا ما انعكس بالاجاب على معدلا نمو هذا القطاع بمتوسط سنوي قر بـ 4.1 %، حيث بدأ هذا القطاع في الانتعاش منذ سنة 2010 حين سجل معدل نمو قدره 3.4 % إلى غاية سنة 2012 اين سجل أعلى معدل له بنسبة 5.1 % ويرجع ذلك إلى انتعاش فرع الحديد والصلب والاسمنت ويرجع السبب إلى مباشرة مشروع رئيس الجمهورية لبناء 02 مليون السكن. بالاضافة إلى فرع الطاقة والمياه الذي نما بشكل إيجابي.

✓ **أما القطاع الفلاحي:** نلاحظ أنه قد سجل معدلات نمو ايجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب فبعد أن سجل أعلى معدل له سنة 2011 بنسبة 11.6 % إلى أنها بدأت في التناقص تدريجيا إلا أن وصلت إلى 2.5 % على الرغم من أن قطاع الفلاحي والتنمية الريفية قد استفاد من حوالي 1000 مليار د.ج أي ما نسبته 25 % من مخصصات البرنامج لقطاع التنمية الاقتصادية بغية مواصلة تعميم التكوين والارشاد وترقية الصادرات الفلاحية ويرجع ذلك حسب الخبراء الاقتصاديين إلى عدم اتباع الاستراتيجية واضحة يخضع لها نشاط الفلاحة خاصة تلك المتعلقة بتحديث طرق الفلاحة المتطورة تظمن له الاستقرار والتطور والنمو في معدلات النمو الاقتصادي المنشود.⁽¹⁾

✓ **قطاع الاشغال العمومية:** ويعد هذا القطاع أكبر القطاعات الاقتصادية التي حققت معدلات نمو خلال فترة البرنامج و هذا نظرا للمخصصات المالية التي خصصت له والتي بلغت 6448 مليار د.ج أي ما نسبته 40 % من مخصصات البرنامج ليسجل بذلك معدل نمو ايجابي حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 7.2 % إلا أن هذا القطاع هو الأثر شهد تذبذبا في معدلاته السنوية فبعد أن سجل 8.9 % سنة 2010 كأعلى نسبة له بدا في الانخفاض ليسجل أدنى معدل له المقدر بـ 5.2 % في سنة 2011 ليعاود الارتفاع سنة 2012 إلى 8.2 % لعاود الانخفاض على غاية 2014 حين سجل 6.8 % وهذا ما يفسر بوجود مشاكل كبيرة في هذا القطاع.

✓ **قطاع الخدمات:** عرف القطاع تحسن كبير ليسجل بمتوسط سنوي قدر بنسبة 7.6 %، حيث أنه في بداية تطبيق البرنامج قد سجل قطاع الخدمات نمو قدر بـ 7.3 % على التوالي خلال سنتي 2010 و 2011 إلا أنه خلال سنتي 2012 و 2013 قد انخفض إلى 6.4 % على التوالي ليعاود الإرتفاع إلى 08 % وهو دليل على إنعكاس المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع حين خصص لها اكثر من 1666 مليار د.ج ما أدى إلى تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، خاصة في قطاع الاتصال والتكنولوجيا، من خلال خدمة الجيل الثالث، وكذلك فيما يخص قطاع التأمينات واستعمال منتجات منتجات جديدة في هذا القطاع وتوسع استعماله في ميدان الصناعة والفلاحة، أما فيما يخص قطاع النقل فتعددت وسائله من خلال انطلاق استعمال الترامواي في العاصمة، قسنطينة، وهوران والنقل البحري في العاصمة وهو ما جاء في محاور تحسين الخدمة العمومية.

(1) : سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ثانيا - أثر برامج توطيد النمو 2010-2014 على التشغيل في الجزائر: بعد أن تيقنت الحكومة من نجاعة سياستها التشغيلية في التقليل من معدلات البطالة قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، ومع إعلان برنامج رئيس الجمهورية الذي تتكفل الحكومة بتجسيده والمتمثل في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. حيث سخرت الحكومة مبلغ 360 مليار د.ج من البرنامج الحماسي من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني للخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، مع دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل. حيث يستهدف البرنامج توفير ثلاثة (03) ملايين منصب شغل من خلال مكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل بالاعتماد على برامج مدعمة للتشغيل واستحداث مناصب شغل كما يلي: (1)

✓ تخصيص مبلغ 150 مليار د.ج لمواجهة إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

✓ تخصيص مبلغ 80 مليار د.ج لمواجهة لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

✓ تخصيص مبلغ 130 مليار د.ج لمواجهة للتشغيل المؤقت.

ومنه يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الحماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمنصب الشغل التي استحدثته مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وذلك بالنظر إلى نسب البطالة والتشغيل خلال الفترة (2010-2014).

الجدول رقم (21) : نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النشاط (%)	41.7	40	42	43.2	41.5
نسبة التشغيل (%)	37.6	36	37.4	39	27.1
نسبة المشتغلين (%)	90	90	98	2.9	35.5
نسبة البطالة (%)	10.0	10.0	11	9.8	9.8

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)، المنتدى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015، ص 09.

إن تقييم انعكاسات البرنامج الحماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمنصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة 2011

✓ استحداث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

✓ استحداث 396 796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة. في حين بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 115 1000 شخص أي معدل بطالة قدر بـ 9.8 % على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013. (2) وقد عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى 41.5 %. وقد بلغ عدد السكان النشطين حاليا

(1) : مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة، الملحق رقم 03، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2010 إلى 2014، ص 39.

(1) : كريمة التوفيق مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي بنسبة تشغيل تقدر بـ 27.1%، من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر 2013. وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من 15 سنة بـ 35.5% على المستوى الوطني. والجدول يفصل أكثر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في بنية التشغيل في الجزائر ما بين 2010 - 2014 .

الجدول رقم (22): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة (2010 - 2014)

القطاع	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات	
	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)
2010	11.69	1136	13.8	1337	19.21	1866	55.34	5377
2011	10.77	1034	14.2	1367	16.62	1595	58.37	5603
2012	8.97	912	13.1	1335	16.35	1663	61.55	6260
2013	10.58	1141	13	1407	16.6	1791	59.78	6449
2014	8.7	889	12.6	1290	17.85	1826	60.85	6224
متوسط	9,82	4203,2	13,34	1347,2	17,326	1748,2	59,178	5982,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010 - 2014.

من خلال الجدول نلاحظ تباين القطاعات الاقتصادية في التخفيف من حدة البطالة حيث جاء قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنمو متواصل بنسبة قاربت 60% من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة فاقت 17% ويرجع السبب إلى كون استفادة هذه القطاعات بشكل كبير مبالغ ضخمة من مخصصات برنامج توطيد النمو وحتى البرامج السابقة حيث ساهمة المشاريع والعمليات المدرجة ضمن هذا البرامج في رفع عدد العمال لقطاع البناء والأشغال العمومية من إلى قرابة 1.8 مليون عامل سنة 2014 في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات بنسبة كبيرة إذا ما قورن بالبرنامج السابق حيث ارتفع عدد العمال من 2.565 مليون عامل إلى ما يقارب 6.224 مليون عامل سنة 2014 أما بالنسبة لقطاع الفلاحي والصناعة فقد شهدا تراجع في نسبة التشغيل ولم يساهما إلا بنسبة 9.82% في الفلاحة كونه مزال رهين الظروف المناخية ما يحتم عليه توفير مناصب شغل ظرفية مما يجعل العمالة تنتقل إلى باقي القطاعات خصوصا قطاع الخدمات و 13.34 في الصناعة، كما يمكن ملاحظة أنه خلال وخلال فترة برنامج توطيد النمو نلاحظ أن حالة التشغيل قد تميزت بالتذبذب من سنة إلى أخرى ويرجع السبب إلى حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشيطة دون تدخل الحكومي في القطاعين مما يجعل تلك الزيادة في التشغيل زيادة ظرفية وغير دائمة.

وبالنظر إلى أسعار النفط فإنها لم تنخفض دون 80 دولار للبرميل سنة 2010 هذا السعر الذي يوفر حجم معين من الاستثمارات التي تضمن عدم سلبية النمو الاقتصادي وتوازي الزيادة في حجم الفئة النشيطة (عند حدود 2.5%) مما يدل أن تخفيض معدلات البطالة ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الفوائض المحققة لقطاع المحروقات (ارتفاع الأسعار) مما يجعلها ظرفية وغير دائمة وحتى هذه المعدلات المحققة فمقارنة مع حجم الإنفاق العام فإنها تبقى عالية و تفوق الحدود المرغوبة والسبب في ذلك هو إهمال القطاعات المنتجة التي تستوعب العمالة على نحو

واسع (أكثر من بقية القطاعات) مما يؤكد الخلل الذي أحدثته إستراتيجية النمو اللامتوازن في شكل توزيع العمالة حيث تركزت في القطاعات غير المنتجة التي لم تعد لها طاقة استيعاب كبيرة.⁽¹⁾

أما حسب القطاع القانوني فقد تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58.9% من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام 61.9% من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري. وبهذا الانحياز وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فإن سياسة التشغيل ضمن هذا البرنامج قد حققت إلى حد الآن 78% من أهدافها.

إن برنامج توطيد النمو قد ساهم في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل، والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، كانت في حدود 01% خلال هاته الفترة، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك. والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تحقق فقط ثلث (1/3) ما سطر له، أي خلق 01 مليون منصب شغل.

ثالثا - أثر برامج توطيد النمو على التضخم الجزائر: إن الاعتماد في المخططات الإنعاش الاقتصادي على النظرية الكيترية منذ 2001، وهذا أجل رفع الطلب الكلي الفعال وما رافقه من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالتزامن مع تراجع أداء القطاعات الإنتاجية وارتفاع الواردات نتيجة الاتجاه الخاطئ والغير مدروس نحو إستراتيجية النمو اللامتوازن، وما انجر عنها من تفاقم من اختلالات داخل الهيكل الاقتصادي الوطني وزادها التخفيض لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وما يعنيه ذلك لارتفاع معدلات التضخم إلا أن معدلات التضخم طيلة فترة برنامج توطيد النمو قد شهدت تحكّم واضح في معدلات التضخم ضمن حدود لا تتجاوز تقريبا 5.5% والشكل التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (23): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة
معدل التضخم (%)	4.1	5.7	8.9	3.25	4.78	5.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، و البنك الدولي، ووزارة المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا خلال فترة البرنامج (2010 - 2014) حيث سجل معدل التضخم 4.1% سنة 2010 بعد أن سجل 5.7% سنة 2009 ليبدأ في الارتفاع طيلة فترة البرنامج ليسجل أعلى معدل له سنة 2012 حين سجل 8.9% ويرجع ذلك إلى الزيادة في الكتلة النقدية والتي ساهمت في ارتفاع معدل التضخم بنسبة 84% بالإضافة على ارتفاع نفقات التجهيز والتسيير طيلة فترة البرنامج بالإضافة إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد أدت إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن فظهرت الضغوطات الاجتماعية للمطالبة برفع كتلة الأجور مما يعني ضغط أكثر لارتفاع الأسعار، كما عملت الدولة على التحكم في معدل التضخم عند عتبة 05% في سنة 2014 وهذا عن طريق إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة بما يفوق 70 مليار دولار، وهو ما يعني ضغط أكبر على ميزان المدفوعات خصوصا مع انخفاض معدل تغطية الاحتياطات لأشهر الاستيراد من 38 شهر إلى 33

(1) : ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016 - 2017، ص- 174 - 175.

الفصل الثاني: تشخيص إستراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال .

شهر سنة 2010 إلى 30 شهر مطلع سنة 2014 وهذا بالتزامن مع تراجع سعر البترول وانخفاض حجم الصادرات من المحروقات. منتصف جوان 2014.

رابعا - أثر برامج توطيد النمو على ميزان المدفوعات في الجزائر: إن النظر لحسابات ميزان المدفوعات يلاحظ انه يتميز بقلّة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر والجدول التالي الشكل يوضح اثر برنامج توطيد النمو على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010 - 2014 على النحو التالي:

الجدول رقم (24) : رصيد ميزان المدفوعات فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخارجي الجاري		12.149	17.766	12.418	1.153	9.277-
رصيد الميزان التجاري:		18.205	25.981	20.167	9.880	0.459
الصادرات (fob)		57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
الواردات (fob)		38.885-	46.927-	51.569-	54.987-	59.670-
رصيد حساب رأس المال		3.177	2.375	0.361-	1.019-	3.396
الرصيد الإجمالي		15.326	20.141	12.057	0.133	5.881-
سعر صادرات البترول الخام (دولار / برميل)		80.150	112.843	111.045	108.971	100.234

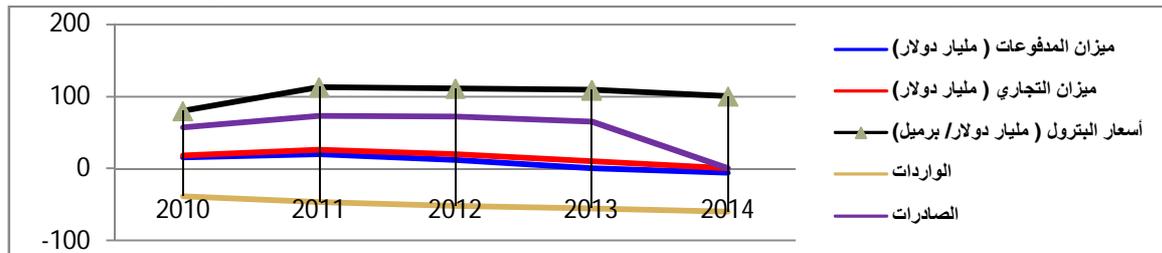
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

— بالنسبة لإحصائيات سنوات 2010-2011 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص48، (FR).

— أما بالنسبة لإحصائيات سنوات 2012-2013-2014 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن الطفرة التي عرفتتها الأسعار في السوق النفطية كانت عاملا قويا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث انتقل رصيد الميزان الكلي من 15.326 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.141 مليار دولار سنة 2011 كأعلى فائض له خلال فترة البرنامج قبل أن يتراجع بقوة تدريجيا بداية من سنة 2012 إلى أن سجل عجز قدر بـ 5.881 مليار دولار سنة 2014 ويرجع السبب في هذا الانهيار الكبير لميزان المدفوعات الأزمة النفطية الأخيرة التي تراجعت في أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 50 دولار للبرميل منتصف جوان 2014. هذا العجز الذي لم يسجله ميزان المدفوعات في الجزائر على طول فترات الاقتصاد الوطني (باستثناء سنة 1995 المتزامنة مع تحرير التجارة الخارجية) بالإضافة إلى التدهور الكبير في الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتعدى 03 % في أحسن الأحوال ومن جهة أخرى ارتفاع حصيلة الواردات على مدرا فترة البرنامج. ومنه يمكن القول أن برنامج توطيد النمو لم يفلح في التأثير على رصيد الميزان التجاري ولا على ميزان المدفوعات بل الأمر كله يرجع إلى أن أسعار النفط ما تزال تؤثر بالإيجاب وبالسلب في رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (15) : يوضح أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثالثا - أثر برامج توطيد النمو على التركيب السلعي ومستوى التنويع الاقتصادي : إن حجم الاستثمارات العامة في البرنامج توطيد النمو 2010-2014 قد وفر الحوافز الاستثمارية للتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر والتي عول عليه في القضاء تدريجيا على الاختلالات الهيكلية، والارتباط بعوائد موارد غير محددة، ومتذبذبة بالإضافة إلى كونه فرصة تاريخية اقتصادية يمكن تأمينها من إستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية التي تؤدي عبر الزمن إلى تخفيض الاختلالات الهيكلية، ورفع درجات التنويع الاقتصادي.⁽¹⁾

الجدول رقم (25) : التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر 2010-2014.

البيان	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات (مليار دولار)		57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
✓ محروقات		56.121	71.661	70.583	63.816	58.462
✓ خارج المحروقات (أخرى)		0.969	1.227	1.153	1.051	1.667
نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات (%)		1.73	1.72	1.63	1.62	2.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

— بالنسبة لإحصائيات سنوات 2010-2011 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص48، (FR).

— أما بالنسبة لإحصائيات سنوات 2012-2013-2014 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي الصادرات الجزائرية قد انتقلت من أكثر من 57 مليار دولار سنة 2010 إلى 71.7 مليار دولار سنة 2012 والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة صادرات المحروقات التي انتقلت من 56.12 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 70.58 مليار دولار، لتبدأ الصادرات الجزائرية في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 لتصل إلى 61.13 مليار دولار ويرجع ذلك على انخفاض الصادرات البترولية إلى 58.47 مليار دولار بداية سنة 2014، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تشكل نسبة محتشمة حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 2.85 % والسبب في ذلك يرجع إلى استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وعدم استجابة الجهاز الإنتاجي وضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 - 2019

جرت العادة أن التخطيط للتنمية الاقتصادية في الجزائر يتم بإطلاق برامج تنموية متوسطة المدى تتراوح مدتها ما بين أربع خمس سنوات، فبعد انتهاء فترة برنامج الاستثمارات العمومية (برنامج توطيد النمو) للفترة 2010 - 2014 سارعت الحكومة الجزائرية بعقد اجتماع الثلاثية (حكومة، مركزية نقابية، أرباب العمل) يوم الخميس 18 سبتمبر 2014 تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية في أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 26 أوت 2014. وهذا لتقييم القرارات المتخذة في الدورة 16 للثلاثية التي عقدت بتاريخ 23 فبراير 2014، وقد ضم هذا اللقاء الذي ترأسه الوزير الأول "عبد المالك سلال" عددا من أعضاء الحكومة والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورؤساء منظمات أرباب العمل الموقعين على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، إلى جانب الخبراء المدعوين. وقد استعرض سياق ورهان هذا اللقاء الذي يأتي عشية الانطلاق في المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2015 - 2019، وقانون المالية لسنة 2015 اللذين يكرسان مواصلة جهود التنمية الوطنية الذي شرع فيه سنة 2000.

(1) : صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيفية وإستراتيجية النمو غير متوازن للفترة ما بين (2001-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد13، سنة 2013، ص 25. (بصرف)

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 – 2019

لقد كان الهدف من إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2015 – 2019 هو بناء اقتصاد تنافسي بارز ومتنوع بوسعه أن يساهم في إخراج البلاد نهائيا من تبعيتها إلى المحروقات. وهذا عن طريق بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر على إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

أولا- أهداف البرنامج الخماسي للنمو للفترة 2015 – 2019: رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ البرنامج الخماسي

نحو 262 مليار دولار، و في هذا الصدد تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليم رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها. ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، قامت الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 07 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني. (1)

وقد جاءت الأهداف الرئيسية التي يتوخاها المخطط الخماسي 2015-2019 تزامنا مع قانون المالية لسنة 2015، وفي هذا السياق فقد اعتمد قانون المالية لسنة 2015 ما يلي: (2).

✓ ميزانية تجهيز بمبلغ 7,4.079 مليار دينار، أي نموا بنسبة 7,48 % مقارنة بسنة 2014؛

✓ نسبة نمو اقتصادي قدرها 25,4 % خارج المحروقات؛

✓ نسبة تضخم قدره 3 %؛

✓ ناتج داخلي خام بمبلغ 1.18.896 مليار دينار، أي ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2014؛

أما المخطط الخماسي 2015-2019، فقد حدد الأهداف الآتية:

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛

✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية والتكوين، والصحة العمومية،

وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ.

✓ نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛ وهذا عن طريق إنشاء

✓ استحداث مناصب الشغل.

ثانيا- المحاور الرئيسية للمخطط الخماسي للنمو 2015 – 2019 : إن مشروع المخطط الخماسي 2015-

2019 يندرج في إطار موصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي بضرورة أخذ في الحسبان منح

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ، ص 11. (بتصرف) موجود على الرابط :

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions>

(2) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية، 18 – 09 – 2014 ، على الرابط: [http://www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html)

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html> ، (بتصرف)

الأولوية للمجال الوطني المنتج من أجل بلوغ الهدف الأساسي والمتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات. هذا بانتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار، وتنويع الاقتصاد الوطني وفق أسس معاصرة عن طريق توسيع القطاع الصناعي والقدرة الفلاحية، وترقية قطاع السياحة قصد ترقية النمو والتشغيل، لكن وفق سياسة ترشيد الإنفاق العمومي، وعليه يركز البرنامج على المحاور الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التالية: (1)

1 - تفعيل تنمية النشاطات المنتجة: حدد العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي تم التوقيع عليه يوم 23

فبراير 2014 مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين السبيل الواجب انتهاجه من أجل إقامة اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومن شأنه إنتاج الثروة واستحداث مناصب الشغل. وبهذا ستعمل الحكومة، دون تمييز بين القطاعين العمومي والخاص، على توسيع القطاع الصناعي الوطني وعصرنته، لاسيما من خلال ترقية الإنتاج الوطني ودعم النشاطات التي تشجع على الاندماج وتتمين المزايا الطاقوية والطبيعية وكذا تعزيز مسار الشراكة.

✓ في مجال الصناعة: تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير من أجل تحسين حكامه المؤسسات وتطوير الترتيبات المعمول بها في مجال التقييس والاعتماد، وتعزيز القدرة في مجال تكوين الموارد البشرية وتحسين أنظمتنا للإعلام والإحصاء والرصد الاستراتيجي لقطاع الصناعة. ومن ترقية الاقتصاد الوطني وحمائته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية حيث سيتم:

- إنشاء مجمع صناعي منجمي من شأنه أن يسمح بإنتاج مركب كبير لإنتاج الأسمدة
- الشروع في استغلال مناجم الحديد في كل من غارة جيبيلات ومشري عبد العزيز،
- مضاعفة إنتاج الرخام وفتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، والباريت والذهب في ست (06) ولايات من البلاد.

✓ أما في النشاط الفلاحي: أولى البرنامج الخماسي للنمو عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وهذا عن طريق:

- توسيع المساحات المسقية في حدود مليون هكتار؛
- تدارك العجز في مجال المكننة وتعميم استعمال البذور ذات مردودية عالية؛
- تطوير الفلاحة الصحراوية وتعزيز حماية الصحة والصحة النباتية.
- تعزيز تطوير الصناعة الزراعية - الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك وترقية تصدير المواد ذات مزايا مقارنة أكيدة.
- كما سيتم تنفيذ مخطط للتهيئة الغائية على مستوى 172.000 هكتار، وكذا برنامج إعادة التشجير على مستوى 340.000 هكتار منها 100.000 هكتار من الأشجار المثمرة التي تتحمل الظروف المناخية القاسية لاسيما على مستوى الأحواض التي تصب في السدود من أجل الحد من ظاهرة الانجراف. (2)

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية، 18 - 09 - 2014، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

(2) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 19. (بتصرف)

- دعم الاستثمار في نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، حيث ستسمح الجهود الرامية إلى عصنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري لمضاعفة الإنتاج الوطني.
- ✓ أما في مجال الأمن الطاقوي، ستستمر هر الحكومة على ضمان للجزائر على المدى الطويل والحفاظ على مكائتها كفاعل نشيط في السوق الدولية للمحروقات، من خلال بذل مزيد من الجهود في مجال الاستكشاف، والتطوير والشروع في الإنتاج على مستوى حقول البترول والغاز الجديدة قصد رفع الإنتاج. وسيتم إنجاز عمليات حفر نموذجية لتحديد طرق إنتاج المحروقات غير التقليدية و هذا من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعي كما حيث شرعت الجزائر في:
 - إنجاز 14 أنبوبا جديدا لنقل المحروقات منها أنبوبين مخصصة لتمويل منطقتي تمنراست وجانت.
 - مع الإشارة إلى أن انطلاق برنامج لإنجاز 06 معامل للتكرير وإعادة تأهيل المنشآت المتوفرة، من شأنه أن يرفع القدرات الوطنية في مجال التكرير وتخزين الوقود إلى 60 مليون طن سنويا آفاق سنة 2018.
 - جدير بالذكر أنه سيتم ربط 1.5 مليون مشترك جديد بشبكة الكهرباء ومليون مشترك بشبكة الغاز الطبيعي. وسيتم تعزيز قدرات إنتاج الكهرباء إثر إتمام أشغال مصنع إنتاج عنفات الغاز ووحدات إنتاج الطاقة. (1)
- أما فيما يخص الطاقات المتجددة يولي مخطط الاستثمار الجديد (2015-2019) أهمية للنهوض بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر. حيث أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:
 - برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019. وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطني، والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية، وضمان نقل المعارف، والمهارات لاسيما للشباب؛
 - المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري، وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/سنويا)، وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية (التي ستمثل 70 % من الإنتاج). وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة، وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري. (2)
- كما وتم وضع برنامج واسع للطاقة المتجددة، حيث دخلت محطة هجينة أولى حيز الخدمة منذ سنة 2011. كما ستشروع 23 محطة للطاقة الشمسية ومزرعة لإنتاج الكهرباء بقوة الرياح.
- ✓ في مجال السياحة: منح الأولوية للقدرات الوطنية لتنمية الصناعة السياحية كحتمية ضرورة حيث:

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، مداخلة الوزير الأول لدى عرضه مخطط الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

(2) : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر-فرصة لتنوع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، ص7.

- سُمّح الأولوية في هذا المجال لمتابعة المشاريع الحارية ولاسيما توفير قدرات للاستقبال تتمثل في 50.000 سرير و15 مؤسسة حموية. وموازة مع ذلك، سيتم تعزيز عمليات التهيئة السياحية وترقية وجهة الجزائر وتدعيمها.
 - دعم نشاط الصناعة التقليدية ببعديه الممثلين في الحفاظ على التراث الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال استكمال برنامج إنجاز غرف الصناعة التقليدية والدعم المباشر وغير المباشر للحرفيين والمساعدة في إنشاء شبكات التموين والتسويق.
 - ✓ في مجال المنشآت الأساسية: وقد عازمت الحكومة الاستمرار في:
 - توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال أشغال المنافذ إلى الطريق السيار، والانطلاق في إنجاز 07 طرق أخرى على طول 663 كلم وفك العزلة عن الأقاليم وذلك بإنجاز طرق جديدة على مسافة 2000 كلم في الجنوب والهضاب العليا.
 - مواصلة عمليات ازدواجية السكك الحديدية على مستوى السكة الاجتياحية الشمالية كلها والكهربية التدريجية لمجمل الشبكة وإنجاز محطات جديدة وكذا الشروع في عمليات جديدة لتوسيع أو إنجاز خطوط الميترو والتراموي والمصاعد الهوائية.
 - أما في مجال النقل البحري، فسيتم استلام محطة نهائية للمسافنة بميناء "جن جن"، والانطلاق في أشغال إنجاز 04 محطات بحرية جديدة وإنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين .
 - وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني من خلال استلام 16 طائرة جديدة، والانطلاق في أشغال بناء مطاري الجزائر ووهران الجديدين فضلا عن برامج إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها .
 - كما سيتم تعزيز جهود الدولة في مجال الموارد المائية من أجل تغطية احتياجات البيوت وقطاع الصناعة من الماء والمشاركة في تنمية قطاع الفلاحة. فضلا عن متابعة المشاريع الحارية، ستولى عناية خاصة للاقتصاد في هذا المورد ورفع مردودية الشبكات وقدرات إنتاج المياه التقليدية وغير التقليدية، وتخزينها وتوزيعها.
 - وفيما يتعلق بالمنشآت الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن الحكومة تعترم العمل على عصرنتها بهدف ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتشجيع على اندماج مجتمعا في اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة. وعلاوة على رخص الجيل الثالث الممنوحة لمتعاملي الهاتف النقال، فإن نظام الجيل الرابع للهاتف الثابت يغطي حاليا مجمل عواصم الولايات.(1)
- 2- تدعيم المجال الاقتصادي والمالي:** من أجل تعزيز النتائج المحرزة في البرنامج السابق للفترة 2010- 2014 وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد المتمثلة في تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 07 % وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني حيث تم :

(1) : الوزارة الأولى، بوابة الوزير الأول، مداخلة الوزير الأول لدى عرضه مخطط الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، مرجع سبق ذكره، (بتصرف)

- ✓ وقد تضمّن مشروع مخطط العمل تفاصيل عن الأعمال التي سيتم القيام بها في مجال عصرنة النشاطات المالية وتعزيز مكافحة الفساد وتبييض الأموال، وتحسين مناخ الأعمال وإعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتوفير العقار الصناعي.
- ✓ إقرار تدابير خاصة من أجل تأطير السوق الوطنية وضبطها، وضمان التمويل المستمر بالمواد والبضائع وحماية المستهلكين وقدرتهم الشرائية.
- ✓ عزم الحكومة على مواصلة جهودها بهدف القضاء على التجارة غير المشروعة من خلال تنفيذ البرنامج الجاري لإنجاز 1000 منشأة تجارية جوارية و 08 أسواق للجمله جهوية ووطنية ودخول 30 مخبرا لمراقبة النوعية حيز الخدمة.

3 - تحسين جهود في مجال التنمية البشرية: ستبذل الدولة جهودها من أجل تعميق ديمقراطية التعليم من خلال:

- ✓ تحسين ظروف التمدرس وتطوير التجهيزات والمنشآت القاعدية وتعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين حول ظروف العمل ومعيشة الموظفين والأساتذة في قطاع التربية الوطنية.
- ✓ تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار، وتدعيمه بتكوين وبحث يتوخى أهدافا محددة وتنظيم علاقاته مع القطاعات الاجتماعية - المهنية.
- ✓ تكثيف التكوين المهني وتنويعه، إذ ستعمل الحكومة على تطوير مسارات التكوين لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا البرامج الجوارية لفائدة سكان الريف.
- ✓ وبما أن التشغيل والسكن يشكلان أهم انشغالات مواطنينا، فإن الحكومة يعتبرهما من أوليات عملها. ولهذا الغرض، فإن قوام البرنامج الحالي للسكنات بمختلف صيغته، يقدر بأزيد من 2,2 مليون وحدة، منها 1,2 مليون وحدة قيد الإنجاز. كما سيتم تسليم 300.000 مسكن، والانطلاق في أشغال إنجاز 600.000 مسكن وفي هذا الإطار، فقد شرع في أعمال من أجل إعادة هيكلة الأداة الوطنية للإنجاز وتوفير الأوعية العقارية وتطوير طرق البناء وترقية سوق التأجير وإرساء مسعى نوعي في مجال تصميم السكنات وإنجازها.
- ✓ تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالزراعة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية وستشجع تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، سيتم تجديد جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتخفيفه وتأسيسه على مقارنة اقتصادية في معالجة مسألة البطالة.
- ✓ تبسيط إجراءات استحداث نشاطات من قبل البطالين أصحاب المشاريع وتقليص آجالها. وسيستفيد المقاولون الصغار من تسهيلات للحصول على القرض البنكي. كما سيتم مرافقتهم قصد ضمان ديمومة مشاريعهم من خلال التكوين في مجال التسيير وتمكينهم من الاستفادة من الطلبات العمومية.
- ✓ من جهة أخرى، سيتم وضع آليات تحفيزية خاصة لفائدة الشباب حاملي الشهادات عند استحداث نشاطاتهم لاسيما النشاطات التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة.
- ✓ إعادة تحديد محتوى الأجر الوطني الأدنى المضمون من خلال إعادة صياغة معمقة للمادة 87 مكرر من قانون العمل، سيتمحور عمل الحكومة في مجال علاقات العمل حول التكفل بمسائل المناولة وحماية الأطفال والأشخاص المعوقين والعمل غير المشروع وترسيم الحوار الوطني على الصعيدين الثنائي والثلاثي.

✓ وستستمر الحكومة في منح الأولوية للتكفل الصحي بالمواطنين سواء في مجال الوقاية أو مكافحة الأمراض المتنقلة أو تنظيم عمليات العلاج. وستتمحور الجهود حول أنسنة العلاقات بين السلك الطبي والمرضى وتحسين ظروف الاستقبال والتكفل على مستوى الهياكل الاستشفائية.

✓ مواصلة إنجاز هياكل صحية جديدة سواء تلك التي تقدم خدمات طبية أساسية أو المؤسسات المتخصصة لاسيما المراكز الاستشفائية الجامعية ومراكز مكافحة السرطان، وتزويدها بمستخدمين ووسائل ملائمة. من جهة أخرى، سيتم تحسين وفرة الدواء وتشجيع الاستثمار في المنتجات الصيدلانية.

✓ دعم العائلات المعوزة والطفولة المسعفة وكذا الأشخاص المعوقين من خلال الإبقاء على التدابير والآليات الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الإقصاء، وتعزيزها. وسيتم تسريع وتيرة انتشار مصالح النشاط الاجتماعي على مستوى البلديات، وكذا تبسيط إجراءات منح المساعدات في إطار أجهزة الإدماج الاجتماعي والمهني.

✓ وفضلا عن تامين تراثنا الثقافي، سيتم دفع حركية تطوير خدمة عمومية جوارية في مجال الثقافة. كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى الشروع في تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والمهنية للفنان وتعزيز حقوق المؤلفين ودعم الإنتاج الثقافي. وتوفير الشروط الملائمة لتنظيم التظاهرات الثقافية الدولية، لاسيما "فلسطينية، عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015".

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجسيد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجسيد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل والذي يعتبر الممول الأكبر لبرامج الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التنموية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030

إن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات خاصة عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 إلى دون 47 دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجبها قامت الجزائر بتجديد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015 - 2019 ليتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أقر بتاريخ الاثنى 10 أبريل 2017.

وقد تم الكشف عن أهم معالم النموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة الجزائرية على تجاوز أولا الأزمة الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد تنافسي متنوع، من خلال مضمون وثيقة أولية محررة في 21 صفحة نشرت على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الوزراء قد صادق في 26 جويلية 2016 على نموذج جديد للنمو الاقتصادي "Un nouveau modèle de

"croissance économique" هذا النموذج الذي يرتكز من جهة على مقارنة مستحقة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019 ويقوم من جهة أخرى على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030".⁽¹⁾

أولا - مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030 : تسعى الجزائر وفق النموذج الجديد إلى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030 وهذا من اجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، كونه يحمل في طياته إجراءات استعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية وقد تضمنت الوثيقة جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "عميقة" تمتد إلى 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة، وينتظر أن تتمكن الجزائر من خلاله تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث تشير هذه الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في 2016 على نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقارنة مستحقة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة (2016-2019)، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030. يهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي:

- 1 - مرحلة الإقلاع (Phase de décollage) من 2016-2019: وهي مرحلة ستطبع برفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.
- 2 - مرحلة انتقالية (Phase de transition) من 2020 - 2025: تسمح بتحقيق تهيئة القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- 3 - مرحلة الاستقرار أو الالتقاء (Phase de stabilisation ou convergence) من 2026 - 2030: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من (الالتقاء) تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني .

إذن هذه الوثيقة الجديدة جاءت، لتدلل ظاهريا على وجود تصور حكومي لإدارة الأزمة من خلال 03 مراحل:

أ - المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع، وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة 2017-2019 في بيئة صعبة، تتميز استنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق على النحو التالي:⁽²⁾

- ✓ بالنسبة للميزانية التشغيلية، هذا الغطاء من شأنها حماية النفقات الثابتة، والنظر في خصوصيات كل قطاع لضمان حسن سير الخدمات والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية للفقراء وكذلك السلع والخدمات.
- ✓ الحفاظ على استقرارنا الاقتصادي والمالي يتطلب، في هذا السياق، والعمل الحكومي الاستباقي لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي تم تقديمها في قانوني المالية لسنتي 2015 و 2016.

(1) : فرح إلياس الهناني، كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، يومي: 10،11 أكتوبر 2017، ص 08. (بصرف)

(2) : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances , **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)** , Algérie , Juillet 2016, p 02.

- ✓ توطيد هذه المجموعة من الإجراءات تستمر من خلال تنفيذ تدابير مالية وضريبية ويساهم في تعميق النهج لتعظيم الاستفادة من الموارد المالية وترشيد الإنفاق من خلال ضبط النفقات أفضل تشغيل وكفاءة أكبر للاستثمارات العامة ذات طبيعة استثنائية وغير قابلة للتأجيل.
 - ✓ باتخاذ إجراءات معينة لتقليل العجز في الموارد، وهذا عن طريق تحسين تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة والتعبئة المثلى للدخار الداخلي.
 - ✓ مراقبة النفقات من خلال مواصلة الجهود التي بدأت منذ عام 2015 للحفاظ على الأرصدة النقدية القصيرة الأجل والاستدامة المالية المتوسطة الأجل. وبالتالي فإن التدابير المتخذة في عام 2015 والتدابير المعتمدة لعام 2016 ، ستكون أكثر صرامة وتوحيداً في السنوات القادمة⁽¹⁾
- ولتأكيد خطورة المرحلة (بسبب التقلبات الأخيرة في أسعار النفط الخام العالمية) تضع الوثيقة في صفحتها الثامنة طرح سيناريوهين لأسعار النفط وتأثيرهما على أرصدتنا الداخلية والخارجية.
- I - توقعات التكييف المالي في السيناريو المتدني دون تعديل الميزانية :**

- ✓ الحفاظ على سعر الصرف (i) عند 108 د.ج/ دولار، والتضخم عند 4٪.
 - ✓ باعتبار السعر الأدنى المتوقع للنفط في حدود 40 دولار سنة 2017، و45 دولار سنة 2018، و50 دولار سنة 2019، لتخلص إلى القول إنه حتى لو تحقق ذلك فسنكون أمام تدهوراً في الاختلالات الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تفاقم حالات العجز في الخزينة العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حادة في المديونية الداخلية وتدهور ميزان المدفوعات الذي سيقبل إلى حد كبير من رصيد احتياطات الصرف.
- II - توقعات سيناريو الاستقرار في المالية العامة خلال الفترة 2016-2019 :**

- ✓ تطور سعر برمبل النفط الجزائري إلى 50 دولار في 2017 و55 دولار في 2018 و60 دولار في 2019؛
 - ✓ الزيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة 11٪ سنوياً لتغطية نفقات التشغيل تدريجياً بنسبة 84٪ في 2019، مقارنة بـ47٪ في عام 2014؛
 - ✓ استقرار نفقات الموازنة، من المعدات بمبلغ إجمالي قدره 7000 مليار دينار سنوياً (من حيث المدفوعات).
- وتظهر توقعات هذا السيناريو في 2019 أرصدة الخزنة (-1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وميزان المدفوعات (+2.2 مليار دولار، وبالتالي تجنب مخاطر تفاقم المديونية داخليا وخارجيا بل يساهم في تعزيز احتياطات النقد الأجنبي.
- ب- المرحلة الثانية:** مرحلة التحول يسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وتطوير مصادر طاقة بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينبه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

(1) : République Algérienne Démocratique et Populaire, **Ministère des Finances**, op-cit, p 07 .

ج - المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار التي يتضمنها المشروع، والممتدة ما بين عامي (2030-2025)، وتسميها الوثيقة مرحلة تثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدارا شاملا لجميع السياسات السابقة.⁽¹⁾

ثانيا - أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد : يسלט نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية: (2)

1 - المقاربة المستجدة في لسياسة الموازنة: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق 2019 تتمثل في:

- ✓ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير؛
- ✓ تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- ✓ حشد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

2 - مقاربة التنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد

استهدافها في المرحلة الثانية آفاق 2020 - 2030 والمتمثلة في:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا ما بين 2020-2030؛
- ✓ رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات؛
- ✓ مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030)؛

- ✓ تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنويع الصادرات؛
- ✓ التحول في مجال الطاقة بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من 6% سنوياً في عام 2015 إلى + 3% سنوياً بحلول عام 2030)، مما يعطي سعراً عادلاً للطاقة (تستهلك أقل وأفضل) واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري لغاية للتنمية؛
- ✓ تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل. (المتسارع).⁽³⁾

ثالثا - محاور برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016 - 2030 : ومن أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، يحدد

النموذج إجمالاً ثلاثة محاور إستراتيجية:

1- ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع جديدة للنشاط

الاقتصادي. مما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي، والبناء، والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، حيث أن الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، وبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى حيث يتراوح بين (6.5-7.4%) لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

(1) : بن بوزيان محمد، قسيموري كفية: الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص 377 .

(2) : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances , LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE) , Algérie , Juillet 2016, p 01.

(3) : op-cit, p 02.

2- تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو خارج قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص، والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 (الاندماج المالي) بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية باشتراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب:

✓ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛

✓ سياسة قوية للتحويل التكنولوجي، وتكثيف العلاقة بين الجامعة، والمؤسسة.

3- الملائة الخارجية: الاستدانة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنوع الاقتصاد خارج المحروقات وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ 6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية، وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية، وصناعية وخدمائية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات، واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أربعة معوقات رئيسة درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملائة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط، والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي. وقد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفق 06 محاور إستراتيجية:

✓ تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛

✓ تمويل الاستثمار من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات.

من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛

✓ السياسة الصناعية، والتنويع؛

✓ تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي، وإدماجه؛

✓ ضمان الأمن، وتنويع المصادر الطاقوية؛

✓ حكاما النموذج الاقتصادي الجديد. (1)

رابعاً - النقائص والانتقادات الموجهة للنموذج الاقتصادي الجديد: لعل أكثر الانتقادات للنموذج الاقتصادي الجديد والتي ظهرت لدى وسائل الإعلام هي عدم وضوح محاوره، وعدم بروز الإرادة السياسية بدقة بعد المصادقة عليه، وفيما يلي نبين أهم النقائص: (1)

- ✓ بناء النموذج الاقتصادي على سيناريوهات للتنبؤ بمحور المالية العامة 2016 - 2019 : إلا أن كلاهما (المتفائل بارتفاع أسعار النفط والمتشائم باستمرار الانخفاض بأسعار النفط) يؤكد على استمرار العجز، فمن خلال السيناريو المتفائل بتحسين وضعية أسعار النفط؛ أي 50 دولار للبرميل في سنة 2017، و 55 دولار للبرميل في سنة 2018، فإن الميزانية تحقق عجز بـ 1.9 % من الناتج الداخلي الخام بشرط أن تزداد الإيرادات بنسبة 11 %، مع ثبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند حدود 108، ومعدل التضخم عند حدود 04 %، إلا أن معدل صرف الدينار قد انخفض إلى 110 في سنة 2016، كما أن معدل التضخم كان في حدود 6.4 % في نفس السنة، وعليه فالتوقعات التي بني عليها السيناريون كانت غير سليمة، الأمر الذي يعكس زيادة الضغوطات على الموازنة العامة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض، إذ أنه وصل في الثلاثي الأخير من سنة 2018 إلى حدود 118.16 د.ج للدولار الواحد.
- ✓ تضمن النموذج ضرورة تحقيق المردودية للأموال المصروفة أو بعبارة أدق كما جاء في النموذج إنتاجية الأموال المستثمرة للإدارة العمومية دون وضع أية ميكانيزمات لتحقيق ذلك المطلب، ذلك لأن المواطن قد تعود على الحصول على بعض الخدمات دون دفع قيمتها، فهل تعني الإنتاجية تخلي الدولة عن دعم الصحة والتعليم وخدمات الحالة المدنية؟
- ✓ ركز النموذج الاقتصادي الجديد في سياسة التنوع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار، والتركيز على وجه الخصوص الرقابة المتعلقة بالتهريب، وتطبيق المعايير الدولية على المعدات المستوردة، وحماية الاستثمار والملكية الفكرية وغيرها.
- ✓ عدم التركيز على محاربة الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربه، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة وخاصة المستوردة منها، وعدم إبراز دورها في تشجيع الاستثمار، وكأن النموذج لا يتعلق ببيئة الجزائر.
- ✓ كثرة الإجراءات التي تضمنها النموذج لتنوع الاقتصاد، كما أنه لم يتضمن كيفية تنفيذها، والجهة المسؤولة عنها، ومدة تطبيق كل إجراء على حدى.
- ✓ تركز سياسة تشجيع الاستثمار على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير مازال محتكرا من طرف القطاع العام الذي يظهر عاجزا عن مواكبة التطورات التكنولوجية نتيجة لعدة عوامل معظمها خارجة عن إطاره، فمنها ما يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فمثلا ما يتعلق بدوره في تسوية المعاملات نجد الحد الأدنى للأجور يساوي 18000 د.ج، أي حوالي ضعف الحد الأدنى للأجور

(2) : العايب يسين، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص48.

وهو ما يعادل 161 دولار ، فإذا كانت التكلفة السنوية لبطاقة Visa في حدود 70 دولار، والعمولة عن كل عملية سحب 01 دولار مضافا إليها عمولة 01 % عن كل عملية دفع وسحب، فهل يمكن للحد الأدنى للأجور أن يتحمل تكاليف التعامل بالنقود الالكترونية، وذلك رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد، كما أن القطاع البنكي لا يمكن له في ظل عدم تعميق التعاون بينه وبين مؤسسات الأمن على إجبار المتعاملين وخاصة في القطاع غير الرسمي على التعامل داخل دائرته.

✓ لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016 إلى يومنا الحاضر، مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات الاهيار في أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية للجزائر مع الغير. (1)

✓ إقصاء الكفاءات الجزائرية (من خبراء، ومحليين وأستاذة) كونهم على دراية بأوضاع الاقتصاد الوطني في إعداد هذا البرنامج، في حين تم الاستعانة بالخبرة الكورية الجنوبية في إعداد النموذج الجديد للنمو.

✓ إن ربط وثيقة النموذج الاقتصادي الجديد على أن عملية التحول الاقتصادي تكون بدأ بمرحلة الإقلاع الاقتصادي، وهذا من خلال زيادة الجباية، ورفع الضرائب، هو مؤشر على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي، والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني من جهة، وإمكانات الجزائر من جهة أخرى، بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي في بلد به مخزون هائل من علماء، وباحثين ومختصين،

✓ عدم قيام هذا النموذج على أسس، وقواعد متينة، ومحكمة، فالإجراءات الإدارية البيروقراطية، وكثرة الفساد والرشوة، هي السمات الغالبة على كل المؤسسات في الدولة، والتي لا يمكن لها أن تؤسس لعهد اقتصادي جديد، كما أن الفساد، وكذا تغييب العنصر البشري، ومفهوم اقتصاد المعرفة ليسا هما فقط وجه المأزق في النموذج المقترح. (2)

(1) : العايب يسين، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 49.

(2) : بن بوزيان محمد، قسيموري كفية: مرجع سبق ذكره، ص 379.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري رغم المخططات التنموية التي برمجت بداية 1967 للنهوض به إلى أنه عرف وضعاً غير متكافئ، كونه اعتمد على الصناعات المصنعة الضخمة كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي على حساب الزراعة واعتمدت على التخطيط المركزي الضعيف وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، قد أدت إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي ترجمت في انخفاض معدلات النمو وتبعية أكثر إلى قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل المخططات التنموية إلى غاية إستفحال الأزمة النفطية التي أكثر والتي عصفت بالكثير من المتغيرات في سنة 1986 وهو ما زاد من تأزم الوضع الاقتصادي للبلاد للكثير من المؤشرات الاقتصادية كظهور التضخم المستورد، والعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين محدثة بذلك استنزاف لجزء كبير من إيرادات صادراتها.

وأمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج إصلاحات اقتصادية وموازية مع ظهور موجة التحول نحو اقتصاد السوق تجلت هشاشة الاقتصاد الوطني أكثر فأكثر خاصة مع نهاية سنة 1988 الذي حتم عليها التوجه على المؤسسات الدولية نهاية 1999 مستنقدة بسياساتها وتوجيهاتها في إطار اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي كمحاولة لاحتواء المشاكل الاقتصادية إلى أن تلك الإصلاحات الاقتصادية أوقعت الجزائر في مديونية لم تخرج منها إلى غاية تحسن أسعار النفط 1999 ما ساهم في تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري ترجمها تحقيق بعض الفوائض في ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف مما شكلت انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائر ترجمت إلى برامج إنفاقية وفق منظور كيتري توسعي بداية من سنة 2001.

ورغم تلك الإصلاحات المعتمدة والبرامج الاتفاقية الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعابه انعكست بالسلب على النمو في الجزائر بسبب احتلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية، ما أدى بالاقتصاد الجزائري أن يبقى مرة أخرى رهين تغيرات أسعار النفط. ورغم البحوث المالية التي عاشتها الجزائر في الألفية الثانية، إلا أنه مع انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 بدأت بوادر الاختلالات الاقتصادية تلوح في الأفق منذرة ببروز أزمات، فكان لابد من الحكومة الجزائرية إلى محاولة تجنب الوضعية السيئة، واتخاذ الإجراءات الملائمة، فأطلقت بنموذج اقتصادي جديد في 2017 كخطوة لتجاوز الأزمة الاقتصادية أولاً، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال تبني حملة من الإصلاحات.

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : تحدي انخفاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تحدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

المبحث الثالث: تحدي تفعيل التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي

تمهيد :

يواجه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في تمويله للتنمية العديد من التحديات الاقتصادية التي باتت تداعياتها جلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ومن أبرز هذه المشاكل هو اعتمادها الإيرادات البترولية الذي يتأثر بدوره إلى تقلبات في الأسواق العالمية ما يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة التي تركز عليها في تمويل خططها الاقتصادية والاجتماعية وتسوية معاملاته مع الخارج، وعلى الرغم من هذه المكانة التي حظي بها إلا أن الجزائر قد تعرضت لصدمة تجلت في انهيار أسعاره في فترات متعاقبة كان آخرها الأزمة النفطية لعام 2014 عندما تراجعت أسعار النفط إلى مادون 40 دولار للبرميل.

وفي ظل المستجدات والتحولات الدولية وكل ما تفرزه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة والاستثمار والتعاون بين الدول في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار والشراكة الأجنبية. فإن تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية، فكان على الجزائر أن تبحث وتعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار، وتشجيع الأجنبي رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات، وإحداث سياسة تنموية شاملة متينة وعلى اقتصاد سوق منتج للسلع والخدمات وقادر على خلق الثروة. كما وسعت الجزائر في إيجاد مكانا لها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول لها، هذا الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للاستقلال وتحسينا لمحاو مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2020، كما يتجسد موقف الجزائر هذا من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية.

وعليه سيقصر هذا الفصل على دراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري في المطالب التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** تحدي انخفاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تحدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؛
- ✓ **المبحث الثالث:** تحدي تفعيل التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

المبحث الأول: تحدي انخفاض الإيرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تمثل الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للجزائر في تمويلها للتنمية الاقتصادية منذ الاستقلال حيث مزال النفط يتربع على حجم الصادرات بنسبة تفوق 97% وما بين 60% و70% من مداخيل الميزانية، وأكثر من 40% من الناتج الداخلي الخام وهذا ما جعل الجزائر، ما يبرز هشاشة الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن أي تقلب في أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية ما سيؤدي إلى التأثير على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة التي تسدد بها فواتير وارداتها مع العالم الخارجي و هو ما حدث في الكثير من النكسات التي شهدتها أسعار النفط في بداية القرن الواحد والعشرين حينما شهدت أسعار النفط أزمتهن مالتين على التوالي واحدة في سنة 2009 وأخرى في سنة 2014، حينما وصلت أسعار النفط ما دون 50 دولار للبرميل ما أدت إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية الحالية 2014

قبل التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى الأزمة النفطية الحالية (2014) وجب التطرق إلى بعض الأزمات التي شهدتها السوق العالمية بداية من السبعينات، كون أن لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2014 قد شهد مجموعة من الصدمات النفطية وزعت حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014، كما ولا بد التفريق ما بين الأزمات النفطية الموجبة والأزمات النفطية السالبة وهذا بالنسبة للدولة المنتجة لا المستوردة للنفط على النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع الأزمات النفطية ما بين 1973 - 2008:

أولا - الأزمات النفطية الإيجابية: ويطلق عليها الأزمات النفطية الإيجابية وهذا من نظر الدول المنتجة للبترول كون أن أسعار النفط في تلك التواريخ قد غيرت منحها نحو الارتفاع في الأسواق الدولية، وهذا راجل إلى مجموعة من الأسباب نوجزها حسب كل تاريخ .

أ - الأزمة النفطية الإيجابية لعام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل من جانب واحد، حيث قفزة الأسعار من 03 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400% (1).

ب - الأزمة النفطية لعام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية "حرب الخليج"، من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

ج - الأزمة النفطية لعام 2004: تميز هذا العام بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم العام ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة عام 1987. (2)

(1) : منتدى الأعمال الفلسطيني، تقرير بعنوان: تقلبات أسعار النفط عالميا، مركز الدراسات والأبحاث، 2015، ص12.

(2) : نفس المرجع، ص13.

ثانيا. الأزمات النفطية السلبية: وهي تلك الأزمات التي انخفض فيها أسعار النفط ما أدت إلى آثار سلبية على الدول المنتجة نذكر أهمها:

أ - الأزمة النفطية لعام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر برميل بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقترب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

ب - الأزمة النفطية لعام 1998: عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة 1997، ومع التخطيط الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك خاصة فتزويلا حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط، ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت الأوبك في 23 مارس 1999 بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد.⁽¹⁾

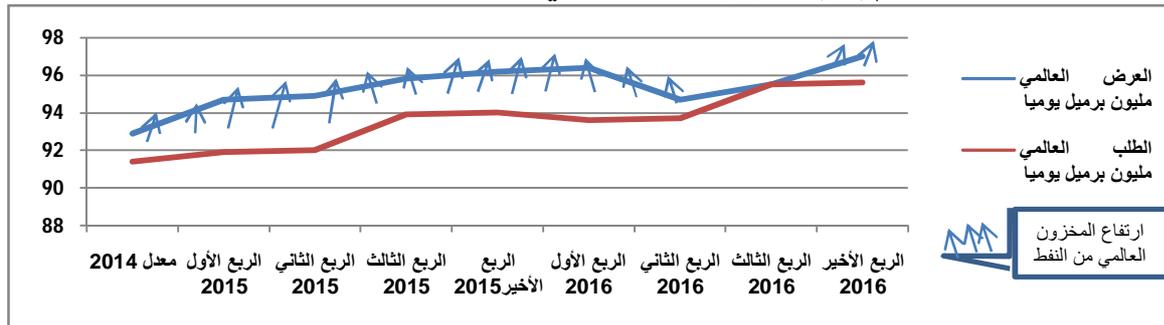
د - الأزمة النفطية لعام 2008: لقد وصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.⁽²⁾

الفرع الثاني: تحليل الأزمة النفطية الحالية (2014)

يرجع الكثير من الاقتصاديين أن الانكماش في أسعار النفط في الأسواق النفطية والتي شهدتها منتصف جوان 2014 نتيجة تصافر مجموعة من الأسباب والعوامل تتباين فيما بينها، ما بين السياسية والاقتصادية وحتى الجيوسياسية، نوجزها فيما يلي:

1 - الأسباب الاقتصادية: تمثلت أهمها في اختلال قانوني سوق النفط والمتمثل في العرض والطلب حيث تغلب العرض على الطلب وهذا كما يوضحه الشكل الموالي على النحو التالي:

الشكل رقم (17): العرض والطلب العالمي على النفط ما بين 2014 - 2016



المصدر: عمر سليمان، أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انهيار أسعار الخروقات 2014-2016، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار الخروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة-، جامعة الأغواط، يومي: 10-11 أكتوبر 2017، ص 05.

- (1) : مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتدابيرها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015، ص 5.
- (2) : بوشول السعيد، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له، جامعة المدينة، 2015، ص 04.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عرض النفط الخام في السوق الدولية، مقارنة بالطلب، بحيث نجد أن هناك فائض قدره 1361 مليون برميل من النفط خلال عامي 2015-2016، تضاف إلى مخزونات النفط العالمية بسبب نقص الطلب، وهذا بطبيعة الحال يلعب دورا أساسيا في انهيار أسعار النفط و فيما يلي نوجز الأسباب التي أدت إلى الانكماش في الطلب العالمي والزيادة في العرض كما يلي:

أ- الانكماش في الطلب العالمي: شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤا كثيرا نحو 0.7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0.7 % من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012-2013.⁽¹⁾ والسبب في ذلك هو:

✓ **انكماش النمو الاقتصادي:** بالرغم من التعافي الطفيف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤا ضعيفا وصل إلى حدود 2.6% في سنة 2014 وهذا لتأثره بتباطؤ باقي الدول التي لم تحقق هذا النمو بالرغم من الجهود التي تبذلها في هذا المجال خاصة الصين الذي تراجع فيها معدل النمو من 7.7 % في 2012 إلى 7.4% واليابان التي وصل فيها معدل النمو (0) في 2014 ودول الاتحاد الأوروبي التي حققت نمو طفيف وصل إلى 0.9 % في 2014 وهو ما انعكس على استهلاك النفط لهذه الدول، على سبيل المثال حيث بلغ متوسط إجمالي استهلاك النفط 15.3 مليون برميل يوميا في 2009، ثم أصبح 14.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الشكل رقم (26): تباطؤ معدلات النمو في العالم الفترة ما بين 2012-2014

المناطق / السنوات	2012	2013	2014
العالم ✓	2,4%	2,5%	2,6%
الولايات المتحدة الأمريكية ✓	2,3%	2,2%	2,4%
منطقة اليورو ✓	-0,7%	-0,4%	0,9%
اليابان ✓	1,7%	1,6%	0%
الصين ✓	7,7%	7,7%	7,4%

المصدر: بريش أحمد، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البروتولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية إيجاد حلول، ملنقى دولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدينة، 2015، 05.

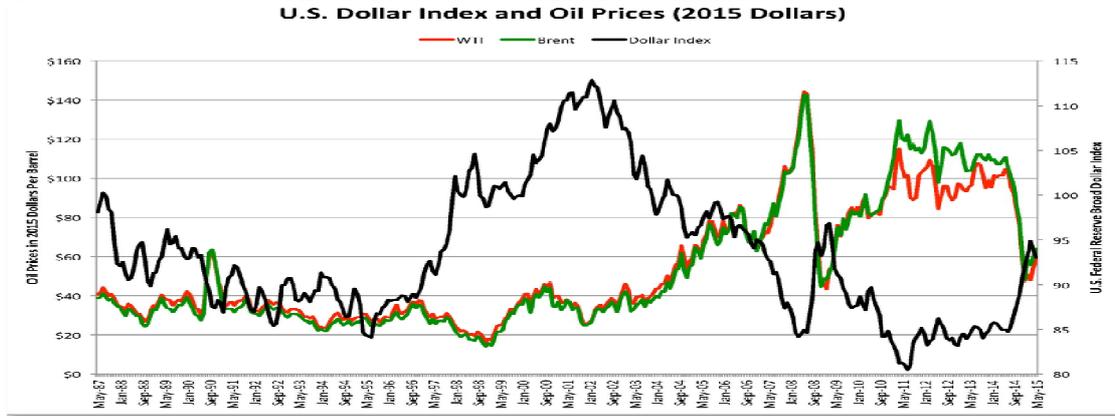
✓ **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** تؤكد اغلب الدراسات أن سعر النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (بعد أخذ عامل التضخم في الاعتبار)، إذ أنه كلما كان هناك ارتفاع في سعر صرف الدولار، فإن أسعار النفط تميل نحو الانخفاض بسبب ضعف الطلب، وبالعكس يؤدي انخفاضه إلى زيادة الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه. وبالتالي زيادة أسعار النفط.⁽²⁾ فمثلا عندما كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية في عام 2011 مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 01 دولار)، وبما أن سعر برميل النفط آنذاك يساوي 110 دولار، فذلك يعني أنها تشتري البرميل الواحد بـ 5900 روبية تقريبا، ولو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61 روبية هندية تساوي 01 دولار)، فإن ذلك يعني أن عليها

(1) : صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واشنطن، 2015، ص 28.

(2): براهم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص 11.

أن تدفع 6700 روبية مقابل البرميل الواحد، وبالتالي تحملها لمصاريف إضافية في حال ما إذا استمرت في شراء نفس الكمية، وهذا هو السبب وراء تخفيض وارداتها من النفط.⁽¹⁾ ومن وعلى المدى الطويل وقد لعبت التطورات في العرض والطلب أدوارا هامة في دفع الانخفاض الأخير في أسعار النفط وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (18): العلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وأسعار النفط ما بين 1987 - 2015



المصدر: بريس أحمد، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط وحتمية إيجاد حلول، ملتقى دولي انعكاسات ائمار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015، ص.05.

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الدولار أسعار النفط، بحيث نلاحظ أنه مع بداية ارتفاع الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من 2014 إلى غاية النصف الأول من 2015، نتج عنه انخفاض في أسعار النفط، وهذا نتيجة لأسباب عديدة منها أنه سيخفض تكاليف الإنتاج، مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول أوبك، خاصة في بريطانيا والنرويج والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها سبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة، سيصبح النفط غالبا في أوروبا وآسيا، وسيخفض الطلب عليه فكلما ارتفع الدولار الذي يسعر به النفط انخفضت عملات هذه الدول، الأمر الذي يرفع سعر النفط داخل هذه الدول، ما يساهم في ضعف الطلب.

ب- الزيادة في العرض: عدم نمو الطلب العالمي على النفط لم ليتناسب مع زيادة العرض، مما أدى بالسوق النفطي

أن يعاني "تخمة في معروض النفط" بزيادة قدرت بـ 02 مليون برميل يوميا، ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان و ديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يوميا. معدل نمو سنوي يقدر بـ 5.4%، بحيث اكتسبت ثلاث عوامل أهمية خاص في زيادة العرض:⁽²⁾

✓ **الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):** ويرجع أحد سبب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان الأعضاء في أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

(1) : راهم فريد، بوركاب نبيل، اهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخلة في إطار أشغال الورشة الثانية في المؤتمر الأول حول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص.2.

(2) : صندوق النقد الدولي: دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سابق ص 28.

✓ زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: بالرغم من اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014. وبوجه عام ارتفاع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014، وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في أمريكا.

✓ تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت بلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 أن لا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي). وقررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، بالرغم من تزايد مخزون النفط. في حين يرجع البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها بعدد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على جعل من القضايا، كما تستخدمان النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها وذلك لمعاقتها على موقفها بخصوص الأزمة الأوكرانية، وقضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي.

✓ تراجع دور أوبك في تحديد أسعار النفط: في الماضي عندما تنخفض أسعار النفط كانت أوبك تقرر خفض الإنتاج فورا لدعم السعر، لكن هذه المرة، في الجلسة 166 في 27 نوفمبر 2014، وفي اجتماع جوان 2015 قررت أوبك بضغط قوي من المملكة العربية السعودية، عدم خفض الإنتاج. يرى ممدوح سلامة خبير اقتصادي دولي في مجال النفط، بأن جميع الأدلة الظرفية تشير عن تواطؤ سياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وراء الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا.⁽¹⁾ كما وتم إعادة الإنتاج في كل من ليبيا والعراق ونيجيريا، حيث أعلنت ليبيا في أواخر جوان 2017 عن ارتفاع الإنتاج اليومي إلى 800 ألف برميل يوميا، يرتفع إلى 950 ألف برميل يوميا في أواخر السنة الحالية.

3 - المضاربة: أشار بنك التسويات الدولية في تقرير له أن التغيرات الحادة التي حصلت في أسعار النفط، هي مرآة لعامل التوقعات لدى المستثمرين الماليين في السوق العالمية الذين أصابهم الهلع، بعد قرار الأوبك عدم تخفيض الإنتاج اليومي، ودفع بهم إلى بيع الأصول المالية ذات العلاقة بالنفط خصوصا ما يسمى عقود المبادلات **SAWP**، ما عمق انخفاض السعر.

4. الديون: إن الزيادة في مقدار الديون في قطاع الطاقة نتيجة التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب ساهمت في امتناع بعض المنتجين عن تخفيض حجم إنتاجهم من النفط بعد بدأ تراجع الأسعار، وذلك من أجل سداد التزاماتهم ومواجهة الخطر الذي تتعرض له ميزانياتهم، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال (2006-2014) حوالي 20 %، في دول الأوبك والدول الناشئة 13 %، في منطقة التنمية والتعاون الاقتصادي حوالي 10 %.⁽²⁾

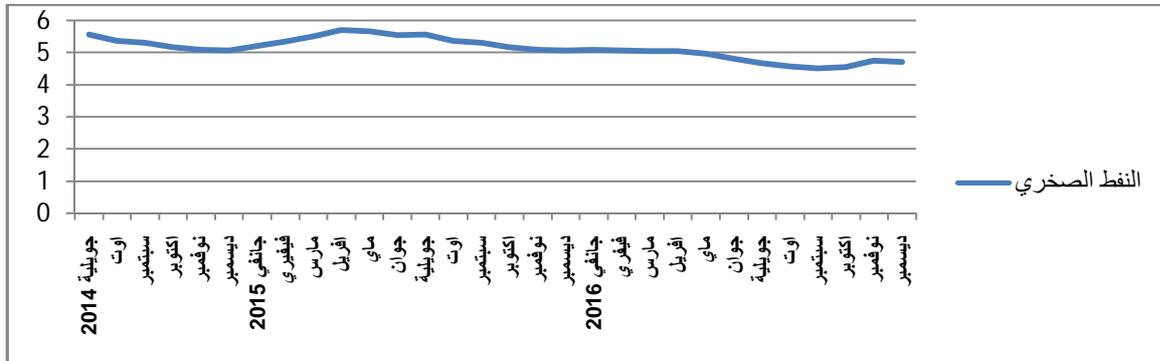
(1) : ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوم : 07 / 11 / 2015.

(2) : أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسات، قطر، 2015، ص 18.

5 - طفرة النفط الصخري: إن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

كما أن هناك عامل مهم أدى إلى تراجع طلب الولايات المتحدة من النفط، يتمثل في تحسين مستوى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات قبل النصف الأول من سنة 2014 أدى إلى تحفيز الاستثمارات التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة وتكلفة عالية من أجل استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، والنفط الرملي في كندا. وتتعلق تلك التكنولوجيات الحديثة بتقنيات التكسير الهيدروليكي، والحفر الأفقي. (1)

الشكل رقم (19): إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ما بين 2014-2017



الوحدة: مليون برميل/يوم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، المنشورات الشهرية، (من نوفمبر 2014 إلى فيفري 2017).

وتجدر الإشارة أن تقريره أصدرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أبريل عام 2014 أشار إلى أن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري بلغ 8.3 مليون برميل يوميا، وهذه التطورات انعكست على سوق النفط، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من نيجيريا مثلا، أكثر من 400 ألف برميل من النفط يوميا في عام 2014، أما حاليا فهي لا تستورد عنها شيئا. وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط التقليدي، بالإضافة إلى أن زيادة إنتاج المحروقات خاصة من خارج دول الأوبك، بلغ مستويات تجاوز فيها مستوى العرض العالمي عن كميات الطلب خلال عام 2014، وكان مصدر هذه الزيادات منطقة أمريكا الشمالية بحيث ارتفع إنتاجها من النفط والغاز الصخري من حوالي 10.9 مليون برميل يوميا في بدايات عام 2012، إلى 14.6 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر 2014، أي 34 بالمائة وهي نسبة عالية جدا. على الرغم من أن النفط التقليدي كذلك قد أثر على إنتاج الصخري كون أن تكلفة الغاز الصخري تعتبر مرتفعة نوعا ما عن تكلفة النفط التقليدي. إلا أنه وحسب الكثير من الخبراء أنه إذا ارتفعت أسعار النفط في السوق العالمي فوق 50 دولار للبرميل سيبدأ الغاز الصخري في تكثيف إنتاجه. كما وأصبح الغاز الصخري حاليا يشكل نحو 44% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وتعد هذه النسبة وحتى الزيادة في كمياته أكبر من إجمالي إنتاج كل من ثماني دول من أصل 12 دولة في منظمة أوبك (منظمة الدول

(1) : عمر سليمان، أثر متغيرات السوق الدولية والقواعد الدولية في انخيار أسعار المحروقات 2014-2016، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة-، جامعة الأغواط، يومي: 10-11 أكتوبر 2017، ص 09.

المصدرة للبتروول). والواقع أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن تتفوق الولايات المتحدة في السنوات القليلة المقبلة على المملكة العربية السعودية وروسيا لكي تصبح الدولة الأكبر إنتاجاً للنفط على مستوى العالم.

6 - المخزون النفطي: يساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وقد جاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، وحيث أن كل الأشياء متساوية، سوف تقود الزيادة في المخزونات إلى هبوط في الأسعار، ولقد ارتفعت مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3,4 % خلال سنة 2016 مقارنة بمستوياته خلال سنة 2015، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسؤولة لوحدها عن نحو 22,1% من هذه الزيادة.⁽¹⁾

2 - الأسباب السياسية: أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار النفط إلى تفسير سياسي البحث، وانطلق هذا التفسير من الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان " حرب المضخات" والخبير الاقتصادي دولي، ومستشار للبنك الدولي في واشنطن، "مدوح سلامة" ندوة بعنوان "العوامل الكامنة وراء أ تراجع الحاد في أسعار النفط الخام" وبنى فيهما تحليلهما على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من اجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتباريهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض.

✓ ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8 % في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار.

✓ أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 يتضاعف هذا المبلغ بطول مدة تراجع أسعار النفط.

هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كل من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.⁽²⁾ يرى ممدوح سلامة خبير اقتصادي دولي في مجال النفط، بأن جميع الأدلة الظرفية تشير عن تواطؤ سياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وراء الانخفاض الحاد والمفاجئ في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا. وقد قدمت العديد من الأمثلة على الدعم السعودي للولايات المتحدة، وهي على التوالي:

✓ في عام 1973 بادرت المملكة العربية السعودية بإنقاذ الدولار الأمريكي في أعقاب انهيار معيار الذهب الدولي، لذلك وضعت إدارة نيكسون نظاما جديدا للحفاظ على الطلب على الدولار أطلق عليه اسم " البترو-دولار". أي تسعير كل صادرات النفطية السعودية بالدولار الأمريكي حصرا.

✓ في الثمانينات، تنبعت إلى حاجة المملكة السعودية إلى حصة من السوق، فأغرقت السوق بالنفط مسببا انهيار أسعار النفط إلى 10 دولار للبرميل، اتضح فيما بعد أن تخابر بين السعودية والمخابرات الأمريكية (CIA) لتعجيل سقوط الاتحاد السوفياتي 1991.

(1) : سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال فترة 1990/2015، المؤتمر الدولي الأول: حول انعكاسات افيار النفط، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07 - 08 أكتوبر 2015 ، ص 10.

(2) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40 ، 2017، ص 52.

✓ وفي 2014 صرح وزير النفط السعودي " علي النعيمي " إلى الحاجة نفسها، في الجلسة 166 المنعقدة في 27 نوفمبر 2014 حاجة السعودية إلى الحصول على حصة من السوق، من المرجح أن هذا غطاء لتواطؤ بين الولايات المتحدة والسعودية لخفض أسعار النفط ضد روسيا وإيران. وفي واحد من تصريحاته الأخيرة، قال وزير النفط السعودي انه حتى إذا انخفضت أسعار النفط الى 20 دولارا للبرميل، فإن المملكة العربية السعودية لن تخفض الإنتاج، كما اعترف أن ميزانية السعودية ستعاني عجزا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، لكنه قال أن بأمكانها الاقتراض من البنوك واستخدام بعض الاحتياطات المالية للبلاد للتغطية الميزانية. لكن هناك آراء معاكسة والتي تقول أن السعودية بهذا التخفيض والتأثير في كمية وأسعار النفط التقليدي هو إجراء للقضاء على الغاز الصخري وإفلاس الشركات التي تعمل فيه.

المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عرفت الجزائر في منتصف عام 2014 أزمة اقتصادية حادة جراء انهيار أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية بحيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار أمريكي في جوان 2014 إلى حوالي 48 دولار أمريكي في جوان 2017، بنسبة تراجع تقدر بـ 56%، ونظرا للتبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية، فإن الجزائر تعد أكبر الدول عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الجزائر، ما خلف آثار وخيمة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول: أثر الأزمة النفطية على المتغيرات الخارجية : إن المستويات العالية التي بلغت أسعار النفط في الأسواق العالمية لمدة 15 سنة متتالية، مكنت البلد من تحصيل فوائض وتراكمات مستمرة لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 190.4 مليار دولار نهاية 2013، ما سمح بالتخفيف من آثار الصدمة الكبيرة لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني لكن على المدى المتوسط والطويل فإن الأمر سيصبح أكثر تعقيدا خصوصا بعد تآكل احتياطات الصرف ونفاذ احتياطات صندوق ضبط الإيرادات... على النحو التالي:

أولا- اثر الأزمة النفطية على أرصد ميزان المدفوعات : أدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 ، إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر بـ 11,8 %، أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015، بنسبة 47,1 % إلى عجوزات في الحساب الجاري وكذا في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر بـ 27,3 مليار دولار و 27,5 مليار دولار، على التوالي ، في سنة 2016 ، أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 5,2 % إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6 % . ومع ذلك، سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6,1 في الحد من، (مداخيل عوامل الإنتاج)، المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار وهذا على النحو الذي يوضح الشكل التالي:

الجدول رقم (27): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2012 – 2016

البيان	السنة	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الخارجي الجاري		12.418	1.153	9.277-	27.289 -	26.217 -
رصيد الميزان التجاري:		20.167	9.880	0.459	18.083 -	20.127 -
الصادرات (fob)		71.736	64.867	60.129	34.565	29.311
المحروقات		70.583	63.816	58.462	33.081	27.918
خارج المحروقات		1.153	1.051	1.667	1.485	1.393
الواردات (fob)		51.569-	54.987-	59.670-	52.649 -	49.437 -
رصيد حساب رأس المال		0.361-	1.019-	3.396	0.247 -	0.186
الرصيد الإجمالي		12.057	0.133	5.881-	27.537 -	26.031 -
سعر صادرات البترول الخام (دولار / برميل)		111.045	108.971	100.234	53.066	45.005

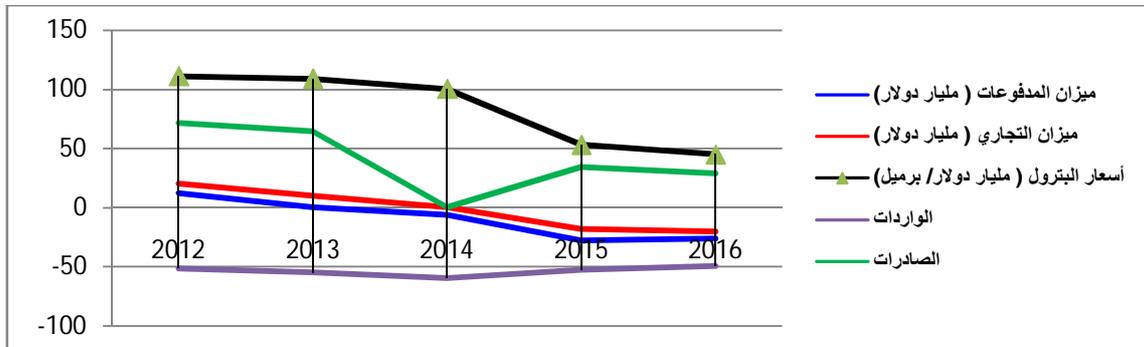
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2016، ص55.

أظهرت بيانات الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تفاقم تراجع قيمة الصادرات آخر سنة 2016 منها حوالي 27.91 مليار دولار صادرات المحروقات والتي أصبحت تمثل 93 % من إجمالي الصادرات. ✓ أما الصادرات خارج المحروقات فبلغت قيمتها 1.78 مليار دولار. ✓ أما فاتورة الواردات فانخفضت لتستقر عند 46.72 مليار دولار

وهذا بسبب تراجع الاستيراد في غالبية المنتجات. كما بلغ العجز التجاري للجزائر 3.97 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2017 مقابل عجز بـ 8.71 مليار دولار في نفس الفترة من 2016 بتراجع نسبته 54.4 بالمائة. وحسب بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، ارتفعت الصادرات الجزائرية إلى 15.7 مليار دولار بين جانفي ونهاية ماي من 2017 مقابل 11.15 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة قدرها 40.77%. أما الواردات فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ 19.67 مليار دولار في السداسي الأول لعام 2017 مقابل 19.86 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2016 أي بتراجع قدره 0.98%. وتغطي قيمة الصادرات 80% من الواردات المسجلة في الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2017 مقابل نسبة تغطية بلغت 56% في نفس الفترة من 2016. والشكل التالي يوضح أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2012 – 2016

الشكل رقم (20): يوضح أرصدة الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال فترة 2012 – 2016

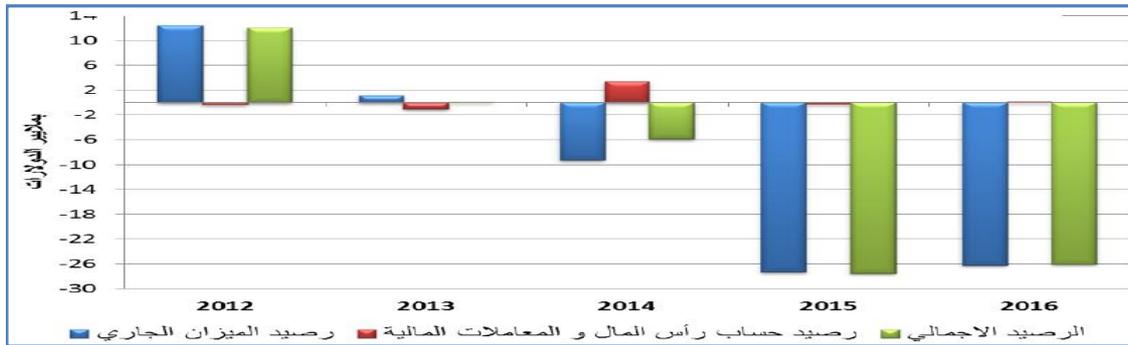


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثالث على التوالي في السنوات الثلاثة الأخيرة وتفاقم هذا العجز بين سنتي 2014 و2016، إذ انتقل من رصيد سلبي (-9.28) مليار دولار إلى 27.29 مليار دولار، سنة 2016،

ويمكن إرجاع ذلك إلى التدهور الكبير المسجل في الميزان التجاري بـ 2,04 مليار دولار، ليلعب 20,13 مليار دولار في 2016، مقابل 18,08 مليار دولار في 2015 وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية . بالمقابل، تقلص العجز في بند « الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج » للسنة الثانية على التوالي ليلعب 7,34 مليار دولار في نهاية 2016 ، مقابل 7,52 مليار دولار في نهاية 2015 مقارنة 8,14 مليار دولار في نهاية 2014 يفسر هذا التطور الإيجابي، أساسا، بانخفاض الواردات من خدمات النقل والتأمين، ذات الصلة بتراجع الواردات من السلع. كما أن التراجع المحسوس في عجز مداخل عوامل الإنتاج من 1.57 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 4.45 مليار دولار في سنة 2015 بسبب انخفاض تحويلات الأرباح وكذا حصص شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في الإنتاج. كما سجل بند صافي التحويلات الجارية⁽¹⁾ الذي يعرف فائضا هيكليا، في هذه السنة أيضا، فائضا قدره 2,82 مليار دولار في سنة 2016، في تزايد طفيف 2.77 مليار دولار مقارنة بسنة 2015. وقد أدى تطور مختلف هذه البنود إلى عجز في الحساب الجاري قدره 26,22 مليار دولار، وهو العجز الثالث على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض عائدات الصادرات من المحروقات بـ 5,16 مليار دولار، سجل عجز الحساب الجاري تقلصا طفيفا (بمقدار 1,07 مليار دولار) يرجع ذلك، أساسا، إلى تراجع الواردات بـ 3,21 مليار دولار وكذا إلى الانخفاض الكبير في عجز (مداخل عوامل الإنتاج) بنحو 2.9 مليار دولار. والشكل الموالي هذا التطور:

الشكل رقم (21): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 حول: التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016، ص: 54.

هذا وقد بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مستوى قياسيا قدره 16.6 % في 2015، كما سجل حساب رأس المال والمعاملات المالية فائضا في 2016 برصيد موجبا قدره 186 مليون دولار مقابل فائض قدره 3.40 مليار دولار سنة 2014.⁽²⁾ وبعد العجز (0.25 مليار دولار) المسجل في سنة 2015 الراجع إلى تحويل 2,34 مليون دولار المتعلق بعمليّة سحب استثمار خارجي، نتج هذا الفائض، أساسا، عن الارتفاع الواضح للاستدانة الخارجية، عقب تجسيد اقتراض الدولة الجزائرية لمبلغ قدره 900 مليون أورو لدى البنك الإفريقي للتنمية. إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2016 عجزا قدره 26,03 مليار دولار (14.61 مليار دولار في السداسي الأول و 11,42 مليار دولار في السداسي الثاني)، أي في تراجع قدره 1,51 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 .

(1) : التدفقات في التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو.

(1) : banque d'Algérie, **Tendances monétaires et financières**, Algérie, au 4 trimestre, 2015, p 63.

ثانيا- انخفاض الاحتياطيات الرسمية: من المعروف أن حوالي 98% من العملة الصعبة في الجزائر مصدرها الصادرات النفطية، كما أن الجزائر تستورد نحو 70% من احتياجات المواطنين. الأمر الذي حتم على الحكومة الجزائرية اللجوء لرصيداها من العملة (احتياطي الصرف) لتغطية العجز الذي بلغ ما يقرب من 200 مليار دولار قبل انخفاض أسعار النفط، ليصل إلى 156 مليار دولار تبعاً لتقارير الحكومة. والجدول التالي يوضح تأثير احتياطي الصرف الجزائري بالأزمة التي مست قطاع النفط خلال سنة 2014 ما أدى إلى استنزافه.

الجدول رقم (28): الاحتياطيات الرسمية الخارجية (2009-2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي لاحتياطيات	162,22	182,2	190,7	194,01	178,93	144,13	114,13	102,4
تغطية الواردات	38,33	36,76	36,66	35,4	30,4	28,4	22,5	19,5

الوحدة : مليار دولار

المصدر:

✓ تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 حول: التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016، ص: 54.

✓ تقرير صندوق النقد الدولي رقم 142/17 .

✓ إحصائيات سنة 2018: وزير المالية عبد الحمان رواية، عرض تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 في جلسة علنية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطي الصرف عرف نمو خلال الفترة 2009-2013 بحيث بلغ 148.91 مليار دولار نهاية 2009 و 182.22 مليار دولار نهاية 2011 ليصل إلى 194.01 مليار دولار نهاية 2013 ، ومع بداية السداسي الثاني من سنة 2014 عرف احتياطي الصرف تلاشيا بحيث كان يقدر بـ 194 مليار دولار في مارس 2014 ليأخذ بعدها منحى تنازلي ليصل إلى 193.27 مليار دولار في جوان 2014 ثم 178.93 مليار دولار في نهاية ديسمبر من نفس السنة، متأثراً بانخفاض أسعار النفط وصادرات المحروقات مرفوقا بارتفاع واضح في الواردات. بحيث واصل انخفاضه ليصل في ديسمبر 2016 إلى 114.1 مليار دولار مسجلا تراجعاً بـ 30 مليار دولار بين سنتي 2015 و 2016، بنسبة تغطية تقدر بـ 22.5 شهراً في 2016 مقارنة بـ 30.4 شهراً في نهاية سنة 2014، وفي نهاية جوان من السنة الجارية بلغ احتياطي الصرف حوالي 108 مليار دولار بعدما كان 114.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016، مقابل 121.9 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2016، بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط. وحسب تصريحات وزير المالية فان احتياطي الصرف الجزائري من المتوقع أن يبلغ قيمة 85,2 مليار دولار مع نهاية سنة 2018 أي ما يعادل 18,8 شهر من الاستيراد كما أضاف أنه قد يصل إلى 79,7 مليار دولار سنة 2019 بمعدل 18,4 شهر من الاستيراد قبل أن يبلغ قيمة 76,2 مليار دولار في 2020 (17,8 شهر من الاستيراد).⁽¹⁾

ثالثا- انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري : تتحدد قيمة الدينار الجزائري بسعر النفط والنفقات العمومية وفرق

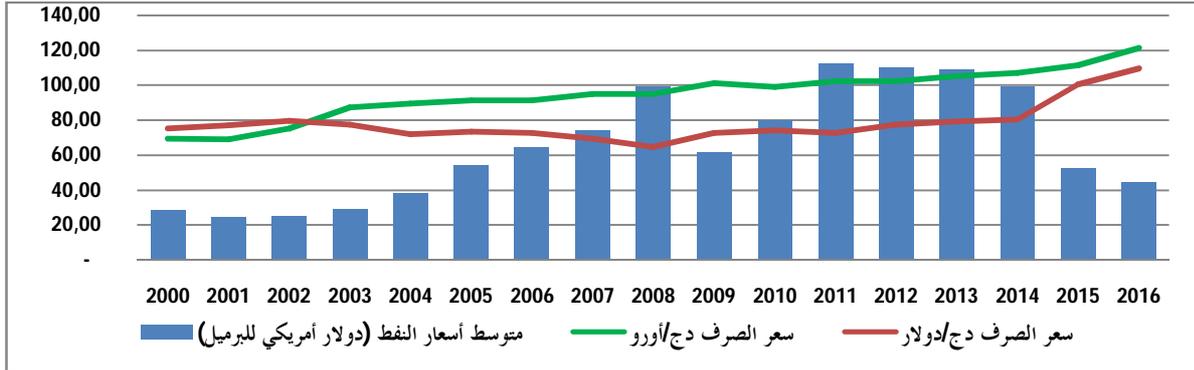
الإنتاج بين الجزائر وشركائها الأجانب، ويبقى عامل سعر النفط هو من يحدد النفقات والاستثمارات وحجم الإنتاج. بما أن النفط يمثل 97% من صادرات الجزائر. وبسبب انخفاض أسعار النفط المنخفضة، والعجوزات المسجلة في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني.⁽²⁾ أمام هذا الوضع، سمحت الجزائر بانخفاض سعر

(1): وزير المالية عبد الحمان رواية، عرض تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 في جلسة علنية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني.

(2) : بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 72.

الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري (1) ، وقد كان الغرض من هذه السياسة التي اتبعتها السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي في محاولة منها لتخفيض قيمة العملة من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر من خلال جعل الواردات أكثر كلفة نسبيا مقارنة بالصادرات أرخص نسبيا، أي تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) مقابل باقي العملات خاصة الدولار واليورو. (2) وعليه يمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): تطور متوسط أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وثائق مقدمة من وزارة المالية على الرابط :

- ✓ http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux_de_change2016.pdf
- ✓ http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2016.pdf

من خلال الشكل يتبين لنا بأن مرونة سعر صرف الدينار تجسدت أمام الصدمة الخارجية وتأثيرها على أساسيات الاقتصاد والتحركات الحادة على مستوى أسواق الصرف الدولية، في انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث انخفض سعر الصرف الاسمي أمام الدولار و اليورو على النحو التالي:

✓ تراجع سعر الدينار الجزائري بنسبة **35,89%** مقابل الدولار الأمريكي ما بين **2014** و **2016** فبعد أن كان **01** دولار أمريكي يساوي **80.56** دينار جزائري في سنة **2014** أصبح يساوي **109.47** دينار جزائري في سنة **2016** في حين استقر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا واضحا في حدود **110** دينار للدولار الواحد في سنة **2018** .

✓ كما تراجع سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو بـ **13,35%** ما بين **2014** و **2016** فبعد أن كان **01** أورو يساوي **106.91** دينار جزائري في سنة **2014** أصبح يساوي **121.18** دينار جزائري في سنة **2016**. إلا أنه انتقل إلى **116,4** في نهاية ديسمبر **2016**. وتواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة **2017**. وبذلك فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف وتدخلات البنك المركزي، قد شكل خط دفاع أول أمام انخفاض الإيرادات البترولية، وسمح لسعر الصرف أن يلعب دوره كمتص للصدمة الخارجية. (3) كما وتجدر الإشارة فقد

(1) : لسبع مرجم ، دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص 09.

(1) : Look at: samson kwalingana, **the short Run and long trade balance response to change rate changes in malaxwi** , jornal of development and agricultural economics, vol 48, usa, 2012, p 221.

(3): بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، أكتوبر 2016، ص 45.

تم تثبيت سعر الصرف عند 108 دينار للدولار الأمريكي طيلة الفترة (2017-2019) بهدف تجنب آثار التقلبات التي تميز سوق العملات. (1)

الفرع الثالث: أثر الأزمة النفطية على المتغيرات الداخلية:

أولا- الناتج الداخلي الخام: ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الناتج المحلي الإجمالي من خلال هذا الجدول سنتعرف على انعكاسات حصيلة قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (29): الناتج الداخلي الخام ما بين 2009-2016

معدل النمو	الناتج الداخلي الخام				السنوات
	حقوق ورسوم على الواردات	قطاعات أخرى	قطاع المحروقات	الإجمالي	
62,3	715,8	6143,1	3109,1	9968	2009
80,2	747,7	7063,5	4180,4	11991,6	2010
112,9	854,6	8429,5	5242,1	14526,2	2011
111	1077,5	9594,8	5536,4	16208,7	2012
109,5	1242,2	10440	4968	16650,2	2013
100,2	1424,1	11342,6	4657,8	17242,5	2014
52,8	1308,6	12149	3134,3	16591,9	2015
48,2	1 370,30	13.0692	2 642,30	17 081,80	2016

الوحدة: مليار دينار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

✓ النشرات الإحصائية لبنك الجزائر ، ص 21.

✓ المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية

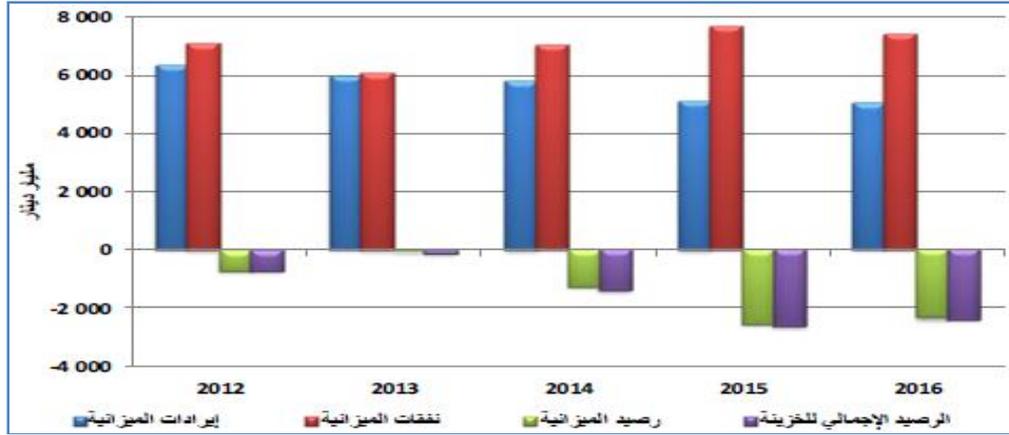
من خلال الجدول نلاحظ تطور في الناتج الداخلي الخام والذي ارتفع من 9967 مليار دينار سنة 2009 إلى غاية 17242.5 مليار دينار سنة 2014 بمعدل نمو قدره 72% نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خاصة خلال الفترة (2010-2012)، ورغم الانخفاض في حصيلة قطاع المحروقات بداية من سنة 2013 إلى أن الناتج الداخلي الخام لم يعرف إلا انخفاض طفيف بنسبة 03% بسبب ارتفاع حصيلة القطاعات الأخرى التي شكلت 73.22% سنة 2015 من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 62% سنة 2013، كما ساهمت في زيادة الناتج الداخلي الخام سنة 2016 بنسبة 03% بالرغم من التراجع المستمر في حصيلة قطاع المحروقات. كما سجل الناتج الداخلي الخام للجزائر نموا بنسبة 3.7% خلال الثلاثي الأول من 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 (مقابل نمو نسبته 3.9% في الثلاثي الأول من 2016 بالمقارنة بنفس الفترة من 2015)، وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات سبب هذا النمو ارتفاع نشاط قطاع المحروقات حيث سجلت قيمته الإضافية نموا بنسبة 7.1% خلال الثلاثي الأول من 2017 مقابل 2.06% في نفس الفترة من 2016، بينما سجل قطاع الفلاحة نموا بنسبة 3% خلال الأشهر الثلاث الأولى من العام الجاري مقابل 4.8% في نفس الفترة من السنة الماضية، بحيث أن النمو الذي سجله القطاع الفلاحي المقرون بقطاعات النشاط الأخرى خارج قطاع المحروقات أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 2.8% خلال الثلاثي الأول من 2017 مقابل 4% في نفس الفترة من العام السابق، حسب القيم الجارية، عرف الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الأول من 2017 ارتفاعا معتبرا 13.1% مقابل انخفاض بنسبة 0.4% في نفس الفترة من 2016. (2)

(1) : لسبع مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

(2) : شليحي الطاهر، فاتحي رضوان، بن موفق زروق، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص 10.

ثانيا - عجز في الميزانية العامة: يرتكز قانون المالية في الجزائر على ميزانية تقديرية مبنية على سعر البرميل للبتروول بـ 50 دولار، وعندما يتعدى السعر في الأسواق تلك العتبة يتم تحويل الفائض إلى صندوق ضبط الموارد الذي يعتبر صندوقا للدخار العمومي وتغطية العجز في الميزانية إذا ما حدثت فوارق بين السعر السوقي والسعر المرجعي للميزانية العامة، وخلال الأزمة منتصف 2014 أثر هبوط أسعار النفط أكثر على موارد الميزانية العامة من خلال تراجع حصيلة الجباية البترولية، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات المالية العامة في الجزائر خلال 2011 - 2016 على النحو التالي :

الشكل رقم (23): تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2011-2016)



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنفدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص 77.

من خلال الشكل والجدول الموالي نلاحظ أن العجز الموازي خلال الفترة (2011-2015) قد سجل ارتفاعا كبيرا تقدر نسبته بـ 103 % في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويعتبر الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009، نتج أساسا هذا العجز عن انخفاض إيرادات الميزانية بنسبة 11,1 % والمرتبطة بـ :

✓ الانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بـ 30 %؛

✓ والارتفاع في نفقات الميزانية بـ 9,4 %.

أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، بـ 15,2 % في 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25 %، في حين وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الموازي نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5 % من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3 % في 2015. وتجدر الإشارة أن عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية المقدر بـ 3172 مليار د.ج في 2015 مليار دينار قد تم تمويله بواقع 90 % من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، في حين فإن العجز الموازي لسنة 2016 تم تمويله من موارد هذا الصندوق بنسبة 58,1 % فقط وتم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين.

والشكل الموالي يوضح تطور المالية العامة في الجزائر ما بين 2009 - 2016 وآفاق تسيير الموازنة العامة وفق

سيناريوهات النموذج الاقتصادي الجديد 2020

الجدول رقم (30) : تطور المالية العامة في الجزائر ما بين 2009 – و آفاق 2020

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع الإيرادات العامة	الجباية البترولية		الموارد العادية		رصيد الميزانية
		إجمالي نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات %	إجمالي نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات %		إجمالي الموارد العادية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات %	الجباية البترولية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات %	
2009	4,246,334	2,300,023	54.16	1,946,311	45.84	3,275,362	1,927,000	58.83	1,348,362	41.17	-970,972
2010	4,466,940	2,659,078	59.53	1,807,862	40.47	3,074,644	1,501,700	48.84	1,572,944	51.16	-1,392,296
2011	5,853,569	3,879,206	66.27	1,974,363	33.73	3,489,810	1,529,400	43.82	1,960,410	56.18	-2,363,759
2012	7,058,173	4,782,634	67.76	2,275,539	32.24	3,804,030	1,519,040	39.93	2,284,990	60.07	-3,254,143
2013	6,024,131	4,131,536	68.58	1,892,595	31.42	3,895,315	1,615,900	41.48	2,279,415	58.52	-2,128,816
2014	6,995,769	4,494,327	64.24	2,501,442	35.76	3,927,748	1,577,730	40.17	2,350,018	59.83	-3,068,021
2015	7,656,331	4,617,009	60.30	3,039,322	39.70	4,552,542	1,722,940	37.85	2,829,602	62.15	-3,103,789
2016	7,297,494	4,585,564	62.84	2,711,930	37.16	5,011,581	1,682,550	33.57	3,329,031	66.43	-2,285,913
2017	6,883,215	4,591,841	66.71	2,291,374	33.29	5,635,514	2,200,120	39.04	3,435,394	60.96	-1,247,701
2018	8,627,778	4,584,462	53.14	4,043,316	46.86	6,714,265	2,776,218	41.35	3,938,047	58.65	-1,913,513
2019	7,561,780	4,788,980	63.33	2,772,800	36.67	7,002,378	2,957,118	42.23	4,045,260	57.77	-559,402
2020	7,368,660	4 798 610	65.12	2 570 050	34.88	7,363,738	3,013,466	40.92	4,350,272	59.08	-4,922

المصدر : الوحدة : مليون د.ج

✓ موقع وزارة المالية الجزائري : <http://www.mf.gov.dz>

✓ السنوات (2017-2020) : إحصائيات تقديرية بناء على قانون المالية.

1 - بالنسبة للإيرادات العامة: من الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة في تزايد خلال الفترة 2009 - 2016، حيث بلغت إيرادات الميزانية حوالي **5011.518** مليار د.ج في سنة **2016**، مقابل **4552.542** مليار د.ج في **2015**، و**3927,748** مليار د.ج في سنة **2014** أي بارتفاع قدره **09 %** ويرجع ذلك إلى:

✓ الارتفاع المستمر في الجبابة العادية والتي انتقلت من **2350,018** مليار د.ج سنة **2014** إلى **3329,031** مليار د.ج في سنة **2016** أي بزيادة قدرت بـ **19.5 %** مقابل **16.2 %** في سنة **2015** وقد انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من **53,5 %** في **2015** إلى **64.7 %** في **2016**، خاصة بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية التي عوّضت انخفاض إيرادات المحروقات وتموّلت **44.2 %** من النفقات الكلية، مقابل **35.7 %** في **2015** وتغطي النفقات الجارية بواقع **71 %** مقابل **59.1 %** في **2015** نجم الارتفاع المعترف في الإيرادات خارج المحروقات، أساسا عن الإيرادات غير الضريبية التي بلغت مساهمتها في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات نسبة **87.2 %**.

✓ انخفاض الجبابة البترولية في سنة **2016** فقد سجلت **1615,900** مليار د.ج مقارنة بسنة **2015** عندما سجلت **1682,550** مليار د.ج. أي بانخفاض قدره **07 %** في سنة **2016** مقارنة بسنة **2014** حيث لم تعد تغطي سوى **24.1 %** من نفقات الميزانية الكلية في **2016** مقابل **31 %** في سنة **2015** و**48.4 %** في سنة **2014**. وبعدها كانت هذه الإيرادات من المحروقات في **2014** و**2015** تمثل **75.4 %** و**51.4 %** على التوالي، من النفقات الجارية، أصبحت لا تمثل سوى **38.8 %** في سنة **2016**.

و بمقارنتها إلى إجمالي الناتج الداخلي فقد تراجعت الإيرادات الكلية بقليل في 2016 لتبلغ 29,0 % من التدفق السنوي للثروة المنتجة، مقابل 30.6 % في 2015 و 33.3 % في 2014، في ظرف يتسم بارتفاع في قيمة إجمالي الناتج الداخلي. في المقابل، ارتفعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بشكل واضح، منتقلة من 18.7 % في 2014 إلى 20.1 % في 2015، لتبلغ 22.7 % في 2016.

2 - بالنسبة للنفقات العامة: شهدت النفقات العامة ارتفاعا بالرغم من تراجع إيرادات الجباية البترولية بسبب تبني الجزائر لسياسات توسعية من خلال مخططات خماسية ذات مشاريع عملاقة وإصلاحات اجتماعية ما أدى إلى استمرار العجز في الميزانية وتفاقمه. وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق فالنفقات العامة في تزايد مستمر خلال الفترة 2009 - 2015، بزيادة قدرها 80 % منذ سنة 2009. باستثناء سنة 2012 عندما بلغت النفقات العامة 7058.173 مليار د.ج، وقد بلغت النفقات 7297,494 مليار د.ج في سنة 2016 مقابل 7 656,3 مليار دينار في 2015، أي انخفاض قدره 3,6 % عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و 2015 المقدره بـ 16.1 % و 6.4 % على التوالي حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90 % في هذا الانخفاض للنفقات الكلية. و بمقارنتها بنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت نفقات الميزانية في سنة 2016 إلى 43.4 % مقابل 45.8 % في سنة 2015 بالمثل، انخفضت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ 51.3 % مقابل 56.4 % في سنة 2015 وأدرجت نفقات التسيير و نفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 4 807,3 مليار د.ج و 3 176,8 مليار دينار على التوالي إلا أنه استهلكت نفقات التسيير بواقع 95.5 % و بواقع 87.9 % بالنسبة لنفقات التجهيز. وبعد أن ارتفعت في 2014 و 2015 بـ 8.8 % و 2.7 % على التوالي، عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في سنة 2016 لتبلغ 4 591,4 مليار د.ج، مقابل 4 617,0 مليار دينار في 2015 في حين، ارتفعت نفقات المستخدمين بـ 5 %، لتبلغ 2 279,5 مليار دينار، بينما سجلت البنود الأخرى الهامة من النفقات الجارية انخفاضاً، خصوصاً التحويلات الجارية، التي تراجعت شيئاً ما لتصل 1929.3 مليار دينار، مقابل 2 000,8 مليار دينار في 2015 بانخفاض قدره - 3.6 %.

أما بنفقات التجهيز فقد شهدت ارتفاعات معتبرة في سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دينار في 2015 (18.3 % من إجمالي الناتج المحلي) مقابل 1892.6 مليار د.ج في 2013، أي ارتفاع نسبته 60.6 % في ظرف سنتين، فقد بلغت 2792.2 مليار دينار في 2016، أي في انخفاض قدره 8.1 % مقارنة بسنة 2015.

3 - قدرة التمويل: سجل رصيد الإيرادات في سنة 2016 عجزا بلغ 2 341,4 مليار دينار أي ما مقداره 13.5 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل عجزا قياسياً بلغ 2 553,2 مليار دينار في 2015 أي ما نسبته 15.3 % من إجمالي الناتج الداخلي، و 7.3 % في سنة 2014 ويرجع تراجع العجز الطفيف في سنة 2016 إلى انخفاض نفقات التجهيز العمومية. وقد بلغ تدفق الادخار العمومي (إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير 450.8 مليار د.ج) مقابل 486,1 مليار دينار في سنة 2015 أي بادخار قدره 8.9 % فقط، وهي نسبة قريبة جداً من النسبة التي عرفتها سنة 2015 وبعيدة عن تلك التي سجلت في سنة 2014 (21.7 %). وقد تم في سنة 2016 تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع (16.1 %) في سنة 2015 مقابل 49.7 % في سنة 2014 و 96.5 % في سنة 2013، مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 2 387,2 مليار د.ج

نتيجة لذلك، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية، المعبر عنها بقائم إيداعاتها المالية لدى بنك الجزائر بـ **1 387,9** مليار دينار، ليبلغ قائمها **740** مليار دينار، مقابل **2 073,8** مليار دينار في نهاية **2015** تأكلت قدرة التمويل هذه، التي أصبحت لا تمثل سوى **4.3 %** من إجمالي الناتج الداخلي، بما يقارب **4 900** مليار د.ج في ظرف ثلاث سنوات (**2014 - 2016**) كما أصبح لا يمثل الإيداعات المالية للخزينة العمومية سوى **10 %** فقط من النفقات الكلية في **2016**، بعدما كانت هذه النسبة تقارب **93.7 %** في سنة **2013** إجمالاً تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي **2014** و **2015** أساساً باقتطاعات من قائم صندوق ضبط الإيرادات وفي سنة **2016** إضافة إلى اقتطاع قدره **1387.9** مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها القرض الوطني للنمو الاقتصادي

ثالثاً - تراجع رصيد صندوق ضبط الواردات: قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات⁽¹⁾ بموجب القانون رقم **02 - 2000** المؤرخ في **27** جوان لسنة **2000**، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2000**، حيث جاء في نص المادة **10** أن يتكون باب الإيرادات من: فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛ وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق؛ أما بالنسبة لباب النفقات فيتكون من: ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيض الدين العمومي، وتنفيذا لهذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم **02 - 67** المؤرخ في **06** فيفري **2002**، وكذا القرار الوزاري رقم **122** المؤرخ في **16** جوان **2002** لتحديد قائمة إيرادات ونفقات الحساب، وقد تم التفصيل في النفقات على النحو التالي: ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحدد عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيض الدين العمومي: عن طريق تسديد أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي. في حين عمدت المادة أعلاه بموجب قانون المالية **2004**، حيث في باب الإيرادات يتكون من:

- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بتروولية يفوق تقديرات قانون المالية؛
- ✓ تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير الحيوي للمديونية الخارجية؛
- ✓ أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

أما في باب النفقات فيتكون من:

- ✓ تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بتروولية يقل عن تقديرات قانون المالية.
- ✓ الحد من المديونية العمومية.

إلا أنه في سنة **2006** جاء تعديل آخر ضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2006**، إذ عدلت المادة **25** منه النفقات المتعلقة بالصندوق الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة **2000** وأصبحت على النحو التالي:

- ✓ تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن **740** مليار د.ج
- ✓ تخفيض المديونية العمومية .

لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط على الخزينة العمومية، بحيث خصص رصيد الصندوق لتغطية الانخفاض المحتمل والوفاء بالنفقات العامة، ويتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين سعر بيع برميل النفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة.

والجدول الموالي يبين الأموال الجاهزة لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري من خلال العمليات التي قام إلى غاية **2017**

(1) : أنشئ صندوق ضبط الموارد بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

الجدول رقم (31): العمليات التي تنجز على صندوق ضبط الإيرادات ما بين 2009 – 2017

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد في بداية N/01/01	4280,1	4316,5	4842,8	5381,7	5633,75
فائض قيمة الجباية البترولية	400,68	1318,3	2300,3	2535,3	2062,23
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	4680,7	5634,8	7143,2	7917,01	7695,98
الاستخدامات: سداد الدين .ع	0	0	0	0	0
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	364,28	791,93	1761,5	2283,26	2132,47
مجموع الاستخدامات	364,28	791,93	1761,5	2283,26	2132,47
الرصيد النهائي	4316,5	4842,8	5381,7	5633,75	5563,51
السنة	2014	2015	2016	2017-02	
الرصيد في بداية N/01/01	5563,41	4408,15	2073,84	785	
فائض قيمة الجباية البترولية	1810,32	552,19	98,55	0	
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	
مجموع الموارد	7373,83	4960,35	2172,39	785	
الاستخدامات: سداد الدين .ع	0	0	0	0	
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	
تمويل عجز الخزينة	2965,67	2886,5	1387,93	785	
مجموع الاستخدامات	2965,67	2886,5	1387,93	785	
الرصيد النهائي	4408,15	2073,84	784,45	0	

الوحدة: مليار د.ج

المصدر: موقع وزارة المالية : <http://www.mf.gov.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التأثير الواضح لإيرادات الجباية البترولية على رصيد الصندوق، كون أن الجباية البترولية هي المورد الوحيد والأساسي للصندوق، بحيث عرف رصيد الصندوق ارتفاعا خلال الفترة (2010-2012) نتيجة ارتفاع قيمة الجباية البترولية، وبداية من سنة 2013 عرفت موارد الصندوق تراجع نتيجة الانخفاض والتراجع في حصيلة فوائض الجباية البترولية ما أثر على رصيد الصندوق في ظل كثافة لجوء الدولة للصندوق لسد العجز المستمر في الميزانية بسحب حوالي 3600 مليار خلال الفترة الممتدة من 2014-2016 بنسبة تراجع تقدر بـ 82% . حيث وصل رصيده نهاية 2014 إلى ما يقارب 4408.15 مليار د.ج ليتراجع في 2015 بنسبة 120 % حيث بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات 2073.84 وأصبح هذا الصندوق فارغ مع فيفري 2017.

وقد تم التخلي عن سقف رصيد الصندوق في قانون المالية لسنة 2017 في المادة 121 منه التي عدلت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، حيث ألغت هذه المادة العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى الإلزامي الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار د.ج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014. (1)

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في ظل تراجع موارد المحروقات

تعتبر الجزائر من إحدى الدول الريعانية التي تعاني من التبعية لقطاع للمحروقات بحيث يهيمن هذا الأخير على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات ما يشكل تهديدا وخطرا على اقتصادها، نتيجة الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط العالمية الأمر الذي نتج عنه تدهور العائدات النفطية وإضعاف أرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الموازنات العامة والاحتياطات الرسمية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، بدرجة فاقت كل التوقعات مما أوقع الجزائر في إرباك حقيقي دفع بالحكومة إلى مباشرة مجموعة من الإجراءات للأجل تدارك الوضع.

الفرع الأول: إجراءات سياسة ترشيد الإنفاق العام (التقشف):

بعد عدم تمكن الحكومة الجزائرية من مواجهة الأزمة المالية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في السوق الدولية، وهو ما أثر على الجزائر واقتصادها، لم تجد الحكومة الجزائرية سوى خيار واحد لا مفر منه، وهو إتباع إستراتيجية للتقشف تحت مسمى ترشيد الإنفاق العام الذي اعتبر خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدولة. حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا الوضع، فتم خفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وزيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية، وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة كما تم إتباع السياسات التالية:

أولا - إقفال كل حسابات برامج التنمية السابقة: مع تفاقم الأزمة النفطية أكثر في سنة 2015 وفي إطار

سياسات ترشيد النفقات، أقرت الحكومة إجراء جديدا في مشروع قانون مالية في ديسمبر 31 ديسمبر 2016 (2017)، وهذا للتحكم في نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث يتعلق بإغلاق كافة صناديق التخصيص تحت رقم:

- ✓ حساب التخصيص رقم 115 - 302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار"
- ✓ حساب التخصيص رقم 120 - 302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005 - 2009"
- ✓ حساب التخصيص رقم 134 - 302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 - 2014"
- ✓ الحساب رقم 134 - 302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019".

حيث يتم إغلاقها وصب كل أرصدها المالية في حساب نتائج الخزينة، باستثناء مبلغ قدره 300 مليار د.ج الذي يتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145 - 302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية والمسجلة بعنوان عمليات الاستثمارات العمومية و المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. وتوحيدها في هذا الصندوق الوحيد الذي يخص برنامج النمو الاقتصادي 2017 - 2019. (1)

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الثالث، الحسابات الخاصة بالخزينة، المادة 119، 120، 121، التي يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، المؤرخة في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016 الجريدة الرسمية، لسنة الثالثة والخمسين، العدد 77، ص-ص 49 - 50.

ثانيا - تجميد المشاريع التنموية: نظرا لازدياد كبير في النفقات العمومية على ضوء الارتفاع المسجل في أسعار النفط منذ 2011 وارتفعت التقديرات بخصوص الإنفاق العام من سنة 2009 إلى 2015 وهو ما انعكس على البرامج التنموية المسجلة في مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين... الخ لكن بالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن سياسة الإنفاق سرعان ما انعكست آثارها السلبية على المواطن، فارتفع معدل التضخم، كما لم تحقق البرامج الاستثمارية النتائج المرجوة، وأفلست العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... الخ. ومع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة 2015 وتذبذبا في بداية سنة 2016. وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الميزانية المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية للانخفاض في أسعار البترول، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- ✓ في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم والصرامة الميزانية، لابد من تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة. كما أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.⁽¹⁾
- ✓ تجميد كل عمليات مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد وليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 25 جوان 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل والذي يعتبر الممول الأكبر لبرامج الاقتصاد الوطني.⁽²⁾
- ✓ تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية نهاية سنة 2016. بما في ذلك التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة 2015. ويطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع، إلا إذا حُضيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.⁽³⁾
- ✓ ومن أجل الترويج للصادرات أدخل بنك الجزائر عدة تدابير متعلقة بتخفيف الرقابة على الصرف من خلال إلغاء إلزامية حصول مستوردي المواد التي تدخل في عملية الانتاج الموجه للتصدير على ترخيص من بنك الجزائر، بالإضافة إلى تمديد آجال الترحيل للجزائر لانتاج الصادرات من 180 يوم إلى 360 يوم مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد التأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر.⁽⁴⁾

(1) : مراسلة وزير المالية رقم 542، بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016، بتاريخ 24 مارس 2016

(2) : تلکس وزارة المالية رقم 3455، يتعلق بـ بنفقات التجهيز، بتاريخ 25 جوان 2015،

(3) : مراسلة ديوان الوزير الأول رقم 1356، بخصوص توضيحات تكميلية من اجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، 2015

(4) : حيارى زعبيش، تحليل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة النفطية والسياسات المتبعة لمواجهةها - حالة الجزائر، المنتدى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص-ص: 15-16.

ثالثا - تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية: الملاحظ لمؤشرات الجزائر يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات، والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014، هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل: ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار وغيرها.⁽¹⁾ كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019). بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55,2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 05 سنوات.

الفرع الثاني: الخيارات التمويلية لمواجهة انخفاض إيرادات تمويل التنمية

مع استمرار تهاوي أسعار نفط برنت الجزائر في الأسواق العالمية منتصف جوان من عام 2014 عملت السلطات الجزائرية على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بغرض تخفيف حدة الأزمة الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاحترازية بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي ومواجهة ضعف تمويل التنمية وقد لجأت إلى الخيارات التالية:

أولا - اللجوء إلى الحد الأدنى لصندوق ضبط الإيرادات : كما وقد اشرنا سابقا أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر من أكثر المؤشرات المتأثرة بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالميا، باعتباره الممول المباشر لتغطية العجز في الموازنة العامة وعليه لجأت الحكومة إلى هذا الصندوق في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، حيث تم تمويل عجوزات الخزينة العمومية خلال 2014 - 2016 بقيمة 7.240,12 مليار دينار ليتراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,45 مليار دينار سنة 2016 هذا الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان 2016 ولأول مرة منذ إنشائه 740 مليار دينار وهذا تبعا للإقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016. ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من 2.450 مليار دينار لمجمل سنة 2016، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الاحتياط العمومي - في قانون المالية لـ 2017 - وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر.

ثانيا - التمويل الخاص عن طريق القرض السندي : نظرا لصعوبة تمويل المشاريع التنموية في إطار النموذج الجديد على الواقع آفاق 2019 أصدرت الخزينة العامة القرض السندي ابتداء من 17 أبريل 2016 ولمدة 06 أشهر، وهذا في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتب ولمدة 03 سنوات، و05 سنوات بقيمة 50.000 د.ج لكل سند، وبمعدل فائدة 05 % سنويا بالنسبة لصكوك الثلاث سنوات، و5.75 % بالنسبة لصكوك الخمسة سنوات، على أن يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب.⁽²⁾

(1) : مريم شطبي، المرجع سبق ذكره، ص-ص: 09 - 10.

(2) : وزارة المالية، قرار رقم 21، مؤرخ في 19 جومادي الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس 2016، المتعلق بكيفيات وشروط التي تصدر وفقها الخزينة العامة سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

وقد تم إصدار القرض السندي لسنة 2016 من طرف الخزينة العامة وفق الشروط التالية: (1)

✓ يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق جزائرية مثل الخزينة المركزية، الخزينة الولائية، وكالات البريد، الوكالات البنكية، وفروع البنك الوطني الجزائري.

✓ قابلية تداول السندات للتداول الحر، ويمكن شراؤها والتنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير أو عن طريق وسطاء مختصين كما يمكن رهنا لقرض مصرفي.

✓ يسمح بتسديد المسبق لسندات هذا القرض قبل آجال استحقاقها بطلب من حاملها و بموافقة من المدير العام للخزينة، ولكن لا يطلب التسديد المسبق إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل، كما تحسب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق نسبة لعدد الأيام الجارية بعد تسديد آخر قسيمة.

✓ تمنح الخزينة لكل مصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومصالح بريد الجزائر والبنوك وشركات التأمين من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها 01 % من مبلغ رأس المال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الاكتتاب.

وقد عدلت وزارة المالية في قرار وزاري جديد شروط القرض السندي، وكيفيات إصدار سندات الخزينة العمومية، على النحو التالي:

✓ استحداث قيم جديدة للسندات مع توسيع صناديق الاكتتاب الخاص بهذا القرض. حيث حدد القرار الصادر في آخر عدد من الجريدة الرسمية، المعدل والمتمم لمرسوم 28 مارس الماضي، الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، والقيم الجديدة للسندات المحسدة للقرض، حيث حددت حسب اختيار المكتتب بقيمة 10000 د.ج و 50.000 د.ج، ومليون دينار 1000000 د.ج، وهذا بعدما كانت بصيغة واحدة فقط بـ 50.000 د.ج، في حين تم الإبقاء على نفس مدة القروض (02 سنة و 05 سنوات).

✓ رفع عدد الصناديق الخاصة باكتتاب السندات من 06 صناديق إلى 07 صناديق وهي: الخزينة المركزية والخزينة الرئيسية والخزينة الولائية وكالات بريد الجزائر والوكالات البنكية وفروع بنك الجزائر ووكالات التأمين المباشرة.

قد مكنت في أولى عملياتها بتحصيل حوالي 251 مليار د.ج أي ما يعادل 2.26 مليار دولار حيث قررت السلطات العمومية اعتماد هذه الوسيلة كآلية لتمويل المشاريع والاستثمارات تفاديا للجوء الآلي للاستدانة سواء الداخلية والخارجية. ويرى الكثير من المحللين أن تحقيق النتائج المرجوة من خلال تطبيق القرض السندي لم تكلل بالنجاح و لم تحقق الأهداف المسطرة لها و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها: (2)

✓ عوائق على مستوى إصدار وعرض السندات والمتمثلة في ضعف كفاءة السوق المالي الجزائري وهو ما يؤثر على السوق السندي، بالإضافة إلى وجود عوائق على مستوى الطلب على السندات بسبب القاعدة

(1) : البنك الوطني الجزائري، القرض السندي الوطني للنمو الاقتصادي ، على الرابط: <http://www.bna.dz/index.php/fr/>

(2) : بوجعة بلال، وافي ناجم، واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، المنتدى الدولي الثالث عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 05-06 نوفمبر 2017، ص 10.

الضعيفة للمستثمرين المحليين ونتيجة أيضا لتفضيلات وتوجيهات المستثمر الجزائري فهو يقوم بالاستثمار في أي نشاط تجاري وليست لديه ثقافة الاستثمار في السندات الحكومية والمساهمة في التنمية الاقتصادية. (1)

✓ ضعف القيمة المحصلة مقارنة بالمشروع الهيكلي الضخمة كالطريق السيار شرق- غرب الذي بلغ حوالي 15 مليار دولار، مشروع الجامع الأعظم الذي يقدر بقرابة 04 ملايين دولار... إلخ

ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النوع من التمويل من طرف الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين القائلة بفشل هذا الإجراء التمويلي الداخلي الذي لم يحقق نتائج كبيرة مقارنة بالنتائج المتوخاة وهذا نظرا لإخفاق السلطات في جلب التمويل اللازم لنجاح التنمية الاقتصادية كما أنه يستبعد الكثير من صيغ التمويل الإسلامية التي تحشد الكثير من المشاركات الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية مثلما تفعل الكثير من الدول. إلا أنه وحسب تصريحات وزير المالية (بابا عمي) فقد تم تحصيل حوالي 568 مليار د.ج جراء الاكتتاب في القرض السندي الذي انقضت آجاله في 16 أكتوبر من عام 2016، وقد عبر على ارتياحه للنتائج المحققة في إطار هذه العملية.

ثانيا - الاقتراض من البنك الإفريقي للتنمية: رغم أن الجزائر قد استبعدت اللجوء إلى الاستدانة من الخارج إلا أنها لجأت إلى البنك الإفريقي للتنمية. (2) الذي وافق على طلب الحكومة الجزائرية بعد تقديم طلب للحصول على التمويل (انظر الملحق رقم 01 و02)، وبموجبه تم منح الجزائر في ديسمبر 2016 قرض بقيمة 900 مليون يورو.

الجدول رقم (32): البنك الإفريقي يمنح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون أورو

الصفة	المبلغ	الشروط	مصدر التمويل
قرض	€900.000.000	معدل الفائدة 02 % مدة 20 سنوات مع تأجيل لـ 05 سنوات	البنك الإفريقي للتنمية (Banque Africaine De Development)

Source : Banque Africaine De Development, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique, pacie, 2016, p 06.

بناء على طلب الجزائر المقدم إلى ممثل البنك الإفريقي للتنمية المتواجد بالجزائر تم منح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون يورو، أي ما يعادل 120.6 مليار د.ج وهو ما يفوق قيمة 01 مليار دولار. (3) وهذا من أجل دعم إصلاح الميزانية ودعم الجزائر في جهودها الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد وقد تمثلت في الخصوص في دعم المنافسة الصناعية والطاقوية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد ووفق شروط استثنائية مبرجة (4) أي بنسبة 02 % وتعويض خلال 20 سنة مع تأجيل 05 سنوات (5) وهذا بعد تراجع مداخيل الجزائر جراء انخفاض إيراداتها النفطية، والجدول التالي يبين تفاصيل القرض.

(1) : قحارية سيف الدين، القرض السندي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة شركة سونلغاز بالجزائر، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 2016 ، ص 356.

(2) : باعتبار أسعار الصرف في سنة 2018 كما يلي: 01 أورو = 137 دينار جزائري، 01 دولار = 118 دينار جزائري.

(3) : أنشأ البنك الإفريقي للتنمية (ADB) عام 1963 لغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية ويضم 80 دولة عضو متكونة من 54 بلد إفريقي و26 غير إفريقي. وتعتبر الجزائر من بين البلدان المؤسسة لهذه المؤسسة التي يتجاوز رأسمالها حاليا 100 مليار دولار. وتحوز الجزائر 4,2 بالمائة من أسهم البنك وهي المساهم الرابع ضمن الدول الإفريقية وتحتل المرتبة السابعة في التصنيف العام لبلدان الأعضاء. يقع مقرّ البنك في أبيدجان، وقد نقل مؤقتا إلى تونس بسبب الحرب الأهلية في ساحل العاج.

(4): Banque Africaine De Development, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique, pacie, 2016, p 06.

(5): African Development Bank, AfDB approves €900 million for Algeria's Industrial and Energy Support programme, <https://www.afdb.org/en/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algerias-industrial-and-energy-support-programme-16309/>.

ثالثا - تمويل الاقتصاد الجزائري بالتمويل الغير تقليدي: واجهت الجزائر مطلع سنة 2016 تحديات مالية صعبة نتيجة انهيار أسعار النفط عالميا والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية، وهو الأمر الذي دفعها إلى تبني أساليب حديثة لتمويل التنمية تمثلت في سياسة التسيير الكمي بعيدا عن السياسة السابقة (التقليدية). مثل ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا عقب الأزمة المالية لعام 2007، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي.⁽¹⁾ وقد لجأت إلى سياسات نقدية غير تقليدية⁽²⁾ بشكل واسع واستمرت تلك البنوك، ومنها الاحتياطي الفيدرالي في إتباع تلك السياسة لسنوات بعد الأزمة. وهو ما لجأت إليه الحكومة الجزائرية بالفعل عندما طرحت مشروع التمويل البديل أمام مجلس الوزراء الذي صادق على أسلوب التمويل الجديد والذي عرف باسم التمويل الغير التقليدي، ما نتج عنه تعديلات في قانون النقد والقرض 10/90، وهذا لتمويل العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية، بالإضافة إلى تجنب الجزائر خيار اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الجديد لسنة 2017.

1 - الظروف التي أدت إلى اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي : لقد أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد عقب دخولها بأزمة مالية حادة جراء انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وبعد أن شحت موارد وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات وأصبح فارغ في فيفري 2017، ومع ارتفاع العجوزات المالية في كل المؤشرات المالية ما بين 2015 و2018، وانخفاض أسعار الصرف ... إلخ كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى الدخول في ظروف اقتصادية استثنائية إذ أدى شح مواردها للاختيار ما بين الاستدانة الدولية أو اللجوء إلى طرق غير تقليدية واستخدام التسيير الكمي (طبع النقود) ، فقررت الحكومة إتباع السياسة النقدية الغير تقليدية، وخاصة ما يعرف منها بالتسيير الكمي⁽³⁾ والتي عُرفت محليا بالتمويل غير التقليدي. وقد حدد المرسوم التنفيذي الذي صدر في العدد 15 من الجريدة الرسمية آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي. ويأتي هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2017، حيث حددت آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وذلك في اجل أقصاه خمس (05) سنوات

(1) : استخدام البنك المركزي الياباني هذه السياسة بزيادة احتياطياته من 5 تريليون ين إلى 25 تريليون ين بين عامي 2001 و2006 ، حيث شرع هذا البنك الياباني في استخدام سياسة التسهيل الكمي في محاولة لتحفيز اقتصاد البلد الذي عانى من الركود. ولقد استخدم الاحتياطي الفيدرالي هذه السياسة لشراء الديون والسندات السيادية وغيرها من الأصول مقابل ضخ سيولة. وعلى الرغم من أن اليابان استخدمت برنامج التسهيل الكمي قبل أمريكا، فإن برنامج "التسهيل الكمي الأمريكي" الذي أطلقه الاحتياطي الفيدرالي عام 2009 بنسخته الأولى ثم الثانية في نوفمبر 2010، والثالثة في سبتمبر 2012 يعد الأشهر والأكثر تأثيرا.

(2) : سياسات نقدية غير تقليدية: هي سياسة نقدية تُستخدم في زمن الأزمات، ويتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات بالعملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، هي سياسات تهدف إلى تنشيط الطلب وزيادة أصول البنك المركزي، وخفض أسعار الفائدة على المدين المتوسط والطويل، والتيسير الكمي، ومنح تسهيلات ائتمانية للأفراد والشركات، والتدخل غير المحدود في سوق الصرف الأجنبي، والتوجه المسبق، وإقراضات بأسعار فائدة صفرية، وسعر فائدة سبلي على الودائع. وكل ذلك، بغرض بعث النشاط الاقتصادي، أي ضخ السيولة بوسائل متعددة، بغرض تنشيط الطلب الكلي.

(3) : التسيير الكمي (التسهيل الكمي) : هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة. حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدما في الاقتصاد. وتتميز هذه عن السياسة المعتادة أكثر لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد، ويمكن تعريفه بأنه ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحتها في الاقتصاد دون مقابل

ابتداء من أول جانفي 2018⁽¹⁾ كما وتحدد الكثير من المواد (أنظر الملحق رقم 03) من هذا المرسوم دور البنك المركزي في الإشراف على آلية التمويل الغير التقليدي حيث يكلف بنك الجزائر بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة بضمان ومتابعة تقييم مجموعة التدابير والإصلاحات ويعتمد في ذلك على لجنة تتكون من ممثليه و ممثلي وزارة المالية.⁽²⁾ والجدول التالي يوضح مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي وفق التعديلات.

الجدول رقم (33): مقارنة ما بين التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض والتمويل الغير تقليدي

التمويل التقليدي وفق تعديلات المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	التمويل التقليدي وفق قانون النقد والقرض 10 / 90
مع التعديل الجديد فقد عفت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جار على المكشوف دون سقف للالتزام وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.	وفقاً للمادة 46 بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية. فمثلاً لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016. والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية
ولكن مع التعديل الجديد يسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.	فيما سبق (تقليدياً)، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية،
في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.	كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها "أصول ذات جودة أقل".
ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.	وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ نور الدين جوادي، "التمويل غير التقليدي" للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي، 13 سبتمبر 2017، جريدة التحرير، على الرابط: <http://www.altahrironline.com/ara/articles/271591>

✓ مهري عبد المالك، نوفل سمبلجي، آلية التمويل غير التقليدي للاتفاق العام بين التجربة الأمريكية الناجحة و ملامح المغامرة الجزائرية، دراسة مقارنة: سلطات الاحتيازي الفدرالي الأمريكي وبنك الجزائر 2008 - 2017، الملتقى الدولي الثاني حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي 13 و14 مارس 2018، ص 13.

إن هذا التعديل سيسمح بكل حرية للخزينة العمومية في الحصول على التمويل اللازم بشكل أوسع من السابق عن طريق آليات جديدة ومباشرة وبدون قيود التي كان يحددها قانون النقد والقرض سابقاً، ولمدة 05 سنوات أي سيسمح بنك الجزائر بالاقتراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي، دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني. وإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، 07 مارس 2018 ص 11.

(2) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من المادة 02 - إلى المادة 07، المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، 07 مارس 2018 ص 11.

الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون "النقد والقرض".

2- حجم النقود من التمويل الغير تقليدي: إن لجوء الجزائر إلى مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي... ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية إستراتيجية تنمية محكمة، وترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية. وعليه فقد قدرت احتياجات الخزينة العمومية من التمويل الغير التقليدي لسنة 2017 بـ 570 مليار د.ج و 1815 مليار في 2018، و 580 مليار في 2019. بالإضافة إلى تمويل الدين العام العمومي والذي يتكون من ديون المؤسسات الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري مثل مؤسسة سونلغاز وسونطراك، وقدرت الديون المسددة مقدار 1235 مليار د.ج مع نوفمبر 2017 بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار (FNI)، وقد بلغ إقراض البنك المركزي للخزينة العامة نهاية نوفمبر 2017 مبلغ 2185 مليار د.ج⁽¹⁾ أي ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي، في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية، وهو ما يمثل 15% من الناتج المحلي (GDP) وهذا بعد شهرين من انطلاق هذا الإجراء وبعد تعديل قانون النقد والقرض في حين أن هذا الإجراء لم يتجاوز 30% ومن الناتج المحلي خلال أكثر من 04 سنوات استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية و 17% في الاتحاد الأوروبي. بالرغم من اختلاف ظروف وأسباب سياسة التمويل غير التقليدي.

إلا أنه وبحسب الوضعية المالية لبنك الجزائر والمنشورة في الجرائد الرسمية فقد بلغت كمية النقود المطبوعة لحد الآن في إطار التمويل غير التقليدي 3585 مليار د.ج⁽²⁾ في رصيد أصول البنك المركزي (أي ما يعادل 30.5 مليار دولار)، تحت اسم بموجب المادة 45 المكرر من نفس الأمر التابعة للسندات المالية الصادرة او المضمونة من طرف الدولة، وذلك منذ صدور القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض، وهي كمية ضخمة بكل المقاييس وهذا في نظر الكثير من المختصين كونها تمثل نسبة 41.5% من ميزانية الدولة العادية والواردة في قانون المالية لسنة 2018، (ينظر كذلك الملحق رقم 04).

3- الآثار المحتملة للتمويل الغير تقليدي في الجزائر: يؤكد الكثير من المحللين أن لجوء الحكومة وبالاتفاق مع البنك المركزي إلى التمويل الغير التقليدي وبالضبط إلى سياسة التسيير الكمي، له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الوطني لاسيما في حال وجهت هذه المبالغ لدفع الأجور، ما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، على الرغم من أن السلطات العمومية تؤكد على أنها ستوجه لتمويل الاستثمار، إلا أن البنك المركزي قام مؤخرا بمراجعة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 04% إلى 08% وهو ما يحد من قدرة البنوك على الاستثمار.

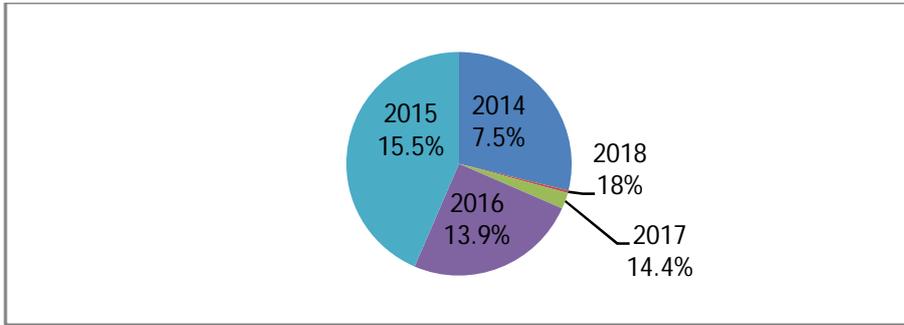
أ - عجز الموازنة: كان سبب طبع النقود في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية هو مواجهة تداعيات الأزمة المالية تأثيرها على الاقتصاد والركود وحالة انكماش الأسعار فان البنك المركزي الجزائري يقوم بإقراض الحكومة بسبب عجز الموازنة والذي هو بسبب انخفاض أسعار النفط التي كانت تمول 93% من

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية، العدد 32، الجزائر، 03 جوان 2018 ص 25.

(2) : نفس المرجع، ص 26.

ادخار الخزينة في 2013 لتصبح النسبة في 2017 لا تتجاوز 10% ووصول صندوق ضبط الإيرادات إلى الحد الأدنى وفراغه تماما في فيفري 2017 وكل هذا أدى بالحكومة إلى استخدام المكشوف البنكي في صيف 2017 الذي يمثل 10% من الإيرادات السابقة ثم طبع النقود ليصل مبلغ الطبع فق أمر المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض لحدود 2185 مليار د.ج في نوفمبر 2017 وهو ما يمثل 15 من الناتج المحلي وهذا في السنة الأولى. والشكل الموالي يوضح نسبة عجز الموازنة الناتج المحلي.

الشكل رقم (24): نسبة عجز الموازنة من BIP ما بين 2014 – 2018



المصدر: سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، مركز البحوث للمالية و المصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد 02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 20.

إن طبع النقود سيستمر إلى خمس سنوات وفق ما يقتضيه القانون وإذا بقيت أسعار النفط دون مستويات 60 دولار للبرميل وفي حدود 53% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أكبر مما استخدمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لحل أزمتهم الاقتصادية بما فيه أزمة الدين التي أصابت أطراف أوروبا وأكثر من دولة. يظل التمويل غير التقليدي يستخدم لتغطية عجز نفقات التسيير التي تمثل 66% من الموازنة العامة وجزء معتبر لدفع ديون المؤسسات الوطنية التي تقترب ديونها من 2000 مليار د.ج وهو مبلغ أكبر من عجز موازنة 2018 بحذ ذاته ومن ثم لن يستخدم طبع النقود لدفع استثمارات جديدة تنعش الطلب الفعال بل لتسديد أحمال وديون الاقتصاد وهو ما سيضعف من معدلات النمو التي لا تزيد عن 3% في أحسن الأحوال في حين يبقى الدين يتزايد بنسبة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

ب - الآثار على التضخم والنمو: بالرغم من أن الترخيص القانوني لتطبيق هذه السياسة كان في شهر أكتوبر 2017، فإن أرقام بنك الجزائر أسفرت عن طبع كمية كبيرة من النقود تقدر بـ 2185 مليار د.ج أي ما يعادل 19 مليار دولار (وما يمثل 15% من الناتج الداخلي الخام للبلاد، وذلك خلال فترة تقل عن شهرين كما تبين سابقا، مما قد يعجل (نظريا) بظهور تضخم حاد وسريع، خاصة في ظل كتلة نقدية كبيرة متداولة خارج الجهاز المصرفي، وقد اختلفت الأرقام في تقديرها، وقد أشار محافظ بنك الجزائر إلى أنها تساوي 4780 مليار د.ج. لكن بالنظر إلى الأرقام المعلنة من السلطة، خاصة تلك الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات نجد بأن نسب التضخم سارت بوتيرة مستقرة تقريبا خلال فترة ما بعد تطبيق هذه السياسة حيث انخفضت من 5.8% في نوفمبر 2017 إلى 4.6% في مارس من عام 2018. إلا أن هذه

(1) : سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، مركز البحوث للمالية و المصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد 02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 20.

النسب نظرا لهذه السياسة قد شكك فيها الكثير من المحللين، كون ما يلحظه المواطن من ارتفاع رهيب ومتزايد في أسعار السلع والخدمات، وهو ما يطرح التساؤل حول مدى مصداقية تلك الأرقام.⁽¹⁾

ج - الخزينة و النقد: ادخار المالي للخزينة (إيرادات كلية ناقص نفقات التسيير) لم يعد يتجاوز 10 % في 2016 بعدما كان 95 % في 2013 وحوالي 15% في 2018 وما يشير إلى العجز الهيكلي للاقتصاد الجزائري يتطلب إصلاحا لمعالجة الطلب الفعال. أما نسبة نمو الكتلة النقدية فقد سجلت تراجع كبير بسبب انخفاض أيضا أسعار النفط كون أن الودائع التي تشكل جزء معتبر من النقد هي ودائع نفطية.

ويبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.

رابعا - تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة: لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي، جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة، حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل، وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي، وبوركينا فاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 مليار دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.⁽²⁾ ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.⁽³⁾

خفض الإنتاج البترولي: في شهر ماي 2017، شهدت أسعار خام أوبك انخفاضا محسوسا، إذ وصل المعدل الشهري إلى 49,2 دولار للبرميل. ويرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاوف من وفرة إمدادات النفط الخام العالمية على خلفية انتعاش الإمدادات من ليبيا ونيجيريا وارتفاع إمدادات الوم أ. بالرغم من قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج (بمقدار 1,8 مليون برميل يوميا) الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة

(1) : سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) : بن بوزيان محمد، قسيموري كفية: الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص 375.

(3) : مريم شطبي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 9-10.

حتى نهاية شهر مارس 2018⁽¹⁾ مع العلم أنه كان من المنتظر أن يمتد التخفيض إلى غاية شهر جوان 2018 أي لمدة سنة، غير أنه تم الاقتصار على مدة 09 أشهر، وربما كان لذلك أثر في عدم ارتفاع الأسعار ولو على المدى القصير. كما واصلت أسعار النفط انخفاضها في شهر جوان 2017، ليصل المعدل الشهري إلى حوالي 46 دولار للبرميل، نظرا لارتفاع مخزونات النفط الأمريكية، وحتى الليبية كما يرى بعض المحللين. واستمر الانخفاض خلال شهر جويلية بالرغم من اتفاق التمديد على التخفيض، لكن هناك بعض الدول لا ترغب في ذلك، مثل روسيا التي رفضت أن يكون التمديد لمدة لسنة، وبالتالي كما ذكرت سابقا أن التمديد لا يتجاوز شهر مارس من سنة 2018.

وتجدر الإشارة بأنه بالرغم من أن كلا من نيجيريا وليبيا غير معنيتين باتفاق التخفيض، نظرا للظروف الأمنية التي تعيشها هذه البلدان، إلا أنه تمت دعوتهما في اجتماع الأوبك بتاريخ 24 جويلية 2017 من أجل تحديد نسبة إنتاجهما. وقد كان لهذا الاجتماع صدى مباشر على الأسواق العالمية للنفط، إذ ارتفعت أسعار النفط إلى حوالي 52 دولار للبرميل مع نهاية شهر جويلية خصوصا مع تعهد السعودية بتخفيض صادراتها النفطية. لكن تبقى الأسعار خاضعة لعدة عوامل سواء تعلق الأمر بالكميات المعروض في السوق، أو استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى التزام الدول باتفاق تخفيض الإنتاج. وقد ارتفعت أسعار البترول قليلا مع بداية شهر أوت 2017 وتجاوزت 52 دولار للبرميل خصوصا بعد الإعلان تراجع المخزون الخام الأمريكي بحوالي 6,5 مليون برميل خلال الأسبوع الأول من شهر أوت.

وقد اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها من المنتجين المستقلين، المجتمعين في الجزائر، يوم 23 و 24 سبتمبر 2018 على ضرورة استقرار السوق العالمي للنفط، وتجنب رفع الإنتاج، مما يسمح بالمحافظة على السعر الحالي (80 دولار للبرميل) متجاهلين طلب الرئيس الأمريكي، "دونالد ترامب"، عندما دعى إلى خفض الأسعار ورفع الكمية المنتجة وقد حذر عندما قال: "إننا نحمي دول الشرق الأوسط، ولن نكونوا آمنين لفترة طويلة بدوننا"...، وقد عبرت الجزائر في هذا المؤتمر على لسان وزير الطاقة، "مصطفى قيطوني"، على تطوير السبل الكافية لتعزيز التعاون بين الدول المنتجة للنفط، وذلك حفاظا على مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء. حيث قال: "أن المصلحة العامة للمستهلكين والمنتجين تقتضي الانتقال المرن للتغيرات الحاصلة حتى لا يتم زعزعة استقرار السوق. كما وتجدر الإشارة انه عقب هذا الاجتماع قد تجاوز خام برنت 80 دولاراً لأول مرة منذ 4 سنوات، وفي صباح اليوم الثلاثاء لا يزال فوق عتبة 81.45 دولار.

(1) : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، جويلية 2017، ص 1.

المبحث الثاني: تحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، مما جعل العديد من الدول النامية تتسابق جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها كونها تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب حركة الأموال المباشرة إلى اقتصادياتها، باعتباره أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات. والجزائر كغيرها تدرج ضمن هذا السياق في التسابق لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق تنميتها الاقتصادية المشوذة.

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز أشكال تدفق الاستثمار وأهمها ارتباطا بتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر لما تقدمه من إسهامات على مختلف الأصعدة، وهو ما يبرز اشتداد التنافس بين جميع دول العالم على استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات بما في ذلك الدول المتقدمة التي تستقطب أكثر من ثلثي الاستثمارات العالمية، من خلال توفير مناخ استثماري مناسب يتلاءم ومتطلبات الشركات المتعددة الجنسيات راعي الاستثمار العالمي.

الفرع الأول: دوافع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: من الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع طرف الآخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار.

أولاً- دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيضة: إن لكل طرف من أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر أهداف مختلف يسعى من خلال تجسيده لمشاريعه إلى تحقيقها، هذه الأهداف التي قد تتفق عليها طرفي الاستثمار وقد يختلفان فيها مع بعض مما قد ينجر عنها آثارا إيجابية أو سلبية على طرفيه وعليه فإن تجسيد حوار الرافض والدفاع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دوافعه قد تؤدي لفقدان لأحد الأطراف الكثير من المزايا والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيضة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيضة
✓ البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛	✓ تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد
✓ تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب بإنشاء فروع في الدول المضيضة؛	✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة
✓ التخلص من تكنولوجيا متقدمة؛	✓ تطوير الإدارة المحلية
✓ التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم	✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية
✓ البحث عن أسواق جديدة	✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية
✓ اختيار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيضة في التجارب العملية	✓ إحلال الصادرات من خلال الشركات الوافدة
✓ البحث عن أرباح إضافية	✓ إنشاء صناعات جديدة
✓ التخلص من مخلفات الانتهاج بالدولة المضيضة	✓ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف
✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيضة	✓ تحسين المركز التنافسي للدولة.
✓ استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيضة لأجل استخدامها في صناعاتها.	✓ وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الاستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الادخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية لتمويل الخارجي التي لها تبعات سلبية، وذات أعباء ثقيلة.
✓ الاستفادة من الإعفاءات، والمزايا الممنوحة من ضرائب ورسوم	✓ جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول.

✓ دفع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية.	✓ استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا
✓ تحقيق التقدم الاقتصادي.	✓ اعتبارات إستراتيجية أخرى.
✓ تنمية التجارة الخارجية.	✓ يكمن في الاختراق الحاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير.
✓ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.	✓ يكمن في تخب مختلف العوائق والحواجر المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المحضفة على الواردات، ومن العوائق أيضاً البيئة المعادية للاستيراد.
✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية.	✓ دفع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية.
✓ تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري.	✓ توزيع المخاطر عن طريق الانتشار الواسع
✓ الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الموارد البشرية المحلية للإدارة الحديثة	
✓ محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.
- ✓ حجازي زياد، مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأردن، 1996، ص 21.
- ✓ حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص-ص: 184-185.

ثانياً - أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة : إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها: (1)

1 - دفع عجلة التنمية الاقتصادية: لا تعني التنمية الاقتصادية تحسن الأوضاع الاقتصادية فقط؛ بل "يتعدى مفهومها إلى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية. فهي تعني زيادة الإنتاج القومي الحقيقي، ومن ثمّ زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه؛ الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار، ومن ثمّ تدعيم التراكم الرأسمالي، الذي يساعد بدوره، مرة أخرى، في زيادة الإنتاج والدخل القومي. كما تعني التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى، تنظيم الإنتاج وتطويره، وتحسين القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية للعامل، إضافة إلى توفير وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتحسين مستويات الصحة، والتعليم والمعيشة، وتوفير السلع الاستهلاكية بالتنوع والسعر المناسبين ما يصب في خدمة رفاهية المجتمع. وفي الكثير من الحالات تكون الموارد الرأسمالية المحلية المتاحة غير كافية للنهوض بمختلف مجالات التنمية وهو ما يبرز أهمية الموارد ورؤوس الأموال الأجنبية في سد النقص الحاصل بهذا الشأن، إضافة إلى "آثار إيجابية ثانوية، فقد يقوم أصحاب هذه المشاريع بتمهيد ورسف الطرق المؤدية إلى منشآتهم، ومد شبكات المياه والكهرباء، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية... مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة المضيفة، دون أن يرهقها ذلك بالنفقات الكبيرة؛ حيث أنه و في ظلّ

(1) أسماء حاجي، بن موفق زروق، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، جوان 2017، ص 146.

انخفاض القدرات المالية للقطاع الخاص، فإنه عادة ما كانت الحكومة هي التي تضطلع بمهمة إقامة مشاريع التنمية التحتية هذه⁽¹⁾. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

2 - تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات سجلا اقتصاديا يظهر وضعية جميع المعاملات الدولية (الحقوق والديون) بين المقيمين في دولة ما مع ونظرائهم في العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة⁽²⁾؛ ومن أبرز حساباته الحساب الجاري الذي يظهر التدفقات السلعية والخدماتية (خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية والاستشارية...) الصادرة والواردة. حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يصحح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في هيكل التجارة الخارجية كإحلال الواردات بالمنتجات المنتجة محليا وتشجيع الصادرات. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.

3 - نقل التكنولوجيا والكفاءة الإدارية والفنية: لقد أصبحت التكنولوجيا أحد أهم مقومات النشاط الإنتاجي ذلك أنها تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة حجم الإنتاج، وما يتبعه من تحسن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. وهذا هو الأمر الذي يجعل من تبني التكنولوجيا وما يتبعها من طرق إنتاجية وأساليب وسائل علمية ومعارف فنية، حلاً للعديد من المعضلات التي تقف في وجه مسيرة التنمية الشاملة في البلدان النامية. وعليه يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق⁽³⁾.

4 - شكل من أشكال تدفق رأس المال: في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا تشهد أشكال تدفق رأس المال الأخرى تلاشيا، فالمساعدات الدولية في تناقص مستمر منذ الستينات، بعد أن كانت تشكل أهم مصدرا من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، كذلك القروض التجارية التي تراجعت بعد أزمة المديونية التي شهدتها العالم في الثمانينات، وحسب "هوسمان" و"فرنانديز" فإن القروض الدولية وخاصة قصيرة الأجل تعتبر "كولسترول رديء" لأنها تتم لاعتبارات المضاربة، وقد تقوم على معدلات تفضيلية لسعر الفائدة وتوقعات سعر الصرف، وهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات، وفي المقابل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر "كولسترول حميد" لأنه يمكن من تحقيق مكاسب عدة (اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية)، ويتميز كذلك بالاستقرار والمرونة، خاصة في الأزمات على غرار أزمة شرق آسيا (1997-1998) وأزمة المكسيك (1994-1995) بالمقارنة مع تدفقات رأس المال الأخرى بما فيها الاستثمارات غير المباشرة، هذا إلى جانب المساهمة الحقيقية في الاستثمار المحلي، حيث جاء في إحدى الدراسات التي أجريت على 58 دولة نامية سنة 1999، أن (01)

(1) : هبال نورالدين، قانون الاستثمار والبيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور بنخشلة، جانفي 2017، ص 291.

(2) : dominick salvatore, international economics, 11eme edition, wiley education, USA, 2013, P 729.

(3) : نفس المرجع، ص 292.

دولار استثمار أجنبي مباشر تحقق زيادة 1 دولار في الاستثمار المحلي، مقارنة بالأشكال الأخرى لتدفق رأس المال كاستثمار في الحافظة والقروض، التي تساهم بمساهمة ضعيفة في هذا السياق. (1)

بالإضافة إلى ما سبق تكلمة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يقوم :

✓ تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسّن ميزان المدفوعات.

✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

✓ تقليص البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.

✓ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور عند الحديث عن مستوى الأجور في الدول النامية والأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه أي الفرق بين مستوى الأجور الذي توفره الشركات المحلية والأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة على مستوى الاقتصاد المضيف نجد أن النظرة التقليدية والمعروفة لدى العامة ترجح كفة هذه الأخيرة وتقر بارتفاع مستوى الأجور على مستواها. (2)

✓ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

✓ ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الإنتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.

✓ ويتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث أنه ينشأ إما نتيجة للتعليم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي؛ وتتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة

(1) : باراكش لوانجي وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001، ص 07.

(2) : بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص. 117 .

جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات.⁽¹⁾

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير.

✓ ونتيجة للاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل* بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، والتي تنشأ عن طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽²⁾

✓ إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج.⁽³⁾

✓ تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير.

✓ الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير

(1): نفس المرجع السابق، ص- ص: 121-122.

* أثر الإحلال: ويعني إحلال الاستثمارات الأجنبية محل الاستثمارات المحلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة وهو الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي الذي لم يستطع مواكبة التطور التكنولوجي الذي تتمتع به الشركات الأجنبية فتزول الشركات المحلية من السوق تدريجيا أما أثر التكامل: الأثر التكامل هو ما يخفز نشاط الشركات المحلية مع قدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

(2): نفس المرجع السابق، ص.123.

(3): جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص.104.

وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته .

✓ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. (1) وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

ثالثا - الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة : على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها

الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن له آثار سلبية على الدول المضيفة كون أن الاستثمار الأجنبي يعمل على: (2)

✓ إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لأوجه عدم استقرار، واختلالات متعددة من الناحية الاقتصادية، وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثير، والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما أن المستثمر الأجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف، وإنما يتجه نحو المشروعات التي تحقق له أعلى الأرباح وبأسرع وقت ممكن؛

✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي تصل إلى مستوى منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة، حيث إن المشروعات الأجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الأولية واليد العاملة وعلى أسواق تصريف المنتجات؛ (3)

✓ اضطراب بعض حكومات الدول المضيفة للتنازل عن احتكارها لبعض النشاطات الاقتصادية لتتيح الفرصة أمام المستثمرين الأجانب، وبعض الشركات متعددة الجنسيات مما قد يؤدي لتحكم هذه الشركات في بعض القطاعات الهامة (قطاع النفط / القطاع المالي مثلا). وبالتالي فقدان السيادة الاقتصادية التي قد تترجم حتى في ضعف السيادة السياسية.

✓ العمل على تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها محليا، مما يؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال والتأثير السلبي على موازين المدفوعات؛

✓ احتمال استهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها للدول الأم مما يقلل القيم المضافة الممكنة الاستفادة منها من هذه الموارد فيما لو تم استخدامها محليا؛

✓ احتمال نل الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة لصناعات ملوثة للبيئة في ظل غياب الرقابة البيئية، وبغرض تخفيض التكلفة، حيث أن التكاليف البيئية لا تنعكس ضمن تكاليف الإنتاج المحاسبية إذا لم يكن هناك تشريعات بيئية وتشريعات مالية ضريبية بيئية تأخذ هذه التكاليف بالحسبان؛ (4)

(1) : كمال المنوفي، وآخرون : الإستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1775، ص 2002 .

(2) : يترود موران، الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصادي السياسي للاستثمار الاجنبي المباشر، ترجمة جورج خوري، دار الفارس، عمان، الأردن، 2001، ص 12 .

(3) : نفس المرجع ، ص 12 .

(4) : أحمد منير بخار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة العربي بن المهدي بـ أم البواقي، ديسمبر 2015، ص 25.

✓ إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية غير مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يجد من فاعلية السياسات الاقتصادية في المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية؛
✓ القدرة التكنولوجية العالية والخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لاسيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط أو الغاز أو عند خصخصة المشروعات العامة.

✓ قد يجلب المستثمرين الأجانب تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أن وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم البطالة؛
✓ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة؛ واستنزاف ثروات الدول النامية؛

الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية

يعتبر تدفق وانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة ظاهرة عالمية، حيث التنافس المحموم بين كتليتي الدول النامية والدول المتقدمة للحصول على أكبر نسبة ممكنة من هذا التدفق، وذلك بمساعدة النظام العالمي الجديد وازدياد مستويات عوامة الاقتصاديات الدولية وتطلع الدول النامية لتضييق الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة بواسطة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول، واستخدامه في مجالات إنتاجية أكثر استقرارا من الاستثمارات المالية الغير مباشرة.⁽¹⁾

أولا – أسباب انتشار ظاهرة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا : إن تدابير سياسية الاستثمار التي تأخذ بها

البلدان موجهة بصورة غالبية نحو تحرير الاستثمار والترويج له وتيسيره. ففي عام 2014، هدف أكثر من 80% من تدابير سياسات الاستثمار إلى تحسين شروط الدخول والحد من القيود. وكان أحد مواضع التركيز في هذه التدابير هو تيسير الاستثمار وتحرير قطاعات محددة (البنية التحتية والخدمات...) وتتصل قيود الاستثمار الجديدة، في معظمها، بالمخاوف الأمنية والصناعات الإستراتيجية كالنقل، والطاقة...⁽²⁾
ويمكن أن تعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل لعل من أهمها:⁽³⁾

✓ الأزمات العالمية التي عصفت ببعض الدول في أمريكا اللاتينية (كالمكسيك، والأرجنتين، والبرازيل...) والفلبين مما دفع بحكومات هذه الدول لبيع ديونها لمستثمرين أجانب بأسعار تشجيعية، حيث تراوحت نسبة هذه المبيعات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول بين 20% - 80%؛
✓ انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية للعديد من الدول النامية - ومنها العربية وتوسيع حركة تحرير التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال. بمساعدة التطور التقني الهائل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خصوصا الانترنت؛

(1): faculty of economics FDI summit , ljubljana , slovenia , 20-21/09/2012 , p 12.

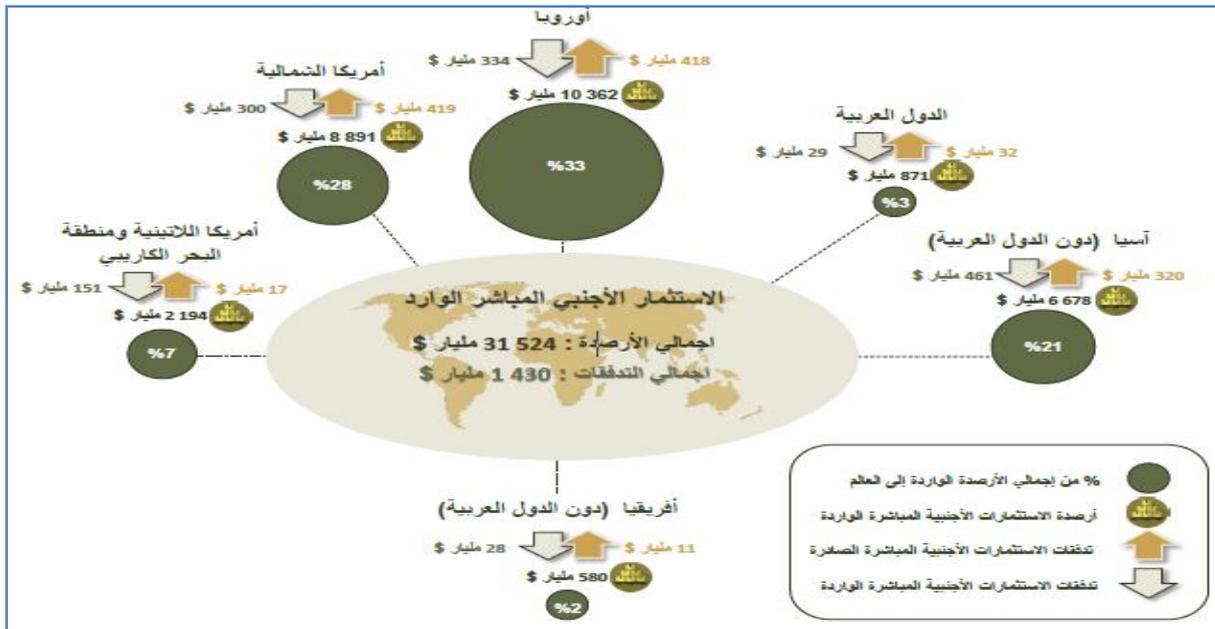
(2) : أحمد منير بخار، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 14 - 15

(3) : الإنكاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 - عرض عام : إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2015، ص 17 .

- ✓ حاجة الدول النامية و العربية للتمويل الخارجي مع الانخفاض الواضح في الادخار من إجمالي الناتج المحلي من جهة وانخفاض معدلات نموه مع الزمن من ناحية أخرى؛
- ✓ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار عمليات التحول الاقتصادي في منظومة دول أوروبا الشرقية وما صاحبه من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية، وقد جاء هذا الطلب كمنافس قوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية؛
- ✓ تراجع حركة المديونية الدولية بسبب أزمات المديونية الدولية للأعوام 1982، وما تلاها من أزمات وصولاً إلى الأزمة العالمية الأخيرة عام 2008، وتعثّر العديد من الدول النامية والعربية عن دفع أعباء الديون، إضافة للشروط الصعبة، وأحياناً التعجيزية، حيال القروض التي تقدمها المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
- ✓ اللجوء المتزايد للعديد من الدول النامية والعربية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتجنب العوائق الجمركية نتيجة التكتلات الاقتصادية العالمية ، إضافة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

ثانيا - اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية : حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 23.4 % نهاية 2017 مقارنة بنسبة تراجع قدرت بـ 16 % في سنة 2014. وهو ما يرجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة. وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة⁽¹⁾. والشكل التالي يوضح تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017

الشكل رقم (25): تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - مؤشر ضمان مجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص 13.

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - مؤشر ضمان مجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص 13.

من خلال الشكل وحسب تقارير تشير قاعدة بيانات " أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) التي أعدها مؤسسة "الفانان شيال تايمز" Financial Times وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد شهدت تراجعاً كبيراً بمقدار 438 مليار دولار، وبنسبة 23.4 % من 1868 مليار دولار عام 2016 إلى 1430 مليار دولار عام 2017، وذلك مع انخفاض صفقات التملك، والاندماج عبر الحدود بمقدار 193 مليار دولار وبنسبة 21.8 % إلى 694 مليار دولار. في حين ارتفعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 14 % لتبلغ 31524 مليار دولار بنهاية عام 2017. وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية حول 671 مليار دولار، مع ارتفاع حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 46.9 % عام 2017 مقارنة بحصة بلغت 35.9 % عام 2016، وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية بشكل طفيف إلى 476 مليار دولار عام 2017، وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريب إلى 151 مليار دولار في مقابل تراجع التدفقات الواردة إلى أفريقيا إلى 42 مليار دولار. (1)

في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 37.1 % إلى 712 مليار دولار عام 2017 لتمثل 49.8 % من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة تراجع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 39.4 % إلى 300 مليار دولار وكذلك التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 42.1 % إلى 304 مليارات لنفس العام. أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها أيضاً بمعدل 27.1 % خلال العام لتبلغ 47 مليار دولار فقط بعدما شهدت بدايات انتعاش في العام السابق.

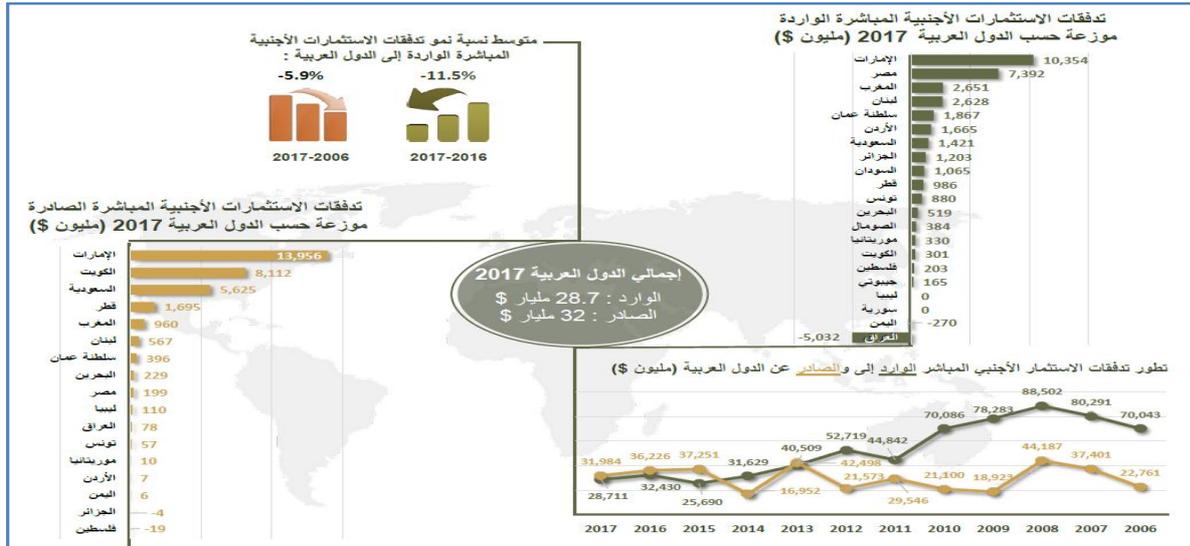
وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعاً بمعدل 4.7 % في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 103.4 تريليونات دولار بنهاية عام 2017، كما ارتفعت مبيعاتها إلى 30.8 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 73.2 مليون عامل. وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 17 مليار دولار وبنسبة 1.1 % إلى 1581 مليار دولار عام 2017 كما استقر معدل هذا العائد عند 7 % على أرصدة الاستثمارات لنفس العام. (2)

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 11.5 % من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2 % من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار، و 4.3 % من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار. واستقرت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى الـ 3 % منذ عام 2008 وحتى العام 2016 قبل أن تتراجع في العام 2017 إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال الفترة ما بين عامي 2005، و2007. والشكل التالي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017.

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، مرجع سابق الذكر، ص 12.

(2) : نفس المرجع، ص 12.

الشكل رقم (26): نظرة شاملة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص 13.

من خلال الشكل نلاحظ أن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية لعام 2017 حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو 61.8% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة 36.1%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 7.4 مليارات دولار وبحصة 25.7%، كما جاء المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 2.65 مليار دولار وبنسبة 9.2% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 2.63 مليار دولار وبحصة 9.2% وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بمعدل 4.4% لتبلغ 871.3 مليار دولار عام 2017، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 31.5 تريليون دولار عام 2017.

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقدت صدرت السعودية بقيمة 232.2 مليار دولار وبحصة 26.7%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 129.9 مليار دولار وبحصة 14.9%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 109.7 مليار دولار وبنسبة 12.6% من الإجمالي العربي.

ثالثا- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2017: شهد عام 2017 إنشاء 809 مشروعات استثمارية أحبيبة جديدة في الدول العربية بزيادة 35 مشروعاً عن 2016، وتخص تلك المشاريع 627 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 70.6 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع نحو 100 ألف فرصة عمل. واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 542 مشروعاً جديداً عام 2017 تخص 443 شركة، وبتكلفة استثمارية نحو 22.7 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 60.5% من تلك المشاريع. كما حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بقيمة 37.7 مليار دولار تمثل 53.4% من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 9.2 مليارات دولار وبحصة بلغت 13% ثم السعودية بقيمة 7 مليارات دولار وبحصة 10% وتصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2017 بقيمة 32.8 مليار دولار وبنسبة 46.4% من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 4.8 مليارات دولار وبحصة بلغت 6.7% ثم الإمارات بنحو 4 مليارات دولار وبحصة بلغت 5.6% وتاريخياً ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1324 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهاً عاماً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حتى بلغ 769 مشروعاً عام 2015 ، وذلك قبل أن يعاود الصعود إلى 809 مشروعات عام 2007. وخلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2017 يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7350 شركة بنسبة % 8.5 من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بنحو 86600 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 13 ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو % 5.2 من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 249 ألف مشروع. كما تركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2017 في عدد محدود من الدول أوها الإمارات التي حظيت ب 3959 شركة، وبنسبة % 53.9 من الإجمالي العربي وثانيها السعودية ب 1035 شركة وبنسبة % 14.1 من الإجمالي العربي، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة ب 761 شركة أجنبية وبنسبة % 10.4 من الإجمالي. كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2017 بقيمة تزيد على 1.1 تريليون دولار بنسبة % 8.5 من الإجمالي العالمي البالغ 13.3 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرها تلك المشاريع بما يزيد عن 1.9 مليون فرصة عمل بنسبة % 5.1 من الإجمالي العالمي البالغ 37.5 مليون فرصة عمل.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري

إن مناخ الاستثمار في الجزائر بدأ مسيرته التنموية حديثاً خاصة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي وذلك بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي تقتضي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري وتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للتطرق إلى الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجب علينا التطرق إليها من خلال ترتيبها في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الخارجية التي تستقطبها السوق الجزائرية وذلك بعرض وتحليل التدفقات الواردة والصادرة والأرصدة المقابلة لكل عام ومرتبة الجزائر ضمن الترتيبات العالمية في هذا المجال.

أولاً- ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار: سعت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي هذا العنصر سنحاول تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المتاحة والمستخدمه في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه. وعليه الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين 2009 – 2017 على النحو التالي :

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ترقية الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص-ص : 15 - 17 .

الجدول رقم (35): ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للاستثمار ما بين 2009 – 2017

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة الأعمال	134	136	143	148	151	153	161	163	156
التنافسية	-	-	142/87 دولة	144/110 دولة	144/79 دولة	87			
الشفافية	178/111	180/105	180/112	180/105	94	100	88	-	-
الحرية الاقتصادية	183/107	179/105	179/132	140	145	146	157	154	-
التنمية البشرية	188/104	96	96	93	93	83	-	-	-

المصدر: أسماء حاجي، بن موفق زروق، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بوميلة، جوان 2017، ص 146.

- في حين تتبارى دول العالم في رفع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنافسيتها التي تكون مؤشرا على نجاح حكوماتها في أداء مهماتها، كانت الجزائر تحتل المراكز الأخيرة في الكثير من المؤشرات الدولية التي تشكل تنافسية الاقتصاد رغم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير المناخ الاستثماري حيث يبين الجدول أن:
- ✓ مؤشر سهولة الأداء⁽¹⁾ يبين أن الجزائر خلال الفترة 2009-2017 تتأخر في الترتيب الدولي بل وأنها تستمر في التراجع باستمرار من المرتبة 134 سنة 2009 إلى 163 سنة 2016، ثم تتحسن في 2017 بتقدمها خمس مراتب لتصل إلى المرتبة 156 دوليا وتظل في ذيل الترتيب العالمي.
 - ✓ في حين تظهر تقارير التنافسية العالمية⁽²⁾ ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري عموما وتراجعها من الرتبة 87 إلى 110 عالميا بين عامي 2011 و2014، ثم تتحسن تنافسيته لتصل إلى الرتبة 79 سنة 2016 ثم تتراجع إلى 87 سنة 2017 (حين درس 138 دولة حول العالم، منها 13 دولة عربية). وللأسف فقد أرجعها التقارير إلى مجموعة من العوائق التي تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية كنفسي البيروقراطية وصعوبة الحصول على التمويل وانتشار الرشوة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة.
 - ✓ بالنسبة لمؤشر الشفافية لا يختلف الأمر كثيرا عن سابقه فالجزائر تحتل مراكز متأخرة أيضا باحتلالها المرتبة 111 سنة 2009 لتتحسن إلى 88 سنة 2014 وهو أحسن ترتيب حصلت عليه الجزائر في مؤشر الشفافية خلال سنوات الدراسة. وهذا ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها.
 - ✓ أما بحسب ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية ضعيفة خلال الفترة 2009-2016 فأسوأ رتبة تنقيط حصلت عليها الجزائر كان سنة 2015 بالمرتبة 157 ودخلت الجزائر في منطقة الحرية المعدومة سنة 2013 بـ 49.6 نقطة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد، ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية، وحرية الاستثمار، وحرية العمل.

(1) : مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما.

(2) : مؤشر التنافسية العالمي على 114 عاملاً لقياس التنافسية يتم تصنيف هذه العوامل ضمن 12 مجموعة أساسية تضم: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، البيئة، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق، تعقيد الأعمال، والابتكار.

✓ أما مؤشر التنمية البشرية: فيتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما إذ انتقلت من الرتبة 105 سنة 2009 إلى 83 سنة 2014، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. وفي سنة 2012 ارتفع، متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4، وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 22% مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الإعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتلمدرس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية.⁽¹⁾ وعليه فإن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ثانيا - التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر: لقد صاحب توجه الجزائر لاقتصاد السوق الانفتاحي صدور عدة قوانين تتعلق بالاستثمار، إلا أن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار من خلال سن قوانين وتسهيلات وامتيازات من أجل دعم وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار على غرار القوانين التالية:

✓ قانون الاستثمارات لسنة 1963، قانون الاستثمارات لسنة 1966؛

✓ القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982؛

✓ القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها لسنة 1986؛

✓ القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988. نذكر منها ما يلي:

1 - القانون المتعلق بالنقد والقرض⁽²⁾ لسنة 1990: الصادر في 14 أبريل 1990 يعتبر هذا القانون نصا تشريعي يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. كونه شمل جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و 49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز. ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصریحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.

(1) : جمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص.151.

(2) : الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، 1990، ص.520.

2 - قانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار⁽¹⁾ لسنة 1993: منح هذا القانون مجموعة من التسهيلات اللازمة لتدعيم واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تلتها عدة مراسيم وتشريعات مكتملة طوال فترة التسعينات إلا أن هذا لم يؤدي إلى استقطاب استثمارات كبيرة وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي مرت به البلاد، وواصلت الجزائر جهودها في سبيل الوصول إلى قانون تشريعي ناجح يحقق امتيازات في الجانب الاستثماري.

3 - الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار⁽²⁾ لسنة 2001: صدور قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله لمنح المزيد من الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية والجمركية للمستثمرين، خاصة المتعلقة بالاستثمارات الإنتاجية وإنشاء شبكات موحدة على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وتم تعديل هذا القانون عدة مرات في السنوات اللاحقة.

4 - الأمر رقم 06 - 08 المعدل والمتم للأمر 01 - 03⁽³⁾ لسنة 2006: تم تعديل الأمر رقم 01 - 03 بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الأمر رقم 06 - 08 والذي نص على تبسيط مسار الامتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر فعُد النظام الاستثنائي التعاقدية بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الامتيازات التي تمنح لهذه المشاريع. وقد عزز هذا القانون مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة أفضل للاستثمارات من خلال التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة وذلك بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية، فهو يمنح للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقررة في إطار مرحلة الانجاز و10 أيام فيما يخص القرار. بمرحلة الاستغلال وتحصل الوكالة على إتاحة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين، كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا إضافية للاستثمارات التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت إشراف وزير ترقية الاستثمارات ذات الأهمية حسب التنظيم بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار.⁽⁴⁾

5 - قانون المالية التكميلي⁽⁵⁾ لسنة 2009: لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة 2001، هو التعديل الذي حمله قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 51/49 ولصالح الطرف الجزائري، هذا التعديل جاء في المادة 58 حيث نصت على أنه " لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء." كما لا

(1) : الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني من عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار ، العدد64، 1993، ص 03.

(2) : الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى ثانية 1422، الموافق لـ 20 أكتوبر سنة 2001، المتعلق بترقية الاستثمار، العدد47، 2001، ص4.

(3) : الجريدة الرسمية، الأمر رقم 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتم للأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006، ص 17.

(4) : أوشن ليلى، المرجع السابق، ص 60.

(5) : الجريدة الرسمية، الأمر رقم 09 - 01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق لـ يوليو 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، العدد 44، 26 يوليو 2009، ص 04.

يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف المستثمرين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.⁽¹⁾

6 - قانون رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار⁽²⁾: ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم 01-03 السابق والمتعلق بتطوير الاستثمار⁽³⁾، وأهم ما جاء به تمثل في:

✓ الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلا⁽⁴⁾؛

✓ ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط⁽⁵⁾؛

✓ إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدالها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم⁽⁶⁾؛

✓ مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية.⁽⁷⁾

7 - المزايا والتحفيزات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر: قدم هذا القانون الكثير من الضمانات والحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر حتى تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه أوجدت التعديلات الأخيرة ثلاثة مستويات من المزايا على النحو التالي:

أولا - مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة: زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا التالية:

1 - المشاريع المنجزة في الشمال: حيث تم التمييز بين مرحلتين على النحو التالي:

أ - مرحلة الإنجاز:⁽⁸⁾

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

(1) : الجريدة الرسمية، المادة 58، نفس المرجع السابق، ص 13.

(2) : ج.ج.د.ش، القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016، ص 18.

(3) : المادة 37، نفس المرجع، ص 24.

(4) : المادة 22، نفس المرجع، ص 22.

(5) : المادة 07، نفس المرجع، ص 19.

(6) : المادة 24، نفس المرجع، ص 22.

(7) : المادة 30، نفس المرجع، ص 23.

(8) : المادة 12، نفس المرجع، ص-ص: 19 - 20.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- ✓ تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.
- ب. مرحلة الاستغلال⁽¹⁾: حيث أنه ولمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
 - أ - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
 - ب - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
 - ت - تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- 2 - الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا: والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:
 - أ - مرحلة الإنجاز:
 - ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
 - ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقننات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،
 - ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز،
 - ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء،
 - ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،
 - ✓ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

(1) : مرجع سابق الذكر، ص 19.

✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (2م) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (2م) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
 - ✓ إعفاء من الرسم على النشاط المهني،
 - ✓ تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .
- المستوى الثاني - مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل: يتعلق الأمر بنوعين من المزايا: (1)
- ✓ في المقام الأول: يتعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.
 - ✓ أما النوع الثاني: يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 05 سنوات على مرحلة الاستغلال.

المستوى الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: (2)

أ - مرحلة الإنجاز: كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز

- ✓ منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- ✓ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- مرحلة الإستغلال:

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
- ✓ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

(1) : الجريدة الرسمية، المادة 15، من القانون رقم 16 - 09، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 20 - 21.

(2) : الجريدة الرسمية، المادة 17، 18، 19، من القانون رقم 16 - 09، مرجع سبق ذكره، ص 21.

8 - إجراءات لتحفيز الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني من خلال قانون المالية لسنة 2017: تضمن هذا القانون العديد من الإجراءات التي تتعلق بقانون الضرائب والرسوم المماثلة وقانوني التسجيل والطابع وقانوني الرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير المباشرة وأحكام جبائية مختلفة، وأحكام الجمركية والحماية البترولية وتمثلت أهم الإجراءات التحفيزية للمستثمرين في إجراءات المواد (86. 88) من القانون والتي تنص على:

✓ تمنح الاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي لمؤسسات الإنتاج التي تنشط في مجال التجميع والتركيب المنصوص عليه بموجب التشريع المعمول به، وذلك حسب المنتج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية.

✓ تطبيق رسم مخفض للحقوق الجمركية (05%) على العناصر المنتجة، الموجهة للإنتاج الوطني للزرابي والهدف من ذلك تعزيز الإنتاج الوطني في هذا القطاع لمنافسة المنتج الأجنبي. مع العلم أن الواردات من هذه السلعة وصلت إلى حوالي 32 مليون دولار في السنة خلال الفترة (2013 - 2015).

✓ يمكن للأشخاص المعنويين الخواص القيام بإنشاء وهيئة وتسيير مناطق نشاطات، مناطق صناعية ومناطق لوجيستية على أراض ذات طابع غير فلاحية، شرط أن تشكل ملكيتهم، أو تابعة للاملاك الخاصة للدولة على أساس حق امتياز منح لهم بالتراضي لمدة 33 سنة، مع منح تخفيضات على مبلغ الامتياز حسب الموقع الجغرافي.

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء، ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور، ومنه توفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلا من خلال التقدم الاقتصادي. كون أن التقدم الاقتصادي لم يعد ممكنا تحقيقه في عزلة أو في ظل نظريات الاكتفاء، بل من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال والخبرات وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكذلك من خلال الاعتماد المتبادل على الفرص الواردة من الجانبين، وتكامل الميزات وتبادل الفوائد والمصالح في العلاقات المتبادلة مع العالم الخارجي.

ثالثا - الإطار المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة : أنشأ المشرع الجزائري هيئات لتسيير ملف الاستثمار والإشراف عليه نذكر منها:

1 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽¹⁾ تعمل على تقديم خدمات للمستثمرين الوطنيين والأجانب حلت محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الملغى⁽²⁾ من مهامها نجد:

✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها؛

(1) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم 282/01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

(2) : المادتين : 51 و 52، نفس المرجع.

- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتيسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية⁽¹⁾
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء،
- ✓ المشاركة في تطوير الأشكال الجديدة للاستثمار.⁽²⁾

2 - المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I): أنشأ هذا المجلس تطبيقاً للأمر الملغى رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقاً لموقعها وأهميتها. وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقدم اقتراحاته.⁽³⁾

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جلياً من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالاً خصباً لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أولاً- تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر: رغم اعتماد الجزائر على جملة من التحفيز والامتيازات السابقة الذكر خاصة في سنوات التسعينيات التي شهدت اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية ما أوقع الجزائر في عشرية سوداء وهو السبب الرئيسي لعزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر آنذاك إلا أن بداية من سنة 2000 وتزامناً مع عودة الاستقرار والأمن للجزائر والمباشرة في تنفيذ المخطط الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيز والمزايا لجذب مزيد من التدفقات الأجنبية وكذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. والجدول الموالي يعرض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وأرصدها خلال الفترة 2005 - 2016 على النحو التالي:

الجدول رقم (36): تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2005-2015

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	التدفقات (مليون دولار)		الأرصدة (مليون دولار)	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1,145.34	20.19-	8,222.01	574.84
2006	1,888.17	33.97	10,110.18	608.82
2007	1,743.33	150.63	11,853.51	759.44
2008	2,631.71	317.98	14,485.22	1,077.43
2009	2,753.76	214.81	17,238.98	1,292.24
2010	2,301.23	220.49	19,540.20	1,512.73
2011	2,580.35	533.51	22,120.56	2,046.24

(1) : المادة 22، من الأمر 01-03، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(2) : المواد 03، 04، 05 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01، مرجع سبق ذكره.

(3) : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم : 05 - 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

2,004.94	23,619.98	41.30-	1,499.42	2012
1,736.65	25,321.87	268.29-	1,692.89	2013
1,718.35	26,819.60	18.30-	1,506.73	2014
1,821.57	26,232.29	103.22	-587.31	2015
1,868.0	27,871.0	46.0	1,635.0	2016
1,893.0	29,053.0	4.00-	1,203.0	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، النشرة الفصلية لسنة 34، العدد 02، أبريل 2016، ص 15.

✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، النشرة الفصلية لسنة 34، العدد 02، 2018، ص 13.

من الجدول نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال سنة 2006 قد شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 742.83 مليون دولار أمريكي، وهذا تزامنا مع صدور قانون الاستثمار لسنة 2006، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا قيمته 888.38 مليون دولار أمريكي، ليبلغ قيمة قاربت 2632 مليار دولار. والسبب في ذلك هو تحسین مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدها الجهات المعنية بالاستثمار خاصة عند صدور الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، ووفقا للانكشاف فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتمتع فيه قطاع **قطاع المحروقات** بجاذبية خاصة حيث عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية «سوناطراك» وشركة «بريتيش بتروليوم» البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار، إلا أننا نلاحظ أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت مذبذبة، فقد أثر ملف الفساد بشركة سوناطراك سنة 2010 إلى التوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر. ثم ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6,43 % أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برؤية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات) كما يرجع السبب الرئيسي كذلك في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2010 إلى التعديلات التي مست الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الأمر 03-01. التي تناولت شروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية كإستراتيجية لترقية الاقتصاد الوطني، ما أدى بالمستثمرين الأجانب على العزوف والتخوف من الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع عدم وضوح بيئة الاستثمار في الجزائر ما أدى إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2,580.35 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما سمي بـ"الربيع العربي" وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري نظرا للاستقرار الأمني، لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005 لتسجل 1499 مليون دولار وهذا راجع إلى الانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وإلى فرض قاعدة 51/49 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص على أن للمستثمر

الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، وكانت سنة 2015 هي الأسوأ على الإطلاق برقم سلب بلغ - 587.31 مليون دولار في ظل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري وتدهور سعر برميل النفط منذ منتصف سنة 2014 إلى يومنا هذا. رغم أن عدد الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد فاقت 327 شركة وتحتل بها الجزائر المرتبة التاسعة في الوطن العربي من أصل 21 دولة. ومنه فرغم هذه الحركة وتغير في القيم إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة 01% (أنظر الشكل الموالي). هذا ما يعطي انطباع عن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر.

2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية: تدرك الجزائر جيدا أهمية

الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يجفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي. وعلية تظهر استفادة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم التدفقات الواردة إليها وحسب قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن هذه الإحصائيات للمشاريع الاستثمارية المصرح بها منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة خلال الفترة 2002-2016 كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (37): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاعات الاقتصادية 2002 - 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بالمليون د.ج	النسبة (%)
الزراعة	14	1.70%	4373	0.20%
البناء	137	16.67%	77661	3.5%
الصناعة	495	60.22%	1783922	80.45%
الصحة	6	0.73%	13572	0.61%
النقل	25	3.04%	14820	0.67%
السياحة	14	1.70%	113772	5.13%
الخدمات	130	15.82%	119139	5.37%
الاتصالات	01	0.12%	89441	4.03%
المجموع	822	100%	2216699	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات محدثة في 2017/04/25. <http://www.andi.dz>

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية قد شهدت تذبذب في التوزيع من قطاع إلى آخر، حيث:

- ✓ المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في قطاع الصناعة وبالتحديد في فرع المحروقات حيث يحتل هذا القطاع الصدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة قدرت بمبلغ 1783922 مليون د.ج أي ما نسبته 80.45% وبمجموع 495 مشروع، من إجمالي المشاريع البالغ عددها 822 مشروع في نهاية سنة 2016 .
- ✓ ليأتي في المرتبة الثانية كل من قطاعي الخدمات والسياحة بنسبة مجموع فاقت 10%، حيث استحوذ قطاع الخدمات ما قيمته 119139 مليون د.ج، استحوذت فيه على 130 مشروع، في حين استحوذ قطاع السياحة على 14 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 113772 مليون د.ج.

ويرجع السبب إلى ارتفاع المردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، خاصة في ظل التسهيلات التي منحتها الحكومة من خلال الامتيازات الضريبية.

في حين لم تحظى بقيت القطاعات الأخرى والتي لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية سوى وهي كالتالي: البناء، الصحة، النقل، الاتصالات...

✓ في حين احتل قطاع الزراعة في تفضيلات المستثمر الأجنبي المرتبة الأخيرة وهو القطاع الحساس الذي تعول عليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني. بمبلغ مالي لم يتجاوز **4373** مليون د.ج، كونها لا تحقق الربح إلا في المدى الطويل وتتطلب أموال ضخمة عكس بعض القطاعات الخدمية المربحة والأقل مخاطرة، لذلك نجد أن قطاع الزراعة لا يمثل سوى **0.2%** من إجمالي الاستثمارات المحققة.

وتبقى الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.

2 - حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا معتبرا خلال العشرية الأخيرة مدفوعة باجرات الانفتاح التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، وذلك على الرغم من ضعف حجم التدفقات الاستثمارية مقارنة ببعض الدول النامية وحتى العربية. والجدول التالي يوضح مقارنة بين قيم الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المحلي على النحو التالي :

الجدول (38): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2016 - 2017

فترة	نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة بالمليون د.ج	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
نهاية 2016	الاستثمار المحلي	62982	99%	10584134	83%	1018887	90%
	الاستثمار الأجنبي	822	01%	2216699	17%	119525	10%
	المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%
نهاية 2017	الاستثمار المحلي	62334	98.58%	11780833	82.38%	1098011	89.15%
	الاستثمار الأجنبي	901	1.42%	2519831	17.62%	133583	10.85%
	المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي قد تحسن في سنة 2017 ليبلغ **901** بقيمة مالية وصلت إلى **2.519.831** مليون د.ج بعد أن كان **822** مشروع في نهاية ديسمبر 2016 بقيمة قدرت بـ **2216699** د.ج. وبعد أن كان في حدود **676** مشروع في سنة 2015 حيث لم تتجاوز قيمته أنا ذاك حوالي **0.8** مليون د.ج وقد بلغت مساهمة رؤوس الأموال من مجموع الاستثمارات حوالي **32%**⁽¹⁾، وعليه تبقى مشاركة الاستثمارات الأجنبية جد ضعيفة فهي لم تتجاوز في أحسن حالاتها نسبة **01.5%** من مجموع الاستثمارات. كما ولا يتجاوز نسبة **17.62%** من مجموع القيم المالية الكلية لمجموع الاستثمارات داخل الوطن. وعليه فإن المتبع لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلحظ وبوضوح أن حجمها لم يكن في مستوى الطموحات والآمال، بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري، فأغلب المؤشرات الخاصة

(1) : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017 (تحديث اغسطس 2018)، تم الاطلاع عليها يوم: 15 سبتمبر 2018 على الرابط :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015>

بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري. ويكمن السر في أن قرار المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى مدى توافر المناخ الاستثماري الملائم؛ الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة، وهو ليس أهمها على الإطلاق. حيث تتوزع هذه النسبة على أهم الدول المستثمرة في الجزائر كما يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (39): أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين جانفي 2013 إلى ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

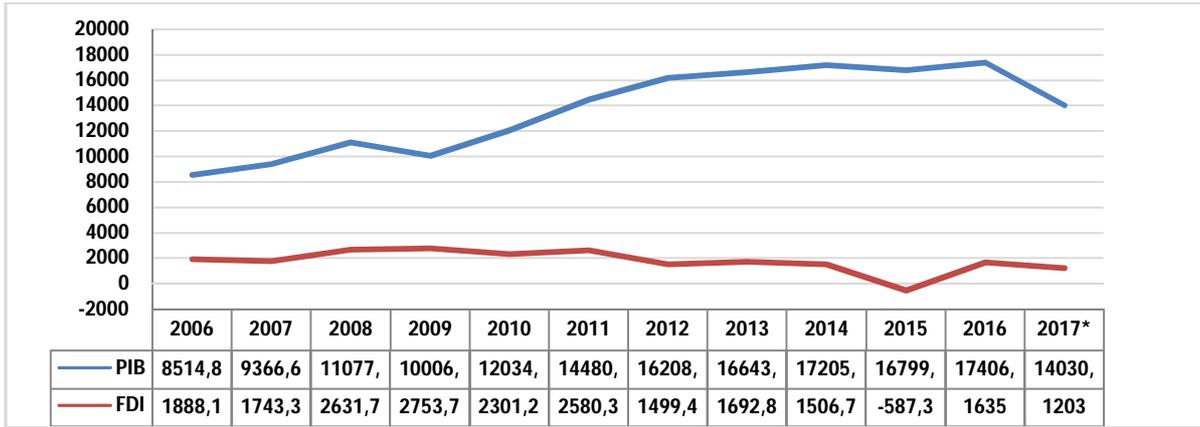
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، النشرة الفصلية للسنة 34، العدد 02، 2018، ص 13.

حسب الإحصائيات المنشورة في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تحت عنوان مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أنه مع نهاية ديسمبر 2017 قد بلغت التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر 14293 مليون دولار، بعد أن كانت قد سجلت في نهاية 2016 نحو 15.273 مليون دولار أمريكي أي ما يقارب 2216700 مليون د.ج تتوزع بالدرجة الأولى على الصين بتكلفة قدرت بـ 3.539 مليون د.ج ثم تليها الدول الأوروبية بنسبة قاربت 43% بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي يساهم في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 30% بتعدد 313 مشروع بحكم الشراكة الأورو-متوسطة المبرمة معها سيطر فيها فرنسا على الحصة الأكبر على الإطلاق بـ 10 مشروعا و 08 شركات وإجمالي تكلفة قدر بـ 268 مليون دولار، تليها كل من إسبانيا وبريطانيا بـ 07 مشاريع بـ 03 و 06 شركات على التوالي، ثم ألمانيا بـ 06 مشاريع و 06 شركات، وقد استحوذت الاستثمارات العربية على 99 مشروع تحوز فيها الإمارات على 28 مشروع، وتونس على 23 مشروع، والسعودية على 13 مشروع ومصر 12 مشروع ولبنان 06 مشاريع، والأردن على 05 مشاريع، والمغرب على 07 مشاريع، وقطر على مشروعين، وعمان والسودان وليبيا كل منها مشروع. وهذا بقيمة أجمالية قدرت بـ 24337.3 مليون دولار .

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر: لمعرفة دور جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وحب دراسة أثرها على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية في الجزائر من ناتج داخلي خام، ومعدل النمو وقيمة الصادرات ودوره في تشغيل اليد العاملة، حسب الإحصائيات المتوفرة على النحو التالي:

1 - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام: لإظهار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن استعراض معدلات الناتج الداخلي الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به وكذلك معدلات النمو المحققة في الشكل التالي :

الشكل رقم(28): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة ومعدل الناتج الوطني الخام للجزائر 2006-2015



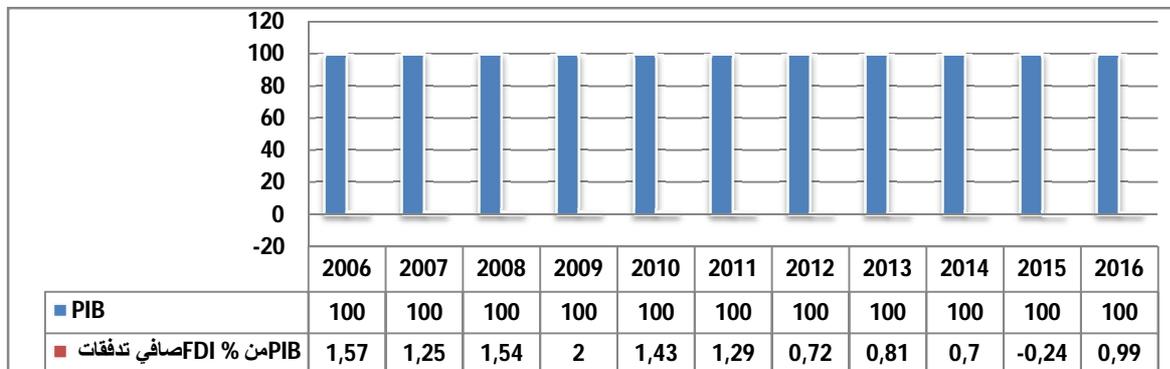
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 40، ديسمبر 2017، ص 26.

✓ *: بالنسبة لإحصائيات الناتج الوطني الخام لسنة 2017 فهي تتعلق فقط بثلاث ثلثيات فقط أي 09 أشهر فقط.

نلاحظ أنه في طيلة فترة الدراسة كان لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر والناتج الوطني الخام نفس المنحى تقريبا باستثناء الفترتين ما بين 2011 إلى 2012 ومن 2014 إلى 2015 أين استمر الناتج الوطني الخام في الزيادة بينما عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا ضئيلا في الفترة الأولى وحادا في الفترة الثانية والسبب يرجع دائما إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. من أجل إظهار العلاقة بأكثر دقة تم إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطور مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام.

الشكل رقم(29): مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2006 – 2015



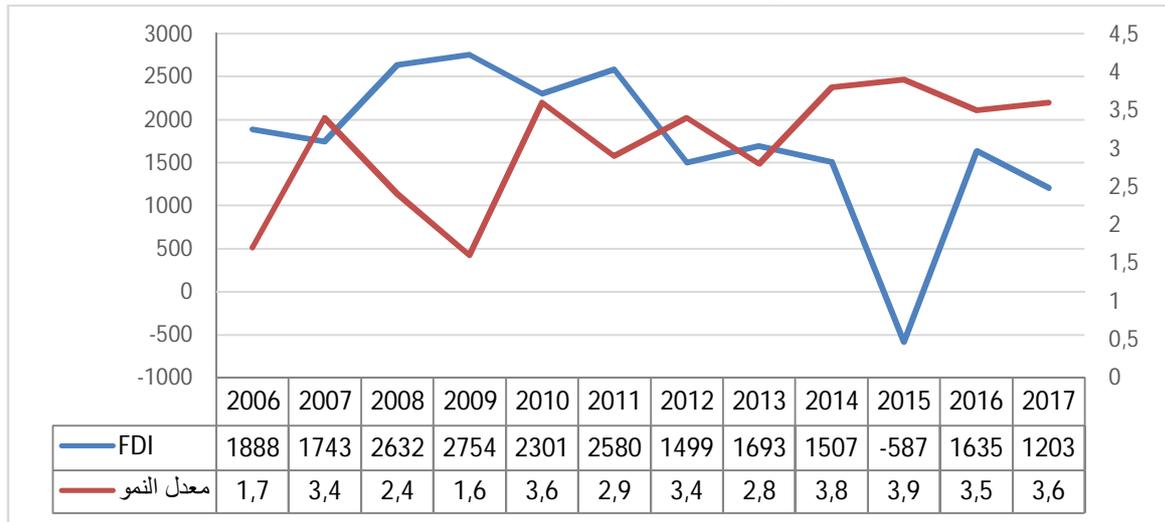
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: معطيات من الموقع الرسمي للبنك العالمي.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تعد جد ضئيلة في الناتج الوطني الخام الجزائري رغم تطوره المستمر منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2009، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر 02% من الناتج المحلي الإجمالية هي النسبة الأعلى له خلال هذه الفترة، ثم بدأت بالتراجع لتتعدم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بداية سنة 2015، وقد سجلت نسبة سلبية في منتصف سنة 2015 عندما سجلت - 0.24% و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل الاستثمار في قطاع المحروقات، وفي سنة 2016 ارتفعت نسبة مساهمته لتصل إلى قرابة 01%، هذه النسب المسجل تبقى دون المستوى المطلوب.

2 - أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الجزائر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المحركات

الأساسية لعجلة النمو الاقتصادي، إذ يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في عديد من الدول، كما و أن عملية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف معقدة جداً ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. فمثلاً ربما يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح. وقد سعت الجزائر جاهدت إلى تقديم تحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من أجل التأثير في النمو الاقتصادي والشكل التالي يوضح تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2015

الشكل رقم (30): تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2006-2015



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من التقارير الرسمية لـ:

✓ معدل النمو: من الموقع الرسمي للبنك الدولي.

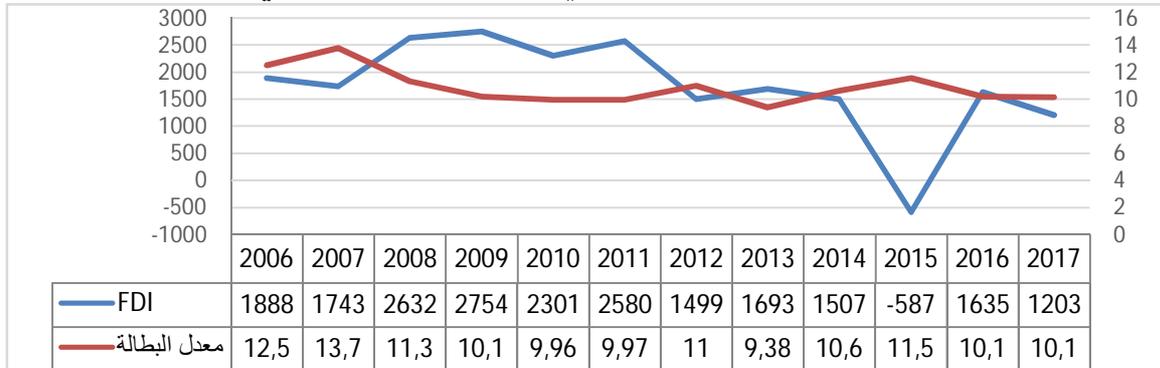
✓ FDI: المنظمة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي قد أثر بالإيجاب على التشغيل في الجزائر إلا أنه وحسب ما يظهره الشكل رقم () من تطور كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2015،

ويظهر المنحنى أنه رغم ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة 2007 إلى 2009 حينما سجل أعلى قيمة له والتي قدرت بـ 2753 مليار د.ج فإن النمو الاقتصادي قد تراجع خلال نفس الفترة 1.2 % مقارنة بـ 3.4 % عندما كان تدفق الاستثمار الأجنبي في حدود 1743 مليار د.ج ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية وتبقى مشاركة الاستثمارات الأجنبية في نسبة النمو ضعيفة، وعليه فإن معدل النمو في الجزائر لا يتأثر إطلاقاً بتدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، فالمنحنيين مستقلين تماما ولكل منها وتيرة مختلفة تماما ولا تشتركان في المنحى.

3 - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من مشكلة البطالة، خاصة مع الإصلاحات المختلفة التي أجرتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناصب شغل بمختلف أنواعها دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة، ولتوضيح هذه العلاقة تم إدراج الشكل الموالي لتبيين علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (31): علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في الجزائر 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

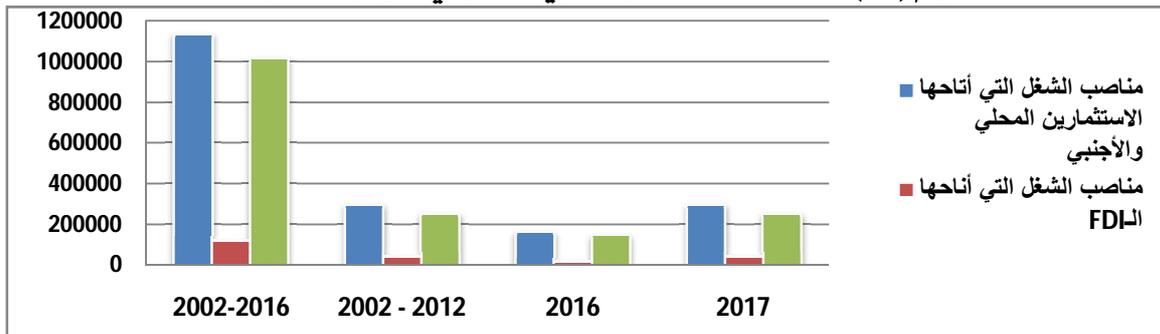
<https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php> ✓

إحصائيات الاستثمارات الأجنبية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات 2016. ✓

إحصائيات حول معدلات البطالة: البنك الدولي 2017. ✓

من خلال الجدول نلاحظ على طول فترة الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لاحظنا أنه يكون هناك توفر لمناصب شغل وبالتالي تخفيض في معدلات البطالة. ومن خلال هذه النتيجة نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على البطالة في الجزائر رغم ضآلة حجمه. ولتوضيح أكثر الجدول التالي يبين عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2000 - 2015 على النحو التالي:

الشكل رقم (32): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف ما بين 2000 - 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

يظهر من خلال الشكل المساهمة المتواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف مقارنة بالاستثمار المحلي حيث أنه وخلال الفترتين لم يرقى حتى إلى نصف ما يوفره الاستثمار المحلي من المناصب حيث خلال الفترة 2011-2015 وفر الاستثمار الأجنبي المباشر 20702 منصب شغل في الجزائر وهي مساهمة متواضعة جدا مقارنة بطول الفترة (خمس سنوات)، وخلال سنة 2015 لوحدها تم تسجيل 14591 منصب شغل، إلا أنه في بداية من سنة 2016 بدأ الانتعاش في التوظيف وسجل خلالها التوظيف أكثر من 16662 منصب شغل أتاحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ما نسبته 11% ليرتفع التوظيف الذي تدره الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال سنة 2017 إلى 42959 منصب شغل ليصل إلى أكثر من 16.7% من إجمالي المناصب التي توفرها الاستثمارات في الجزائر. إلا أن هذه النسبة تبقى عرضة للتقلبات خاصة إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ويعود سبب ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى كذلك إلى ضالة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر كما تم إظهاره سابقا، غير أنه لا يمكن إنكار هذه المساهمة التي تظل تمتص نسبة كبيرة للبطالة وهو ما يعود بالإيجاب سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. والجدول التالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002-2015 :

الجدول رقم (40): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2002-2016.

النسبة %	عدد مناصب العمل	القطاع الاقتصادي
0.41%	528	الزراعة
16.66%	21533	البناء
55.65%	71936	الصناعة
1.70%	2196	الصحة
1.33%	1723	النقل
10.16%	15128	السياحة
12.93%	16710	الخدمات
1.16%	1500	الاتصالات
100%	129254	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2017/04/25 على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015>

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد وفر العدد الأكبر من مناصب العمل بنسبة 55.65%، ثم يليه قطاع البناء و قطاع الخدمات وقطاع السياحة حيث وفرو مناصب عمل بنسبة 16.66%، 12.93%، 10.16% على التوالي، ثم يأتي قطاع الصحة بنسبة 1.70%، وقطاع النقل، الاتصالات، الزراعة فقد وفرو مناصب شغل بنسبة 1.33%، 1.16%، 0.41% على التوالي. والجدول التالي يبين توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة فترة 2002-2015 على النحو التالي:

الجدول رقم (41) : نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017

النسبة %	القيمة بمليون د.ج	مناصب الشغل	المنطقة
45.56%	1148208	78415	أوروبا
	666499	44646	✓ من بينها الإتحاد الأوروبي
6.73%	169732	11761	آسيا
2.73%	68813	3737	أمريكا
41.95%	1057257	34462	الدول العربية
1.57%	39686	609	إفريقيا
0.11%	2974	264	أستراليا
1.31%	33160	4335	متعدد الجنسيات
100%	2519831	129254	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2018/09/09، على الرابط : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investisment/bilan-des-declarations-d-investisment-2002-2015>

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الأوروبية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـ 44.646 ألف منصب عمل وتليها الدول العربية حيث وفرت 34.462 ألف منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 11.761 ألف منصب عمل، ثم أمريكا بـ 3737 منصب عمل، أما المشاريع من الجنسيات المتعددة فقد ارتفعت مساهمتها في خلق مناصب الشغل إلى 4335 منصب شغل، في حين وفرت مشاريع كل من إفريقيا وأستراليا مناصب شغل ضعيفة قدرت بـ 873 منصب عمل. لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات، والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من قوة العلاقة الإرتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

المطلب الثالث : إستراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت الجزائر إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكثر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات في هذا الصدد، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر

تختلف عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر وذلك وفقاً لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملاءمتها للبنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات. كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تهتم بعدة عوامل أبرزها السياسات التي تعتمدها الحكومة للاستثمار داخل البلد كقوانين العمل والدخول ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية وسياسات برامج الخصخصة والسياسة الضريبية

والتعريفات الجمركية بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد، وهناك معايير تتعلق بدعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدول وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة والحوافز الاستثمارية وخدمات ما بعد الاستثمار بالإضافة إلى الفساد وسوء الإدارة الموجود في البلد وأثره على التكلفة، هناك أيضاً عوامل اقتصادية تتعلق بالسوق والموارد والكلف، فالاستثمار الأجنبي سيلتفت للبلدان ذات الأسواق الكبيرة ومعدلات الدخل العالية ومعدلات نمو الأسواق وقدرة الوصول إلى الأسواق العالمية، فالاستثمار الأجنبي مهتم بتوفر المواد الخام والعمالة الرخيصة وكفاءتها وتوفر التكنولوجيا والابتكارات كذلك، وبالطبع لا يمكن إغفال عوامل الكلف التي تتعلق بكلفة الأصول والموارد وكلفة المدخلات الإنتاجية والنقل والاتصالات.

أولاً - العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة: تسعى الكثير من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياها، كون أن هذا النوع من الاستثمارات لا تأتي بطريقة آلية إلى الجزائر ولكن لابد عليها أن تعمل على توفير متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه. وعليه يمكن التفصيل في بعض العوامل المحفزة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النحو التالي:

1 - العوامل الاقتصادية: المحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية هو الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي، حيث يكون هذا الانفتاح مصحوب ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر، وتضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب، وتدعيم الخوصصة الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات، وكذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وجعلها تتماشى والتحرر الاقتصادي وحرية المبادرة. وعليه يمكن حصر وتلخيص العوامل الاقتصادية فيما يلي: (1)

أ - العوامل المتعلقة بتوفير الموارد والأخرى المرتبطة بالموقع، وهي:

- ✓ وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.
- ✓ ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الإستخراجي: كالبترول والمعادن.
- ✓ توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

ب - العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج، وهي:

- ✓ توفير اليد العاملة الرخيصة.
- ✓ تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للاستثمار في الجزائر .
- ✓ انخفاض تكاليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

ت - العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة، وهي:

- ✓ تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في الجزائر، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للانتفاع بها نظراً لإستراتيجيتها وأهميتها.
- ✓ الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة.

(1) : عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وأفاق، المنتدى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 18 - 17 أبريل 2006 ، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص253 .

✓ التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية و مناطق التبادل الحر الموجودة والجديدة.

2 - العوامل السياسية: إنّ القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعاً صناعية في الجزائر المستقبلية للاستثمارات، ولهذا يتوجب عليها أن تكون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.

3 - العوامل الضريبية والمالية: لجلب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير واستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل:

✓ التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع الاستثماري.

✓ الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط الإنتاجي.

ب - الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل:

✓ توفير قروض بمعدلات تفضيلية.

✓ ضمانات تعويض القروض.

✓ ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال (إعادة التوطين).

✓ عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

ت - الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل:

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية.

✓ الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية و سلع التجهيز.

✓ الإعفاء من رسوم التصدير.

ثانيا - محددات الاستثمار في الجزائر: تتنافس الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة، ومقدمة لحوافز و ضمانات متنوعة، ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها. وفي هذا العنصر نستعرض مختلف محددات الاستثمار التي تعتبر شكل من أشكال حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

1 - حجم السوق: تعتبر الأسواق الكبيرة خاصة الاستهلاكية من أكبر الإغراءات والحفزات لقدم الشركات خاصة متعددة الجنسيات، كونها تمثل فرصة تسويقية لمختلف السلع ولعل الأسواق ذات الحجم الكبير تجذب الاستثمارات العمودية أكبر من الاستثمارات الأفقية فمثلا التي تعتمد على صناعات كثيفة العمل لصناعة السيارات وهذه الأسواق لا تستلزم بالضرورة أن تكون بين دول الشمال بل تتعدى ذلك إلى ظهور دور كبير للأسواق في الدول النامية مجال واسع ولعل دراسة **Head, k.and T.Mayer** سنة 2004 تفسر الجزء الأول من

توطين المؤسسات المتعددة الجنسيات اليابانية في الاتحاد الأوروبي. وعليه تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، كون أن حجم السوق في الجزائر يتمثل في عدد السكان الذي يفوق 42.3 مليون نسمة (01 جانفي 2018)⁽¹⁾ هذا العدد الهائل كله يعتمد على أكثر من 98% من استيراد العديد من المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيز من الخارج، بالإضافة أنه مجتمع لا يتميز الرشادة الاقتصادية في الاستهلاك وتعطشه للمنتجات الأجنبية كونه يفضلها عن المنتجات المحلية ويرجع ذلك إلى ثقافته السلبية. كما تتميز السوق الجزائرية بقلّة المنافسة بين الشركات كون أن المنتج المحلي هو غالبا في بداية دورته الإنتاجية وهو يطمح لتحقيق نمو في مختلف الأنشطة وهذه تعتبر بمثابة نقطة قوة للمستثمر الذي يمتلك مؤهلات كبيرة سواء تكنولوجية أو معمارية أو إدارية أو غيرها من المؤهلات التي تجعل منه يتفوق على المنتجات المحلية بالإضافة إلى غياب العديد من النشاطات التي تنتظر تدفق الاستثمارات اتجاهه.

2 - **البنية التحتية:** أبحرت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا مضطربا، ومن أهم عناصر هذه البنية التحتية نجد:

أ - **بنية النقل:** عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

✓ **شبكة الطرقات:** تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني و أكثر من 4910 هيكلم. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 1 216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب.

إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة نذكر منها:

- إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1 216 كلم،
- الإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.
- كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق و هي (الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد وتونس).

✓ **شبكة السكة الحديدية:** تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد. وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشبكة مجهزة بـ أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

- 299 كلم سكك مكهربة
- 305 سكك مزدوجة
- 1 085 سكك ضيقة

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، الملامح القطرية للدول العربية 2018 - الجزائر، الكويت، 2018، ص 60.

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربية 1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

✓ **النقل الجوي:** طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للإندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة. كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع. حيث أنه وخلال الموسم الصيفي سجلت الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب 15% و في عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار. تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى. تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتترا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية.

✓ **النقل البحري:** تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم. معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو / بتبونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها إستفاد من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز. (1)

ب- **المحيط التقني:** تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان، حيث نجد أن هناك 14 جامعة تستوعب 40 ألف طالب سنويا على مستوى الوطن، إضافة إلى سهر الجزائر على التكوين المهني ليتخرج سنويا نحو 500 ألف متربص متسرب من المدرسة.

ت- **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

(1) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع النقل، إحصائيات محدثة في 2017/04/25. <http://www.andi.dz>

ث- التزويد بخدمات الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

ج- مؤشرات أخرى: لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2018 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 11.2% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 02 مليون دولار خلال 2018، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون منذ سنة 2006 وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

ح- المؤهلات الذاتية للجزائر: تتمتع الجزائر بالكثير من الموصفات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها: (1)

✓ موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما تمثل مدخلا لإفريقيا، وتملك ثروة من الموارد البشرية، فهي تحتوي على نسبة 75% من فئة الشباب، وهو متفتح على التعلم وله كفاءات عالية.

✓ وتملك الجزائر قاعدة صناعية هامة، تم إنجازها خلال عقود عدة، وهي تحتاج إلى استشارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف السوق المحلية والتصدير، مع العلم أن المؤسسات الصناعية الجديدة أنشئت وفق مواصفات عالية، في حين أسندت الصناعات القديمة إلى برامج تأهيل نمو آلية التطور، من جهة ثانية باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

✓ وبدأت اتصالاتها للدخول في اتفاقية التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، ولا شك في أن هذا العمل سيوسع من آفاق التصدير، ويوفر مجالات النجاح للمشاريع الاستثمارية، ولا ننسى أن الجزائر تتوفر على موارد طبيعية متنوعة أهمها الاحتياطي من البترول والغاز، والمعادن النفيسة والمتنوعة، كما تملك إنتاجا فلاحيا يضاف إلى ثرواتها من المواد الأولية.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات اقتصادية ومالية وجبائية إلا أن مستوى الاستثمارات الأجنبية تبقى دون مستوى طموحات الجزائر، كون غالبية الاستثمارات تتجه إلى ميدان المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، وحاجة الاستثمار في الجزائر هو الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتحدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية الجزائرية في كل القطاعات. وعليه يمكن إرجاع كل ذلك إلى جملة من المشاكل التي تواجهها الجزائر والتي يمكن حصرها في الأسباب الرئيسية التالية:

أولا- المعوقات السياسية والقانونية :

✓ يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وتعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر والتي عرفت

1- فدوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

بالعشرية السوداء، والدليل على ذلك تعاقب عشر حكومات على السلطة، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب والذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة. على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسيا وأمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، والذي ركز سياساته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد وذلك من خلال ما عرف بقانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة وهذا نظرا للتدخلات والشكوك التي مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب. ومن جهة أخرى فإن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية. وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

ثانيا - المعوقات المالية والاقتصادية:

- 1 - المعوقات المالية والإدارية: تبقى المنظومة البنكية في الجزائر دون المستوى المطلوب، لتدقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تعرف الكثير من التقصير الإداري في عمليات التمويل وهذا بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور في نظرهم إلى ما يلي: (1)
 - ✓ انتشار ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية في المعاملات المالية والبنكية واستفحالها في المجتمع الجزائري، مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين الأجانب.
 - ✓ انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
 - ✓ ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
 - ✓ اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة (قد تعادل مرتين قيمة المشروع المراد استثماره).
 - ✓ ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك.
 - ✓ الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها.
 - ✓ استغراق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح في ثلاث أشهر في تونس، وأربع أشهر في المغرب.
 - ✓ يرجع المستثمرون في اغلب الأحيان أسباب تأخر تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم فحتى العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات، فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا. بالإضافة إلى ذلك فإن

(1) : رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، ص21

النظام الضريبي بالرغم من حملة الإصلاحات التي أدخلت عليه منذ 1992 انه لازال يتسم بالتعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية والتي خلقت نوعا من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية. وعليه تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، حيث تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي. وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية. كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلفا. بينما في المغرب يمر المستثمر والمقاول بـ05 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا أي 07 مراحل وخطوات إدارية. كما نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى يتراوح ما بين 20 و2 يوم، أي أن المستثمر المقاول الراغب في الاستثمار وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350 و360 يوم لتجسيده، بينما المتوسط في المغرب مثلا أقل من 75 يوم. بمتوسط 10 إلى 11 يوما، أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوما، علما بأن المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فإنها تقدر مدة المعالجة بـ56 يوما.⁽¹⁾

2- تخلف البورصة الجزائرية: يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي وتتجلى أهمها في القدرة الشرائية وسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) فالركود الذي تواجهه هاته الأخيرة يقلق الشركاء ويعود هذا لعدم تجاوب القطاع الخاص مع سوق البورصة بالإضافة إلى أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار د.ج بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال. كما أن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم، مما يمكنهم الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد.⁽²⁾

2 - المعوقات الاقتصادية: وتمثل في ما يلي :

أ - عدم وجود سوق منافسة: فرغم وجود الترسنة القانونية السابقة فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبيا مقبولا نظرا لما مرت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:⁽³⁾

- ✓ إن من بين المشاكل التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛
- ✓ كما أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب ونظرا للارتباط الاستثمار الأجنبي بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة، هذا القطاع الذي لم يصل إلى

(1) : عمري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبيل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

الأوراسي، الجزائر، 14 و15 نوفمبر، 2005، ص-ص : 235-236.

(2) : رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، ص21

(3) : بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص 79-81.

المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه؛

✓ إضافة إلى النقاط فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار؛

✓ أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وركود سوق الأوراق المالية؛

✓ عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار وعدم استقرار القرارات والإجراءات الخاصة بالاستثمار. (1)

ب - عدم نضج القطاع الخاص: عادة ما يجذب المستثمرين الأجانب التعامل مع قطاع وطني خاص لتقارب الرؤية والمصالح، لكن نظرا لهيمنة القطاع العام بنسبة 80 % من النشاطات الإنتاجية وتقديم السلطة نظرهما ومصالحهما على حاجات و مطالب أرباب العمل، لا يزال القطاع الخاص في الجزائر ضعيفا ومقيدا باعتبارات سياسية، و نشاطه في المجالات ذات ربحية سريعة وعالية مقابل إحجامه عن التوجه صوب استثمارات ثقيلة ذات ربحية طويلة أو بطيئة نسبيا، وهذا اتجاه لا يدعم توجه الاقتصاد الوطني إلى دور المستهلك برفع نصيب الاستيراد، بل يدعم أيضا توجه المستثمرين الأجانب للنظر للاقتصاد الجزائري كسوق لمنتجاتهم و ليس قاعدة لفروعهم المنتجة. (2)

ب - برنامج الخصخصة: هذا الأخير ظل عالقا وعرف تذبذبا كبيرا إلى درجة لم تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا معبرا خاصة خلال السنوات الماضية خارج نطاق المحروقات، مما أدى إلى أن المستثمرين الأجانب لم يتهافتوا لاقتناء الوحدات المعروضة للخصخصة لجملة المشاكل المتعلقة بعملية الخصخصة كغياب الشفافية، و تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني لمساهمة الدولة، الشركات القابضة و مجلس الخصخصة.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يواجه عدة تحديات منها:

- تحدي التقنيات الجديدة خاصة ضمن مفهوم اقتصاد المعرفة. (3)
- الأزمات المالية خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والأزمة النفطية 2014 اللتين أثرتا على حجم حركية رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة اتجاه الدول النامية مثل كالجائز؛
- تحدي اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة بأقل الأضرار خاصة بوجود ونشوء تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية؛

د - البنى التحتية: تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، ولكي تؤدي دورها على أكمل وجه لابد من توفر جملة من المقاييس أهمها: المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، وتوفير البنية التي تسهل عمل الميناء، و التحكم في إرساء

(1) : بولوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص 79-81.

(1) : ميدون إلياس، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع و المأمول، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013، ص 286.

(3) : رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، ص 21

السفن. إلا أن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا.

هـ- التمسك بال قاعدة الاستثمارية 49 - 51: يرجع الكثير من المحليين والاقتصاديين إلى أن هذه القوانين أثارت

الكثير من الجدل وفي نفس الوقت ولدت الإحجام لدى رجال الأعمال الأجانب مما دفع الكثير وعلى الأخص رجال الأعمال من منطقة الخليج إلى الإحجام والتراجع عن الاستثمار في الجزائر وكذلك في أوساط المستثمرين الأوروبيين. حيث يرهنون أن تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يرجع إلى القاعدة (51/49) التي أدرجت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 هذا القانون الذي حدد نسبة المستثمر في أي مشروع بـ 49% لصالح الطرف الأجنبي، في حين أن الطرف الجزائري تصل ملكيته في المشروع إلى 51% أي الأغلبية، هذه التعديلات أدت بالإضافة إلى التعقيدات في إجراءات الترخيص والمعاملات المصرفية إلى الحد من هذه الاستثمارات الأجنبية. وقد ووجهت انتقادات إلى التغيير في القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار وكان من بين المنتقدين رجال أعمال جزائريين. إلا أن الكثير من الدراسات الاقتصادية والقياسية بينت انعدام تأثير هذه القاعدة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وهي تدعم بذلك وجهة نظر السلطات الجزائرية التي لا ترى في هذه القاعدة عامل تثبيط لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل الاستثمار في قطاعي الخدمات والصناعة وذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية وفائدة وهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرهما. فالقطاع الصناعي يضم بدرجة كبيرة قطاع المحروقات التي تعد أهم مجال (البحث والتنقيب والاستغلال) من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يضم هذا القطاع المشاريع المتعلقة بتحلية المياه البحر. بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المؤقتة على أرباح الشركات المؤقتة لمدة 05 سنوات لفروع الإنتاج في قطاع الصناعة

و- عائق العقار: يرجع الباحثون والمختصون أن من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص هو مشكل العقار خاصة وأن مشكل الاستقرار و اللأمن قد طوى ملفه إلى حد ما، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين، وجوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار.⁽¹⁾ وعليه فإن ارتباط عملية الاستثمار بالحصول على الأرض التي يتم عليها بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجار أو التنازل يجب تبسيطها والإسراع بها لربح الوقت، لأن عملية الاستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر باستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها دون تعويض مقبول تجعل رأس المال مطمئنا على

(1): محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص66.

- ممتلكاته⁽¹⁾ ويعتبر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار وفي الجزائر يتميز سوق العقار بارتفاع الطلب عليه سواء كان سكني، تجاري أو صناعي، فأزمة العقار في بلادنا قد عصفت بالعديد من المشاريع الكبرى وخاصة العقار الصناعي وهذا ما جعل الجزائر تواجه صعوبة كبيرة في خلق اهتمام لدى المستثمرين خاصة الأجانب بالمشاريع العقارية، وعض أن يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتتجلى صعوبة الحصول عليه في :
- ✓ نقص العقار فالطلب الوطني على العقار يقدر حاليا بـ 4000.6 هكتار مقابل عرض في السوق يقدر بـ 552.3 هكتار.
 - ✓ غلاء العقار الصناعي خاصة في بعض المناطق الصناعية فمثلا في مدينة الرويبة قدر سعر المتر المربع بـ 600 أورو مقابل 10 أورو في مناطق صناعية هامة على بعد 20 كلم من باريس.
 - ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تفوق هذه المدة السنة؛
 - ✓ نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛
 - ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لآية تهيئة أو مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
 - ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
 - ✓ عدم توفر المناطق الصناعية⁽²⁾ رغم أن الجزائر وقد حاولت جاهدة خلق مناطق صناعية في الجنوب لكنها لم تستطع النجاح في ذلك وهذا لنقص الإمكانيات كالطرق وما إلى ذلك وهذا ما يجعل المستثمرين يجمعون عن المغامرة في تلك المناطق.
 - ✓ قانون التسجيل فيما يخص العقار الصناعي حيث يعتبر هذا كذلك من العوائق المهمة في وجه المستثمرين حيث ينص هذا القانون على دفع حقوق التسجيل مسبقا في كل مرة يتم القيام فيها بعملية وعلى طول مدة العملية خاصة ما يتعلق بالامتياز (30 سنة).
 - ✓ عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تتطلب عقود الملكية للحصول على التمويل؛
 - ✓ تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي؛
 - ✓ الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة مثل : كالكهرباء، غاز، ماء، قنوات صرف صحي؛
 - ✓ العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي؛

(1): بلعوج بلعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04، ص 84.

(2): رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة رجع سبق ذكره، ص 21

✓ عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح وسريع. (1)

معوقات أخرى:

أ - المنافسة العادة للقطاع الموازي: يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود سوق منافسة. بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل أكثر من ربع النشاط الاقتصادي كما يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ويشغل حوالي 17.2% من حجم العمالة بأجور جد منخفضة وبدون تغطية اجتماعية، بالإضافة إلى التهرب من دفع الرسوم الجمركية والضريبة وعدم الفوترة والدفع بطرق غير رسمية، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية مما شكل عامل طرد حقيقي بالنسبة للمستثمرين الأجانب. (2) وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ب - عدم توفر العمالة المؤهلة: إن عدم توفر المهارة والخبرة نتيجة لعدم التأهيل العلمي يعتبر محمدا غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا قد تلجأ شركات الاستثمار إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة خارج حدود الدولة مما يتعارض مع السياسة التشغيلية لتلك الدولة، كون العمالة الخارجية تعمل على رفع معدلات البطالة الداخلية و إذا كانت النقطة السابقة في العمالة هي نقطة ضعف فإن العمالة الجزائرية تعرف أجورا متدنية (تكلفة منخفضة) مما حسب عليها كنقطة قوة بالنسبة للمستثمر الأجنبي. (3)

ج - انعدام المناطق الحرة: تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا. ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والتي أشارت إليه المادة 25 من المرسوم التشريعي 93 - 12، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف. (4)

د - هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج: بالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة عن قيمة رؤوس الأموال الجزائرية المستثمرة في الخارج سواء في شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظية أو في شكل ودائع مصرفية، إلا أن المؤكد أن قيمتها كبيرة وبإمكان حل الكثير من المشاكل لو استثمرت محليا. ولا شك أن توجه رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج يعود إلى الاختلالات التي تعرفها بيئة الأعمال في الجزائر وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة إشارة للمستثمرين الأجانب بعدم جدوى استثمار أموالهم في الجزائر. (5)

هـ - ضعف الإعلام والجهود الترويجية: تسعى مختلف دول العالم إلى تعظيم نصيبها من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إتباع سياسات ترويجية مكثفة تضع المستثمرين الأجانب والمحليين في صورة الإصلاحات التي تقوم بها

(1) : جمال بلخياط، مرجع سبق ذكره، ص 138

(2) : ميدون إلياس، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع والمأمول، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013، ص 286.

(3) : كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 247.

(4) : جمال بلخياط، مرجع سبق ذكره، ص 138

(5) : نفس المرجع، 2015، ص 141

وإمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها. من هذا التصور يمكن القول بأن الجزائر لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب. وعلى الرغم من التصريحات الرسمية الداعية إلى قدوم الاستثمارات الأجنبية مع توفير الحوافز والضمانات اللازمة لها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر خاصة في ظل الدور السلبي الذي تقوم به تمثيلاتها الدبلوماسية في الخارج وغياب التنسيق والتضارب في الأرقام والمعطيات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.⁽¹⁾

الفرع الثالث: عوامل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبقى متواضع و هامشي و يحتاج إلى المزيد من الإجراءات التي تضمن له تدفقا كما هو الحال في الدول الشقيقة كالمغرب وتونس اللتان تشهدان تقدما في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وهذا نظرا للإجراءات والعوامل التي أدت إلى استقطاب الاستثمارات من الخارج و عليه فإن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وتتكون هاته العوامل من:⁽²⁾

أولاً. العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كونه يتكون من مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية - الميزانية النقدية - السياسة التجارية والصناعية). و عليه يجب الاهتمام بما يلي:

أ- **تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني:** اتخذت الدولة إجراءات جديدة من أجل إرساء ودعم سيرورة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- ✓ جعل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية أكثر انسجاما، وذلك بتزويدها بوسائل تسمح بالتحكم في تنفيذها أكثر.
- ✓ توفير الشروط اللازمة للتحكم في النفقات.
- ✓ تنظيم المصالح الجبائية وتحقيق نجاعتها، وإرساء العزم والمسؤولية عند القيام بالأعمال الضرورية، وذلك لإزالة مظاهر الضعف والسلوكات المتسببة في التهرب من دفع الضرائب وأيضا إدخال تعديلات على المنظومة الجبائية، بحيث يشمل نشاطات لم يسبق له استغلالها.
- ✓ إدخال تغيير على المنظومة المصرفية لجعل القطاع أكثر فعالية لجمع الادخار وتخفيض الموارد على أسس الشفافية والموضوعية بغية تحقيق التنمية.
- ✓ مكافحة مظاهر البيروقراطية التي تتنقل حركة الاستثمار، ودعم جهاز الإدارة بالكفاءات وإدخال طرق تسيير جديدة، والاعتماد على وسائل الرقابة الفعالة.

(1) : جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص

اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، بـ باتنة، 2014-2015، ص 141

(2) : عبد السلام أبو قحف، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 2003، ص 215

- ✓ تطوير أداة جمع الإعلام الاقتصادي والإحصائي المؤتمن ونشره بشفافية وموضوعية، وذلك من أجل التحكم فيه باستغلاله بأكثر عقلانية.
- ب- إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وإنعاشه: تؤدي عملية إعادة الهيكلة القطاع العمومي خاصة وهو يعتبر كجهاز له قيمته وقدرته التقنية والصناعية المعتبرة، حيث أن الخصائص المتعلقة بالسوق الجزائرية وموقعها الجغرافي هي عوامل من شأنها تمكين القطاع من تحقيق قدراته على التكيف التكنولوجي ومسايرة حركة التجارة الخارجية، إضافة إلى إتباع سياسة التطهير المالي من قبل الدولة للتمييز بين المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها، والتي تستطيع فرض وجودها وتصبح كقاعدة اقتصادية تساعد على إرساء مبادئ اقتصاد السوق.
- ت- تشجيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة: وذلك من خلال الاهتمام بخصوصية بعض القطاعات الأخرى كالسياحة والصيد البحري، من أجل تنويع وتنمية الصادرات، لأن الظروف أصبحت مواتية وبإمكانها المساهمة في تحقيق الرواج أين نجد من بينها:
- ✓ تحرير إطار نشاط الاقتصاد.
- ✓ وجود سوق هامة رغم الانحصار الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ توفير عدد هام من الإطارات التقنية والقدرات التأطيرية المتزايدة من جراء إعادة الهيكلة.
- ث- ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري: يعود ذلك إلى استعمال عدة طرق ووسائل منها:
- ✓ تأطير طرق العمل التنظيمي وتطبيق اللامركزية في العمل، واستخدام الدراسات الميدانية.
- ✓ توضيح وتبيان الأهداف المتوخاة من القانون العقاري، إسهما في رفع النمو الاقتصادي.
- ✓ استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الفلاحية، لاسيما في الهضاب العليا والصحراوية.
- ✓ تطوير وتدعيم البحث في المجال الفلاحي.
- ✓ تدعيم وتشجيع الزراعات الاستراتيجية.
- ✓ التهيئة العمرانية وكذا المنشآت الأساسية وترقية الخدمات.
- ج- تشجيع إقامة المناطق الحرة: تتمتع الجزائر بمقومات عظيمة تجعلها بيئة مواتية لإنشاء المناطق الحرة، كتحسن الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية، وتوفر المقومات الجغرافية والبشرية. يساهم إنشاء المناطق الحرة في الجزائر في تعظيم تدفقات الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما نجحت تجارب المناطق الحرة في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر وغيرها من الدول. (1)
- ح- تنمية المنشآت الأساسية من نقل ومواصلات سلكية و لاسلكية: والهدف من كل ذلك هو إمداد الجهاز الصناعي بكل ما كسبه من القدرة التنافسية الاقتصادية وضمان البقاء ومسايرة التطورات الاقتصادية العالمية.

(1) : ساحل محمد، المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، يومي: 25 - 26 ماي 2016، ص 13

- خ- تشجيع الاستثمارات العربية والاستفادة من التجارب الدولية: تشجيع الاستثمارات العربية البينية وإعطائها الأفضلية لخلق ثقافة استثمارية عربية تم التمهيد إلى استقطاب رؤوس الأموال المهجرة. والاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- د- تنظيم القطاع الموازي: إن الوضعية التي تمر تدار بها السوق الموازية في الجزائر لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق. وعليه يجب من السلطات الجزائرية التعامل مع هذا الموضوع الحساس لكن يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشغل الملايين من العمال. وفي ظل انتشار البطالة في مختلف شرائح المجتمع الجزائري وبدرجة كبيرة فئة الشباب.
- ذ- الانفتاح على العالم الخارجي: إن إتباع سياسة التوجه الخارجي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، تعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ونذكر منها: (1)
- ✓ تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات؛
 - ✓ عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة؛
 - ✓ عقد اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدفة تدفق الاستثمار منها؛
 - ✓ الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية؛
 - ✓ التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.
 - ✓ ضرورة الاهتمام بالاستثمارات العربية، وذلك بإعطائها تفضيلا ومزايا أكبر. (2)
 - ✓ توفير المعلومات، وذلك بإنشاء بنوك معلومات على كل الأنشطة الاقتصادية، والإمكانيات المتاحة، والحوافز الممكنة، إضافة إلى سهولة الحصول عليها، حيث من المتوقع أن تصبح المعلومات العنصر الرابع في عملية الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتنظيم).
 - ✓ لا بد من إنشاء مدن صناعية، وتجهيزها لتصبح أمكنة جذابة للصناعات الأجنبية بمختلف أنواعها
 - ✓ الترويج للإمكانيات المتاحة، ومحاولة دحض كل الأفكار المغلوطة عن الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طرق تطوير وسائل الترويج اللازمة، وتكثيف جهود التعاون مع مؤسسات الدولة التي لها دور في عمل الترويج، وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي أو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

(1) : زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 07، 2012، ص 214.

(2) : بودرامه مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص 197.

- ثانيا - العامل القانوني:** على الرغم من أن الإطار القانوني ليس هو المسؤول الوحيد عن جذب الاستثمارات الأجنبية إلا انه عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، والملاحظ على جملة القوانين الجزائرية المتعلقة بهذا الخصوص ورغم جملة الامتيازات التي جاءت بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة قانون 39-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 إلا أنها لم تكن في تطلعات المستثمرين، فالمرشع الجزائري ملزم بوضع قوانين ذات حافزية أكبر من تلك القوانين المعروضة في المنطقة حتى تجعل المستثمر الأجنبي يفضل الجزائر على الدول الأخرى.⁽¹⁾
- لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل صاحب العمل، الحكومة" إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعدد من المجالات وتهدف إلى:
- ✓ إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام،
 - ✓ تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له،
 - ✓ إلغاء قيود الأرباح وتحويلها،
 - ✓ معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات،
 - ✓ حماية حقوق الملكية أي ضمان التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات، فاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار،
 - ✓ تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.
 - ✓ تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

(1) : رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دار السلام للطباعة والنشر، ص21.

المبحث الثالث: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وعليه فصادرات الجزائر تتميز بالتصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثراً بها، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلاً ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

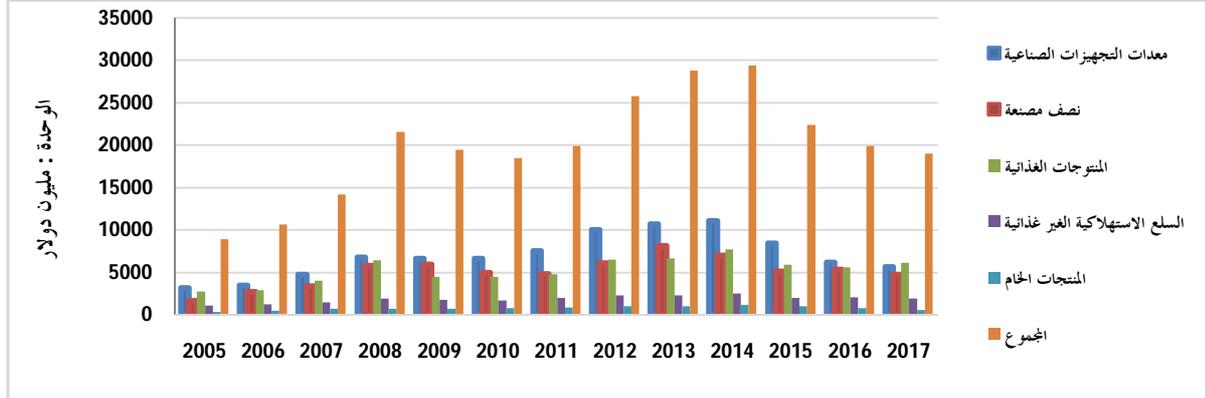
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات

في ظل تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي القائمة على تحرير تجارتها الخارجية وهذا للتخلص من التشوهات الهيكلية التي عمت معظم القطاعات نتيجة إتباع سياسات العديد من سياسات وما تترتب عنها من عزل للسوق المحلي عن السوق الدولية وبالتالي ابتعاده عن المنافسة الأجنبية الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية وظهور الاختلالات الهيكلية، وعليه سنحاول في هذه الأسطر دراسة أوضاع قطاع التجارة الخارجية من حيث التركيب السلعي والأهمية النسبية للمجموعات السلعية لهذا القطاع في جانبي الصادرات والواردات إلى جانب تحليل الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية في الجزائر، كما سنقوم بتحليل المناطق الأكثر أهمية للتجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: هيكل الواردات الجزائرية من الأسواق الدولية

لا يختلف التركيب السلعي لجانب الواردات في الجزائر عن غيرها من التركيب السلعي في الدول النامية حيث تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات، والشكل الموالي يوضح مختلف التركيب السلعي لواردات الجزائر على النحو التالي:

الشكل رقم (33) : هيكل واردات الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف:

✓ موقع الجمارك الوطنية : <http://www.douane.gov.dz>

✓ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

من خلال الشكل والجدول نلاحظ السابقين أن مجموع الواردات تتميز النمو المستمر عموماً خلال فترة الدراسة 2005-2017 على خلاف التراجع في بعض السنوات جراء الأزمات التي شهدتها الجزائر على المستوى الدولي، حيث ارتفعت الواردات الجزائرية من 8894 مليون دولار أمريكي إلى 14216 مليون دولار خلال الفترة 2005 و 2007 ويرجع ذلك إلى البرامج الاستثمارية التي باشرتها الجزائر منذ 2001، لكنه في سنة 2008 ارتفعت بنسبة كبيرة إلى 21564 مليون دولار ويرجع ذلك إلى أزمة الغذاء العالمية جراء ارتفاع الجنوني في الكثير من المواد الرئيسية

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

الغذائية، ومع تراجع أسعار النفط خفضت الجزائر من قيمة وارداتها لتبدأ في الانخفاض إلى غاية سنة 2010 حينما انخفضت إلى أكثر من 18500 مليون دولار، كما ويرجع زيادة الواردات إلى:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية الداخلة في المواد الاستهلاكية الرئيسية للسكان مثل القمح والسكر والحليب فالجزائر تعتبر من أكبر المستوردين لهذه السلع؛
- ✓ التوسع في البرامج الاستثمارية وفق السياسة الكيترية وزيادة في أحور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- ✓ زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان البالغ عدد أكثر من 42 مليون نسمة؛
- ✓ أدت ارتفاع أسعار النفط إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث التضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج انعكس بالارتفاع على صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات خاصة خلال سنوات الأزمة المالية لسنة 2008.

ومع تحسن أسعار النفط بداية 2011 لترتفع قيمة الواردات بشكل كبير إلى قرابة 29400 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة لها وتستقر عند 18971 مليون دولار سنة 2017، وبسبب تراجع أسعار النفط منتصف 2014 وتدني العائدات النفطية لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تمثلت في:

- ✓ سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي (الدولار و اليورو) وهذا لكبح فاتورة الواردات؛
- ✓ لجوء الجزائر إلى تعليق قابلية استيراد بعض السلع المستوردة وفق نظام رخص الاستيراد؛

أولا- أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية: أما فيما يخص التنوع السلعي للواردات الجزائرية التي تتميز بالتنوع والتعدد نوعا مثلها مثل باقي الدول النامية إلا أن معدات التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة والمنتجات الغذائية تساهم بشكل كبير في نسبة الواردات، والتي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا فتتمثل أهم مجموعات المنتجات المستوردة بالندرج التنازلي والجداول التالية توضح قيم أهم السلع الواردة من الأسواق الدولية إلى الجزائر خلال الفترة 2005 - 2017 على النحو التالي:

الجدول رقم (42) : أهم المنتجات التي تستوردها الجزائر من الأسواق الدولية خلال الفترة (2005- 2017)

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل	المجموع
معدات التجهيزات الصناعية															
السيارات السياحية	911	939	1491	2029	1524	1456	2110	3909	3725	2963	1966	1342	1617	3,52	25 982
السيارات لنقل البضائع	626	706	961	1385	1466	1304	1569	2206	2225	2109	1365	709	472	1,03	17 101
تجهيزات الهاتف	360	310	397	528	415	280	378	753	731	1048	1219	1245	1125	2,45	8 787
توربينات الغاز و اجزائها	101	242	338	653	614	1143	614	521	1213	1669	1214	527	284	0,62	9 162
الاطارات المطاطية جديدة	139	128	138	163	222	270	309	471	462	441	280	408	325	0,71	3 753
مركبات ذات الأغراض الخاصة	83	86	152	369	250	373	239	373	357	414	322	309	281	0,61	3 442
مخاريف الميكانيكية رافعات و رافعات الحفر	105	152	223	394	272	314	272	376	514	559	363	308	255	0,56	4 209
لوازم الصنابير	209	228	283	455	584	689	1087	365	394	442	389	495	474	1,03	6 096
جرارات بنصف مقطورة	147	225	282	359	433	375	314	346	355	378	232	318	259	0,56	4 023
الات اوتوماتيكية لمعالجة المعلومات	306	242	221	321	265	230	314	336	402	555	474	235	219	0,48	4 121
الات لفرز او غريلة او فصل او الغسيل و سحق و طحن و خلط او عين الأرض و اجزائها	139	219	250	308	325	303	317	345	342	515	639	302	308	0,67	4 312
المجموع الفرعي (1)	3 127	3 477	4 737	6 779	6 641	6 613	7 522	10 000	10 720	11 093	8 464	6 197	5 619	12,23	90 988
المنتجات الغذائية															

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

25 123	3,89	1789	1790	2395	2371	2123	2129	2848	1252	1830	3174	1394	997	1031	القمح
13 496	2,69	1235	799	999	1795	1069	1091	1360	902	799	1163	975	639	670	الطحين الجوف
8 052	2,15	988	849	695	840	881	961	119	646	541	411	413	427	281	السكر
9 135	1,67	769	769	872	977	892	942	999	638	407	671	517	338	344	الزرة
5 252	1,31	601	525	0	566	663	572	615	398	315	407	258	185	146	زيت الصوجا
5 538	0,92	425	535	602	820	702	464	486	392	306	308	204	148	145	الكسب وبقايا زيت الصوجا
3 464	0,72	331	306	297	307	316	339	313	215	232	304	223	154	127	بن غير محمص
70 060	13,36	6 138	5 572	5 860	7 676	6 644	6 497	6 741	4 443	4 431	6 438	3 986	2 888	2 745	المجموع الفرعي (4)

نصف المنتجات

17 934	1,20	553	1 136	1 386	1 886	1 926	2 102	1 824	1 099	1 493	2 158	1 007	817	547	فضبان من الحديد أو الصلب
6 825	1,52	700	445	870	1 132	2 248	988	218	196	27	0,001	0,01	-	0,04	المازوت
5 955	1,31	602	440	672	664	563	620	470	366	467	479	257	173	183	منتجات المعادن من الحديد أو الصلب
4 454	0,78	359	514	529	502	487	392	371	269	247	285	213	150	134	بوليمرات الايثيلين
3 266	0,06	27	107	322	504	417	372	363	208	258	308	140	138	102	فضبان من الحديد أو صلب غير منسحب
6 211	1,28	588	518	482	610	565	605	586	474	398	465	392	289	240	الأوراق و الكرتون
4 951	1,74	798	797	886	772	1 284	413	-	-	-	-	-	-	-	بئزين عالي الجودة
16 200	2,48	1 138	1 391	0	922	640	601	1 002	2 383	3 086	2 108	1 385	1 112	432	انابيب و مواسير و المقاطع من الحديد أو الصلب
65 796	10,37	4 765	5 348	5 148	6 993	8 131	6 093	4 833	4 995	5 975	5 803	3 394	2 680	1 639	المجموع الفرعي (2)

السلع المستهلكة الغير غذائية

20 225	2,92	1 342	1 546	1 511	2 061	1 929	1 879	1 730	1 498	1 575	1 695	1 335	1 119	1 002	الأدوية
3 648	1,20	551	474	446	460	358	362	232	174	168	155	112	69	87	منتجات صيدلانية غير الادوية
23 874	4,12	1 893	2 021	1 957	2 522	2 287	2 241	1 962	1 672	1 743	1 850	1 448	1 189	1 089	المجموع الفرعي (5)

المنتجات الخام

3 257	0,61	280	285	412	375	345	363	294	243	201	198	129	84	48	التبغ و السجائر
6 457	0,60	276	479	564	736	651	590	572	529	445	496	522	350	246	خشب منشور او منكسرة
9 714	1,21	556	764	977	1 111	996	953	866	772	646	694	651	434	294	المجموع الفرعي (6)

260 432	41,28	18 970	19 902	22 405	29 394	28 778	25 784	21 924	18 496	19 437	21 564	14 215	10 668	8 895	المجموع الفرعي (6+5+4+3+2+1)
---------	-------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	-------	------------------------------

المعدل = استيراد المنتج على إجمالي الواردات

المصدر : وثائق مقدمة من طرف

✓ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي يمكن التفصيل فيه على النحو التالي : حيث أن

1 - التجهيزات الصناعية والفلاحية : تنصدر التجهيزات الصناعية والفلاحية رأس قائمة الواردات حيث تحتل المرتبة الأولى وتتمثل أهم واردات هذا الفرع في كل من السيارات السياحية، وسيارات نقل البضائع ولوازم المركبات، وتجهيزات الهواتف النقالة، والجرارات وقد بلغت مجموع التجهيزات الصناعية، والفلاحية سنة 2005 حوالي 3127 مليون دولار، حيث تجاوزت بنسبة 35 % من إجمالي الواردات لتبدأ في الارتفاع إلى غاية الأزمة المالية لسنة 2008 عندما حققت 6779 مليون دولار، وبسبب حدة الأزمة عاودت الانخفاض إلى 6613 مليون دولار سنة 2010، إلا أنه مع تحسن أسعار النفط، والتي تعتبر العامل الرئيسي الدافع للتجارة الخارجية في الجزائر لتبدأ في الارتفاع مرة أخرى من 7522 مليون دولار، إلى غاية سنة الأزمة النفطية لسنة 2014، عندما سجلت أعلى نسبة لها خلال الفترة حيث حققت قرابة 11.1 مليار دولار، أي ما نسبته 38 % من إجمالي الواردات، وبسبب تأثر الجزائر بدرجة كبيرة جراء تراجع أسعار النفط، ومحاولتها لتخفيف فاتورة الاستيراد عن طريق تحدد السلع، وفرض بعض الضرائب على بعض المواد المستوردة بدأت قيمة التجهيزات الصناعية، والفلاحية المستوردة في التراجع سنة بعد أخرى إلى أن بلغت 5.6 مليار دولار سنة 2017.

2 - المنتوجات الغذائية: احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية من المجموع الكلي للواردات، وتمثل أهم واردات هذا الفرع في كل من القمح، والحليب المجفف، والسكر والذرة، وزيت الصوجا، وقد بلغت مجموع المنتجات الغذائية سنة 2005 حوالي 2745 مليون دولار حيث قدرت نسبتها لهذه السنة حوالي 31% من إجمالي الواردات لتبدأ في الارتفاع إلى غاية الأزمة المالية لسنة 2008 عندما وصلت قيمتها إلى 6438 مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية بسبب تراجع استيراد القمح من 3174 مليون دولار سنة 2008 إلى 1252 مليون دولار الذي يعتبر أهم سلعة تستورها الجزائر تراجع قيمة الواردات إلى 4443 مليون دولار 2010، ومع تحسن أسعار النفط بدأت فاتورة المواد الغذائية في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2014 إلى 7676 مليون دولار عندما سجلت أعلى ارتفاع لها، وخلال الأزمة النفطية لسنة 2014 بدأت فاتورة استيراد المواد الغذائية في التراجع إلى أن وصلت إلى 5572 مليون دولار ومع تحسن أسعار النفط لسنة 2017 فوق 70 دولار للبرميل عاودت السلطات إلى استيراد المواد الغذائية وهذا لكسر الاحتكار، وكبح التضخم الناتج عن ارتفاع بعض السلع الاستهلاكية خاصة القمح، والحليب المجفف.

3 - المواد النصف مصنعة: احتلت المواد نصف المصنعة المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، وتمثل أهم واردات هذا الفرع خاصة في الحديد الصلب والمنتجات الحديدية والمزوت والبتزين عالي الجودة والورق وقد بلغت مجموع المنتجات النصف المصنعة وقد بدأت نسبتها في الارتفاع من 1.64 مليون دولار سنة 2005 إلى قرابة 06 مليار دولار بخلاف فترة التي تلت الأزمة المالية لسنة 2008، والأزمة النفطية لسنة 2014، أين انخفضت واردات فرع المنتجات النصف مصنعة إلى حدود 4.75 مليار دولار سنة 2017.

4 - السلع الاستهلاكية الغير غذائية: احتلت السلع الاستهلاكية الغير غذائية المرتبة الرابعة من المجموع الكلي للواردات، وتمثل أهم واردات هذا الفرع خاصة في الأدوية بنسبة كبيرة و تليها المواد الصيدلانية بنسبة قليلة وقد بلغت قيمتها في سنة 2005 حوالي 1.1 مليار دولار وقد بدأت في الارتفاع إلا أن وصلت أكثر من 2.5 مليار دولار كأعلى نسبة سنة 2014، لها باستثناء فترات التي تلت الأزمة المالية لسنة 2008 حينما انخفض إلى 1743 مليون دولار بعد أن حققت 1850 مليون دولار، وفترة الأزمة النفطية لسنة 2014، عندما انخفضت إلى 1893 مليار دولار سنة 2017 .

5 - المنتجات الخام: احتلت المنتجات الخام المرتبة الأخيرة (الخامسة) من المجموع الكلي للواردات و قد تمثلت أهم واردات هذا الفرع في التبغ والخشب بنوعيه المنشكور أو المتكسر، حيث ارتفعت قيمة فاتورة هذين المادتين منذ سنة 2005 عندما بلغت 294 مليون دولار حيث كانت النسبة الغالبة للخشب و قد بدأت في الارتفاع إلا أن وصلت إلى 1.11 مليار دولار كأقصى قيمة لها في سنة 2014 والملاحظ أن فاتورة التبغ والسجائر كانت في ارتفاع مستمر من 48 مليون دولار سنة 2005 إلى 412 مليون دولار سنة 2015 لتبدأ في الانخفاض جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 لتستقر عند 280 مليون دولار سنة 2017. كما أن فاتورة الخشب كذلك كانت في تزايد مستمر من 246 مليون دولار سنة 2005 إلى 736 مليون دولار سنة 2014 باستثناء تراجع طفيف سنّي 2008 و2009 وقد استقرت فاتورته عند 276 مليون دولار سنة 2017.

ثانيا - التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر:

ويمكن التمييز بين:

1 - التوزيع الجغرافي حسب المناطق الاقتصادية: فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية يتبين بوضوح أن معظم المبادلات الخارجية ما بين الجزائر والدول التي تستورد منها إنما ما تزال تسيطر عليها شركائها التقليديين. والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي تشكل الطرف المهم في التعامل بنسبة 51% من وارداتنا. والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال 2015 و 2016.

الجدول رقم (43): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر ما بين 2014 - 2017

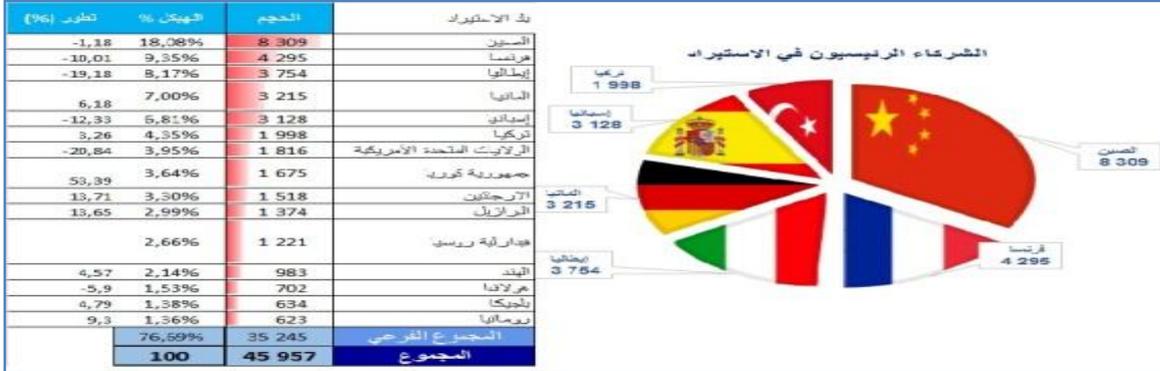
النظر %	الواردات بليون دولار أمريكي				المناطق الاقتصادية
	السنة				
	2017	2016	2015	2014	
-9,95	20 236	22 472	25 485	29 684	دول الاتحاد الأوروبي
5,43	12 345	11 709	11 850	12 619	آسيا
-4,91	5 942	6 249	7 363	8 436	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
12,32	3 209	2 857	2 822	3 815	دول أمريكا الجنوبية
-20,03	1 541	1 927	1 918	1 962	الدول العربية
104,06	1 910	936	1 225	886	الدول الأوربية الأخرى
-16,12	588	701	680	738	الدول المغاربية
-21,85	186	238	359	440	الدول الإفريقية
-2,40	45 957	47 089	51 702	58 580	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2015، 2016، 2017.

من الجدول نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر حيث بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2014 حوالي 29.7 مليار دولار أي ما نسبته 50.67% إلا أنها شهدت انخفاضات متتالية جراء الأزمة البترولية لسنة 2014 حيث سجلت في سنة 2015 قرابة 25.5 مليار دولار، بانخفاض قد بـ 14.14%، كما وسجلت انخفاضا في سنتي 2016 و 2017 قدرت الواردات على التوالي 22.5 مليار دولار و 20.24 مليار دولار بانخفاض بلغ بـ 11.82% و 9.95% على التوالي. في حين تحتل آسيا المرتبة الثانية وتمثلة خاصة في الصين حيث لم تنخفض فاتورة الواردات بنسبة كبيرة حيث سجلت حوالي 12.62 مليار دولار سنة 2014 إلا أنها انخفضت إلى 11.85 و 11.71 مليار دولار سنتي 2015 و 2016 بنسبة 6% لتعاود الارتفاع إلى قرابة 12.35 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت 5.43%، تأتي دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثالثة بحصة بلغت 8.5 مليار دولار أي ما نسبته 14.40% من واردات الجزائر في سنة 2014 إلا أنها بدأت في الانخفاض من سنة إلى أخرى على أن وصلت 5.9 مليار دولار سنة 2017 ثم تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة مسجلة قرابة 3.82 مليار دولار سنة 2014 لتبدأ في الانخفاض بسبب الأزمة النفطية إلى غاية أن سجلت سنة 2017 2.3 مليار دولار سنة 2017، في حين تبقى باقي الدول مجتمعة خاصة الدول العربية تسجل قيمة متدنية لم تتجاوز 4 مليار دولار في أحسن أحوالها.

2 - التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول: من حيث التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر الإجمالية حسب الدول فإنه يمكن إدراج الجدول التالي لتوضيح التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب الدول في سنة 2017 على النحو التالي:

الشكل رقم (34): التوزيع الجغرافي لإجمالي واردات الجزائر حسب الدول في سنة 2017



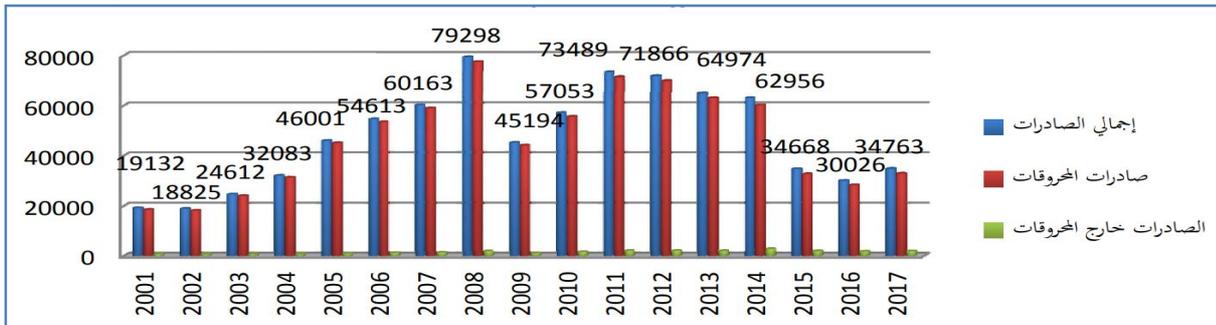
المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

من الشكل نلاحظ أنه في سنة 2017 ما تزال الجزائر تحافظ على 06 شركائها الرئيسيون التقليديون في إجمالي الواردات، حيث ما تزال الصين تحتل المركز الأول بقيمة قاربت 8.309 مليار دولار بنسبة 18.08 % ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بحوالي 4.3 مليار دولار وبنسبة 9.35 % مقارنة، ثم إيطاليا بقيمة قدرت بـ 3.75 مليار دولار وبنسبة 8.17 % تليها ألمانيا واسبانيا بقيمة 3.21 مليار دولار و3.12 مليار دولار على التوالي وفي حدود 07 % تليهم تركيا بقرابة 02 مليار دولار بما يعادل 4.35 % ثم تلي هؤلاء الشركاء الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1.81 مليار دولار، ثم كوريا بقيمة 1.65 مليار دولار وبنسبة 3.64 % ثم البرازيل بقيمة 1.75 مليار دولار وبنسبة 03 % وهذا من إجمالي الواردات المقدرة قرابة 46 مليار دولار في سنة 2017.

الفرع الثاني: تطور الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية

في الجزائر يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام، إلا أن التجارة الخارجية في الجزائر لا تخرج عن النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركيز صادراتها في المواد الأولية يسيطر فيه النفط على النسبة الغالبة وبعض المنتوجات الزراعية ذات الميزة التنافسية. لمعرفة تطور قيمة صادرات الجزائر يجب التطرق لقيمة هذه الأخيرة مع تطور إجمالي الصادرات، خلال الفترة 2001-2017، والتي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (35): تطور الصادرات خلال السنوات (2001-2017) القيمة (مليون دولار أمريكي)

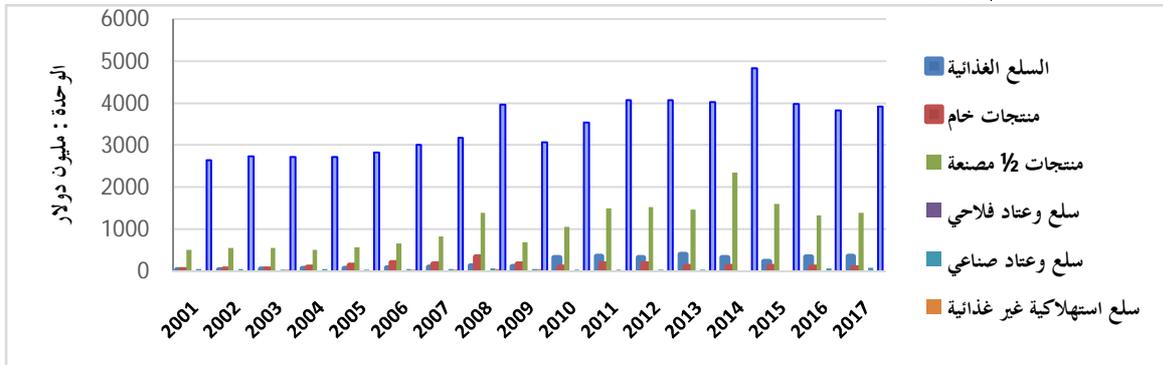


المصدر: هواري أحلام، سدي علي: وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأورو متوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، يومي: 24-25 أبريل 2018، ص 07.

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن النفط ما يزال يهيمن على قطاع التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة (2001 - 2017) ما بين 94% و 97% وتبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جداً بحيث تتراوح ما بين 1.57% كأدنى مساهمة لها في سنة 2005، وقرابة 6.16% كأعلى مساهمة للصادرات خارج قطاع الحر وقت في 2016، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 93.84%، و 97.64% من إجمالي الصادرات. كما وتشير النتائج العامة التي تحققت من حيث الإنجازات التجارية الخارجية في الجزائر للفترة 2017 عجزا في الميزان التجاري بما يقابل 11.17 مليار دولار مقابل فائض من 34.39% سجلت خلال سنة 2016. هذا ما يفسر انخفاض كبير جدا للصادرات بـ 15.78% مقارنة بالواردات التي سجلت انخفاض طفيف بنسبة 2.4% من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج المحصلة تشير إلى نسب 76% سنة 2017 عكس ما نسبته 64% سجلت سنة 2016.

أولا - الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات: كما تبين سابقا أن الصادرات الجزائرية تهيمن عليها الصادرات النفطية حيث وصلت في سنة 2017 إلى نسبة 95% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 16.45% مقارنة بسنة 2016. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـ 5.46% من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل 1.89 مليار دولار والتي سجلت زيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016. في حين تبقى الصادرات خارج قطاع النفط تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، والشكل التالي يوضح قيمة السلع المصدرة من طرف الجزائر في الأسواق الدولية على النحو التالي:

الشكل رقم (36): هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 2001-2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف:

✓ موقع الجمارك الوطنية : [/http://www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

✓ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة الغالبة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تسيطر عليها المنتجات النصف مصنعة (أهمها: الزيوت والأسمدة والزجاج والجلود والورق) تليها المنتجات الخام (أهمها: فوسفات الكالسيوم الطبيعي وبقايا ومخلفات الورق، والصوف) والسلع الغذائية (أهمها: السكر والتمور والمياه الغازية والمعدنية) كما نلاحظ من الشكل أن الصادرات خارج المحروقات تنمو بمعدل متوسط لكن على العموم نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات رغم تذبذبها حيث ارتفعت من 2649 مليون دولار سنة 2001 إلى 3962 مليون دولار سنة 2008، ومع ازدياد حدة الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت بشكل مباشر على قيمة الصادرات الجزائرية التي انخفضت إلى 3075 مليون دولار سنة 2009 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع بنسبة 50% في كل من المنتجات النصف المصنعة ومنتجات

الخام، مع انعدام سلع وعتاد الفلاحة، بعد أن كانت تسجل قرابة 01 مليون دولار إلا أنه مع بداية سنة 2010 بدأت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الانتعاش حيث ارتفعت من 3536 مليار دولار لتصل إلى 4824 مليار دولار سنة 2014 حيث تحسنت صادرات سلع العتاد الفلاحي إلى 02 مليون دولار والمنتجات النصف مصنعة بنسبة 50 % مع بقاء باقي الصادرات دون المستوى المحقق سابقا، وبداية من سنة 2015 ونظرا للازمة النفطية لسنة 2014 فقد بدأت الصادرات خارج قطاع المحروقات في التراجع ما يفسر أن لقطاع المحروقات دورا كبيرا في دعم الصادرات حيث بدأت الصادرات في التراجع إلى أن وصلت إلى 3821 مليار دولار سنة 2016 رغم تحسن صادرات السلع الاستهلاكية الغير غذائية التي ارتفعت من 10 مليون دولار سنة 2014 إلى 19 مليون دولار سنة 2016 وتحسن قيمة الصادرات سلع وعتاد الصناعة من 15 مليون دولار إلى 54 مليون دولار سنة 2016 و 74 مليون دولار سنة 2017.

ثانيا - التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر:

1 - التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر: ترتبط التجارة الخارجية للجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة أكثر من الدول السائرة في طريق النمو ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الصادرات، والجداول المرفقة تبين بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية حيث ما تزال الجزائر تستقطب شركائها التقليديين. والواقع أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي تشكل الطرف المهم في التعامل بـ 77 % من صادراتنا.

الجدول رقم (44): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر ما بين 2014 - 2017

معدل التطور %	الواردات بمليون دولار أمريكي				المنطق الاقتصادية
	السنة				
	2017	2016	2015	2014	
17,83	20 291	17 221	22 976	40 378	دول الاتحاد الأوربي
-6,47	6 496	6 945	5 288	10 344	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
-21,25	63	80	37	98	الدول الأوربية الأخرى
27,28	2 473	1 943	1 683	3 183	دول أمريكا الجنوبية
51,16	3 321	2 197	2 409	5 060	آسيا
/	-	-	71	-	أوقيانوسيا ⁽¹⁾
80,05	749	416	572	648	الدول العربية
8,10	1 268	1 173	1 550	3 065	الدول المغاربية
100,00	102	51	82	110	الدول الإفريقية
15,78	34 763	30 026	34 668	62 886	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المديرية العامة للجمارك لسنوات 2015, 2016, 2017.

من الجدول نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر في حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 64.21 % في سنة 2015 حينما بلغت قرابة أكثر من 40 مليار دولار، إلا أنه نظرا لوضعية المتدنية لأسعار المحروقات منذ سنة 2014 فقد بدأت الصادرات في الانخفاض

(1) : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : OECD - Organisation for Economic Co-operation and Development : هي منظمة منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. أنشأت في 30 من سبتمبر سنة 1961 بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي OEEC التي أسست سنة 1948 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحوي 34 عضوا وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية.

الحداد لتصل إلى قرابة 23 و 17.22 مليار دولار أي بانخفاض فاق 43 % و 25 % سني 2015 و 2016 على التوالي. في حين تأتي دول منظمة التعاون والتنمية⁽¹⁾ (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 16.45 % من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 10.34 مليار دولار إلا أنها انخفضت في سنة 2015 إلى قرابة 2.3 مليار دولار بمقدار قارب 50 % وفي سنة 2016 بدأت الصادرات في التحسن نحو هذه الدول بمعدل 31 % حيث ارتفعت إلى قرابة 07 مليار دولار إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 6.5 مليار دولار سنة 2017، وتحتل دول آسيا المرتبة الثالثة في الصادرات الجزائرية بقيمة قدرت بأكثر من 05 مليار دولار سنة 2014 إلا أنها انخفضت سنتي 2015 و 2016 بمعدل 09 %، حيث بلغت 2.4 و 2.2 مليار دولار قبل أن تتحسن في سنة 2017 لترتفع إلى 3.3 مليار دولار، وقد حافظت دول أمريكا الجنوبية الرابعة في الصادرات الجزائرية بقيمة قدرت بأكثر من 03 مليار دولار سنة 2014 إلا أنها انخفضت سنتي 2015 و 2016 بمعدل قارب 48 %، حيث بلغت 1.7 و 1.9 مليار دولار قبل أن تتحسن في سنة 2017 لترتفع إلى 2.5 مليار دولار، تليها الدول العربية بأكثر من 3.7 مليار دولار سنة 2014 لتتخفف إلى أكثر 2.2 مليار دولار و 1.6 مليار دولار على التوالي لكن بعد تحسن أسعار النفط ارتفعت إلى أكثر من 2 مليار دولار.

2 - التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول: من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الإجمالية فإنه تعد إيطاليا أكبر زبون للمنتجات المصدرة بنسبة 17.4 % من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2016، تليها كل من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة قاربت 13 % لكليهما، وفرنسا بنسبة 11.4 %، ثم البرازيل بنسبة 5.4، وهولندا بنسبة 4.9 %، وتركيا بنسبة 4.5 %، وكندا بنسبة 4.3 %، وبريطانيا 3.5 % وبلجيكا بنسبة 3.3 %⁽²⁾. أما في عام 2017 فتبين بوضوح أن معظم تجارة الجزائر الخارجية ما تزال تستقطب شركائنا التقليديين لكن بتفاوت في الهيكل على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (37) : التوزيع الجغرافي لإجمالي صادرات الجزائر حسب الدول في سنة 2017



المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية للجمارك.

من الشكل نلاحظ أنه في سنة 2017 ما تزال الجزائر تحافظ على 06 شركائها الرئيسيين التقليديين في إجمالي الصادرات حيث ما تزال إيطاليا تتربع على المرتبة الأولى بقيمة قاربت 5.55 مليار دولار لكن هذه السنة بنسبة 15.96 % ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بحوالي 4.50 مليار دولار لترتفع النسبة في سنة 2017 إلى 12.9 % مقارنة بسنة 2016، ثم اسبانيا بقيمة فاقت 4.14 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 3.39 مليار دولار

(1) : أوقيانوسيا : هي منطقة تتركز بين آسيا والأمريكتين، ويستخدم هذا المصطلح في بعض الأحيان أكثر تحديدا للإشارة إلى القارة التي تضم أستراليا والجزر القريبة.

(2) : هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفصل الثالث: التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري

بتراجع واضح من 13% لكليهما سنة 2016 إلى 12 و 6.76% على التوالي، ثم البرازيل بقيمة 2.08 مليار دولار ثم تركيا بقيمة 1.96 مليار دولار.

ثالثا - التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات : يتشابه التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج القطاع النفطي مع غيرها من الدول النامية من حيث من حيث الاعتماد على المواد الأولية، وعليه يمكن تصنيف التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب الدول أو حسب السلع المصدرة حسب الجدول التالي:

الجدول (45): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة ما بين 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة ⁽¹⁾	907	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2810
هولندا	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844
إسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	345
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515
إيطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134
بريطانيا	19	16	08	06	03	17	27	30	70	85
مالطا	03	01	00	03	11	01	00	01	47	-
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38
العراق	00	00	00	-	00	04	15	78	39	31
تركيا	69	114	70	140	70	35	37	13	39	40

المصدر: هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 09. الوحدة: مليون دولار أمريكي

من الجدول نلاحظ أن هولندا تعد أكبر زبون للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة للسنوات 2013-2014 بعد تراجع الزبائن التقليديين إسبانيا وفرنسا إلى المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بعد ما كانت فرنسا أهم شريك للصادرات خارج المحروقات للسنوات 2005-2009، وإسبانيا للسنوات 2010-2012. لكن بقيت نفس الدول تحتل الصدارة في الزبائن والمتمثلة في هولندا، فرنسا وإسبانيا في حين تراجع الحصص السوقية للصادرات خارج المحروقات بشكل ملحوظ في كل من إيطاليا، بريطانيا، تونس، المغرب، العراق وتركيا سنة 2014 بينما خسرت الزبون المالطي في سنة 2013 الذي عاد في سنة 2016 حيث اكتسبت زبائن جدد مثل: البرازيل، بلجيكا، موريتانيا، البرتغال، الأردن، الو.م.أ، بولونيا، ليبيا، لبنان، ألمانيا والهند، وإثيوبيا في سنة 2016، كما يظهر في الجدول (06).

الجدول (46): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب الدول المستوردة الكبرى (2016-2017)

الدول السنة	هولندا	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	مالطا	تونس	المغرب	تركيا	البرازيل	بلجيكا	موريتانيا	البرتغال	الأردن	الأم.م	بولونيا	ليبيا	لبنان	إثيوبيا	ألمانيا	الهند	القيمة
16	204	281	254	76	02	28	17	62	56	118	39	48	19	136	16	31	13	-	55	27	1085
17	332	364	293	103	14	45	29	77	109	74	50	41	40	37	22	19	17	15	14	13	1899
%	17.5	19.2	15.4	5.4	0.8	2.4	1.5	04	5.7	3.9	2.6	2.1	2.1	1.9	1.1	1	0.9	0.8	0.7	0.7	100

المصدر: هواري أحلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(1) : قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمليون دولار أمريكي

من الجدول نلاحظ أن إسبانيا تعد أكبر زبون للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة 19.2% (364 مليون) من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تليها هولندا وفرنسا بنسب متقاربة وهي على التوالي: 17.5% (332 مليون دولار). 15.4% (293). أما باقي النسب تتوزع على كل البرازيل الذي ظهر كزبون جديد للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في دولار سنة 2016، و2017 بنسبة 5.7% (109 مليون دولار) ثم إيطاليا بـ 5.4%، وبلجيكا 3.9%، موريتانيا 2.6%، وتونس 2.4%، البرتغال، والأردن زبائن جدد بنسبة 2.1% لكل منهما، أما باقي الدول فلا تتعدى 1% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات. اكتسبت الجزائر خلال سنة 2016 زبائن جدد وهي خطوة إيجابية على الأقل لتنويع الأسواق أو ما يعرف بالتنوع الجغرافي لكن يتوجب عليها الحفاظ على حصصها السوقية لكنها تناقصت في الأسواق السابقة.

المطلب الثاني: تحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على الشراكة الأورو-متوسطية

يتمثل الهدف الرئيسي للشراكة في إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية عميقة، تهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر، ويقتصر نطاقا بشكل أساسي على التجارة في السلع وهناك عدد من المفاوضات الثنائية الجارية أو التي يجري إعدادها من أجل تعميق اتفاقات الشراكة. وترتبط هذه المفاوضات الجارية أو المستقبلية بمزيد من تحرير التجارة في الزراعة وتحرير التجارة في الخدمات والاعتماد وقبول المنتجات.

الفرع الأول: اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والجزائر

في إطار الانتشار العمودي، والأفقي لهيمنة دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، كانت بداية ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية، بمؤتمر برشلونة الذي انعقد في 27، و28 نوفمبر من سنة 1995، والذي توجهت أشغاله ببيان أطلق عليه اسم بيان برشلونة، حيث حدد الأسس العريضة للشراكة ما بين دول الاتحاد الأوروبي الـ25، والشركاء المتوسطيين (دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط)، في مجالات عديدة منها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، ففي الجانب السياسي، والأمني هدفت الاتفاقية إلى إنشاء منطقة للسلام، والاستقرار خالية من النزاعات، والحروب، والتوترات الأمنية، والعسكرية في حوض المتوسط، أما في مجال الشراكة الاقتصادية، والمالية فقد هدفت الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر ما بين الشركاء المتوسطيين، والدول الاتحاد الأوروبي تقوم على:

- ✓ تطبيق سياسة تجارية حرة من قبل كل الأعضاء؛
- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية، والحواجز على التجارة الخارجية؛
- ✓ منع التمييز، والفرقة في المبادلات ما بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة، والنوعية، ومعايير الصحة.
- ✓ وكذا قواعد حماية البيئة (وفقا لاتفاقيات "كيوتو" حول حماية البيئة).

أولا - مسار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والجزائر: أبرمت اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع الجزائر

بمدينة فالنسيا الإسبانية بتاريخ 22 أبريل 2002، مع أربعة عشر دولة من دول الإتحاد،⁽¹⁾ الذين كان عددهم خمسة عشر دولة في ذلك الوقت، ولم تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليها، وهي العضو الخامس عشر، وقد تم التصديق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 159/05 بتاريخ 2005/04/27 (OG No. 31)

(1) : النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، هولندا.

- من (2005/04/30)، وقد دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 ولفترة غير محددة⁽¹⁾، وتم كل هذا بعد جولات عديدة من المفاوضات الشاقة، والمضنية بين خبراء جزائريين، وخبراء الإتحاد الأوروبي التي شملت النقاط التالية:⁽²⁾
- ✓ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف، مما يسمح بتنمية العلاقات والتعاون الوثيق في جميع المجالات التي تعتبرها وثيقة الصلة بهذا الحوار؛
 - ✓ تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية بين الأطراف وتهيئة الظروف للتحريك التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
 - ✓ تسهيل التبادل البشري، لاسيما في سياق الإجراءات الإدارية؛
 - ✓ تشجيع اندماج البلدان المغاربية من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبينها وبين المجتمع والدول الأعضاء فيها؛
 - ✓ تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

ثانيا : مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية : أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى نادي الدول الموقعة على اتفاقيات مع مجموعة دول الإتحاد الأوروبي. وقد نصت بنود الاتفاقية على التالي:

- ✓ تنص الاتفاقية على الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة من تاريخ دخولها حيز التنفيذ (2005-2017).⁽³⁾

- ✓ وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الإتحاد الأوروبي، والجزائر العمل على تحرير الكامل للسوق الجزائرية، وذلك بالعمل على تعديل القوانين للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية.
- ✓ أما شرط إلغاء الحواجز الذي نصت عليه الاتفاقية، والتي كانت تعرقل حركة التجارة، وتقلل من القدرة التنافسية، والقيود الجمركية سوف يبدأ خلال عامين من تاريخ عقد الاتفاقية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائري خلال عام 2017.⁽⁴⁾

1 - التفضيلات التعريفية:

أ - المنافع الممنوحة للمنتجات القادمة من الجزائر:

- المنتجات الصناعية: الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.
- المنتجات الزراعية: التي يغطيها البروتوكول الأول: تخفيضات التعريفات الجمركية التي تتراوح بين 50% إلى 100% من الرسوم الجمركية والرسوم، والرسوم ذات الأثر المماثل، على أن تخضع بعض المنتجات الزراعية لحصة التعريفات الجمركية على النحو التالي:

(1) : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, **Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne**, p02.

(2) : European Union , **Policy, Countries and regions , Algeria, Association Agreement**, Posted on 30/11/2018, on the link : <http://ec.europa.eu/world/agreements/prepareCreateTreatiesWorkspace/treatiesGeneralData.do?step=0&redirect=true&treatyId=821>

(3) : République algérienne démocratique et populaire , op-cit, p02.

(4) : عبد الكريم كاسي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان (بيروت)، 2013، ص 195-197.

- المنتجات السمكية المشمولة بالبروتوكول 03: الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية
- المنتجات الزراعية المصنعة المدرجة في الملحق 05 بالبروتوكول الأول (ثلاث قوائم):
 - الإعفاء الإجمالي من الرسوم الجمركية للمنتجات المدرجة في القائمة 01.
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية في حدود حصة التعريف لبعض المنتجات المدرجة في القائمة 02.
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية زائد أو ناقص (-/+) عنصر زراعي (EA) للمنتجات المذكورة في القائمة 03.

ب- الفوائد الممنوحة للمنتجات التي تنشأ من المجتمع:

أ- المنتجات الصناعية: ويمكن أن نميز:

- ✓ الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل اعتباراً من 01 سبتمبر 2005 للمنتجات المدرجة في الملحق 2؛
- ✓ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحق رقم 03، إلى أن يتم الإلغاء الكامل بعد 05 سنوات من السنة الثالثة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. 01 سبتمبر 2007 ، وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (47): التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات الملحق رقم 03

التعريف الجمركية التفضيلية					معدل الحقوق المشتركة
01 سبتمبر 2011	01 سبتمبر 2010	01 سبتمبر 2009	01 سبتمبر 2008	01 سبتمبر 2007	
1	2	3	3.5	4	% 05
3	6	9	10.5	12	% 15
6	12	18	21	24	% 30

Source : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne, p02.

- ✓ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والواجبات ذات الأثر المماثل لمنتجات غير تلك المذكورة في الملحقين 02 و 03، حتى الإزالة التامة بعد 10 سنوات من السنة الثالثة من بدء النفاذ. اتفاقية (1) سبتمبر 2007) وفقاً للجدول الزمني التالي:

الجدول رقم (48): التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية لمنتجات غير المذكورة في الملحقين 02 و 03

التعريف الجمركية التفضيلية										معدل الحقوق المشتركة (المتبادلة)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
0.2	0.5	01	1.5	02	2.5	03	3.5	4	4.5	% 05
0.7	1.5	03	4.5	06	7.5	09	10.5	12	13.5	% 15
1.5	03	06	09	12	15	18	21	24	27	% 30

Source : République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne, p02.

II - المنتجات الزراعية:

✓ تنازلات فورية: تخفيضات تتراوح من 20% إلى 100% من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المائل، بالنسبة للمنتجات المدرجة في القائمة 01 من البروتوكول 05 الملحق 02 مع تحديد حصص معينة لمنتجات معينة.

✓ الامتيازات المؤجلة: تخضع المنتجات المدرجة في القائمة 2 من البروتوكول 5 الملحق 2 لفحص احتمالات التحرير من السنة الخامسة لبدء نفاذ الاتفاق (01 سبتمبر 2010).⁽¹⁾

2 - المساعدات المالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي للجزائر: استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة (1976-1996) من مجموع 949 مليون أورو توزعت كما عادت للجزائر حصة 164 مليون أورو في إطار برنامج 1 MEDA، وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج (MEDA 2) حوالي 55 مليون أورو لحساب سنة 2004 فيما خصص الاتحاد الأوروبي ظرفا بقيمة 106 مليون أورو للجزائر لحساب فترة 2005-2006 والخاص بالبرنامج الاستدلاي الوطني "pin" في إطار برنامج MEDA2.⁽²⁾ كما وقد استفادت الجزائر من مساعدات وصلت إلى 148 مليون أورو بين سنتي (2014-2017)، وتوزعت على ثلاث قطاعات ذات أولوية في التمويل هي: إصلاح العدالة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، إصلاح سوق العمل وخلق فرص العمل، ودعم إدارة وتنويع الاقتصاد.⁽³⁾ ويعد برنامج التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر (PADICA) الذي تم تنفيذه بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بين سنتي (2014-2017)، من أهم البرامج التي ترمي إلى المساهمة في إدارة وتنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه، وتجدد الإشارة إلى أنه من المخطط تنفيذ هذا المكون من البرنامج في إطار الإدارة غير المباشرة مع البنك الدولي، ويتم تنفيذ البرنامج خلال فترة مقدرة بحوالي 72 شهرا (المرحلة التشغيلية: 48 شهرا، المرحلة الختامية: 24 شهرا)، ومن المقرر إنشاء وحدة دعم البرامج (PSU) لشهر أكتوبر 2017.

ثالثا- إعادة النظر في مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية: بالإضافة إلى ما تضمنته هذه الاتفاقية من خلال التركيز على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والحفاظ على المنتجات الزراعية، ثم التطرق إلى حركة رؤوس الأموال الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر. وأيضا تصفية وإعادة هذه الاستثمارات إلى الوطن كما كان تعهد من الطرفين بتعزيز تعاونهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وتطور الشراكة بين المؤسسات الجزائرية في نشاطات التنقيب والإنتاج والتمويل والتوزيع وخدمات الطاقة وغير ذلك، وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه المعاهدات باستثناء التنفيذ الجمركي إلا حبرا على ورق وهذا ما أدى بضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقية من الشق الجزائري وتمديد أجل التفكيك الجمركي إلى غاية 2020، وليس 2017 ومرة أخرى هذه الاتفاقية

(1) : République algérienne démocratique et populaire , op-cit, p02.

(2) : مروان حابد، رشيد ازموور، اثر اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة على إيرادات الميزانية العامة للجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمسستغام، يومي: 24-25 أفريل 2018، ص 07

(3) : European Commission, European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations: Algeria, Available on line at: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en, Retrieved the 14/03/2018 at 20:58.

تدل على حنكة الأوروبيين في الولوج إلى مطاعمهم التجارية بشعارات التعاون، ويدل على الرؤية الغائبة والمغامرة لدى الشق الجزائري في الدفاع عن متطلباته واستكمالاً لمضمون هذه الاتفاقية وفي إطار برنامج ميديا⁽¹⁾.

1 - طلب إعادة النظر في الاتفاقية: في 31 أغسطس 2015، أعربت الجزائر رسمياً عن رغبتها في تقييم اتفاقية الشراكة التي تعتبرها غير متوازنة وأسفرت المفاوضات اللاحقة عن اعتماد أولويات الشراكة الجديدة في مجلس الشراكة العاشر الذي عقد في بروكسل في 13 مارس 2017. وتبعاً للطلب الذي تقدمت به الجزائر خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 يونيو 2010، المتعلق بمراجعة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات الصناعية والامتيازات الجمركية للمنتجات الغذائية، تم الاتفاق على إعادة النظر في مخطط التفكيك التعريفي الرامي إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية، قدم هذا الطلب وفقاً للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005، الذي توقع في البداية لفترة تفكيك تدريجي في آفاق 2017. في الواقع، تم القيام بتغيير للبرنامج الأولية إلى جانب إعادة وتجميد حقوق الجمركة وهذا قصد رفع مستوى المؤسسات الجزائرية، علماً أن المخطط الجديد للتفكيك التعريفي يتم العمل وفقه منذ 1 سبتمبر 2012.

2 - طلب تحديد أولويات الشراكة: اجتمع مجلس الشراكة في بروكسل في 13 مارس 2017. اعتمد مجلس الشراكة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وقد وضعت أولويات الشراكة إطاراً متجدداً للمشاركة السياسية وتعزيز التعاون. تركز أولويات الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى عام 2020 على مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التجارة والوصول إلى السوق الموحدة الأوروبية والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة على النحو التالي:

أ - أولويات الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى عام 2020: منذ عام 2011، قدم الاتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية مجموعها 273.3 مليون يورو. وخلال مجلس الشراكة الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي والجزائر الذي عقد في بروكسل يوم 13 مارس 2017، وقع الطرفان على حزمة بقيمة 40 مليون يورو لمساعدة الجزائر في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال فيها من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة. وتم التوقيع على الحزمة في اليوم الذي باتت فيه الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا يعتمد أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتركيز التعاون المستقبلي على مجالات المصلحة المتبادلة المحددة بصورة مشتركة.

وقال المفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للحوار ومفاوضات التوسع "يوهانس هان" إن: "الجزائر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في حوارنا. وستساعد حزمة الاتحاد الأوروبي التي جرى التوقيع عليها اليوم الجزائر على تنويع اقتصادها، مما يساهم في إيجاد وظائف جديدة وتحديث المالية العامة. والهدف هو مساعدة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية وإيجاد روابط أقوى مع الشركات الأوروبية". ووقعت الحزمة عن الاتحاد الأوروبي ممثلته العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني والمفوض هان، وعن الجزائر وزير خارجيتها رمطان لعمامرة. وستدعم حزمة الاتحاد الأوروبي

(1) : كمال سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص185.

للجزائر بصورة خاصة مجالين ذات أولوية تم الاتفاق عليهما في إطار أولويات الشراكة الجديدة هما التنمية الاقتصادية والطاقة. وتدعم التدابير المقاربة الاقتصادية الجديدة للبلاد التي تتمحور حول تنويع اقتصادها. كما تنطرق إلى تحسين بيئة الأعمال في البلاد. لذلك سيمول الاتحاد الأوروبي تطوير الطاقة المتجددة، ودعم كفاءة الطاقة، وتحديث إدارة المالية العامة، وتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

ب - أهم نتائج إعادة تقييم الاتفاقية الشراكة في سياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: وتتضمن هذه الحزمة ثلاثة برامج محددة:

- "برنامج دعم تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة في الجزائر" (10 ملايين يورو) سيساهم في رسم إطار مؤسسي وتنظيمي لإنتاج الطاقة المتجددة وتعميم مشاريع كفاءة الطاقة. وفي إطار متلائم مع جهود الجزائر لتنويع اقتصادها، سيساهم البرنامج أيضاً في تعزيز استثمارات القطاع الخاص (المحلية والأجنبية) في الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة.
- "برنامج إصلاح المالية العامة" (10 ملايين يورو) سيساهم في تحديث إدارة المالية العامة، وهي عنصر أساسي في نموذج النمو المعلن الجديد للجزائر. وسيدعم البرنامج إدخال نظام معلومات مالية متكامل في جميع إدارات وزارة المالية. كما أنه سيساهم في بناء قدرات برجة الموازنة لعدة سنوات ويحسن إدارة الموازنة والشفافية.
- "برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة" (20 مليون يورو) سيستمر في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للجزائر وقدراتها المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية، حتى تتمكن البلاد من انتهاز الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة، أي اتفاقية التعاون والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005.

ج - التعاون الثنائي: وتشكل الآلية الأوروبية للحوار الأداة المالية الرئيسية لتمويل تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. وبالإضافة إلى الدعم الثنائي والإقليمي من خلال الآلية المذكور، وخلال الفترة 2014-2017، ركّز تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر على إصلاح القضاء، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وإصلاح سوق العمل والعمالة، فضلاً عن تنويع الاقتصاد. وللفترة 2018-2020، سيركز التعاون بين الطرفين على أولويات الشراكة المتفق عليها حديثاً وهي:

- الحوار السياسي، والحوكمة، وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية؛
- التعاون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة والوصول إلى السوق؛
- الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة؛
- الحوار الاستراتيجي والأمن؛
- البعد الإنساني، والهجرة والتنقل.⁽¹⁾

(1): An official website of the European Union, **Delegation of the European Union to Algeria**, Posted on 25/11/2018, on the link : <https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/54387/les-etats-membres-de-lue-visitent-lalg%C3%A9rie-en>

الفرع الثاني: المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

يعد الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للجزائر ويستوعب الجزء الأكبر من التجارة الدولية الجزائرية أي أكثر من 50 %، بلغ إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام 2016 حوالي 36 مليار أورو، إلا أنه جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 13.3 % بين عامي 2015 و2016، ومع تحسن أسعار النفط سنة 2016، ارتفعت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 1.3 %.

أولاً- وضعية الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: ولتوضيح تطور وضعية الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أكثر تم إدراج الجدول التالي الذي يبين حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ عقد اتفاق الشراكة 2005 وإلى غاية 2017 على النحو التالي:

الجدول رقم (49) : الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ما بين 2005 – 2017

الفرع السنة	الواردات (الوحدة: مليار أورو)		الصادرات (الوحدة: مليار أورو)		مجم. التجارة
	القيمة	% النمو	القيمة	% النمو ⁽¹⁾	
2005	10.498	-	20.885	-	31.383
2006	9.977	-4.96	24.154	15.65	34.151
2007	11,270	12.96	20,585	14.77-	31,855
2008	15,401	36.7	28,260	37.3	43,661
2009	14,821	-3.8	17,411	-38.4	32,232
2010	15,595	5.2	21,075	21.1	36,671
2011	17,312	11.0	27,850	32.1	45,161
2012	21,125	22.0	32,764	17.7	53,889
2013	22,386	6.0	31,920	-2.6	54,306
2014	23,392	4.5	29,458	-7.7	52,850
2015	22,253	-4.9	20,908	-29.0	43,160
2016	20,413	-8.3	16,514	-21.0	36,927
2017	18,846	-7.7	18,565	12.4	37,411

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 21/06/2016, p 03.
- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 16/04/2018, p 03.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية نحو العالم الخارجي والتي فاقت 50 % في سنة 2005، وقد وصلت إلى أعلى قيمة لها في سنة 2012 عندما فاقت نسبة 57 % من إجمالي الصادرات الموجهة للعالم حيث وصلت إلى 32.75 مليار أورو، وبذلك فذول الاتحاد الأوروبي تعتبر أهم زبون للجزائر، ومنذ عقد ميثاق الشراكة في 2005 والصادرات الجزائرية في ارتفاع خاصة مع تحسن أسعار النفط، إلا أنه رغم هذا الارتفاع إلا أننا نلاحظ أن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي قد شهدت نمو متذبذب من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من 20.885 مليار أورو سنة 2005 إلى 24.154 مليار أورو سنة 2006 بنسبة نمو قدرت بـ 15.65 %، لكن في سنة 2007 تراجعت قيمة الصادرات إلى 20.585 مليار أورو ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية من طرف أهم الشركاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي للجزائر خاصة

(1) : النسبة المئوية للنمو: يقصد بها الاختلاف النسبي بين الفترة الحالية والفترة السابقة.

ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، لتعاود الصادرات الارتفاع سنة 2008 إلى أكثر من 28 مليار أورو بنسبة نمو قدرت بـ 37.3% قبل أن تتراجع بفعل الأزمة المالية إلى 14.41 مليار أورو بنسبة تراجع في النمو قدرت بـ 38.4% وبعد تحسن أسعار النفط بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع لتصل إلى 32.76 مليار أورو كأعلى نسبة لها، وجراء الأزمة النفطية لسنة 2014 وتقييد الجزائر للكثير من السلع بدأت الصادرات في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 18.565 مليار أورو سنة 2017. وفي نفس عام 2015، كانت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر مكونة من منتجات صناعية (85.5%) ومنتجات زراعية (14.4%). وكانت غالبية صادرات المنتجات الصناعية من الآلات والمعدات الكهربائية ومعدات النقل والمعادن الأساسية والمنتجات الكيميائية. تمثل هذه الصادرات 22.3 مليار أورو. كما وقد صدرت الجزائر بقيمة 1.8 مليار أورو من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي، والمستوردة 3.4 مليار أورو، وفي عام 2015، كانت 99.7% من الصادرات من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي منتجات طاقة ومشتقات بترولية 0.3% من المنتجات الزراعية هذه الصادرات تمثل 20.9 مليار أورو. ويعود كل هذا التوجه للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلى كون هذا الأخير يجوي أكثر الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من أكثر الدول استهلاكاً للمواد الأولية الخام في العالم، وهي المواد التي يتركز عليها الهيكل في السلعي لصادرات الجزائر، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بشكل كبير بتصريف منتجاته البترول خاصة الغاز إلى أسواق هذه الدول، هذا إلى جانب عوامل تاريخية وجغرافية تغذي التبعية للأسواق الأوروبية كل هذه العوامل تكثرت بعقد اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي وما ترتب عنه من امتيازات ممنوحة للجزائر في شكل تخفيضات جمركية أو رعاية برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية لتسويق منتجاتها أكثر تنوعاً وجودة. كما وتجدر الإشارة أن الجزائر تعتبر شريكاً لـ 26 دولة من الاتحاد الأوروبي في الصادرات من أصل 28 دولة وهذا بحكم ارتباطها الوثيق بدول الاتحاد الأوروبي حيث شكلت هذه الأخيرة أسواقاً رئيسية للعديد من الصادرات الجزائرية، وعليه فالمعامل الأوروبي أصبح يشكل الزبون الرئيسي لمعظم المنتجات الجزائرية.

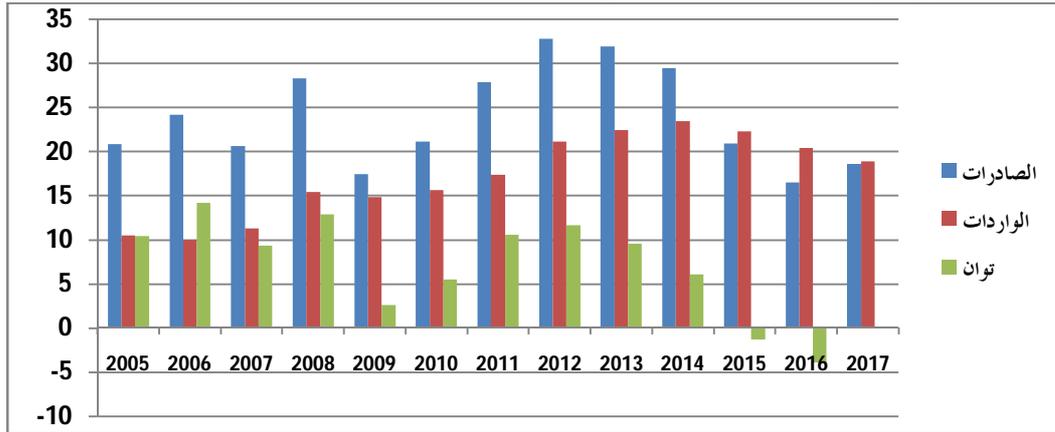
وما يمكن ملاحظته من الجدول السابق كذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر الممون الأول للجزائر للكثير من السلع حيث تستحوذ كذلك على نسبة كبيرة من قيمة الواردات الجزائرية والتي تراوحت ما بين 50% و 57%، من إجمالي واردات العالم، ويمكن إرجاع سيطرت الاتحاد الأوروبي في الشراكة التجارية من الجزائر إلى عدة أسباب منها أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول والتجمعات الصناعية في العالم، وقرها جغرافياً من الجزائر والاتحاد الأوروبي مما يسهل عليها إجراءات التعاملات وفي ظروف سهلة وميسرة، خاصة فرنسا إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، وعليه بشكل عام نلاحظ أن الواردات إلى الجزائر قد شهدت ارتفاعاً متزايداً حيث انتقلت من قرابة 10.5 مليار أورو إلى 23.4 مليار أورو سنة 2014 عندما حققت أعلى ارتفاع لها، وهذا باستثناء الانخفاض الذي شهدته جراء الأزمة المالية العالمية، عندما انخفضت الواردات إلى 14.82 مليار أورو، ومع انخفاض أسعار النفط في الجزائر سنة 2014 وتقييد الجزائر للكثير من السلع والدخول في سياسة ترشيد الإنفاق بدأت قيمة الواردات في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 22.25 مليار أورو سنة 2017. وقد انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 13.3% بين عامي 2015 و 2016، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط. بين عامي 2016 و 2017، ارتفعت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بنسبة 1.3% شكلت منتجات الوقود والتعدين 95.7% من واردات الاتحاد

الأوروبي من الجزائر في عام 2017. تمثل المواد الكيميائية ثاني أهم المنتجات المصدرة، والتي تبلغ قيمتها 2.9% من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، وتعتبر صادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى الجزائر هي الآلات (22.2%)، معدات النقل (13.4%)، المنتجات الزراعية (12.8%)، المواد الكيميائية (12.8%) والحديد والصلب (10.2%).

وتجدر الإشارة أن منتجات الوقود والتعدين قد شكلت 95.7% من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في عام 2017. وتمثل المواد الكيميائية ثاني أهم المنتجات المصدرة، والتي تبلغ قيمتها 2.9% من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي. في حين تبقى صادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى الجزائر هي الآلات (22.2%)، معدات النقل (13.4%)، المنتجات الزراعية (12.8%)، المواد الكيميائية (12.8%) والحديد والصلب (10.2%).

ثانيا - وضعية ميزان الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأورو-جزائرية: يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60% من واردتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.

الشكل رقم (38) : وضعية الميزان التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ما بين 2005 – 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 21/06/2016, p 03.
- ✓ European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 16/04/2018, p 03.

ما يمكن ملاحظته من الشكل هو أن الميزان التجاري مع الاتحاد الأوربي قد سجل فائضا طيلة الفترة 2005 – 2014 إلا أنه في تذبذب من فترة لأخرى، وهذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات والواردات، وبفعل تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية أو بفعل التغيرات الداخلية كالبرامج الاستثمارية، حيث انتقل رصيده من 10.387 مليار أورو عام 2005 إلى 14.177 مليار أورو عام 2006. بمعدل تغطية بلغ أكثر من 242% وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من الواردات خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى المخططات التنموية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة، كمخطط الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية، إضافة غالى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الوطنية والتي أعطت دفعا قويا للصادرات خاصة البترولية وبعض الصناعات الخفيفة. وفي عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري بنحو 34.29 مقارنة بسنة 2006 نتيجة انخفاض

الصادرات الوطنية بنحو 15% مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة 13%، مما أدى إلى تراجع نسبة التغطية إلى 183% سنة 2007، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية من 65.85 دولار للبرميل عام 2006 إلى 74.95 دولار للبرميل عام 2007، الذي أدى إلى تراجع واردات الاتحاد الأوروبي من هذه السلعة. وفي عام 2008 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد حيث بلغ 12.86 مليار أورو وبمعدل تغطية بلغ 183.49% ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا عندما قاربت 100 دولار للبرميل لتعاود الانخفاض في النصف الثاني من سنة 2008 وسنة 2009 بفعل الأزمة العالمية أينما انخفضت أسعار النفط إلى حدود 47 دولار للبرميل، ما أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تراجعه للطلب على الصادرات الجزائرية بسبب تباطؤ نموه بالإضافة إلى تراجع الطلب على بعض المنتجات الأخرى من دول الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة الممتدة بين 2010 - 2012 عرف الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل إلى 11.64 مليار أورو ويرجع إلى تخفيض الإنتاج النفطي من قبل منظمة الأوبك بنحو 4.2 مليون برميل يوميا، غير أن الفائض بدأ في الانخفاض منذ سنة 2013 من 9.5 مليار أورو إلى أن حقق أول عجز له في سنة 2014 عندما سجل عجزا قدر بـ 1.45 مليار أورو، لتزداد حدة هذا العجز في سنة 2015 و2016 عندما وصلت على قرابة 1.5 و 04 مليار دولار على التوالي، إلا أنه مع تحسن أسعار النفط سنة 2017 بدأ ميزان التجاري في الانتعاش ليحقق بذلك فائض قدر بـ 281 مليون أورو، وقد بلغت قيمة تغطية الصادرات للواردات حوالي 98.5%.

المطلب الثالث: تقييم انفتاح الجزائر على الشراكة الأورو-متوسطية

تكتسي اتفاق الشراكة الأورو-الجزائرية أهمية بالغة لما سبترتب عنها وما ترتب عنها بعد أن تم توقيعها منذ أكثر من 13 سنة أي منذ ديسمبر 2005 من إقامة منطقة حرة للحركة الاقتصادية، وقد ظهر فريقين فريق يؤيد الانضمام وتقوية الشراكة وفريق لا يؤيد الشراكة، وكل له آراء لما سنعكس على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية حيث يستند الفريقين إلى الآثار التالية على الكثير من المؤشرات والقطاعات الاقتصادية:

أولا - الآثار المحتملة للشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري: بالنسبة لآثار هذه الشراكة على صادرات الجزائر، فإنه يتوقع أن تكون الاستفادة محدودة لأن صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير، وتقتصر على بعض القطاعات فقط التي تتمتع فيها الصادرات بمرونة عالية داخل السوق الأوروبية، أما بالنسبة للواردات، فبعد إزالة التدرجية للرسوم والحقوق الجمركية فيتوقع ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار بعض السلع كالمنتجات الغذائية⁽¹⁾ وعليه يمكن التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات على النحو التالي:

1 - بالنسبة للصادرات:

أ - تشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من الصادرات الإجمالية، ولما كانت صادرات المحروقات لا تتضمنها عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق

(1) : فيصل بملوي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو - متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012، ص 117.

- الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية⁽¹⁾ وعموما فإن الصادرات سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى وجود تشابه نوعا ما للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطة نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلية على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
- ب -** كما وتبقى السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات التي بإمكان الجزائر تزويدها للأسواق العالمية بشكل تنافسي هي في نهاية المطاف محدودة الكم والنوع نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي فمن المنطقي استخلاص المشاركة الهامشية للجزائر في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وحتى التجارية الدولية.⁽²⁾
- ج -** محاولة الاتحاد الأوروبي فرض شروط على الصادرات الجزائرية خاصة على الصادرات من الغاز حيث أنها تريد تحرير عقود الغاز من أجل تأمين تمويلها بالغاز تحت شعار تحرير السوق الأوروبية، والذي يعني أن أوروبا لم تعد تريد شراء الغاز الجزائري وفق عقود طويلة الأجل، بل تريدها سوقا حرة يتم فيها شراء الغاز من الدول المصدرة له خاصة روسيا التي تعتبر الشريك الأكبر في تمويل أوروبا بالغاز فحينما تجد صعوبة من التمويل من روسيا، سوف تلجأ إلى الشراء من الجزائر، وعليه فإن هذه المحاولة سوف تجعل من الجزائر الممون الاحتياطي وليس الرئيسي للغاز لأوروبا.
- د -** التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها ويرجع ذلك إلى:⁽³⁾
- ✓ أن الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات إلى الدول الأوروبية متدنية أصلا، وليس لها تأثير على تقليص الصادرات إلى أوروبا؛
 - ✓ تتميز الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية صعبة، يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع الجزائرية على السوق الأوروبية؛
 - ✓ أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاربي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

(1) : قطاف ليلي، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـ سطيف، يومي: 13 - 14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، ص-ص: 72 - 73.

(2) : عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 - 2011، ص 303.

(3) : شهرزاد زغيب، لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 154.

✓ 2- بالنسبة للواردات:

أ - إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53 % من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين:

✓ ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)؛

✓ ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.⁽¹⁾

ب - إن وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي تبقى رغم اتفاق الشراكة رهين صادرات النفط، وهي التي تحدد طبيعة الرصيد التجاري (سالبا أو موجبا) حيث تسيطر بشكل شبه كلي على مجمل الصادرات الجزائرية ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمار في الحر وقات والغاز الطبيعي بصفة خاصة، وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية. وعليه يمكن القول أنه رغم الفائض الذي يحققه الميزان التجاري طيلة الفترة 2005 - 2017 إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني ولا مرونة الهيكل الإنتاجي، لأنه تحقق بشكل رئيسي بفعل ارتفاع أسعار النفط، وذلك رغم ضخ الكثير من الأموال عبر المخططات الوطنية قصد تفعيل الجهاز الإنتاجي في الرفع من القدرة الإنتاجية المحلية من حيث الكم والنوع.

ج - إن تحرير الواردات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفضيلية على الواردات من الدول الصناعية الأخرى، فهذا لا يساعد فقط في زيادة الاستيراد من أوروبا وإنما يكلف الاقتصاد الجزائري أعباء، كرفع أسعار الصناعة الأوروبية بسبب غياب منافسة البضائع الأجنبية الأخرى المنافسة لأنها ستبقى خاضعة للرسوم الجمركية.

ثانيا - الآثار المحتملة للشراكة الأوروبية-جزائرية على الميزانية العامة:

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، وعليه فإن هذا التفكيك سيحرم الخزينة العمومية من مبالغ ضخمة رغم تزايد قهات المستهلك و المستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا.⁽²⁾

غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية،

فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4 % من مجموع الإيرادات (أي نسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65 %، حيث تمثل نسبة

(1) : فيصل بلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012، ص 113.

(2) : زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، تصدر عن مخر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، 2004، ص62.

الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي).⁽¹⁾ وحسب البيانات الرسمية لإدارة الجمارك فقد تكبّدت الجزائر خسائر جراء عملية تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركية والامتيازات والإعفاءات الجمركية لفائدة السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة فقد خسرت الجزائر خلال سنة 2016 أكثر من 120 مليار دينار ما يعادل 1.023 مليار دولار بعدما بلغت الخسائر الجمركية 140 مليار دينار أو ما يعادل 1.19 مليار دولار سنة 2015، مما يؤكد الاختلال الكبير في أطراف التبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة مع عدم قدرة الجزائر تصدير منتجات خارج المحروقات إلى السوق الأوروبية، بل وحتى استهلاك نسبة معتبرة من الحصص المتاحة للجزائر في إطار اتفاق الشراكة، بينما بلغت خلال العشرية الماضية أي ما بين 2006 - 2016 حوالي 700 مليار دينار أو ما يعادل 6.320 مليار دولار. وهذا بعدما عجزت الجزائر عن تنفيذ التزاماتها في مجال التصدير للاتحاد الأوروبي والتي اقتصر على النفط والغاز، وعليه وفي الإطار ذاته، تمت مراجعته لصالح الطرف الجزائري، مع تأجيل رزمة التفكيك الجمركي الكلي على المنتجات الصناعية إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017. وتجدر الإشارة أن الجزائر صدرت ما قيمته 14 مليار دولار خارج النفط إلى دول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين 2005 - 2015، في حين استوردت ما قيمته 220 مليار دولار من أوروبا في نفس الفترة.

ثالثا - الآثار المترتبة للشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي : يُعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعاً في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- ✓ سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ✓ ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- ✓ المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطة في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- ✓ تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبات أنظمة التكوين والتعليم.
- ✓ العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

1 - الآثار السلبية للشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي: إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية، يمثل تحدياً أمام الصناعة الجزائرية. ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:

- ✓ تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- ✓ المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- ✓ إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.

(1) : مروان حديد، رشيد ازموور، مرجع سبق ذكره، 2018، ص: 08 - 09.

- ✓ إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- ✓ الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسيطة و السلع الاستهلاك.
- ✓ إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2- للشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي: إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع

الصناعة ويجفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.
- ✓ الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية: (1).
- ✓ الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- ✓ جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتج الأوربي.
- ✓ استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.
- ✓ الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوربي لشركائه. مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتحسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- ✓ العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- ✓ مبدأ حماية المنتج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

¹ - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

رابعا - آثار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث يمكن التمييز بين :

1- الآثار الايجابية لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر منها: (1)

✓ انكشاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على المنافسة الأجنبية، سيحدثها على اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية ؛

✓ إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية للدخول للأسواق الأوروبية؛

✓ تقليص تكاليف الإنتاج، الناتج عن انخفاض أسعار بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية؛

✓ اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة؛

✓ الاستفادة من البرامج و المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، والتي من أهمها برامج ميدا01 وميدا02.

2- الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من بين الآثار السلبية نذكر ما يلي:

✓ وجود المنافسة أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي، وانخفاض التفضيلات التي تتمتع بها الجزائر.

✓ إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي و المحلي، و يدفع المستهلكين إلى

شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما سيضعف المنتج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الوطنية؛

(1) : طيبية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)،

المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص09.

إن التطورات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة بشكل عام والجزائر بشكل خاص تضع الاقتصاد الوطني أمام تحديات صعبة، خاصة ظل العلاقات الاقتصادية الدولية، وانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي والذي أصبح يعاني من أحادية المصدر وتبعيته للقطاع النفط الذي يشكل في صادرات التجارة الخارجية أكثر من 97 %، والمصدر الأساسي في تمويل الميزانية العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة اقتصادية حقيقية ظهرت تداعياتها من خلال الكثير من الأزمات النفطية كان آخرها أكثر في الأزمة النفطية لسنة 2014، ونظرا للتبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية، فإن الجزائر تعد أكبر الدول النفطية عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط، ما خلف آثار وخيمة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية أدخلت الجزائر في سياسة تقشفية لحد الساعة.

ومن أبرز المشكلات التي ما يزال يعيشها الاقتصاد الوطني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع السبب إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر بدأ مسيرته التنموية حديثا خاصة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي ورغم سعي الدولة الجزائرية في تطوير آليات الاستثمار في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات للنهوض بالتنمية الوطنية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة 01 % ما يعطي انطباع عن ضعف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وفي ظل تحرير الجزائر لتجارها الخارجية للتخلص من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجة إتباع سياسة الانفتاح للاندماج في الاقتصاد العالمي، من أجل ترقية الصادرات تم المصادقة على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية ما ترتب عنها عزل للسوق المحلي عن السوق الدولية ابتعاده عن المنافسة الأجنبية الأمر أدى في النهاية على انخفاض الكفاءة الاقتصادية.

وعليه فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الاقتصاد الجزائري عموما، والذي وان تنوعت فروعها، إلا أن معظمها ما يزال يعتمد على مدخلات من الخارج، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المواد الأولية، والتي تغطي نسبتها على الصادرات الجزائرية، وفي ما يخص تعزيز الشراكة بين الجزائر والدول الأوروبية، نجد أن السياسة التجارية في الجزائر والمستعملة لغرض ذلك، لازالت لم ترقى إلى تلك المستويات المراد الوصول إليها.

الفصل الرابع : البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

- ← المبحث الأول : دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي
- ← المبحث الثاني: تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو
- ← المبحث الثالث: دور الطاقات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة
- ← المبحث الرابع: ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة

تمهيد :

يقسم ابن خلدون في كتابه الشهير "المقدمة" الذي نشره سنة 1377 مراحل تقدم وتطور المجتمعات إلى مراحل عديدة يبدؤها بالرعي ثم الزراعة تليها الصناعة والتجارة ثم الخدمات، ليأتي بعده آدم سميث ويؤكد في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشره سنة 1776 ليعدد فيه المراحل المختلفة للنمو التي تمر بها اقتصاديات الدول وهي مرحلة البدائية الترحل والتنقل ثم مرحلة الرعي ثم الزراعة وتليها الصناعة والتجارة، وقد يعود سبب الاتفاق إلى أن الدول خلال تطورها قد مرت بعدد من المراحل في تنميتها الاقتصادية والتي ارتبطت فيها تنميتها بتوافر مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مكنتها من ذلك التحول الاقتصادي والاجتماعي فالثورة الصناعية في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تحدث إلا بتوافر عدد من الاختراعات التي استخدمتها نطاق واسع في مجالات الإنتاج المختلفة، كما صاحب ذلك أيضا زيادة درجة التحضر وزيادة حجم الإنتاج.

لذلك يأتي هذا الفصل ليبين مدى سعي الجزائر منذ أزمة النفط في الثمانينات من القرن العشرين إلى تغيير بنية اقتصادها، بتقليص وزن المحروقات فيه، وذلك عن طريق تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية، بحثا عن إستراتيجية ملائمة للتنويع اقتصادها من جهة وتقليصا للمخاطر الناجمة عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق نقترح بعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي على الأقل، ودفع عجلة الصناعة التحويلية والمصنعة محليا، والتوجه نحو استدامة قطاع الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير الصناعة السياحية للنهوض بالقطاع السياحي، هذه القطاعات التي ستعمل على إنعاش وتحريك الاقتصاد الوطني نحو التقدم. وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لهذه القطاعات الاقتصادية حسب الأولوية في المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ المبحث الثاني: تأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو؛
- ✓ المبحث الثالث: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ المبحث الرابع: ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة.

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

تعتمد كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء على القطاع الزراعي في النهوض باقتصادياتها كونه القطاع الاستراتيجي الذي يؤثر على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وعلى الحياة الاجتماعية عموماً، إضافة إلى تأثيره هو بالمتغيرات التي تحصل في تلك القطاعات، وقد تم استخدام هذا القطاع في عدد من البلدان التي أصبحت اليوم صناعية كوسيلة لتمويل الصناعة، لاسيما وأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها، أما الدول النامية و على رأسها الجزائر فهي تعاني من مشكل غياب الإستراتيجيات الواضحة للتنمية الزراعية التي تحقق لها أمنها الغذائي والذي قد يجررها من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وفك ارتباطها بقطاع النفط.

المطلب الأول: أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي

تلعب الزراعة دوراً مهماً في اقتصاديات الدول وبخاصة الدول النامية، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة حاجيات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجاراً سكانياً.

الفرع الأول: علاقة الزراعة بالتنمية الاقتصادية

تمتلك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطورها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ومن تلك العوامل نذكر ما يلي: (1)

أ- الموارد الطبيعية: وهي تشمل الأراضي الزراعية، والمياه، والنباتات، والحيوان والعوامل الجغرافية والمناخية.

ب- الموارد البشرية: وهي مصدر العمل المحرك لأي نشاط اقتصادي.

ت- الموارد الرأسمالية: وهي نتيجة تراكمات رأسمالية من عمليات إنتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط إلى

آخر. هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا ما نمت بشكل سريع ومنظم فإنها تؤثر في نمو القومي الحقيقي، فنمو مساحة الأرض المستغلة في العملية الإنتاجية، ونوعية الأرض تؤثر بدرجة ملحوظة في زيادة الإنتاجية الزراعية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية الزراعية (عنصر العمل) يعمل على تحرير العمل من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى ومنها قطاع الصناعة، وهذا يقضض إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل وذلك يتحقق بعد تدريبهم، وإكسابهم الخبرة اللازمة، وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكلك بقية العوامل الأخرى فإنها تمارس تأثيراً أساسياً على سرعة التنمية من خلال كونها محددات لسرعة التقدم الزراعي وبالتالي سرعة التصنيع المبني على قطاع الزراعة.

ومن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي فهي تلعب دوراً حيوياً في بناء قاعدة للتصنيع، بل ركائز أساسية للاقتصاد والتنمية المستدامة، وبشكل عام ويتوفر ذلك في ما يلي: (2)

1 - المساهمة في الناتج القومي: وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانيات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان يساهم الإنتاج الزراعي فيها بما يزيد عن 50% من إجمالي الناتج الوطني وينعكس هذا في ارتفاع

(1) : خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص04.

(2) : نفس المرجع، ص- ص: 05-06.

مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الاقتصادية بتلك البلدان، بينما تنخفض مساهمة الزراعة في الناتج القومي إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة وكذلك في بعض الدول النامية لأسباب منها:

✓ تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة

✓ ارتفاع مساهمة القطاع النفطي والتعديني في بعض الدول النامية كالدول المنتجة للبتروول.

2 - تمويل القطاعات الأخرى: يساعد الفائض الناتج عن الإنتاج الزراعي في توفير مدخرات مالية توجه للاستثمار في القطاعات الأخرى غير الزراعية كأن تخصص لتطوير، وتحسين الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات النفع العام لأفراد المجتمع. وغالباً ما يحدث مثل هذا الأمر في البلدان التي ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ويمكن تشبيه ذلك بما تقوم به البلدان النفطية عند توجيه الفائض من ثرواتها النفطية للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية أو التعدينية.

3 - توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني: وهذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع عن طريق الاستثمار في القطاع الزراعي وكذلك توجيه جزء من رأس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى. كما يعتبر الاستثمار الزراعي من المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال تصدير الفائض من السلع الزراعية أو خفض المستورد منها.

4 - توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية: فالإقتصاد الزراعي يقدم عرضاً كبيراً من المواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعاتها من القطاع الزراعي. إضافة إلى تنمية وتطوير العديد من الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة مما يساهم في حفظ وتحسين أسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام، ويؤدي هذا إلى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين، إضافة إلى ما سبق فالزراعة توفر الأعشاب والنباتات الطبية اللازمة للصناعات الدوائية، مما يؤكد أهمية الزراعة في تطوير هذا النوع من الصناعة و في المساهمة في تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع.

5 - الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكامن، والآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ومعدات إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها من قطع الزراعة، وفي نفس الوقت تحتاج الصناعة إلى المنتجات الأولية التي تتطلبها الصناعة كالصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والنسيج وصناعات الأثاث الخشبي، والأعشاب الطبية والأدوية، فجميعها تقوم على مدخلات ومواد زراعية كما أن تطور القطاع الزراعي يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية التامة الصنع، فزيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والسكانية بين القرى والمدن ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب المزارعين للمنتجات الصناعية، فيزداد التبادل و يتسع مجال التسويق، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير الصناعات، إضافة إلى زيادة الدخول الزراعية.

6 - دعم الميزان التجاري للدولة: إن تور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي و بالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وتوجيه الفائض إلى الأسواق الخارجية ومنه وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة. (1)

7 - تزود الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الأخرى بالعمالة: على غرار امتصاص القطاع الزراعي لجزء كبير من اليد العاملة (المؤهلة و الغير مؤهلة) فإنه يزود القطاع الزراعي باقي القطاعات بالعمال الفائضة لديه نتيجة نمو سكان القرى ونتيجة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية في الأعمال الزراعية المختلفة مثل المحارث الحديثة والمعدات وغيرها من الآلات التي تعمل على توفير الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل التي تؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، وظهور فائض يتم تحويله تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الصناعة.

8 - تشكل الزراعة القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة: تشكل الزراعة والمشاريع المرتبطة بها العامل الأساسي في استقرار السكان في المناطق الريفية وعدم هجرتهم إلى المدن، ويوفر القطاع الزراعي فرصا كبيرة لمشاركة المرأة الريفية في الإنتاج خاصة في الحيازات الصغيرة وقطاع تربية الماشية. (2)

الفرع الثاني: دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أو متقدمة فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية. ومنه يعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيسي والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما انه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويعد الاستثمار الزراعي هو أفضل استثمار للأسباب التالية:

- 1- وجود فجوة كبيرة ما بين الإنتاج والاستهلاك.
- 2- محدودية الأرض الزراعية الخصبة لنقص الموارد من المياه.
- 3- الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة باستمرار كلما زادت خصوبتها زاد الطلب على الغذاء.
- 4- زيادة الكثافة السكانية لوحدة المساحة
- 5- تحول الدول المتقدمة لإنتاج بدائل الطاقة الحيوية من المحاصيل الغذائية مثل استخراج الإيثانول من قصب السكر والقمح والشعير والذرة السكرية. وكذلك استخراج البيوديزل من الحبوب الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا والفول السوداني وبنور النخيل والقطن. وبالتالي فإن لقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي يكمل ذلك على النحو التالي :

(1) : علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص349.

(2) : جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص95.

أولاً- دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: تعتبر الصناعات الغذائية قطاعاً مهماً في اقتصاديات معظم دول العالم حيث أنها توفر فرص عمل لقطاع عريض من السكان وتعتبر مكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي. بما تقدم من خدمات تركز أساساً على تمويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبى احتياجات المستهلك الغذائية. وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دوراً حيوياً في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد، وتمثل أساساً مدخلات الصناعات الغذائية في الفرع النباتي والمتمثل في الحبوب والفواكه والخضرة وبعض المنتجات الأخرى وفرع حيواني والمتمثل في الحليب واللحوم والأسماك. والتي تحافظ على قيمتها الغذائية وتبقى صالحة للاستهلاك لمدة زمنية أطول، في حين مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي⁽¹⁾. وبما أن مفهوم الأمن الغذائي يتعدى العلاقة البسيطة بين كميات الإنتاج الزراعي وإعداد المستهلكين الذين هم بحاجة إليه، ليمتد إلى مدى أرحب حيث يشير إلى قدرة المجتمع على توفير السلع الغذائية لجميع أفرادها على مدار السنة، وفي صور تتناسب واحتياجاتهم وضمن إمكانياتهم المادية لذلك فإن قطاعات الصناعات الغذائية يلعب دوراً بارزاً وأساسياً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:⁽²⁾

- 1 - حفظ وتصنيع المنتجات الغذائية الموسمية وتقليل الفاقد منها مثل اللحوم والأسماك والدواجن والخضرة والفواكه وتحقيق أكبر عائد منها إضافة إلى تميز السلع الغذائية المصنعة بنسبية النقل والتداول والتوزيع مما يسهل وصولها واستهلاكها في غير مواقع إنتاجها؛
- 2 - تساهم الصناعات الغذائية في تقديم الحلول المناسبة لمشكلات الغذاء والتغذية وذلك عن طريق:
 - ✓ توفير غذاء جاهز للاستهلاك للفئات الخاصة بالمدارس والمعسكرات ونزلاء المستشفيات؛
 - ✓ تحسين جودة الأغذية عن طريق التقنيات الحديثة بالرفع من كفاءة إنتاج وتصنيع الأغذية وتحسين خواصها وقيمتها الغذائية؛

ثانياً - تؤمن الزراعة أهم حاجات الإنسان ضرورة وحيوية الغذاء: إن حوالي 90% من المنتجات الزراعية في العالم عبارة عن منتجات غذائية وتكاد تكون الزراعة المصدر الوحيد لتأمين غذاء البشر، في حين أن الإنتاج البحري وهو الأقرب إلى النشاط الزراعي فإنه لا يساهم حالياً إلا بمقدار 01% فقط في تغذية المجتمعات. ومنه يتضح أن الزراعة كفعالية اقتصادية تختص في تغذية الإنسان وتكاد تكون محتكرة لهذا الميدان، ومن هنا وبالرغم من الانخفاض النسبي لقيمة المحاصيل الزراعية بالمقارنة مع القيمة الإجمالية للنتائج القومي لا تزال هذه المحاصيل تحتل مركز الصدارة حتى في البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً.⁽³⁾

(1) : عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

(2) : جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص 131. (بصرف)

(3) : منير إسماعيل أبو شاور، أحمد عبد المهدي مساعدة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، بالاشتراك مع مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 27 - 28. (بصرف)

ثالثا- دور الثروة الحيوانية والسمكية في إرسال الأمن الغذائي: على خلاف توفير الثروة الحيوانية للمجتمع من لحوم وجلود وصوف وألبان ومشتقاتها... فهي تعمل على توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته كما أنها مستودع للثروة وكشكل من أشكال التأمين وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية وتحسين بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما يمكن أن تستخدم مخلفات الثروة الحيوانية كمصدر للطاقة، مما تساهم في إرسال الأمن الغذائي.

رابعا - استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء ودورهما في

تحقيق الأمن الغذائي : من المعروف أن الأمن الغذائي لا يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل إن مفهوم الاكتفاء الذاتي استبدل بمفهوم آخر وهو الاعتماد على الذات، والذي يعني قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي بالإضافة إلى الاستيراد من الخارج بالاعتماد على مواردها الذاتية من النقد الأجنبي. وعلى ذلك فإن الاستيراد من الخارج لاستكمال الاحتياجات من الغذاء، يعتبر أحد المحاور لتحقيق الأمن الغذائي. فلا يمكن لأي دولة في العالم الاعتماد بالكامل على إنتاجها المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتجات والسلع الغذائية، بل إن هذا يتنافى مع مبدأ التخصص الدولي والمزايا النسبية، وهو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية. والاستيراد من الخارج يتطلب متابعة ودراسة حركة الأسواق العالمية، وتنوع مصادر الحصول على الغذاء من الخارج لضمان الحصول على الغذاء في كل الأوقات وبالأسعار الملائمة، ومن العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي، **تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح والأرز.** ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون.⁽¹⁾

خامسا- إستراتيجية الأمن المائي في مواجئة وتحقيق الأمن الغذائي: يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات

استهلاكاً للمياه كونه عماد الأمن الغذائي، ومنه فإن تدعيم الأمن الغذائي، من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي تواجهها عقبة ندرة المياه وصعوبة المناخ وضعف خصوبة التربة وافتقارها لبعض العناصر، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية وندرة موارد المياه، ومن ثم تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذه الإستراتيجية يجب أن تركز على أسس التنمية المستدامة لموارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات، والتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة والاهتمام بالبحث العلمي لاستنباط أصناف من النباتات والمحاصيل يقل استهلاكها للمياه وتحمل الجفاف وملوحة المياه والتربة، وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه وضع تسعيرة ملائمة للمياه واعتبارها مورداً اقتصادياً.

(1) : تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلوي بالشلف، 2014، ص 215 .

سادسا- دور البحث العلمي لتحقيق الأمن الغذائي: إن سياسة ملائمة التكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي. فبينما نجد أن ما يقارب 05 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار. ومنه فالبحث العلمي يعتبر ركيزة أساسية يعتمد عليها، لإيجاد الطرق الفعالة والكفيلة بـ :

- ✓ زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام.
- ✓ ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة.
- ✓ إنتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات.
- ✓ الإنتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة.
- ✓ تحسين الإنتاج النباتي، بتعزيز الإنتاجية وتطوير المحاصيل، وتحسين الثروة الحيوانية وإنتاج الأسماك.
- ✓ الحفاظ على بنية وخصوبة التربة، وتحسين نوعية الأغذية.

كما لا يجب أن نهمّل استخدام مختلف أنواع التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا رأس المال، وتكنولوجيا العمل...) لما لها من أهمية بالغة من حيث الأثر على النمو والإنتاج والبيئة، حيث تساهم في النهوض بالإنتاج الزراعي من خلال ما تقدمه من رصد للعوامل المناخية والبيئية وكشف للموارد الطبيعية... الخ.⁽¹⁾

المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين أحد أهم القطاعات الرئيسية في البيان الاقتصادي لما يمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، لذلك سعت الدولة الجزائرية وراء تطويره وتنميته من خلال خلق برامج تنموية تتمثل في سياسة الاستصلاح وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تركز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وعصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج إيجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي.

الفرع الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المقومات الزراعية الأمر الذي يجعل هذا القطاع يحتل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، حيث تتمثل أهم هذه المقومات في:

أولا- المساحة الزراعية: تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بقراءة 43.4 مليون هكتار، والتي تمثل حوالي 18 % من مساحة البلاد؛ في حين تقدر المساحة الصالحة للزراعة بالتقريب 8.5 مليون هكتار أي ما يقارب 28 % من المساحة الزراعية الإجمالية يحوز فيها نصيب كل الفرد من السكان (قراءة 40 مليون نسمة) على ما نسبته 0.22%.⁽²⁾ والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي 2014 - 2015 على النحو التالي:

(1) : شليحي الطاهر، مرلف سعاد، نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 02،

العدد 33، جامعة الخلفة، 2018، ص - ص : 75 - 76 .

(2) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص 36.

الجدول رقم (50): استخدام الأراضي في الجزائر لسنتي 2014-2015

مساحة المراعي	مساحة الغابات	المساحة المتروكة	مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة المحاصيل المستديمة		التعيين السنة
			المروية	المطرية	المروية	المطرية	
32965.97	4232.65	3065.54	660.79	3743.15	486.46	509.81	2014
32968.51	4220.31	3093.66	703.63	3664.96	480.17	545.61	2015

الوحدة: هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 09 - 10.

تتوزع المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر حسب سنة 2015 على النحو التالي: (1)

✓ أراضي صالحة للحرث بمساحة إجمالية تقدر بـ **7462.081** هكتار تحوز فيها المزروعات العشبية على مساحة **4368417** هكتار، وأراضي سباتية تقدر بـ **3093664** هكتار .

✓ مزروعات دائمة بمساحة إجمالية تقدر بـ **1025.773** هكتار تحوز فيها المروج الطبيعية على **24468** هكتار، والكروم على مساحة **70664** هكتار وحقول الأشجار والفواكه على **929641** هكتار.

ثانيا-المنتجات الزراعية: تنقسم المساحة الزراعية على عدة منتجات يمثل فيها القمح حوالي **40%** (**3322** ك هـ)

بينما النسبة الباقية تتوزع بين مختلف المحاصيل الأخرى كما يلي: (2) الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: **263** ك هكتار، الحمضيات: **65** ك هكتار، الخضروات: **330** ك هكتار، البطاطا: **138** ك هكتار، الكرم: **74** ك هكتار، البقول: **86** ك هكتار، أشجار التين: **47** ك هكتار، أشجار الزيتون: **329** ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: **160** ك هكتار، المحاصيل الأخرى: **407** ك هكتار، الأراضي الخاملة: **3200** ك هكتار.

ثالثا-الثروة المائية المتاحة: تلعب المياه دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي حيث تعتبر من المحددات الأساسية لتوحيته وحجمه، وهذا ما نلاحظه في الزراعات الحديثة والمتطورة التي تعتمد على تقنيات الري والسقي المختلفة وبالمقابل نجد أن الجزائر لا تزال فيها الزراعة على:

✓ بالدرجة الأولى تعتمد المزروعات الجزائرية على مياه الأمطار وهذا ما يقيها رهينة الظروف المناخية والجوية التي لا تتجاوز **100000** مليون م³، بتبخر حقيقي قد بـ **87600** مليون م³ (3) حيث يبلغ أعلى منسوب للأمطار سنوي لها في مدينة سوق أهراس بمجموع سنوي قدر بـ **1041** ملم سنة 2015. (4)

✓ كما تحوز الجزائر على جزء قليل من المياه السطحية المتمثلة في الوديان والأنهار التي يقدر عدد بنحو **30** مجرى تقدر طاقتها بحوالي **12.4** مليار م³ أهمها وادي شلف بطول **700** كلم الذي ينبع من جبال العمور، والوادي الكبير (الرمل) الذي ينبع من جبال فرجوية بطول **250** كلم والذين ينتجان أكثر من مليار م³ سنويا. (5) وتعتبر السدود والتي لا يتجاوز فيها **68** سدا مستغلا، يخصص منها **19** سد للري مباشرة بالإضافة إلى السدود المشتركة بين ماء الشرب والري.

(1) : الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 - 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 37.

(2) : L' Agriculture en Algérie. <https://www.algeria.cropsscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx>

(3) : الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 - 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 33.

(4) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص 17.

(5) : نفس المرجع، ص 17.

✓ في حين تقدر كمية المياه الجوفية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير و90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق بالإضافة إلى كمية المياه الجوفية المقدرة والممكن استغلالها بحوالي 07 مليار م³ في السنة.⁽¹⁾ وبناء على ما تم ذكره فإن استفادة الزراعة الجزائرية من الأمطار تبقى ضئيلة جدا، بالإضافة إلى ذلك مشكلة تلوث المياه وملوحتها اللتان تؤثران سلبا على المساحة الزراعية.

رابعا- الثروة الحيوانية: تمتلك الجزائر ثروة حيوانية لا بأس منها الأمر الذي يجعلها أن تحقق اكتفائها من العديد من المنتجات الحيوانية ومشتقاتها والجدول الموالي يوضح الإنتاج الحيواني في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (51): الإنتاج الحيواني والدواجن في الجزائر ما بين 2008-2015

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2008 - 2012	الإنتاج	
2149.55	2049.56	1909.46	1423.49	عدد الإنتاج (1000 رأس)	البقر
610.00	571.90	541.68	436.43	عدد المذبوحات	
139.00	131.90	122.95	99.38	إنتاج اللحم (1000 طن)	
28111.77	27807.73	26572.98	22640.58	عدد الغنم (1000 رأس)	الأغنام والماعز
5013.95	5129.84	4910.70	4201.36	عدد الماعز (1000 رأس)	
5692.33	5795.53	5739.83	7682.30	عدد المذبوحات (غنم + ماعز)	
110.24	112.44	111.38	147.95	إنتاج اللحم (1000 طن)	الجمال
362.27	354.47	344.02	313.79	عدد الإنتاج (1000 رأس)	
7.56	8.30	7.87	8.46	إنتاج اللحم (1000 طن)	
3895.00	3648.55	3400.67	2667.95	إنتاج اللبن (1000 طن)	
42.37	42.01	45.04	44.79	عدد الإنتاج (1000 رأس)	الخيول
512.20	463.10	418.40	265.01	إنتاج اللحوم البيضاء (1000 طن)	إنتاج
335.00	303.03	299.35	219.58	إنتاج البيض (1000 طن)	الدواجن
6.59	5.70	6.15	4.43	إنتاج العسل (1000 طن)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 129 - 150.

نلاحظ من الجدول أن تركيبة الإنتاج الحيواني في الجزائر تتميز بكثرة الماشية خاصة الغنم والتي تحتل بها المرتبة الأولى عربيا ففي سنة 2015 وصلت إل أعلى مستوى لها بما يفوق 28 مليون رأس في حين لم يتجاوز عدد الماعز 5 مليون رأس سنة 2015 بعد أن تجاوز 5.1 مليون رأس سنة 2014، هذه الثروة التي تمثل عامل أساسي في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها لا تزال تعتمد على الرعي المتنقل وعلى الظروف المناخية كتساقط الأمطار خاصة في المناطق الداخلية، حيث أن ما نسبتها 50% تتمركز منطقة السهوب وتحتل الجلفة المرتبة الأولى وطنيا بنسبة 13% وتليها ولاية المسيلة والبيض وبسكرة والأغواط. ثم يأتي في المرتبة الثالثة البقر بإنتاج قدر بقرابة 2.15 مليون رأس وتحتل ولاية سكيكدة المرتبة الأولى وطنيا بإنتاج قدر بـ 07% في حين لا يوجد اهتمام بالجواميس عكس الكثير من الدول العربية التي تهتم بهذه الثروة الحيوانية، وفي المرتبة الرابعة الجمال التي لم تتجاوز 363 ألف رأس والتي احتلت بها المرتبة السادسة عربيا، في حين أن إنتاج الخيول احتل المرتبة الأخيرة بقرابة 43 ألف رأس فقط. يوجه أكثر من ثلث هذه الثروة الحيوانية إلى إنتاج اللحوم الذي بقي مستقرا خلال فترة الدراسة في حدود 250 ألف طن، أما إنتاج الدواجن فقد توسع بسبب تطور وسائل

(1) : نعامة مباركة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي- الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016 - 2017، ص 303 - 304 .

الإنتاج الحديثة حيث بلغ متوسط إنتاجها بقرابة 300 مليون رأس هذه الثروة تنتج لحوم بيضاء والتي ارتفعت إلى نسبة 50 % ما بين 2008 - 2015 بإنتاج قدر بأكثر من 500 ألف طن كما تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا في إنتاج بيض بحوالي 340 ألف طن في حين بلغ إنتاج العسل ما يفوق 6590 طن، ويحتل بذلك المرتبة الأولى عربيا.

خامسا - الإمكانيات المادية والتكنولوجية: تعتبر مستلزمات القطاع الزراعي أمر ضروري لتطور وزيادة الناتج الزراعي خاصة المزارع الكبيرة وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للعتاد الفلاحي من حيث الكم والنوع والجدول الموالي يوضح مستلزمات القطاع الزراعي من الآلات والأسمدة المخصصة لترقية القطاع الزراعي.

الجدول رقم (52): مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين 2008 - 2015

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2008 - 2012	
108551	105789	103635	103793	عدد الجرارات
9785	9713	9619	10135	عدد الحصادات
900	900	900	879	إنتاج الأسمدة الأزوتية
800	800	800	900	إنتاج الأسمدة الفوسفاتية

الوحدة: العدد بالوحدة - ألف طن صافي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 119-122.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تهتم كثيرا باقتناع العتاد الفلاحي حيث انتقل من حوالي 104 جرار زراعي خلال الفترة 2008 - 2012 إلى قرابة 109 جرار سنة 2015 حيث احتلت الجزائر بذلك المرتبة الثالثة عربيا، في حين تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا في عدد الحصادات والتي شهدت تراجع نسبي من 10135 حصاد ما بين سنة 2008 - 2012 إلى 9785 آلة حاصدة ويرجع ذلك إلى تراجع المحاصيل التي تعتمد على الحصادات خاصة الحبوب كالقمح والشعير والتي تعتمد على مياه الأمطار التي شهدت تراجعا في السنوات الأخيرة بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. في حين أن إنتاج الأسمدة الأزوتية في مركب أرزيو والفسفورية من مركب عنابة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية التي تستعمل في تخصيب التربة قد شهدت استقرار في حدود 900 ألف طن صافي و800 ألف طن صافي على التوالي. محتلة بذلك المرتبة الرابعة عربيا.

سادسا - الإمكانيات المالية: يعتبر التمويل الزراعي من أهم مكونات رأس المال الزراعي، والتي أولت له الدولة أهمية كبرى، إذ يعتبر من أهم سمات الزراعة الجزائرية، حيث تراعى فيه الدولة الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية، ويشكل تمويل الفلاحة من الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي وكذا القرض البنكي، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته وذلك طبقا للتشريع المعمول به، وفي سياق تطوير التمويل الفلاحي ثم إدراج الكثير من أنواع القروض والمصادر بغية تسهيل عملية التمويل وتمكين الفلاح من إجراء كافة العمليات الفلاحية، مما يساهم في رفع الإنتاج والإنتاجية، ومن أهم أنواع القروض التي تم استحداثها مؤخرا القرض الاتحادي المسير.⁽¹⁾

(1) : نعامة مباركة، مرجع سبق ذكره، ص 322.

الجدول رقم (53): القروض الزراعية في الجزائر ما بين 2008-2015

نوع البنوك	توزيعها وفقا للغرض	توزيعها حسب المدة الزمنية	قيمة (مليون دولار)		
			568.59	نقدي	متوسط الفترة 2012 - 2008
			562.66	عيني	
بنوك زراعية	نباتي / حيواني	قصر الأجل	565.62	جملة*	
			225.82	عيني	2013
بنوك زراعية	نباتي	قصر الأجل	225.82	جملة	
			538.49	عيني	2014
بنوك زراعية	نباتي	قصر الأجل	538.49	جملة	
			453.82	عيني	2015
بنوك زراعية	نباتي	قصر الأجل	453.82	جملة	

* الجملة لا تعبر عن جملة القروض لأن هناك بعض أنواع القروض غير متاحة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص-ص: 123 - 129.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر قد اهتمت بالقروض الزراعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 - 2012، وهذا وفقا لسياسة التجديد الزراعي والريفي التي شرعت في تجسيدها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، بهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان الحقلية؛ مراكز الامتياز المتكاملة؛ المهارات والبنيات التحتية؛ التكوين...، حيث بلغ متوسط القروض المقدمة للمزارعين أكثر من 565 مليار دولار في شكلها العيني والنقدي مقدمة للاهتمام بالثروة النباتية وحتى الحيوانية، لكن هذه القروض لم تأتي ثمارها وتناجها المطلوبة ماعدا بعض القروض العينية لتفصل الجزائر من سياسة القروض النقدية بدأ من سنة 2013 وتتوجه للقروض العينية وفق استراتيجيات جديدة، لتراجع القروض الزراعية سنة 2014 لتصل إلى قرابة 540 مليار دولار، ومع انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 زاد انخفاض القروض الموجهة للقطاع الزراعي بنسبة 15% في سنة 2015، وتجدر الإشارة أن أغلب القروض المقدمة للزراعة هي قروض متوسطة الأجل، وتمول من طرف البنوك الزراعية فقط. وقد تم اتخاذ تدابير لتدعيم قطاع الفلاحة وبعد استفادة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من دعم مالي قدر ب 312 مليار د.ج في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009؛ اتخذ رئيس الدولة يوم 28 فيفري 2009 بمناسبة الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة جملة من القرارات الحاسمة تحت شعار - تجديد فلاحي وريفي حقيقي - لعل أبرزها: مسح مبلغ 41 مليار د.ج من ديون الفلاحين والمربين.

✓ تقديم الدعم المالي العمومي الضروري للتنمية الفلاحية والريفية بمبلغ إجمالي يقدر ب 1000 مليار د.ج (200 مليار د.ج سنويا) على مدى البرنامج الخماسي 2010 - 2014.

✓ ولتجسيد الاستراتيجية الجديدة تم اعتماد صيغة عقود النجاعة وإطلاقها على مدى الفترة 2009 - 2014 حيث أبرم نوعين من هذه العقود في كل ولاية أحدهما ذا صلة ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي (ال10 برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي والبرامج المتعلقة بالاقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الفلاحية السابقة

الذكر)، أما الثاني فذا صلة ببرنامج دعم التجديد الريفي ويتعلق الأمر بـ 12000 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة. (1)

- ✓ استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛ واستحداث قرض استثماري "التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة.
- ✓ إعادة إقرار الإجراءات المتعلقة بتكثيف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛

- ✓ دعم إنتاج اللحوم (أغنام، ماعز، دواجن، خيل وإبل)؛ بالإضافة إلى دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب.
- ✓ تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة...)
- ✓ تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية-الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الاستيراد؛
- ✓ إعفاء الإعجازات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعناد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛

- ✓ تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر ،
- ✓ إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المحفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 07%:
- مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛
- الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

- ✓ الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.

- ✓ تطبيق معدل تخفيض قدره 07% من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك. (2)

وقد تمثل الدعم العيني في تشكيل الوحدات العائلية لتربية الحيوانات والمدمعة من طرف الدولة على النحو التالي:- البقر03، الغنم 10 نعاج وكبشين، الماعز 10 وتيسين، تربية النحل وحدة بـ 10 خلايا مملوءة ووحدة بـ 10 خلايا فارغة، أما تربية الأرانب فقد حددت بـ 10 أقفاص أصلية 10 أرانب إناث وذكورين و 10 أقفاص. (3)

سابعا - الثروة السمكية والصيد البحري: رغم امتلاك الجزائر لشريط ساحلي طوله 1200 كلم جعلها بلدا غنيا بالثروة البحرية إلا أن قطاع الصيد البحري ما يزال قطاع يفتقر للمشاريع الاستثمارية رغم الشراء في

(1) : فرح إلياس الهاني، كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية، المنتدى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، يومي: 11، 10 أكتوبر 2017، ص 06.

(2) <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises> : (2)

(3) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المادة 05، مقرر يحدد كفاءات تنفيذ دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الجزائر، مقرر مؤرخ في 25 ديسمبر 2008.

الثروة البحرية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2014 وآفاق الإنتاج لعام 2020 حسب الإستراتيجية المتبناة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

الجدول رقم (54): يبين مؤشرات تربية الأحياء المائية في الجزائر لعام 2015 وآفاق 2020

إنتاج المصائد الطبيعية	إنتاج الأحياء المائية	مساهمة تربية الأحياء المائية (%)	قيمة إنتاج المصائد	قيمة إنتاج الأحياء المائية	الإنتاج المائي	الواردات الكميات	الصادرات الكميات	القيمة	الإنتاج المتوقع من تربية الأحياء المائية 2020
104.8	1.31	2.3	248	12.5	260.5	45.8	144	7.7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الوحدة: الواردات/الصادرات الإنتاج ألف طن، القيمة: مليون دولار

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، جامعة الدول العربية، 2017، ص33.

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016، ص117.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج تربية الأحياء المائية في الجزائر يشكل ما نسبته 0.38 % من إجمالي الإنتاج الوطني من المصائد الطبيعية والمقدر بنحو 105 ألف طن لسنة 2015 بعد أن كان في حدود 99.17 ألف طن سنة 2014، حيث يوجه إنتاج تربية الأحياء المائية حصريا إلى السوق المحلي حيث يسود في نظام تربية البحرية استخدام الأقفاص العائمة، في حين تراجع إنتاج الأحياء المائية من 2.41 ألف طن لسنة 2014 ليصل إلى 1.31 ألف طن في سنة 2015، ويعتمد في تربيتها على وضع الإصبعيات في مياه السدود ثم يتم صيدها بواسطة الشباك ومن أهم هذه الأصناف البحرية: أسماك القروص والدينيس بالإضافة إلى بعض أنواع الرخويات فيما تربي في المياه العذبة أسماك المبروك والبوري والبطي. (1)

وتجد الإشارة إلا أن قطاع تربية الأحياء المائية في الجزائر قطاع حديث العهد حيث تواجهه الكثير من التحديات كعدم توفر مدخلات الإنتاج مثل الزريعة والأعلاف بالتنوع والكميات المطلوبة، هذا إلى جانب النقص في الخبرات الفنية، وقد عملت الجزائر على تطوير هذا القطاع من خلال وضع الكثير من الخطط الساحلية تحدد فيها الكثير من المواقع المناسبة لمشاريع تربية الأحياء البحرية حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية إلى غاية سنة 2016 نحو 941 مشروع استثماري بقيمة 299.933 مليون دينار جزائري بإنتاج 6098 طن في الموارد البحرية على النحو التالي: (2)

✓ يقدر إنتاج تربية الحيوانات والنباتات المائية بـ500 طن، وبالمقابل يقدر الاستهلاك الحالي بـ4.58 كلغ/نسمة/سنة؛

✓ قارب معدل الاستغلال ربع المساحة المخصصة للصيد إذ بلغ بـ 2.2 مليون هكتار على المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني المقدر بـ9.5 مليون هكتار أي استغلال ما نسبته تقارب 24% .

✓ إنتاج سنوي 150.000 طن من الكائنات البحار العميقة؛

(1) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، جامعة الدول العربية، 2017، ص10. (بتصرف)

(2) : دايلي إلهام، سبل تنوع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص-ص: 143- 1445.

✓ يبلغ عدد العاملين في مجال الصيد البحري نحو 1400 كادرا في القطاع الحكومي، في حين لا يتجاوز عدد العاملين في القطاع الخاص نحو 200 كادر. (1)

✓ تملك الجزائر أسطول بحري قوامه 5034 مركب صيد تتوزع حسب احصائيات سنة 2015 على النحو التالي: 552 مركبة جياب، 1295 مركبة سردينية، و10 مركبات مرجانية و17 مركبة للتونة وقرابة 3160 أساطيل صغيرة. (2)

ولتدارك الوضع قامت الحكومة الجزائرية برسم مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية الجديدة قصيرة وطويلة الأجل تهدف في مجملها إلى تحقيق نمو في مستويات إنتاج مستهدف من الأسماك يقدر بـ 100 ألف طن في حدود عام 2020. منها 80 ألف طن من الأحياء البحرية (أسماك ورخويات) و20 ألف طن من أسماك المياه العذبة (3) ولتحقيق أهداف الإنتاجية سابقة الذكر تم وضع الاستراتيجيات التالية:

- ✓ تخصيص استثمارات تقدر بنحو 825 مليون دولار؛
- ✓ وضع برنامج للتغطية الشاملة لتأهيل وعصرنة السفن ومشاريع تربية المائيات؛
- ✓ تنمية وترقية المائيات على أوسع نطاق لإنتاج 100 ألف طن؛
- ✓ دراسة إمكانية تمويل البنوك للمؤسسات برنامج تربية المائيات؛
- ✓ إمكانية زيادة عدد الشواطئ للصيد؛
- ✓ توفير مدخلات الإنتاج محليا (بذور، أعلاف، مستلزمات تربية...).

الفرع الثاني: الفجوة الغذائية في الجزائر

يبقى الأمن الغذائي في الجزائر مرتبط بالعديد من التغيرات منها المناخية وتغيرات الأسعار في السوق العالمية تخلق العديد من المشاكل للاقتصاد الجزائري حيث تساهم الجزائر وحدها ما نسبته 15.74% من الفجوة الغذائية في الوطن العربي محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد السعودية. (4) رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتوفير الأمن الغذائي من خلال السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية من خلال الإصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع الزراعي، إلا أنه يلاحظ على أرض الواقع عجز هذا القطاع على توفير الحاجيات الغذائية، وعدم وصوله إلى الأهداف المرجوة.

أولا- مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني: يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات

الاقتصاد من حيث مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي واستيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان على النحو التالي:

1 - مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي: إن هذا يعبر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع

الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام. ولتوضيح نستعرض تطور الناتج المحلي الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2016 في الجدول الموالي على النحو التالي :

(1): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء، جامعة الدول العربية، 2017، ص-ص: 11 (بصرف)

(2) : الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 - 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 40. (بصرف)

(3) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، جامعة الدول العربية، 2017، ص-ص: 8 - 9. (بصرف)

(4) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، جامعة الدول العربية، 2016، ص 31.

الجدول رقم (55): يبين الناتج المحلي والناتج الزراعي خلال الفترة 2011 – 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
156079.6	164779.46	213943.24	209415.56	207821.72	1999416.64	الناتج المحلي
18589	19230.8	21966.6	20573.39	18334.02	16242.60	الناتج المحلي الزراعي
12.3	11.7	10.29	9.82	8.82	8.14	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي
3894	4132.8	5401.09	5468.20	5542.65	5431.18	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
453.39	480.77	556.12	537.21	488.97	442.37	نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي
2.43	2.5	2.53	2.61	2.66	2.72	نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفلاحية، رقم 37، مارس 2017

الوحدة: مليون دولار

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الزراعي قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة حيث انتقل من أكثر من 16 مليون دولار سنة 2011 إلى أكثر من 18 مليون دولار خلال سنة 2016، كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت على مر فترة الدراسة من 8.14 % سنة 2011 إلى 12.3 % سنة 2016، ورغم هذا الارتفاع إلا أن المساهمة تبقى ضئيلة كون الجزائر ما تزال تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات، كما نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من أكثر من 5400 دولار سنة 2011 إلى أكثر من 5500 دولار سنة 2012 لينخفض بالتدرج إلى غاية سنة 2016 ليلعب نصيب الفرد حوالي 3900 دولار من الناتج المحلي الإجمالي. بينما نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي قد عرف ارتفاعا حيث انتقل من أكثر من 440 دولار خلال سنة 2011 إلى أن وصل أعلى مستوى له في سنة 2014 ليلعب 556 دولار، ليتراجع بعدها في باقي السنوات 2015، 2016 على التوالي ليلعب نصيب الفرد من الناتج الزراعي 453 دولار في السنة الأخيرة، وهذا راجع للازمة النفطية التي اثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري وهو ما يعكس ضعف الوضع الزراعي والغذائي في الجزائر.

2 - مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل: تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر وهذا راجع إلى أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة، والجدول الموالي يوضح تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ونسبة مساهمتها في إجمالي اليد العاملة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2014 كما يلي :

الجدول رقم (56): تطور اليد العاملة في القطاع الزراعي ما بين 2001 و2014

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
11931	11454	11964	11423	10662	عدد اليد العاملة الإجمالية (القوة العاملة الكلية)
4959.80	2550.60	2528.90	2476.50	2442.6	عدد اليد العاملة الزراعية (القوة العاملة الزراعية)
41.57	22.27	21.13	21.67	22.9	نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الإجمالية (%)

الوحدة: ألف نسمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 32، 2012
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 35، 2015
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016

نلاحظ من خلال الجدول الموالي ارتفاع في عدد اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة حيث انتقل من أكثر من 2442.6 ألف نسمة أي حوالي 23 % سنة 2011 إلى أكثر من 2550 ألف نسمة سنة 2014 بانخفاض قدره 0.7 % بسبب انخفاض عدد اليد العاملة الإجمالي الذي يرجع إلى نزوح وهجرة من الأرياف والمناطق الزراعية وبسبب قلة الأمطار التي تعتمد عليها الكثير من المزروعات في الجزائر، إلا أن سنة 2015

قد شهدت تحسنا في ارتفاع عدد القوة العاملة الكلية بزيادة قدرت حوالي 01 % مقارنة بسنة 2014 لترتفع بدورها عدد اليد العاملة في مجال الزراعة إلى قرابة 4960 ألف نسمة سنة 2015 لتحقيق نسبة حوالي 42 % من إجمالي اليد العاملة في المجال الزراعي، هذا التحسن يعد مؤشرا تنمويا إيجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العاملين في الزراعة ومحاولة تطوير الأساليب والتقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة. فمثلا في الري الحديث تحتل الجزائر حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية على المرتبة الثانية بعد مصر بمساحة ري حديث قوامها 1260.01 ألف هكتار. (1) كما يعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي، وإلى أراضيهم تزامنا مع سياسة ترشيد الإنفاق العام التي تتبعها الجزائر منذ 2014 والتوجه نحو الفلاحة كقطاع بديل عن قطاع النفط.

ثالثا - مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام. وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات. (2)

أ - تطور الصادرات الزراعية والغذائية: إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات، من إجمالي الصادرات كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوربية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية ما بين 2011-2016:

الجدول رقم (57): يبين الصادرات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 - 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	73489	72620	65823	61172	35138	29668
المواد الغذائية	335	314	402	323	239	327
نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية (%)	0.48	0.42	0.68	0.53	0.68	1.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفلاحية، رقم 37، مارس 2017. الوحدة: ألف دولار

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير الذي سجلته حصيلة الصادرات على مدار فترة الدراسة حيث انتقلت الصادرات الإجمالية من قرابة 73.5 مليون دولار سنة 2011 إلى 29.6 مليون دولار خلال سنة 2016، كما عرفت قيمة الصادرات الغذائية بدورها انخفاضا حيث انتقلت من 335000 دولار سنة 2011 إلى 327000 دولار، بحث أنه لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات الكلية فهي في أحسن الظروف لا تتعدى 1.2% (سنة 2016) ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الإنتاج المحلي على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تحوزها الجزائر في هذا المجال. والجدول التالي يوضح أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2011 - 2014:

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص 128.

(2) ريم قصوري، تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوغريج، يومي: 07 و 08 مارس 2016، ص 16.

الجدول رقم (58): أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة 2008 – 2015

2015		2014		2013		متوسط الفترة 2012 - 2008		الصادرات السنوات
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
0.88	3.14	0.3	0.03	0.39	0.75	3.96	8.18	الحبوب والدقيق
0.87	2.25	0.00	0.00	0.39	0.54	3.96	5.89	دقيق القمح
0.01	0.03	0.25	0.69	0.42	0.82	0.05	0.10	البطاطس
150.53	372.88	227.90	476.54	273.04	474.6	97.50	134.61	السكر الخام
1.04	0.87	0.26	0.15	0.62	0.31	7.40	8.56	الزيوت النباتية
0.15	0.04	0.06	0.03	0.15	0.05	0.13	0.04	زيت الزيتون
5.49	3.55	2.65	3.24	20.18	4.64	9.95	3.46	خضار الطازجة والمجففة
1.18	2.94	1.94	3.14	1.84	2.13	2.86	2.15	البصل الجاف
0.03	0.01	0.07	0.03	0.04	0.02	0.08	0.04	خضار مجففة ومحفوظة
34.59	28.52	38.50	25.78	20.52	14.75	19.68	14.38	فاكهة طازجة ومحفوظة ومجففة
34.55	28.48	38.31	25.64	20.43	14.71	19.23	13.54	التمور
0.44	0.60	0.25	34.0	0.12	0.18	1.65	11.11	الألبان ومنتجاتها
6.60	1.90	7.74	1.95	4.76	1.23	9.21	2.2	الأصمك

الوحدة: القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص- ص: 210 - 259.

من الجدول نلاحظ أننا أغلب الصادرات الغذائية الجزائرية تتميز بالتنوع، إلا أنها تميزت بضعف الإنتاج حيث يحتل فيها السكر الخام المرتبة الأولى ما بين (2008 - 2015) وقد حقق أعلى قيمة له بمقدار **227.90** مليون دولار بما يعادل **18377.71** مليون د.ج بكمية إنتاج قدرت بـ **476.54** ألف طن، مقارنة بسنة **2015** التي تراجع فيها كمية الإنتاج المصدر بنحو **21.75%** محققة تراجع في ثلاث العملة الصعبة المحققة في سنة **2014** أي بتراجع قدره **77.37** مليون دولار أي ما يعادل **6190** مليون د.ج بأسعار الصرف الجارية⁽¹⁾ واحتلت التمور المرتبة الثالثة في ترتيب أهم الصادرات الغذائية الجزائرية حيث حققت أفضل إنتاج لها في سنة **2014** بحوالي **26** ألف طن محققة بذلك أكثر من **38** مليون دولار أي ما يقارب **3090** مليون دينار جزائري مقارنة بسنة **2015** التي زادت فيها كمية الإنتاج إلى **28.48** ألف طن إلا أن حصيلتها من العملة الصعبة قد تناقصت مما يعكس تراجع أسعارها من **38.31** مليون دولار إلى **34.59** مليون دولار، هذا كله يعكس ضعف الإنتاج المحلي وطرق التسويق إلى الخارج.

ب - تطور الواردات الزراعية والفلاحية: إن حجم الواردات الزراعية والغذائية يأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج كون أن حجم الإنتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية ويحتل بذلك قطاع الفلاحة في الجزائر المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات، ومن الجدول الموالي يوضح تطور حجم الواردات الكلية ما بين **2011 - 2016**:

(1): في سنة 2014: 1 دولار = بالتقريب 81 د.ج في السوق الرسمي
في سنة 2018: 1 دولار = بالتقريب 114 د.ج في السوق الرسمي

الجدول رقم (59): الواردات الكلية الزراعية خلال الفترة 2011 – 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
46727	51646	58330	54903	50376	47247	الواردات الكلية
8224	9329	11005	9572	9023	9850	الواردات من المواد الغذائية
501	579	657	449	329	387	الواردات من التجهيزات الفلاحية
19.67	19.18	19.98	18.52	18.56	21.66	نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية (%)

الوحدة: ألف دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

✓ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017 .

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص-ص: 130 - 131

من الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات الإجمالية للجزائر قد انتقلت من أكثر من 47 مليون دولار سنة 2011 لتصل إلى أعلى قيمة لها في سنة 2014 متجاوزة 58 مليون دولار، لتبدأ في الانخفاض ابتداءً من سنة 2015 إلى غاية نهاية سنة 2016 لتصل إلى قرابة 47 مليون دولار، وبدورها الواردات الغذائية سجلت تذبذباً على مدار فترة الدراسة حيث انخفضت من حوالي 10 مليون دولار سنة 2011 إلى 9 مليون دولار ثم تعاود الارتفاع سنة 2013 وتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 متجاوزة 11 مليون دولار لتعاود الانخفاض في كل من سنة 2015 وسنة 2016 على التوالي لتصل إلى 8 مليون دولار، بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية التي عرفت بدورها تذبذباً إلا أنه على العموم قد شهدت ارتفاع طفيف في قيمتها إلا في سنة 2014 التي عرفت ارتفاعاً حيث انتقلت من 387 ألف دولار لتصل إلى أكثر من نصف المليون دولار. الجدول التالي يوضح أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة 2011 – 2014:

الجدول رقم (60): أهم السلع الزراعية المستوردة خلال الفترة 2008 – 2015

2015		2014		2013		متوسط 2008 - 2012		السنوات
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
3523.76	13824.26	3167.98	12430.53	2531.56	7501.93	3073.27	9151.34	الحبوب والدقيق
2406.00	8504.86	2060.63	7417.01	1701.92	4822.95	2218.00	6175.62	القمح
165.31	750.03	170.77	770.22	98.30	308.28	78.02	268.83	الشعير
876.13	4417.61	848.82	4108.04	666.84	2277.06	705.65	2584.55	الذرة الشامية
62.49	113.86	80.65	117.31	59.77	86.47	56.95	94.73	الأرز
93.38	152.94	88.12	123.58	51.42	74.96	83.17	113.81	البطاطس
717.49	1937.14	859.75	1928.30	730.89	1415.04	747.68	1397.05	السكر الخام
239.45	228.24	229.38	192.12	220.35	185.89	209.37	198.68	البقوليات
89.32	91.19	48.84	64.74	41.61	56.91	64.67	68.99	العدس
62.34	58.67	65.77	61.09	109.17	82.42	67.13	57.23	الحمص
73.20	53.12	85.92	60.69	58.74	38.43	40.57	47.91	البذور النباتية
52.43	41.24	59.63	47.51	46.73	31.20	29.97	38.32	القول السوداني المقشور
612.57	802.26	617.78	778.64	658.56	610.52	806.52	662.98	الزيوت النباتية
466.34	622.45	565.51	624.67	510.70	464.11	454.67	409.40	زيت فول الصويا
29.51	30.75	32.56	27.65	32.05	35.83	16.64	30.00	الخضر الطازجة والمجهزة والحفوظة
28.99	30.29	32.03	26.61	27.01	23.83	9.46	13.67	الخضر المجهزة والحفوظة
326.32	440.64	392.65	494.50	240.97	331.95	259.09	400.80	الفاكهة
183.05	247.03	194.73	263.54	147.79	196.62	79.74	131.20	الموز
100.01	141.81	129.95	152.39	57.76	80.03	72.85	114.76	التفاح

الفصل الرابع: البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

260.30	68.95	306.92	80.17	187.36	49.70	187.21	60.55	اللحوم ومستحضراتها
240.14	65.17	272.26	72.75	173.53	46.95	174.00	53.34	لحوم الأبقار
1168.59	3373.15	1769.97	3516.68	920.95	1983.95	1161.97	2816.94	الألبان ومنتجاتها
1003.16	359.67	1793.36	372.05	776.27	200.37	1042.62	294.73	مسحوق اللبن
120.12	31.51	121.64	25.00	96.62	22.31	58.01	20.04	الجينة
113.95	43.43	144.17	45.81	84.17	30.88	48.19	25.46	الأصمك
298.57	129.20	306.60	128.78	214.15	83.43	278.88	121.13	البن

الوحدة: القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص- ص: 129 - 209

نلاحظ من خلال أرقام الواردة في الجدول إرتفاع فاتورة السلع المستوردة حيث تتربع مجموع الحبوب على المرتبة الأولى حيث شهدت ارتفاع على مدار حدود الدراسة من أكثر من 09 ملايين طن ما بين 2008 - 2012 بمتوسط 03 ملايين دولار أمريكي إلى أكثر من 13.8 مليون طن سنة 2015 أي بما يعادل 3.5 مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية بارتفاع قدر بنسبة 65% حيث يأتي القمح في المرتبة الأولى من بين مجموع الحبوب فاسيراده في تزايد حيث حقق أكبر قيمة له قدرت بـ أكثر من 2.4 مليون دولار في سنة 2015، وهذا يرجع إلى ظاهرة الجفاف والاحتباس الحراري التي نشهدها، كون أن أغلب المزارعين الجزائريين لا يستغنون على زراعة القمح والشعير كون هذه المادة تدخل في نمط الاستهلاك للمجتمع الجزائري وحتى تقدم كأعلاف لتربية المواشي. وتليه الألبان ومنتجاتها، ثم الذرة الشامية، والسكر مسحوق اللبن، والبن فالجزائر تستورد هذه الكميات بدرجات كبيرة حيث تستورد هذه السلع 100% وتحتل بذلك في إسترادهم المرتبة الأولى عربيًا. ويرجع ذلك أيضا للنمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري. كما أن هذه المواد التي لا يمكن إنتاجها محليا أو صعب إنتاجها أو أن إنتاجها ضعيف حيث أن نسبة استيراد القمح يفوق نسبة 86% بالإضافة إلى الكثير من المواد التي لا تنتج نهائيا كالسكر والأرز. لتأتي بقية السلع بكميات منخفضة مثل الزيوت النباتي والبقوليات والفواكه رغم أن الجزائر لديها الكثير من الامكانيات تستطيع من خلالها أن تحقق اكتفائها الذاتي.

ج - الموازين السلعية للمجموعات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر: يعتبر الميزان التجاري الفلاحي من المؤشرات الاقتصادية الكمية المعبرة بشكل دقيق عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر والجدول أدناه يوضح الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية ومعدلات الاكتفاء الذاتي لسنة 2015 على النحو التالي:

الجدول رقم (61): الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2015

البيانات	الإنتاج المحلي	الصادرات		الواردات		الميزان		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
جملة الحبوب	3760.95	0.88	3.14	3523.76	13824.26	3522.89	13821.12	21.39%
✓ القمح ودقيق	2656.73	0.87	3.13	2406.01	8504.88	2451.75	8501.75	23.81%
✓ الذرة الشامية	2.79			876.13	4417.61	876.13	4417.61	0.06%
✓ الأرز				62.49	113.86	62.49	113.86	0.00%
✓ الشعير	1030.56			165.31	750.03	165.31	750.03	57.88%
البطاطس	4539.58	0.01	0.03	93.38	152.94	93.37	152.92	96.74%
جملة البقوليات	87.39			239.45	228.24	239.45	228.24	27.69%
جملة الخضار	12469.33	5.49	3.55	29.51	30.75	24.02	27.20	99.78%
جملة الفاكهة	4323.11	34.59	28.52	326.3	440.64	291.73	412.12	91.30%
السكر (مكرر)		150.53	343.04	717.49	1782.17	566.95	1439.13	0.00%

الفصل الرابع: البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

الزيوت والشحوم	1.90	0.87	1.04	802.26	612.57	801.40	611.53	803.30	0.24 %
جملة اللحوم	769.00	1.82	0.24	69.02	260.45	67.20	260.22	836.20	91.96 %
✓ لحوم حمراء	256.80	1.82	0.24	68.95	260.30	67.13	260.06	323.93	79.28 %
✓ لحوم بيضاء	512.20	0.00	0.00	0.07	0.15	0.07	0.15	512.27	99.99 %
الأسماك	106.10	1.90	6.60	43.43	113.95	41.52	107.35	147.62	71.87 %
البيض	335.00			0.23	1.16	0.23	1.16	335.23	99.93 %
الألبان ومنتجاتها	3895.00	0.60	0.44	3373.15	1168.59	3372.56	1169.15	7267.56	53.59 %
المجموع	199.81			7086.63			68886.82		

الوحدة: القيمة: مليون دولار ، الكمية: ألف طن

✓ الاستهلاك المتاح = الإنتاج المحلي + الفرق بين كمية الصادرات والواردات (الميزان).

✓ الميزان = الواردات - الصادرات نسبة الاكتفاء الذاتي = نسبة الإنتاج المحلي / الاستهلاك المتاح.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد رقم 36، 2016، ص: 294

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني من انكشاف غذائي خطير، حيث أن هيكل الواردات من السلع الغذائية الرئيسية تختلف عن هيكل الصادرات من تلك السلع، وتعتمد أساسا على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية ولاسيما السلع الغذائية الرئيسية التي تدخل في النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري كالحبوب التي تعتبر سلعة إستراتيجية حيث لا تتجاوز فيها نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح والدقيق 24 % في سنة 2015 حيث تستتفز الجزائر في كل سنة من عملتها الصعبة أكثر من 3000 مليون دولار سنويا، بالإضافة إلى الذرة الشامية والأرز، والسكر فلم تسجل الجزائر أي نسبة اكتفاء ذاتي منها وتعتمد في توفيرها على الواردات بنسبة 100 % في كل السنوات. وهذا ما قد يؤدي إلى استمرار الفجوة الغذائية لمدة طويلة خاصة مع تنامي عدد السكان، وفي المقابل يمكن أن يكون هناك فائض تصديري متمثل في العديد من السلع كالحضرة التي قاربت نسبة اكتفائها الذاتي 100% وتأتي في مقدمتها البطاطس بنسبة اكتفاء ذاتي 97 % ثم تأتي جملة اللحوم بنسبة 92 % من الاكتفاء الذاتي تنصدر اللحوم البيضاء اكتفاء ذاتي 100 % على اللحوم الحمراء قرابة 80 % ثم تأتي جملة الفاكهة التي وصلت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي أكثر من 91 % كما أن الأسماك كذلك قد حققت نسبة اكتفاء ذاتي بلغ أكثر من 70 % وتستطيع الجزائر بالإمكانات التي لديها أن ترفع من نسبته إلى أعلى المستويات.

المطلب الثالث: مرتكزات تبني إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

إن تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا وفي المستقبل. هذه التحديات التي أصبحت أكثر حدة لتزامنها مع مخلفات أزمة اقتصادية عالمية صعبة وارتفاع لأسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم. هذا الارتفاع من المتوقع أن يستمر خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وذلك في ضوء التغيرات المناخية، وتزايد الطلب على السلع الغذائية من طرف الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في إنتاج الوقود الحيوي.⁽¹⁾

الفرع الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه تنمية القطاع الفلاحي:

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية واهتمامها المتزايد بقضايا التنمية الفلاحية، إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات نذكر منها:

(1) : المعهد العربي للتخطيط ، علاقة الزراعة بالتنمية، الكويت، ص 07.

أولاً- في مجال الموارد الزراعية:

- ✓ التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب توسع النشاط العمراني العشوائي الذي يتم بدون التقيد بتشريعات البناء مما أدى تفتت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى وحدات إنتاج غير منتجة وتم إهمالها؛ حيث أن المساحة الزراعية في الجزائر قد تراجعت بـ 3.5 مليون هكتار عام 2014 إذا قورنت بسنوات الاستقلال رغم أن جلت ارتفاعاً سنوات اعتماد النموذج التسيير الذاتي والثورة الزراعية .
- ✓ التناقص المستمر في مياه الري السطحية المتاحة للزراعة وهذا راجع لقلّة الأمطار وزيادة السكانية؛ مما اثر على المتوجحات الزراعية، كما ويعد اعتماد الجزائر على مياه السدود في الري ضعيف جدا بحيث تفيد المعطيات بوجود 14 سد فقط من أصل 65 المخصصة للاستخدام الزراعي ويقدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحياً بـ 27.40م³/للفرد/السنة، ما يمثل مقدار تحت الحد الأدنى المعروف عالمياً (400م³) للمناطق الجافة والشبه جافة. (1)
- ✓ نقص التأهيل الفني والرعاية الاجتماعية للعمال الزراعيين؛ وضعف المكننة الفلاحية رغم كونها عاملاً مهماً ومساعداً للفلاح في رفع المردودية الفلاحية وجني المحاصيل في أوقات الحصاد إلا أن الجزائر لا تحوز على أكثر من 124 جرار و11 حصادة لكل 100 كلم² ما يشكل بشكل عام تأخر في الحصاد وقلّة مردوده ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة الفلاح على اقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها. بالإضافة إلى ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية

ثانياً- في مجال الإنتاج:

- ✓ تذبذب إنتاج الزراعة المطرية بسبب تذبذب معدل سقوط الأمطار؛
- ✓ انخفاض الإنتاجية في قطاع الإنتاج النباتي لأسباب تتعلق بضعف القدرات الفنية والإمكانيات الاقتصادية؛
- ✓ ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني؛
- ✓ ضعف استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وضعف الإرشاد الزراعي؛

ثالثاً- في مجال التسويق:

- ✓ اتساع هامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين بسبب ضعف البنى التحتية للتسويق؛
- ✓ عدم توفر البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بالاستثمار بشكل أكبر في مجال تسويق المنتجات محلياً وخارجياً؛
- ✓ فشل نظام التسويق في توجيه الإنتاج نحو تلبية السوق المحلي وعدم قدرة الصادرات الزراعية على التوسع في الأسواق التقليدية؛

رابعاً- في مجال السياسات الزراعية وإدارة القطاع :

- ✓ افتقار سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي إلى الشمولية والتكامل والاستمرارية وانعدام إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي لاستعمالات الموارد الزراعية؛
- ✓ النقص في الموارد المالية التي يتم تخصيصها للتنمية الزراعية خاصة صيغ التمويل الإسلامي عكس الكثير من الدول العربية و الإسلامية التي تهتم بهذا النوع وتوجيهه نحو خدمة الإنتاج الزراعي .

(1): MRE (2012) , Situation en matière de mobilisation de la ressource superficielle. Algérie , MRE, Février 2012. p-p : 1 - 7.

- ✓ عدم اكتمال المؤسسات المهنية والاقتصادية لفئات القطاع الخاص العاملة في الزراعة والتداخل بين مهام وأنشطة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، وغياب منظمات المنتجين في مجالس متخصصة واتحادات نوعية في قطاعات الإنتاج الفرعية المختلفة؛
- ✓ ضعف بنية نظام المعلومات الزراعية مما يضعف قدرة المخططين لعملية التنمية إضافة إلى ضعف معدلات تبني تقنيات الإنتاج من قبل المزارعين نتيجة ضعف برامج نقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي؛
- ✓ **ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي في العديد من دول العالم، بحيث يمكن من توفير الوسائل المالية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرض العمل، تحسين مداخيل الفلاحين، ورفع المردودية الفلاحية. غير أن الإحصائيات المسجلة في الجزائر تعبر عن ضعفه بشكل كبير، بسبب ضعف عملية الجذب على الرغم من الإمكانيات الكبيرة والواعدة التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع؛ وهنا تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2002 - 2016) تقدر بـ **222790** مليون د.ج، ما يمثل **1.74 %** من القيمة الكلية للاستثمارات المسجلة خلالها، منها **4373** مليون دينار قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الفلاحي، أي ما يعادل **0.20 %** من القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية، قرابة **2 %** من القيمة الإجمالية للاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.⁽¹⁾
- ✓ **ضعف الصناعات الغذائية:** يعتبر تطور الصناعات الغذائية من أهم العوامل المحفزة للفلاح لزيادة إنتاجه، حيث يجد فيها منفذا مضمونا لتسويق إنتاجه الحيواني والنباتي بدلا من تلفه. تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر ضعيفة، وهي تقتصر على بعض المنتجات مثل الطماطم، الألبان ومشتقاتها، التمور، الفواكه بشكل عام... إلخ، وبطاقات صغيرة لا تمتص كل الإنتاج. وقد بينت الإحصائيات أن مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية للقطاع العمومي سجل تراجعا كبيرا من **85.5** نقطة سنة **2000** إلى **38.2** نقطة عام **2014**.⁽²⁾

(1): ANDI, **Bilan des déclarations d'investissement 2002-2016**, Visité le 02/09/2018 , Sur le site web suivant : <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2016>

(2) : طوبجيني زين العابدين، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الأداء الاقتصادي والقيود، للفترة 1999 - 2017**، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص 408.

الفرع الثاني: إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي في الجزائر

من خلال المؤشرات التي تم دراستها سابقا تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع تراجع الموارد المالية، ولتجنب تلك التحديات يمكن اقتراح الاستراتيجيات التالية لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي وحتى التنمية الشاملة على النحو التالي:

أولا- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإستراتيجية تنمية القطاع الزراعي: نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الزراعي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي أصبح البحث عن إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها لتحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

- ✓ توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية والاستثمار في القطاع الزراعي؛
- ✓ زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الناتج الزراعي مع موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق مع تحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلي والأسواق التصديرية من حيث الأصناف والأنواع والكميات والنوعية؛
- ✓ الحد من الهجرة من الريف إلى المدن و إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية؛
- ✓ زيادة مساحة الأراضي المستغلة زراعيا، واستصلاح أراضي جديدة كالأراضي الصخرية و المنحدرة؛
- ✓ تطوير التشريعات ذات العلاقة بتسويق المنتجات الزراعية والأطر المؤسسية لتتوافق مع المستجدات على الساحة الإقليمية و الدولية مع متطلبات تطوير أعمال التسويق؛
- ✓ الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل بدلات إيجار رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق ومنحها الإعفاءات الضرورية وإقامة البنى التسويقية (مساح مركزية للحيوانات، أسواق مركزية للأغنام والحيوانات الحية...⁽¹⁾).
- ✓ مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسستها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- ✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتأمين المنتجات الفلاحية والغائية والصيدية.
- ✓ مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلائي وتوفير أحسن لعوامل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتأمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

(1) : حواد سعد العارف، امرجع سبق ذكره، ص-ص: 98 - 99 . (بصرف)

✓ تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.⁽¹⁾

ثانيا - الأهداف البيئية والحيوية والثقافية لإستراتيجية تنمية القطاع الزراعي: تمتلك الجزائر الكثير من الإمكانيات الزراعية كالأراضي الزراعية، المياه واليد العاملة ما يؤهلها لتفعيل هذا القطاع والنهوض بالإنتاج إلى مستوى تغطية الاحتياجات المحلية وإمكانية التصدير، لتحقيق تنمية زراعية مستدامة اعتمادا على التكتيف الرأسي للمنتجات من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الزراعية، أخذنا في الاعتبار الحدود البيئية والتنوع الحيوي النباتي والحيواني لاستمرار أداء النظام البيئي وضمان التجدد الطبيعي للموارد على النحو التالي:⁽²⁾

- ✓ المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الزراعية عن طريق تحسين قدرات قطاع الزراعة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها؛
- ✓ تطوير المناطق الرعوية اعتمادا على أساليب الإدارة المتكاملة ومشاركة المجتمع المحلي وحماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الزراعية؛
- ✓ المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة والتوسع بإقامة المجتمعات الطبيعية الرعوية عن طريق التغيرات البيئية ومكافحة التصحر؛
- ✓ العمل على رفع مستوى الكوادر العاملة في قطاع الصحة الحيوية وزيادة عددها مع العمل على وضع خطة طوارئ لمكافحة الأمراض الوبائية، لتشخيص التي تصيب الثروة الحيوانية والنباتية؛
- ✓ وضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الأسرية وتحسين دخول المربين وتحسين الصفات الإنتاجية وتحسين نوعية الثروة الحيوانية وحمايتها من المنافسة غير المشروعة و تقديم الدعم الفني و الحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردودية المرتفعة؛

✓ تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي: وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات خاصة في استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، بالإضافة إلى الاهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية بما يحيد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهو ما يتيح زيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية، والتنسيق والتكامل بين الباحثين في الزراعة والتصنيع الزراعي، دون

(1) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: "السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري" الجزائر، سبتمبر 2015، ص- ص: 4- 5.

(2) : جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص99 - 102 . (بتصرف)

أن ننسى دور الإرشاد الزراعي في توصيل هذه النتائج إلى الفلاحين والعاملين في المجال الفلاحي والمتابعة وتقديم النصائح لاستخدام هذه البحوث كل في اختصاصه. (1)

✓ تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهلية وشبه الصحراوية، إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهيكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه، والصيد المسؤول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

وتتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في: "67,3 مليون ق من الحبوب و157 مليون ق من الخضر الطازجة، 10,2 مليون ق من التمور، 6,4 مليون ق من اللحوم الحمراء 5,8 مليون ق من اللحوم البيضاء، 4,3 مليار لتر من الحليب الطازج، 200000 طن من منتجات الصيد وتربية المائيات؛ ليقدر معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 بـ 5%" وفي ما يخص آليات التنفيذ تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار إستراتيجية البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر ما يلي: (2)

- ✓ تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحة المسقاة.
- ✓ تقوية المكثنة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- ✓ تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500000 طن سنويا.
- ✓ زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- ✓ تطوير تربية المواشي بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة تحسین إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد.
- ✓ ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ترقية برنامج ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC، وتطوير البنى التحتية لتسمين المنتجات الفلاحية والصيدية.

(1) : غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011 – 2012، ص 257.

(2) : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: "السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري" الجزائر، سبتمبر 2015، ص 05.

المبحث الثاني : تأهيل القطاع الصناعي والتحويلي كرافد للنمو

إن قطاع الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، فقد أصبحت الدول تتسابق في تطويره فأضحى شائعاً أن يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، فذلك يعني بالضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، بالإضافة إلى مقدرة أكبر على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها. وقد أظهرت دراسة تجارب معظم الدول التي حققت تميزاً وتقدماً في تنمية وتطوير القطاع الصناعي بأن ذلك أفضى إلى إحداث تغييرات هامة وهيكلية في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، كالتحول من المجتمع الاستهلاكي إلى المجتمع المنتج، وتحقيق الأمن الاقتصادي وزيادة الرفاهية في كافة مناحي الحياة.⁽¹⁾

المطلب الأول : دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل قطاع الإنتاج الصناعي دوراً مهماً في الاقتصاديات الوطنية للدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية والتي تسعى إلى الارتقاء في اقتصادها إلى مصاف الدول المتقدمة، والجزائر كباقي الدول النامية ما يزال اقتصادها يعاني من ضعف شديد في القطاع الحيوي خاصة الفروع الإنتاجية وعلى الرغم من المحاولات والاستراتيجيات الكثيرة التي أطلقتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال رغبة منها في تأهيل القطاع الصناعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة والوصول بالجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة

الفرع الأول: أهمية التصنيع في الدول النامية:

لقد أصبح واضحاً الدور الذي تلعبه الصناعة في التنمية من لدن المتخصصين، ومتخذي القرار في الجزائر. لذلك أعطيت أهمية خاصة في سياساتها الإنمائية، وفي تخصيصاتها الاستثمارية، وقبل أن نتحدث عن هذا الدور، وتلك الأهمية لا بد من التعرض إلى مفهومي الصناعة، والتصنيع لكي ننطلق إلى الآفاق الأبعد. وعليه تعرف الصناعة على أنها (تحويل مستمر، وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، وبأتما عملية ازدياد مساهمة الفعليات الصناعية في تكوين الناتج القومي)، بينما يعرف " كولنتاي " عملية التصنيع بأنها (الاستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم، والتكتيك في الإنتاج، والتزويد الكامل للاقتصاد القومي بالتجهيزات، والآلات الحديثة). وبذلك تصبح عملية التصنيع هي الأداة الفاعلة في القضاء على التخلف، لأنها ستكون قاعدة للتحويلات في مجمع فروع الاقتصاد الوطني علاوة على أهدافها الاجتماعية، فهي تساهم في القضاء على البطالة، وفي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.⁽²⁾

وبذلك تصبح عملية التصنيع هي الأداة الفاعلة في القضاء على التخلف، لأنها ستكون قاعدة للتحويلات في مجمع فروع الاقتصاد الوطني علاوة على أهدافها الاجتماعية، فهي تساهم في القضاء على البطالة، وفي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي. وفي هذا الإطار ينقسم منظور المتخصصين، والمهتمين بشؤون التنمية إلى اتجاهين متضادين.

✓ الأول: الذي يعتبر التصنيع هو القاعدة الأساس لعمليات التحول، وعبر عن هذا الاتجاه " وليام إبراهيم "

بقوله: (إن القضايا الاقتصادية حادة جداً، بحيث لا يمكن حلها إلا جذرياً، وهذا الحل لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع).

(1) : عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الصناعية، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014، ص 03.

(2) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2011، ص 119.

أي أن هذا الفريق من الاقتصاديين يدعو إلى ترجيح الصناعة، وإعطائها الأسبقية باعتبارها القطاع القائد الذي يمكن أن يحفز باقي القطاعات الأخرى على النمو. ويدعم هذا الاتجاه "هاري جانسون" الذي يعتبر التصنيع (أحد الأهداف القومية حيث يعتقد أفراد المجتمع أن الاستقلال، والهيبة، والقومية تكمن في إنتاج التصنيع خاصة إنتاج السلع المعدنية).

✓ **الثاني:** الفريق الذي يدعو إلى عدم التسرع، والتعجل في عملية التصنيع، وقد حاول في هذا الاتجاه "أوجين ستالي" إقناع البلدان النامية في التخلي عن مشروع التصنيع الثقيل بحجة أنها تتطلب نفقات باهضة بل، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولهذا السبب ترفض الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة البلدان المتخلفة على بناء المشاريع الصناعية الضخمة لأن التجهيزات الصناعية المعقدة تعب اقتصاد البلدان المتخلفة. ويلاحظ من هذا الاتجاه أن هناك محاولة لإبقاء البلدان المتخلفة تدور في فلكها، وبالتالي تعميق منهج التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة. وبناء على ذلك عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الصناعية التابعة للأمم المتحدة التصنيع بأنه يمثل جانبا مهما من عملية التنمية الاقتصادية التي يتم بموجبها تعبئة جزء متنام من الموارد القومية لخلق هيكل اقتصادي محلي، متنوع، ومتطور فنيا مستخدما أحسن الوسائل، والأساليب التكنولوجية، ويتميز بوجود صناعة تحويلية فعالة قادرة على إنتاج السلع الرأسمالية، والسلع الاستهلاكية، ويكون قادرا على تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومي ككل، والوصول إلى التقدم الاقتصادي، والاجتماعي. وبذلك ترسخ الاعتقاد بأن الطريق إلى التنمية الاقتصادية لا بد أن يمر عبر التصنيع المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار وفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، وحجم السوق المحتمل مستقبلا، وبالتالي اختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية لمستقبل هذه البلدان.⁽¹⁾

وعليه فإنه منذ القرن الثامن عشر كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية. ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مضطرب وارتفاع مساهمته إلى حوالي 70% من قيمة الناتج المحلي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم أثرت تساؤلات حول المدى الذي سيلعبه قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي العالمي مستقبلا خاصة للدول النامية. وقد أشارت الدراسات العديدة انه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخير بالمقارنة مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى انه سيبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب، لعل أهمها:⁽²⁾

1- إن التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية، ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع؛ كما يبقى القطاع الصناعي إحدى القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية.

2- تشغل الصناعة مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية الوطنية، وذلك باعتبارها عامل قوي في بنية الاقتصاد الوطني وعليه يشكل القطاع محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج، وان القطاعات الأخرى الخدمية تعمل

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2011، ص 120.

(2) : عبد الحليم محسن، القطاع الصناعي والتنمية الصناعية، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014، ص 04.

- على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات ان تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مضطردا.
- 3-** عندما تحاول أي دولة إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تنمية ومنحه الإمكانية لأداء دوره كاملا في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنوي في الاقتصاد وعامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع ولكن كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.
- 4-** تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنوع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.
- 5-** يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة. كما تسمح الصناعة للمؤسسة والأمة بتنمية قدراتها على المنافسة وقدرتها على التفاوض حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾
- 6-** تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة، وتوسيع فرص الشغل، والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام؛
- 7-** تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع، وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة، والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا، واستخدام المعدات، والآلات المتطورة؛
- 8-** يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات، والخبرات الصناعية، والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداحيل، وتوزيعها بطريقة عادلة؛
- 9-** يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي، وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات، والآلات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة؛
- 10-** إن وجود قطاع صناعي متنوع، وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- 11-** يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداحيل، وتحسين مستوى الرفاهية.⁽²⁾

(1) : عبد الحليم محسن، القطاع الصناعي والتنمية الصناعية، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014، ص 04.

(2) : مدحت الفريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص-ص: 39-41.

- 12- أما قد استنفدت كل إمكانيات التطوير الزراعي، كما أن أسعار السلع الزراعية غير ثابتة، ومستمرة في التآرجح، وأقل من أسعار السلع الصناعية، أي أن أسعار السلع الزراعية لم يعد مجزي؛
- 13- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة ماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي، بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي. أضف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية نظرا لظهور بدائل صناعية، مثل الألياف الصناعية التي ظهرت كبدايل للقطن، والتي تمتاز بانخفاض ثمنها؛
- 14- أن التصنيع أمر ضروري، ومكمل للقطاع الزراعي، فمعظم الدول النامية دول زراعية، والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة، لأن المنتج الزراعي المصنع أعلى سعرا في الأسواق كما أن إمكانيات تصديره أكبر. كما أن الإنتاج الصناعي يستطيع أن يمد قطاع الزراعة بالعديد من احتياجاته، مثل الآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة. إذا فالتصنيع أمر ضروري للتنمية الزراعية؛
- 15- يزداد تعداد السكان في الدول النامية بمعدل أسرع مما يمكن أن تستوعبه فرص العمالة المتاحة حاليا مما يزيد من مشكل البطالة، ولاسيما بعد أن تشعبت قطاعات الإنتاج والخدمات، إلا أن هذا التصنيع متوقف على نوعية التكنولوجيا المستخدمة، كثيفة العمالة أم كثيفة رأس المال؛
- 16- يفضل التصنيع كإستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي خصوصا أن معظم أراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر، والجفاف، لهذا فلا غنى عن التصنيع ليتم استغلال أمثل للأراضي المتاحة للزراعة؛
- 17- إن الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم، لان التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي، ولزيادة معدلات الإنتاج، ورفع الجودة، وقد نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة. إلا أن الكثير من الدول قد نتج عن دخولها مجال التصنيع أن زاد اعتمادها على الدول المتقدمة عن ذي قبل عن طريق الاتفاقيات، والتراخيص الصناعية، وحصولها على القروض اللازمة لتمويل شراء مستلزمات التصنيع الإنتاج؛
- 18- إن زيادة القدرة الصناعية للدولة، معناه زيادة قوتها العسكرية، والكثير من دول العالم الثالث أقدمت على التصنيع من اجل إنشاء قوة عسكرية؛
- 19- إن التصنيع يوفر النقد الأجنبي، وذلك بإنتاج ما تحتاج إليه بدلا من الاستيراد، وجميع الدول النامية وضعت استراتيجياتها في التصنيع على أساس الاكتفاء الذاتي، وإحلال الصناعة الوطنية محل المستورد، إلا انه بالممارسة العملية ثبت أن فيض النقد الأجنبي كان محدودا أو معدوما في بعض الأحيان. فالنقد الأجنبي صار ينفق في شراء وسائل، ومستلزمات الإنتاج، وللحصول على حقوق التصنيع من أصحابها في الدول المتقدمة. ثم وضعت بعد ذلك إستراتيجية للتصنيع من اجل التصدير لزيادة حصيللة النقد الأجنبي بتصدير بعض الصناعات التي تفوقت في إنتاجها بعض الدول النامية. قد تحقق ذلك بالفعل في بعض الدول النامية، ولم يتحقق في البعض

الأخر، إما لأنها قد اكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي أو لأن إنتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر، والجودة.(1)

تأسيسا على ما تقدم فإن أهمية الصناعة في التنمية تتجلى في تنميتها أو تطويرها التي تتحدد وفق العناصر المؤثرة فيها والتي يمكن وضعها بصيغة معادلة التالية:(2)

Δ في التنمية الصناعية = Δ في البنية الأساسية + Δ التمويل + Δ الطلب على المنتجات الصناعية + Δ في البنية الاستثمارية + Δ التقنية + Δ كفاءة العمالة + Δ الإنتاجية

وعليه فوفق المعادلة يمكن أن نستخلص أن الصناعة تمثل حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة و ذلك لما لها من أثر واضح في البنية الأساسية للاقتصاد إضافة إلى ما توفر من تقنية ومنتجات ذات قدرة تنافسية في الأسواق الداخلية والإقليمية و العالمية خاصة في ظل العولمة. كما أن معيار التطور الاقتصادي الصحيح يكون من خلال تطوير القطاع الصناعي في الدولة، ولاسيما الصناعات المعتمدة على البحث العلمي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انسجاما مع سياسة الدولة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة الاعتماد على التقنيات الصناعية المتطورة وتوظيفها في عملية الإنتاج الصناعي.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي عصب مهم لتحديث الزراعة

إذا كانت سياسة التصنيع ضرورة للتقدم أساليب الإنتاج السائدة فإن نجاحها لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت شروط ومن بينها تحقيق نمو و تقدم في الإنتاج ومستوى الإنتاجية لأهم قطاع يعتبر حيوي بالنسبة للصناعة ألا وهو قطاع الزراعة وهذا ناتج عن عدة عوامل نذكر منها:(3)

✓ تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحا خارج الزراعة. عند ازدياد حجم الاستثمار في الصناعة و من تم التشغيل بها سوف يؤدي إلى دفع أجور العاملين في القطاع الصناعي و يترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع الأجرية. فإذا لم يكن هناك عرض كاف من هذه السلع الأجرية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تولد حركة تضخمية تضر بعملية التصنيع؛

✓ يعتبر القطاع الزراعي في بداية عملية التصنيع السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية ومن ثم نمو وتوسط القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي في استيعاب منتجات الصناعة. بمعنى ازدياد الإنتاجية فيه، وزيادة قدرة على الإنتاج تعني زيادة القدرة على الشراء .

وفي هذا الإطار فإن الصناعات المولدة لصناعات أخرى ستساعد على تحقيق التقدم على الصعيدين:

1 - التقدم في التنظيم : هذا التقدم يؤدي على رفع الإنتاجية خصوصا عندما يتمكن الفلاح من

الحصول على عدد من المواد الوسيطة والتجهيزات الصناعية .

(1) : محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009، ص 14.

(2) : شهرزاد زغيب، عماني لمياء، الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي الجزائري، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة، - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 02-03 ديسمبر 2008، ص 03.

(3) : نفس المرجع، ص- ص: 07 - 09 .

2 - التقدم في الآلات: إنتاج الآلات والأسمدة والمواد البلاستيكية أصبح أمر ضروري لأي بلد، ونظرا لهذا الطلب تسهل الزراعة في إقامة صناعة بحيث تشكل من جهة منفذ لها ومن جهة أخرى تساهم في تمويلها جزئيا بفضل تعبئة الفائض التي تنتجها الفلاحة .

إذن الارتباطات الأمامية والخلفية التي تنشأ مع نشوء أي مشروع صناعي والأثر الإيجابي الذي تخلفه هذه الارتباطات على مجمل القطاعات وخاصة قطاع الزراعة انطلاقا من مفهوم الارتباط يمكن توضحه في النقطتين التاليتين:

أولا - آثار الجذب الخلفية (الارتباطات الأمامية) : كما هو معروف يمارس هذا النوع من الآثار عن طريق آلية الطلب حيث أن كل نشاط اقتصادي غير أولي أو كل نشاط مرتبط قبل كل شيء بالطلب النهائي ويقوم بتنشيط القطاعات الأخرى الأولية التي لها علاقة مباشرة بالاستهلاك الوسيط لتوفر له مدخلا ته الضرورية لعملية الإنتاج. فهذا الأثر ناتج عن ظهور طلب إضافي مثلا طلب إضافي لقطاع تربية المواشي ناتج عن تنمية قطاع الغزل والنسيج.

ثانيا - آثار الجذب الأمامية (الارتباطات الأمامية) : كما هو معروف أي نشاط اقتصادي غير مرتبط بالطلب النهائي، يقوم بتحريض القطاعات الأخرى لتستخدم منتجاته كمدخلات. بمعنى أن النشاط يقوم بالبحث عن مصب لمنتجاته وهذا النوع من الآثار يتميز بتوفير منتج أساسي جيد. وعليه فإن ضعف قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتجات القطاع الصناعي سواء كانت موجهة للاستهلاك أو لاستخدامها في عملية الإنتاج سيؤدي حتما إلى ضعف نمو بعض الصناعات التي لها علاقة مباشرة بالزراعة كالصناعات الزراعية الغذائية.

المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، كما أن التبعية لقطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني رهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي ومع اختلال أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية متنوعة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والتركيز على قطاع الصناعة بهدف استقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية في هذا القطاع لجلب العملة الصعبة والرفع أكثر من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام.(1)

الفرع الأول: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة فقد حظي القطاع الصناعي من بين باقي القطاعات الاقتصادية باهتمام الدولة به، وبشكل كبير في تحقيق تنميتها الاقتصادية، والاجتماعية. وتقوم الصناعة الجزائرية على ثلاث (03) صناعات أساسية هي الصناعة الاستخراجية (المحروقات والمناجم) والصناعة الإنشائية (البناء

(1) : سعيدي فارس، قحارية سيف الدين، واقع و آفاق التنمية الصناعية في الجزائر مع التركيز على قطاع الصناعة الصيدلانية، الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 02، يومي 06 - 07 نوفمبر 2018، ص 07.

والأشغال العمومية والأشغال البترولية) والصناعة التحويلية (المياه والكهرباء، الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، مواد البناء، الكيمياء والبلاستيك، الصناعات الغذائية، النسيج، الجلود، الخشب والفلين والورق، وصناعات أخرى. وعله فقد تم تحديد الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في المؤشرات الاقتصادية التالية:

أولا - نمو القطاع الصناعي في الجزائر: شهدت نمو القطاع الصناعي عدة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني، والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة 2003 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، كارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5 دولار سنة 2012، كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على العديد من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. والشكل التالي يوضح نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 - 2017:

الشكل رقم (39): القيمة المضافة ونسبة نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 - 2017

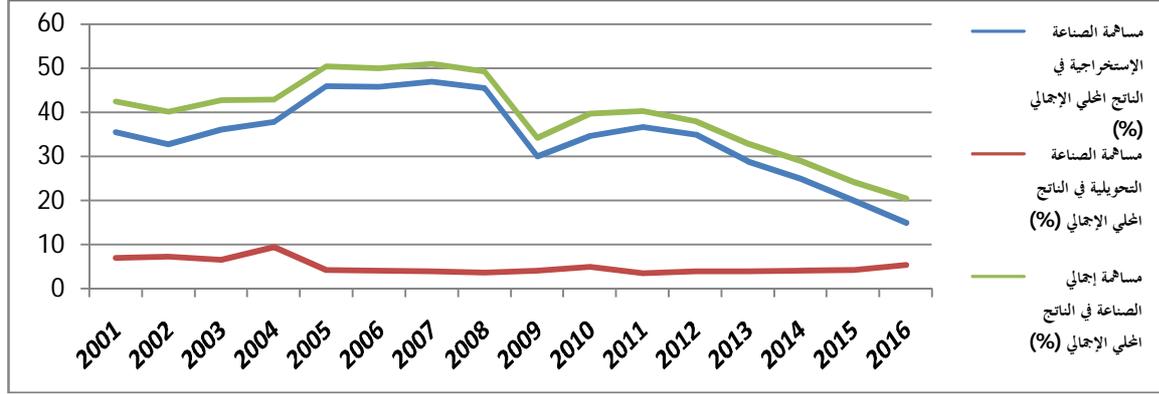


المصدر: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، ص 21

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة نمو القطاع الصناعي قد شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا معتبرة ما بين 2003 - 2006 وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة بالتقريب 70% أي ما يقابل قرابة 5500 مليار د.ج، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه قد شهد انخفاضا طفيف حيث وصل إلى 5394.1 مليار د.ج و 6473.9 مليار د.ج سنة 2007 و 2008، ومع تراجع الصادرات الجزائرية بفعل الأزمة المالية انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة إلى 59.28%، لترتفع إلى أكثر من 62% و 64% سنتي 2010 و 2011، وخلال الفترة 2012-2017 بقي نمو القطاع الصناعي يشهد تذبذبا بفعل تأثير قطاع المحروقات والتي تساهم فيه بشكل. والذي ما يزال يشهد تذبذبا وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى أن انخفض بفعل الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث انخفض من 62% إلى قرابة 47% أي ما يقابل 12437 مليار د.ج، و 13049 مليار د.ج ما بين 2015 و 2016. أما في سنة 2017 فتعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 1037 د.ج.

ثانيا - مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام: عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار والجدول التالي يبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2016 على النحو التالي:

الجدول رقم (40): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: تقارير صندوق النقد العربي، من 2001 إلى 2010، 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي لا تتعدى 50% كما نلاحظ أن هيكله القمه المضافة للقطاع الصناعي تشكل بنسبة 90% من القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنوع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أنه وخلال الفترة 2002-2007 قد شهدت الصناعة الإستخراجية قد شهدت رواجاً حيث انتقلت من 35.5% سنة 2001 إلى 47% سنة 2007 من إجمالي الناتج المحلي الخام وهي تعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى انتعاش قطاع الطاقة، والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي 1.31 مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1.43 مليون برميل سنة 2006، يقابله زيادة ضعيفة جدا في القطاع التحويلي وتجدر الإشارة هنا وبرغم من ضعف مساهمة القطاع التحويلي إلى أن القطاع الخاص يدير معظم الصناعات الغذائية في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير حيث انخفضت من 89% عام 2005 لتصل إلى 16% عام 2007. وخلال الأزمة العالمية بدأت في التراجع إلى 45.5 و 30% سنوي 2008 و 2009 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية و بتحسن هذه الأخيرة بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 36.7% سنة 2011، إلى إلا أنها ما لبثت أن تراجعت بتراجع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية إلى أن وصلت إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016، أما الصناعة التحويلية فهي تشهد خلال الفترة كما أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة جدا في الناتج المحلي الخام حيث أنها لم تتجاوز خلال الفترة 2001 - 2004 نسبة 9.4% والتي تعتبر أكبر مساهمة لها على مدار الفترة. كما وشهدت خلال الفترة 2005 - 2016 تذبذبا من سنة إلى أخرى إلى أن استقرت عند 5.5% سنة 2016. هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، وعلى جميع المستويات. ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تشكل بنسبة 96% من قطاع المحروقات، بينما تبلغ مساهمة قطاع الطاقة، والمياه نسبة 2.4%، وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 1.6%، وقطاع المناجم، والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية عتبة 0.4%.

يمكن القول أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعودة⁽¹⁾. وعليه فإن قطاع الصناعات التحويلية يبقى القطاع الصناعي الأكثر تعبيرا للتقدم الصناعي داخل الاقتصاد الوطني وبالتالي يتوجب على الجزائر العمل على تطوير فروع القطاع الصناعي الأكثر تنافسية خاصة الصناعة التحويلية.

ثانيا - مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل : إن الهدف الأساسي من تطوير أي قطاع اقتصادي هو المساهمة في تخفيض حجم البطالة في الجزائر والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة 2004 - 2017 على النحو التالي:

الجدول رقم (62): مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر ما بين 2004 - 2017

الوحدة (بالآلاف)	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
السكان النشطون	10812	10544	10801	10514	10267	1027	9780
السكان النشطون فعلا	9736	9472	7002	6771	6517	6222	5981
مساهمة الصناعة	1337	1194	530	522	525	523	523
العاطلون عن العمل	1076	1072	2579	2498	2485	2275	2070
% العاطلون عن العمل	10.0	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7
الوحدة (بالآلاف)	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
السكان النشطون	12298	12177	11932	11453	11964	11423	10661
السكان النشطون فعلا	10859	10845	10594	10239	10788	10170	9599
مساهمة الصناعة	1493	1665	1377	1290	1407	1335	1367
العاطلون عن العمل	1440	1272	1338	1214	1175	1253	1063
% العاطلون عن العمل	11.7	10.5	11.2	10.6	9.8	11	10.0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على

- ✓ تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 237
- ✓ تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص 143

من خلال معطيات الجدول نلاحظ التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر يشهد رواجاً ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط بالإضافة على تبنى الكثير من البرامج الاقتصادية والسعي الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ سنة 2010 والتي أدت إلى امتصاص كبير لليد العاملة، حيث ارتفعت اليد العاملة في القطاع الصناعي من أكثر من 523 ألف عامل من قرابة 06 مليون عامل نشيط سنة 2004 إلى 530 ألف عامل، من إجمالي عمال بلغ قرابة 09.5 مليون عامل نشط إلا أنه مع بداية سنة 2009 قد انتقلت اليد العاملة في الصناعة من أكثر من 1.194 مليون عامل إلى قرابة 1.665 مليون عامل من إجمالي سكان نشيطون بلغ عددهم قرابة 11 مليون عامل سنة 2016 إلا أن حدة الأزمة النفطية لسنة 2014 قد أدت إلى تراجع امتصاص القطاع الصناعي لليد العاملة إلى 1.493 مليون عامل سنة 2017. وعليه فإن قطاع الصناعة ما يزال يحتل المرتبة الثانية من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر حيث تبلغ نسبته في حدود 25 % من مجموع اليد العاملة المشغلة، وذلك بعد قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من

(1) : عروب رتيبة وآخرون، أهمية تأهيل وتمكين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و 24 أبريل 2012، ص 05.

50 % من حجم اليد العاملة النشيطة في الجزائر، إلا أن ذلك غير كافي وهو ما يستلزم إستراتيجية أكبر في القطاع الصناعي بهدف امتصاص عدد أكبر من اليد العاملة.

الفرع الثاني: إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الصناعي

أولت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها والذي يعتبر احد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني، وفتح المجالات للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يأتي إلا بالعمل على وضع إستراتيجيات صناعية شاملة ومرنة تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري. وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع إلى الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الوطنية من أجل تنمية القطاع الصناعي على النحو التالي:

أولا - إستراتيجية الصناعية الجديدة لعام 2007: أصبحت الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر اليوم وغدا، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت ما بين 26 - 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر

1 - الإطار العامل لإستراتيجية الصناعية الجديدة 2007: يمكن تحديد الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط التالية:⁽¹⁾

- ✓ تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- ✓ تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ✓ ضرورة وضع سياسات لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق العقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات و قواعد المنافسة لصالح المستهلك.
- و اندرجت هذه الإستراتيجية ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد للاقتصاد الوطني، و التي ركزت على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي. وقد هدفت إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة والازدهار.

2 - المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: تركز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:⁽²⁾

أ- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: تم الاعتماد في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم على: التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق

(1) : Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, **la stratégie de relance et développement industriels**, Algérie, 2007, p10.

(2) : قصرى محمد عادل، آفاق التكامل المغاربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسطنطينة 02، 2018/2017، ص 322.

الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

ب- الانتشار القطاعي للصناعة: يتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملية: تامين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

ج- تامين الموارد الطبيعية: الغاية منها استغلال المؤهلات الطبيعية و الانتقال من بلد مستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر وقيمة مضافة أقوى خاصة البيتروكيميائية، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفلواذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية).

د- تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الفرع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع و التوضيب، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

هـ- ترقية الصناعات الجديدة: اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا وتأخرا جهوي من قبل الجزائر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

و- انتشار وتوسيع حيز الصناعة: البعد الثاني لانتشار الصناعة لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ومفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. وهذه المناطق متمركزة ووضعتها في مكانها يتم تدريجيا. فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلى وتعميق الاستثمارات.

3- سياسات التطوير الصناعي: وتغطي أربع مجالات كبرى: (1)

- ✓ وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.
- ✓ الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخل المؤسسة عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، لأن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل

(1): عروب رتيبة، بوسعين تسعدت، أهمية تأهيل وتامين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، حقائق وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و 24 أبريل 2012،

يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضع دعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

✓ تطوير الموارد البشرية والمؤهلات، واحدة من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية. وتعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

✓ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد تكنولوجيا التنظيم، والتطبيقات الإدارية، وتوسع المنافذ للسوق الوطنية. وتلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دوراً تكميلياً وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي و إدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

4- أسباب فشل إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي: يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من أجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل منها:
أ- الأسباب المباشرة: يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص والمشاكل العديدة التي عرفها تنفيذ تلك المشاريع والتي من أبرزها: (1)

✓ فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نتائج إيجابية نسبياً برزت من خلال إنشاء حوالي 90755 مؤسسة وتوفير أكثر من 945.000 منصب شغل حسب إحصائيات سنة 2009 وذلك نتيجة للدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، وقروض بنكية بفوائد منخفضة والتي تجاوزت سنة 2009 ما قيمته 900 مليار دينار أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك¹⁶، فشل هذا المشروع في النهوض بالقطاع الصناعي، ودليل ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 6 %، كما أنها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية، مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد تم شطب حوالي 38489 مؤسسة إلى غاية سنة 2009.

✓ ضعف إقبال المستثمر الأجنبي: بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدوداً خاصة في مجال القطاع الصناعي وذلك بالرغم من نجاح عدد من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية.

✓ التردد وتضارب القرارات فيما يخص الخصوصية: بالرغم من خصخصة 458 مؤسسة عمومية صناعية خلال الفترة 2003 إلى 2008، إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع خصخصة كل المؤسسات القطاع المعروضة للخصوصية، والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاي نظر لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس المال البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون

(2) : عية عبد الرحمان، بلقوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص: 173 - 176.

المؤسسات المعروضة للخصوصية والتي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، خاصة في ظل غياب تقدير حقيقي للقيمة السوقية للمؤسسات العمومية، دون إغفال حالة التدهور في البني التحتية وعدم صلاحية عدد كبير من الأجهزة و الآلات والمعدات، ففي هذا الصدد تشير أرقام وزارة الاستثمار لسنة 2003 أن عدد المؤسسات غير مؤهل والمعروضة للخصخصة هو 731 مؤسسة أي ما يعادل 66% من إجمالي المؤسسات المعروضة للخصخصة، كما ساهم عدم التوصل إلى حل عملي لمشكل ملكية العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

✓ **إنعدام الحركية في بورصة الجزائر:** إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها و مواجهة المنافسة. وهو ما ينطبق على الظرف الراهن لبورصة الجزائر، التي بقيت مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية جد متواضعا منذ بداية نشاطها.

ب- الأسباب غير المباشرة: يمكن اعتبار أن الأسباب غير المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة، غير أن أبرزها ما يلي: (1)

✓ **الظروف الدولية والعولمة:** إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري، وذلك بالرغم من أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة، في المقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية.

✓ **الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات:** احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني مساهما في المتوسط بنسبة تتجاوز سنويا 54% خلال فترة 2005-2010، كما أن صادرات هذا القطاع ظلت تمثل نسبة تفوق 97% في الإجمالي، وساهمت موارده بـ 3/2 من إيرادات ميزانية الدولة، كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر البديلة لتمويل التنمية، خاصة عندما انتقل متوسط سعر البرميل الخام الجزائري من 54.64 دولار سنة 2005 إلى 98.3 دولار كمتوسط سنة 2008، والذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 26.92 مليار دولار سنة 2006 إلى 38.5 مليار دولار سنة 2008، أي ما يعادل أزيد من 50% من إجمالي صادرات المحروقات التي تتجاوز 77 مليار دولار سنة 2008، فارتفعت بذلك الفوائض المالية الجزائرية.

3- ركود المناطق الصناعية في الجزائر: تحتوي الجزائر على 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، واد سلي بالشلف، وعين ميله بأم البواقي و اريس وجرمة بيانتة، واقبو بجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد سمارة الحراش بالجزائر العاصمة المنطقة الصناعية ببرج بوعرييج... إلخ، إلا أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات حزمة من الإجراءات لإعادة تنشيطها من جديد.

(1): عبة عبد الرحمان، بلقوس عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص176

أ- إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلafa ماليا قدر بـ 2.7 مليار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية. فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1999، قامت الدولة بتمويل ما قدره 28 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليون وأورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة تأهيل 170 عملية⁽¹⁾

ب- المناطق المدججة: تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز. ولتوزيعها جغرافيا تم الاعتماد على جملة من المؤشرات أهمها:

✓ النشاط الاقتصادي و الصناعي للفروع و تمركزه .

✓ القدرة على التصدير.

✓ مستوى تأهيل البنية التحتية و مدى استفادتها من المشاريع الكبرى .

✓ التغطية الجامعية و مؤسسات البحث العلمي .

✓ التمركز المكاني للشركات .

✓ تنافسية المنتج و كثافة التكنولوجيا .

✓ توفر الخدمات العامة و التغطية المؤسساتية (بنوك).

✓ الموقع الاستراتيجي، سهولة النقل، القرب من الأسواق.

ثانيا - البرنامج الوطني الإستشراقي للمناطق الصناعية للفترة (2012-2017): نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرهما للمناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا، والذي تم اعتماده شهر أفريل 2012، وعليه سنحاول إعطاء نظرة وحيزة حول البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه في جملة من النقاط:

1- خلفية إعداد البرنامج: كان البرنامج نتيجة لعدة أسباب منها: (2)

✓ إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناء على

طلبات الولاية (بداية 2011).

✓ مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.

✓ قرارات لجنة الصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/03/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة

اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).

✓ القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة جديدة.

(1) : مجوبي خير الدين، سياسة اعادة بعث و تنمية الصناعية ، يوم دراسي حول التحليل الموقع للمناطق الصناعية في الجزائر - دراسة حالة المنطقة برج بوعرييج، معهد

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج. 17-18 ماي 2010، ص18.

(2) : ministère de l'industrie; **Le programme national des nouvelles zones industrielles**- De la petite et moyenne entreprise et de la promotion l'inversement, avril 2012, p03.

- ✓ مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها 51 بتاريخ 2011/04/19.
 - ✓ توسيع البرنامج إلى 04 منطقة جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.
 - ✓ إدماج 03 مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية.
- 2 - أهداف هذا البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الغايات¹:
- ✓ - تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي.
 - ✓ - إلغاء الحواجز جديدة لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة.
 - ✓ - رفع مردودية الهياكل القاعدية.

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر

إن تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الصناعة الجزائرية تنشط في محيط اقتصادي شديد المنافسة، وأمام ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع فإنه لا بد أن تضع الحكومة أدوات مختلفة لرفع قدر تنافسية الاقتصاد الوطني ، قبل التطرق إلى الحلول المقترحة لتطوير القطاع الصناعي وحب التوقف على أهم الصعوبات والمشاكل التي ما يزال يعاني منها القطاع الصناعي على النحو التالي:

الفرع الأول: الصعوبات والمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر

رغم أن سياسات التنمية الصناعية في الجزائر قد تبنت بعض التوجهات الإيجابية إلى أن هناك بعض العوامل التي تقف عائقا أمام التنمية الصناعية بالإضافة إلى تلك الخصائص المشتركة مع باقي القطاعات الاقتصادية التي تنسم بها الصناعة في الجزائر ، ومن أهم تلك المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنين يمكن تصنيفها فيما يلي:⁽²⁾

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي والتي لا تتعدى

09 % في أحسن الأحوال، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجين السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، ومحاوله فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير قادرة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

2- استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي: تركز الصادرات الصناعية في عدد محدود من الخامات والوقود.

ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة: منها تدهور معدلات التبادل الدولي للجزائر، وهبوط نسبة مساهمة الصادرات التحويلية، وربط الاقتصاد الوطني في علاقاته الهيكلية ومعدلات نموه بمصادر داخلية محدودة؛

(1) : ministère de l'industrie , Op-cit, p05

(2): محمد زوزي، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 176.

وغياب التدرج الإستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية. إن الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركيز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية للتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية، والعزلة النسبية للنشاطات، والمؤسسات فيما بينها.⁽¹⁾

3- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي.

4- العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المححفة في كثير من الأحيان.⁽²⁾

5- ارتفاع كلفة الإنتاج التحويلي وعدم الاهتمام بنوعيته: يعتبر تحسين مستويات الإنتاجية، وتقليل التكاليف في عملية الإنتاج الصناعي من بين أهم العوامل الجوهرية التي تحدد القدرات التنافسية للمنتجات، والقطاعات الصناعية، مما يكون له الأثر المباشر على تنافسية السلع الجزائرية في الأسواق المحلية، والأجنبية⁽³⁾، حيث تؤدي الزيادة في الإنتاجية في القطاع الصناعي إلى الزيادة في القيمة المضافة، وانخفاض التكاليف النسبية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي، ومواجهة التحديات التنافسية التي تفرزها البيئة الصناعية. وعليه تتميز الصناعة الجزائرية التحويلية بضعف قدرتها التنافسية لعدم توافق مواصفاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة، والبيئة، وهذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع، والابتكار داخل المؤسسات⁽⁴⁾ كما وتمتاز

(1): سليمان بلعور، دور الاستثمارات البيئية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية - الجزائر، العدد 08، 2010، ص 135.

(2): محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص 177

(3): نبيل إبراهيم الطائي، قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية، دار البداية للنشر، عمان، 2011، ص 134.

(2): سعدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2002، ص-ص: 13 14.

الصناعة التحويلية بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق الأجنبية ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.⁽¹⁾

6- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: تستخدم الصناعة الجزائرية تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها مرونة، لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث، وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة، ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أما الصناعة المحلية في تحولها إلى إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير، لأن هذا التحول يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغييرات، والتطورات الحاصلة، سواء من ناحية أسلوب الإنتاج أو من ناحية بنية ونوعية المنتج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة، وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة، ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج بنماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل التكنولوجيا.⁽²⁾

7- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغييرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

8- عدم استقرار السياسات الحكومية اتجاه القطاع الصناعي: إن تضارب، وعدم استقرار السياسات الحكومية في الجزائر تجاه مسائل اقتصادية عديدة منها: آلية السوق، وملكية، وسائل الإنتاج، وتشغيل القوى العاملة، وحماية الصناعة الوطنية، وغيرها. ولقد انعكس التفاوت في التدخل الحكومي سلبا على أنماط التنمية الصناعية السائدة، وعلى أنواع المشروعات الاستثمارية المقررة، ومدى تكاملها؛⁽³⁾

9- معوقات بيئة الاستثمار: لقد فشلت الصناعة الجزائرية غير النفطية في فرض نفسها أما الهيمنة المتزايدة لقطاع المحروقات، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، وإصدار القرارات التشريعية، والتنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال التنمية الصناعية التحويلية، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي، والتأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة

(1): حمزة العوادي، عبد الله جامع، معوقات تحقيق الانطلاق الاقتصادي للصناعة الجزائرية خارج قطاع المحروقات، ص 07 .

(2): حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، 2011/2012، ص 122.

(1): هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 30.

لمختلف النصوص القانونية، والتنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجد في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات، والتدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان، وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تليي الرغبات، ولا تصل إلى الطموحات المرجوة.⁽¹⁾

10- الانحلال الصناعي⁽²⁾ لصادرات المحروقات: الانحلال الصناعي للاقتصاد الجزائري امتد ليصل إلى هيكل الصادرات من المحروقات، والتي تسجل بصفة متزايدة ارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الخام، والتي تتجه شيئا فشيئا نحو تصدير المنتجات القاعدية وانخفاض نسبة الموارد الطبيعية المحولة (المنتجات المصفاة)، وهذا راجع لتطور وازدهار النشاطات القريبة من المحروقات في شكلها الخام، وتراجع القطاعات التحويلية لهذه الموارد. إن الابتعاد عن تصدير المنتجات المصنعة، قد أدى إلى تراجع نسبة مساهمة المنتجات القاعدية للمحروقات المحولة من 32.8% إلى 25% من مجموع صادرات المحروقات، في حين أن نسبة مساهمة المنتجات القاعدية من المحروقات الخام انتقلت من 59.2% إلى ما نسبته 73% من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات.⁽³⁾

11- ارتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية: وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا، وعالميا، كما يفقد منتج الجزائري القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يفتح ارتفاع الأعباء الجمركية إلى تشكيل خطورة واضحة على الصناعة المحلية تمثلت في باب التهريب، وتزداد تأثيرات ارتفاع الأعباء الجمركية، وانعكاسها على كلفة الإنتاج للمنتجات الصناعية الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة المدخلات الأجنبية، والتي قد تبلغ نحو 88% من قيمة المنتج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية. وتتمثل المعوقات الجمركية، وغير الجمركية أساسا في نقطتين أساسيتين هما:⁽⁴⁾

- ✓ مشكلة فرض الرسوم، والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية: مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم مرور، رسوم قنصلية... الخ؛
- ✓ المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ، والفواتير، والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول. رغم إلغاء التصديق القنصلي، ورسوم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي، والاجتماعي عام 2002.

(1): حسينة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 114-115.

* : يقصد بانحلال التصنيع العلاقة العكسية التي تحدث في القطاع الإنتاجي، والقطاع غير البترولي، وبين القطاع المزدهر (البترول) في الاقتصاد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام.

(3) : حجرية عبد المنعم، لياس شويبار، أعراض العلة المولندية كعائق أمام تحقيق وثبة الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محمد بـ البويرة، يومي: 29 - 30 نوفمبر 2016، ص 10.

(1) : ساعو بادية، القطاع الصناعي الجزائري (المشاكل والحلول)، مجلة المعارف الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، بالبويرة، السنة 12، العدد 22، جوان 2017، ص 86.

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التصنيع في الجزائر

إن الارتقاء بالقطاع الصناعي الجزائري يبقى خيارا لا يجب تجاهله لأنه أثبت عالميا وعلى مدى سنوات أنه كفيلا بتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مرحلة الاضطرابات والأزمات العالمية لأنه مصدر دائم ومتجدد للدخل. ولذلك تتحدد أهمية الصناعة في المكانة الحساسة التي تشغلها في الأنظمة الإنتاجية الوطنية. ولنجاحها في الجزائر يجب أن تتوفر الكثير من الشروط يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

أولا - السياسات التقليدية لتنمية القطاع الصناعي: لا شك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل

على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والنقاط التالية تتضمن بعض الحلول لتطورها تتمثل في:

1 - التدخل الحكومي: بحكم الظروف التي تمر بها الجزائر من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة، وبحكم

الاختلالات الهيكلية لاقتصاد الوطني، فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا بهدف التعجيل بإزالة التخلف حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن اليابان، وألمانيا الإمبراطورية تبنتا منها تدخليا أوسع مما جرى في إنكلترا، والولايات المتحدة الأمريكية. حيث ويضيف "رودن" في إطار نظرية الدفع القوية أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق، والجسور، والمطارات والموانئ، والسدود، والقوة الكهربائية... الخ. وهي استثمارات غير قابلة للتجزئة. إن هذا العمل الضخم عمل حكومي يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاق مع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية علاوة على الدور الذي تضطلع به الدولة في رعاية القطاع في إدارة المشروعات الاقتصادية.⁽¹⁾

2 - اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد: من أجل أن تحقق الجزائر قدرا من المنافسة في الأسواق

الدولية عليها انتخاب الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية، وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية وعلى القدر الذي يجب أن تؤهله من القوى العاملة. ونظرا لضيق السوق المحلية لا بد من اختيار فروع صناعية معينة بحيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أو بناء قاعدتها بحيث تستجيب لحاجات الصناعات المراد إنشاؤها من حيث الترابطات الأمامية، والخلفية (إن الغرض الأساسي من إقامة الصناعات الثقيلة هو إحداث تفاعل متسلسل يحق الاقتصاد مدة طويلة من الزمن، ويؤثر على الفروع الأخرى).

3 - الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير: تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتج تكون كبيرة

كلما يصغر حجم المشروع الصناعي، وبالتالي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد، وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجومات اقتصادية كبيرة أو العمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم، لأنه كلما يكبر حجم المشروع تنخفض لديه متوسط كلفة الوحدة الواحدة، وبالتالي يحقق أرباحا أكبر، ويقوى على المنافسة أكثر من ذي قبل. علما بأن كبر الحجم ينبغي أن لا يتجاوز الحجم الأمثل. لأن المشروع سيفقد الوفورات المتحققة مرة أخرى إذا ما تعدى هذا الحد.

(1): أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 121. بتصرف

4 - العمل على توسيع حجم السوق: إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية في الجزائر هو ضيق حجم السوق المحلية، أي ضعف الطلب المحلي على تصريفات المنتجات خاصة الوطنية، وبالتالي فإن إدارة التنمية مسؤولية عن البحث في إيجاد المنافسة، والسبل الكفيلة لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي يوجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم. أو البحث عن فرص للتصدير في إطار متكامل اقتصادي إقليمي أو البحث عن فرص تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول، أو في بعض الأسواق الدولية مثل محاولة تونس في حصولها على أفصلية تسويق الزيتون لدى السوق الأوروبية مثلا. (1)

5 - تعزيز وجود المؤسسة الأجنبية والشراكة الاستثمار الأجنبية: بالنظر لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق التنمية الصناعية -في الوقت الحاضر- في ظل الانفتاح الاقتصادي وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، تصبح المؤسسة الأجنبية خيارا مهما أمام الجزائر لمرافقة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي، وعلى هذا الأساس فإن أي إجراء للنهوض بالاستثمار الصناعي لا بد وأن تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة بجزايا الإيجابية المتعددة، إذ تمكن الاستثمارات الأجنبية في حال الشراكة المؤسسات العامة والخاصة من اكتساب المعارف والخبرات والتكنولوجيا والجودة، وتقديم معها حلولاً لإشكالية البطالة وتغطية احتياجات الأسواق المحلية ما يدفع نحو تقليص الواردات والرفع من حجم وقيمة الصادرات. (2)

6 - تحقيق التوازن بين الصناعة التحويلية والإستخراجية: إن الركون إلى الصناعات الإستخراجية سبترتب عليه مزيد من التبعية إلى الأسواق الدولية بحكم سيطرة الاحتكارات العالمية على سوق المواد الأولية من جهة، وفي احتكار سوق السلع الرأسمالية المصدرة إلى هذه البلدان من جهة أخرى، ولذلك فإن قطاع الصناعة التحويلية يعد المؤشر الأساسي للحكم على تقدم البلد أو تخلفه، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبر أن التنمية مرهونة بتطور هذا القطاع، ففي البلدان الصناعية المتطورة يحتل هذا القطاع على الأقل ما نسبته 85% من الإنتاج الصناعي للبلد. (3)

ثانيا - السياسات الصناعية الحديثة: يمكن في هذا الإطار طرح عدد من الأشكال والأطر والأدوات الداعمة لتنفيذ تلك السياسات الصناعية والحديثة أيضا حيث يمكن تضمين مجالات سبعة لعمل السياسات الصناعية الحديثة حسب "ماريو سيمولي" و"جيو فاني دوسي" و"جوزيفي ستيفلتز" لكل منها الأدوات الممكن استخدامها وتوظيفها والتي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات التي قد تمنع قطاعات وأنشطة الاقتصاد من النمو

(1) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 122.

(2) : زعيب شهرزاد، حلمي حكيم، القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر - بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف 01، يومي: 07-08 أبريل 2015، ص 10.

(3) : أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 123

والتطور صوب المجالات الأكثر تقدما، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات والتي تتضمن ما يلي: (1)

- 7 - توجيه حزمة من الحوافز الاقتصادية: إن توجيه سياسة من الحوافز الاقتصادية معينة والتي تتضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الأنشطة الاقتصادية للعمل المستمر (الاستدامة، بمختلف معاييرها وضوابطها)، من خلال تأمين بيئة كلية مساندة تتضمن تأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الأسعار، وإتباع سياسات الصرف المناسبة، وتطبيق فعال للسياسات النقدية، وكذلك إتباع سياسات مالية معادلة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية؛
- 8 - إتباع سياسة الابتكار العلمي والتكنولوجي: بما يتضمنه من السياسات العلمية والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية، وتمويل البحوث الجامعية وإنشاء مراكز البحوث ودعم البحوث والتطوير؛
- 9 - سياسة التعلم وتحسين القدرات التكنولوجية: من حيث توطين المعرفة، والتقانة بما يتضمنه من سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للاستبصار، والتنبؤ لتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم التدريب وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء، والتعاون في مجال البحوث الدولية، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 10 - سياسة دعم الصناعات المنتقاة: والتي تتضمن استخدام آليات أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات، وتوفير الدعم المالي للصادرات، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، واستخدام الشركات المملوكة للدولة، وتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج، وتقديم وتسهيل التمويل وتوفير الضمانات العامة.
- 11 - سياسات آلية الاختيار: عن طريق الإدارة السياسة والتي تتضمن وضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وسهولة الوصول والنفوذ إلى التمويل، وتوفير التمويل طويل الأجل لجهود التنمية وأنشطتها.
- 12 - سياسة توزيع المعلومات: والتي تتضمن العمل الجماعي وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، واستخدام المنتديات التشاورية واستخدام الغرف التجارية، وتعزيز التعاون والشركات الدولية والوطنية وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية، ونشر وتعميم التجارب الناجحة.
- 13 - سياسة تحسين إنتاجية الشركات وزيادة الأعمال: والتي تتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، وتعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التسويق، ورفع مستوى البنية التحتية الاقتصادية.

(2) : Mario Cimoli, Giovanni Dosi, Richard Nelson, and Joseph E. Stiglitz, **Institutions and Policies Shaping Industrial Development: An Introductory Note**, 10/06/2009, p 10 [on line]: <https://pdfs.semanticscholar.org/faee/c20e6ecaba966bdf32d2bb5ed2a30bf0267b.pdf>

المبحث الثالث: دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

ترتبط التنمية الوطنية في الجزائر بشكل أساسي بالطاقات الأحفورية لاسيما النفط، ما يعرضها بشكل كبير للتحديات كثيرة ومن بينها تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية ونضوبه مع الوقت، ومن ثم فإن خيار التحول نحو بدائل طاقة أخرى ووضع سياسة طاقة لما بعد النفط، أصبح من الرهانات التي يجب على الجزائر تنتهجها لإعادة إنعاش اقتصادها وضمان تموقعه ومركزه ضمن الاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الطاقات المتجددة

تعَدّ الطاقة النظيفة العنصر الفعال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها دول العالم المختلفة، وما من شك في أن ذلك أعطى للطاقة بكافة أشكالها أهمية كبرى، حيث تعد بحق المحرك الأساسي لعجلة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة وأنواعها

أولاً- مفهوم الطاقة المتجددة: تعتبر الطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجوده في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. وأيضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة لا ينتج منها تلوث بيئي نسبيا ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية والطاقة المائية... الخ من هذا المنطلق يعرفها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة بأنها تلك الطاقة التي لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها.⁽¹⁾ في حين يعرفها قدي عبد المجيد على أنها: "تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها."⁽²⁾

ثانياً- أهمية مصادر الطاقة المتجددة: تحقق الطاقة المتجددة منافع أو مزايا عديدة منها:⁽³⁾

- ✓ ما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو تعدد أشكال الطاقة المتولدة منها حيث تسمح مصادر الطاقة المتجددة بإنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة دون إهدار.
- ✓ من خلال المصادر المتجددة يمكن الحصول على بيئة نظيفة بالنظر إلى أن اعتماد هذه المصادر سيققل من انبعاث الغازات السامة التي تؤثر على البيئة والأفراد.
- ✓ تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة؛ ذلك أن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة يسمح بوصول هذا المورد المهم إلى جميع المناطق بما فيها المناطق النائية والريفية وبالتالي توفير حاجات الأفراد في هذه المناطق ويجنب مشقة جلب الطاقة بالوسائل التقليدية.
- ✓ أنها مصدر متجدد غير قابل للنضوب وبلا مقابل مما يسهل إنشاء المشاريع المستدامة التي تعتمد في تلبية احتياجاتها من الطاقة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية مثلا.
- ✓ المصادر المتجددة تسمح بتنوع موارد الطاقة على عكس النفط الذي يعتبر مورد واحد رغم تعدد مشتقاته.

(1) : موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة www.unep.org، أطلع عليه يوم 2017/11/30.

(2) : قدي عبد المجيد، منور أو سرير، محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص133.

(3) : بن عون البودالي، زرقط بولرباح، الطاقة المتجددة ثروة متنامية وإستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر. الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ص12.

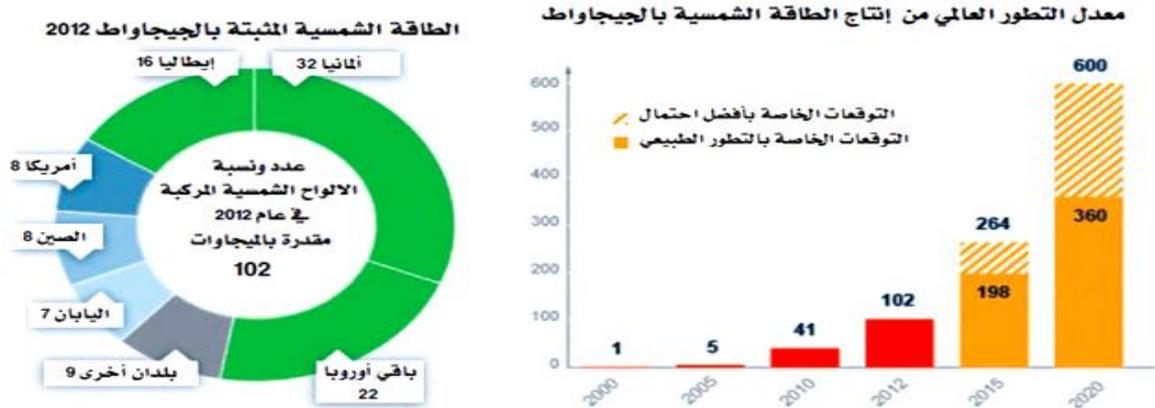
- ✓ تحقق الأمن الاقتصادي والاجتماعي في توفير وتأمين احتياجات الطاقة في المستقبل القريب، وكذا توفير فرص العمل فمّن المتوقع أن يتضاعف فرص العمل في ألمانيا إلى 500 ألف فرصة عمل في عام 2020. (1)
- ✓ تأمين التنمية المستقبلية لسكان العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية؛ هذا بالنظر إلى أن أكثر من 1.4 مليار شخص في العالم لا يحصلون على الكهرباء وأن حوالي مليار شخص يحصلون عليها بشكل متقطع.
- ✓ إن تكلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا وحتى أنها تكون في بعض الأحيان أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية. (2)
- ✓ تساهم في تأمين الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة تخلصها من الملوثات والنفايات الضارة بكافة أشكالها (الغازية والسائلة والصلبة)، وحماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية. (3)
- ✓ تقى الاقتصاديات من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية. فالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية المتجددة يمكن أن يحمي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة التي تنشأ عن تقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية مصدرها التخمينات. (4)

ثالثا- مصادر وأنواع الطاقة المتجددة: تتجسد مصادر الطاقة المتجددة في أشكالها الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة

الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض، ويمكن التفصيل في بعضها على النحو التالي:

1- الطاقة الشمسية: تعتبر من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الشمس موجودة، كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محرك، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 49% وغير المرئي كالأشعة فوق بنفسجية تشكل 2% والأشعة دون الحمراء 49%. والشكل التالي يوضح إنتاج الطاقة الشمسية.

الشكل رقم (41): الإنتاج العالمي من الطاقة الشمسية



المصدر: جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الطاقة الشمسية تسد احتياج 27 مليون أسرة من الكهرباء والماء: نشر يوم 1 ديسمبر 2017، على الرابط: http://www.aleqt.com/2013/06/22/article_764826.html، شوهده يوم 02 ديسمبر 2017.

- (1) : بيته ساندر، بيتر فاث، آنكا ليتز، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة، ترجمة حسنا الشمسي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2014، ص 43.
- (2) : محمد مداحي، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد الحروبقات في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 112.
- (3) : جابة أحمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14، 2015، ص 58.
- (4) : عدنان مريزق، دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة - قراءة للواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول: أثر انهيار أسعار الحروبقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ص 04.

تمد الطاقة الشمسية الاتحاد الأوروبي الآن بـ 2 في المائة من الكهرباء التي يستهلكها وترتفع إلى ما يقرب 4 في المائة في أوقات الذروة. وتعد ألمانيا الرائدة في مجال إنتاج واستهلاك الطاقة الشمسية، كونها تضم 21 محطة لإنتاج الطاقة من خلال الطاقة الشمسية فهي بذلك فهي تنتج نحو 18 مليار كيلووات في الساعة من الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية أي 3 في المائة من إجمالي الكهرباء فيها، ومن المتوقع أن تبلغ تلك النسبة نحو 25 في المائة بحلول 2050. وتسعى بريطانيا لتوسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية. وقد أنتجت الطاقة الشمسية ما يراوح بين 1.5 و1 جيجاوات من الكهرباء خلال 2017.

2 - الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالجري المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وقد كان استخدام الطاقة المائية قبل انتشار توفر الطاقة الكهربائية، وذلك في الري وطحن الحبوب، وصناعة النسيج، وتصنيف المصادر المائية إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- **المصادر البحرية:** هي عبارة عن المصادر الطاقوية التي أصلها مجري أو المرتبطة بمساحات بحرية ومحيطية والتي تمثل 75% من حجم الكرة الأرضية.

ب- **مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية:** وهي إما بشرية أو اصطناعية، كالسدود أو الخزانات، وإما طبيعية تتمثل في الشلالات والندفعات الطبيعية.

3 - الطاقة الهوائية: إن الطاقة الهوائية ليست في الواقع إلا إحدى نتائج الطاقة الشمسية، فعندما تسقط أشعة الشمس في منطقة ما فإن هذا يؤدي على تسخين الهواء، لكن الهواء يتأثر بالحرارة بشكل كبير إذ يزداد حجمه وتقل كثافته مع ارتفاع درجة الحرارة ويعني هذا تقليل وزن عمود الهواء على وحدة المساحة في المنطقة المعرضة للإشعاع الشمسي الكثير، ويقود هذا على تقليل الضغط الجوي في المنطقة، أما في المناطق التي لا يتوفر فيها إشعاع شمسي كثير فيكون الضغط الجوي على وحدة المساحة أعلى مما هو عليه في المنطقة ذات الإشعاع الشمسي الكثير. وقد كان من نتائج بحوث البروفيسور الدانركي "لاكور" أنه تم تركيب طاحونة هوائية لها أربع شفرات تتركز على برج حديدي تم نقل الحركة من أعلى البرج لأسفله بواسطة مجموعة من المسننات ربطت إلى مولدين كهربائيين قوة الواحدة منها 09 كيلو واط، وكان هذا أول ما فتح المجال لتوليد الطاقة الكهربائية من الهواء، واستمرت البحوث لتطوير إنتاج الكهرباء من الطواحين الهوائية، إضافة على ذلك انتشرت أجهزة أخرى تعمل بالطاقة الهوائية وتعرف باسم المولدات الكهربائية.⁽¹⁾

4 - طاقة الهيدروجين: تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهروكيميائي يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج الكهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة.

5 - طاقة الكتلة الحيوية: هي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهي إحدى أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وجميع أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80% كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.⁽²⁾

(1) : عبد القادر خليل، محمد مداحي، فعالية التوجه للإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارية - جامعة أم البواقي، العدد، 01، 2014، ص 49-50.

(2) : رزيق كمال، منصور سيهام، الطاقات المتجددة كمصدر بديل لقطاع المحروقات، الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة -، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ص 06.

6 - الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية): يستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة فتسخن وتصلد إلى أعلى فوارة ساخنة، وبعض هذه الينابيع يثور ويهدم عدة مرات في الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي حاملا معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة. (1) وهي طاقة متواجدة في جميع أنحاء العالم إلا أنها ليست بنفس العمق. حيث يحتوي باطن الأرض على كميات لا يستهان بها من الطاقة الحرارية التي بدأت بالتكون منذ ملايين السنين. وهذا ما جعل باطن الأرض يجوي كميات كبيرة من المعادن المنصهرة، حيث تتراوح درجة أعماق الأرض بين 2000° إلى 3000°، وحتى في قشرة الأرض الصلبة هناك الكثير من المناطق التي تثور فيها البراكين و تنفجر فيها الينابيع الساخنة. وقد تم استخدام البخار الجوفي لأول مرة لتوليد الكهرباء عام 1904 قرب روما، وتم بناء أول معمل لتوليد الطاقة الكهربائية بالاستعانة بالحرارة الجوفية بمبدأ تجاري عام 1958 بنيوزلندا. (2)

7 - طاقة المد والجزر: تنشأ هذه الطاقة جراء الجاذبية المتبادلة بين الأرض والقمر، حيث يتم استخدام التغير الشديد لوضع الماء في بعض المناطق من الشواطئ التي يصل الماء فيها إلى ارتفاع 10 أمتار أو أكثر وتقدر الاستطاعة العالمية الكامنة وفق هذه الطريقة بـ 40 جيغا واط. وهناك على مستوى العالم محطتين لتوليد الكهرباء بهذه الطاقة:

✓ محطة في فرنسا ذات استطاعة كهربائية قدرها 240 ميغا واط يمتد ارتفاع المد فيها إلى 13م؛

✓ المحطة التجريبية في روسيا ذات الاستطاعة الكهربائية 800 كيلو واط؛

✓ وهناك خطط لبناء منشآت ذات استطاعة قدرها 3 جيغا واط في بريطانيا و6 جيغا واط في كندا.

فعلى الرغم على أن هذا النوع من الطاقة غير مستغل بشكل جيد الآن رغم تأكيدات المختصين على إمكانية استغلالها ميدانيا و تكنولوجيا إلا أن الاستثمارات المطلوبة لإنشاء محطة كهربائية واحدة تعمل على مصدر الطاقة الحرارية في البحار سيكلف مئات الملايين من الدولارات وهو ضعف ما سيكلفه إنشاء محطة تعمل بالطاقة النووية وبذات قدرات الإنتاج. (3)

الفرع الثاني: مستقبل الطاقة المتجددة

لقد ازداد الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة في الربع الأخير من القرن العشرين بشكل كبير في منافسة مصادر الطاقة التقليدية في أنحاء عديدة من العالم. حيث وصلت مساهمة مصادر الطاقات المتجددة إلى حوالي 19% من إنتاج الطاقة العالمي كما أن الكثير من الدول قد وضعت خططا إستراتيجية لمستقبلها.

أولا - محدودية مصادر الطاقة البديلة في الإنتاج العالمي للطاقة: على الرغم من أهميتها، إلا أن الطاقات البديلة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي للطاقة، ويفسر هذا الأمر بكون هذه الطاقات تتطلب تكاليف وتجهيزات (ألواح شمسية، مراوح، سدود...)، وبالتالي لازالت أغلب الدول تعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية بشكل أساسي والشكل التالي يوضح إنتاج الطاقة العالمي.

(1) : حياة عبد الله، حياة صهيب، كعوار أحمد، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ" - دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا - مجلة

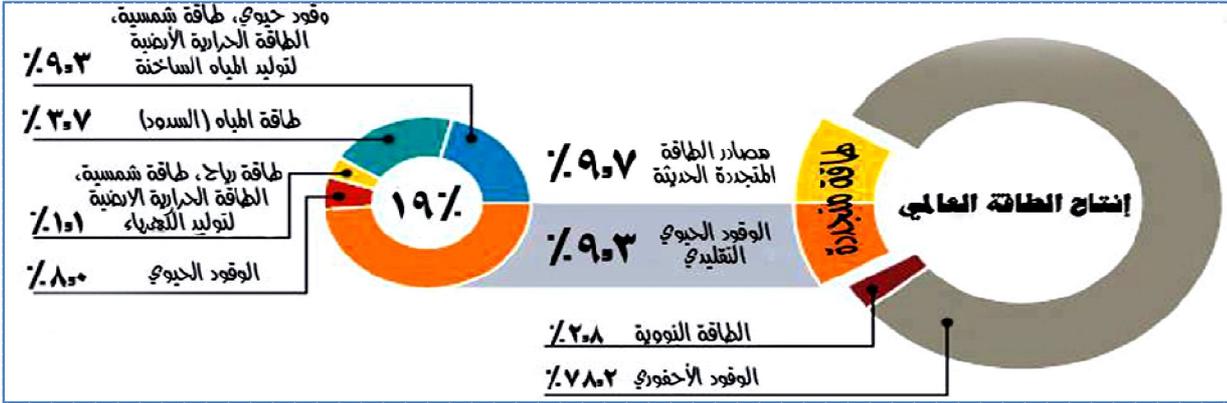
العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص46.

(2) : وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص-ص: 132-133.

(3) : زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص133.

الشكل رقم (42): نسبة إنتاج الطاقة المتجددة من مجموع إنتاج الطاقة العالمي



المصدر: موقع الباحثون السوريون، مصادر الطاقات المتجددة، على الرابط <https://www.syr-res.com/article/380.html>، أطلع عليه 2018/01/22

على الرغم من تخوف الكثير من الدول النفطية وحتى الغير نفطية من نفاذ مصادر الطاقة الأحفورية الأساس وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي، الذي يمثل حسب هذا الشكل ما نسبته 87.2% من مجمل إنتاج الطاقة العالمي لذلك تزايد الاهتمام في بلدان كثيرة في العالم بالطاقات النظيفة خاصة مع التطور الذي يعرفه الحقل التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة إلا أنه لم يتجاوز في مجمله 19% .

ثانيا- مستقبل الطاقة المتجددة والتغير المناخي: يوضح تقرير "الطاقة والتغير المناخي"، الصادر عن الوكالة الدولية

للطاقة في مارس من عام 2015، استمرار زيادة إنتاج الطاقة المتجددة واستمرار انخفاض تكلفتها، فبحلول عام 2050 قد تصبح الشمس أكبر مصادر توليد الكهرباء حيث تبلغ نسبة الطاقة الكهروضوئية في الوقت الحالي 16% من إجمالي نسبة طاقة الكهرباء عالمياً كما تبلغ نسبة طاقة الكهرباء الحرارية الشمسية 11%، مما قد يحول دون انبعاث 6 ملايين طنًا من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050؛ احتفظ الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بقوته خلال عام 2014، حيث وصل ناتج الاستثمار إلى (270 مليار دولار أمريكي) حيث زادت كمية الطاقة المتجددة التي تم إنتاجها في هذا العام بنسبة تقرب من 50%.(1)

ثالثا- مستقبل الطاقة الشمسية: تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة أن استخدام محطات توليد الطاقة الشمسية ازداد

العام الماضي (2015) لأول مرة على المستوى العالم عن أي مصدر آخر للطاقة، حيث وأشارت إلى أن نصيب الزيادة في الطاقات المتجددة بلغ عام 2016 ثلثي الزيادة في قدرة قطاع الطاقة. وعزت الوكالة الازدهار الذي يشهده قطاع الطاقة الشمسية إلى نموه الواضح في الصين، موضحة أن نحو 60% من الخلايا الشمسية المستخدمة على مستوى العالم أصبحت تصنع في الصين، وإن نحو نصف مشتري هذه الخلايا موجودون في الصين نفسها. ولكن الوكالة وجهت في الوقت ذاته انتقادا لإستراتيجية خفض الأسعار، التي تنتهجها الشركات الصينية في هذا المجال أيضا. وأشارت الوكالة إلى أن سبب التزايد في استخدام مصادر الطاقة المتجددة هو انخفاض أسعارها والتيسيرات التي توفرها السياسة. وظلت الولايات المتحدة صاحبة ثاني أكبر سوق في العالم للطاقات المتجددة، ويتوقع خبراء الوكالة أن يكون نمو الطاقات المتجددة في شبه القارة الهندية أعلى منه في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس المقبلة. وقال الخبراء إن قدرات الطاقة المتجددة في الهند ستتضاعف بحلول عام 2022.(2)

(1) : ماريثا فارغاز، أنواع الطاقة "المتجددة" - هل تعد حلًا لتلبية الطلب العالمي على الطاقة؟، مجلة بيئة المدن الالكترونية، مركز البيئة للمدن العربية، على الرابط :

<http://en.envirocitiesmag.com>، أطلع عليه في: 2018/02/31.

(2) : جريدة العرب لاقتصادية، الطاقة- الطاقة المتجددة الوكالة الدولية للطاقة: الطاقة الشمسية تنمو بشكل أقوى من أي طاقة أخرى، الأربعاء 4 أكتوبر 2017

على الرابط: http://www.aleqt.com/2017/10/04/article_1262231.html، اطلع عليه يوم 2018/02/31 .

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر في الطاقة المتجددة

تعد الجزائر من البلدان الغنية بمصادر الطاقة، فهي تتوفر على إمكانيات كبيرة من الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وبدرجة أقل طاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والفحم والطاقة النووية. ولكنها تبقى دون مستوى الاستغلال الأمثل بالرغم من الجهود المبذولة.

الفرع الأول: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تعد الجزائر إحدى الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة وبصفة خاصة الطاقة الشمسية، لما تملكه من قدرات هامة في هذا المجال، ولعل من أهمها وفرة المساحات الصحراوية المشمسة على مدار أيام السنة، والتي تشكل 80% من المساحة الإجمالية وبالتالي فهي لا تعاني من مشكل المساحة المطلوبة للألواح الشمسية ومستلزماتها.

أولاً- الإمكانيات من الطاقة المتجددة في الجزائر: يتطلب تشخيص واقع الطاقة المتجددة في الجزائر الوقوف عند

جملة الموارد والإمكانيات الطبيعية المتاحة ومدى عدالة توزيعها الجغرافي، باعتبارها المدخل الأساسي لمعرفة القدرات الوطنية من هذه الطاقات، وتعتبر الجزائر من أكثر البلدان ثراء بالموارد الطبيعية المتجددة نظراً للموقع الجغرافي الذي تحتله في العالم وكذا مساحتها الشاسعة وتعدد أقاليمها، وسنحاول في هذا المبحث إبراز هذه الإمكانيات الطاقوية وكذا السبل التي اتخذتها الجزائر في سبيل تطويرها.

1 - القدرات الشمسية: تعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في كل حوض البحر المتوسط (1)

فحسب وزارة الطاقة الجزائرية فهذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية:

✓ 1694440 تيرا واط ساعة/ السنة؛

✓ 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء؛

✓ 04 مرات الاستهلاك العالمي للطاقة؛

✓ 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدر بـ 3000 تيرا واط ساعي/ السنة.

ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر جعلها من الدول أعلى الحقول الشمسية في العالم، الحقل الشمسي (Gisement solaire) الاستثنائي والذي يغطي مساحة 2381745 كم²، حيث أن كمية الطاقة الواردة في متر مربع الواحد قدرت بـ 5 كيلو واط في الساعة/ المتر مربع على أغلب التراب الوطني وأحيانا تصل إلى 7 كيلو واط في الساعة/ المتر² (2) وتمتلك الجزائر أكبر حقل وأهم من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن متوسط إشراق الشمس في الأراضي الجزائرية يتجاوز 2000 ساعة سنويا، ومجموع تلقي الطاقة الشمسية يقدر بـ 169.400 تيرا واط ساعي/ السنة، أي 5000 مرة استهلاك الكهرباء السنوي في البلاد.

كما أن إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية مقارنة مع الغاز الطبيعي تساوي ما يعادل 37.000 مليار متر مكعب، أي أكثر من ثمانية (8) أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد، وتمتلك الجزائر أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم. وتبقى "أدرار" أكثر مناطق البلاد تعرضا للشمس إضافة إلى "تمنراست" حيث تصل شدة

(1) : محمد براق، عبد الحميد فيجل، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل - إشارة إلى تجربة الجزائر -، الملتقى الدولي السادس حول:

بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، يومي 02-03 نوفمبر 2016، ص 09.

(2) : سماح ميهوب، واقع وأفاق الطاقة الشمسية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 18 و19 نوفمبر 2014، ص 10.

الإشعاع الشمسي إلى 2.7 كيلوواط/ساعة/م².⁽¹⁾ والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم: (63) قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة (%)	04	10	86
معدل إشراق الشمس (ساعة/ سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصلة عليها (كيلوواط ساعي م ² /سنة)	1700	1600	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، دليل الطاقات المتجددة، طعة 2007، ص 39.

من الجدول التالي يتبين لنا الصحراء الجزائرية تعد من أفضل الأماكن شساعة لاستغلال الطاقة الشمسية بالنظر إلى توفرها على معدلات هامة جدا من حصيلة إشراق الشمس الذي فاقت 3500 ساعة سنويا أي ما يعادل 145 يوم في السنة، و تأتي الهضاب العليا بإشراق شمسي يقدر ب 125 يوم في السنة والمناطق الساحلية بإشراق شمسي يقدر ب 110 يوم في السنة. وبالتالي فإن القدرة الشمسية تعتبر الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط. إلا أن معدلات التحصيل الفعلي من الطاقة الشمسية المستغلة لا يتجاوز سقف الـ75 بالمائة من إجمالي معدلات إشراق الشمس على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث (03) الساحل، الهضاب العليا والجنوب هذه الأخيرة التي تصل بها درجة الحرارة سقف الـ60 درجة مئوية، فيما حصة الـ25 بالمائة لم تستغل بالنظر إلى غياب الإمكانيات والقدرات التكنولوجية المتطورة التي تسمح بالاستغلال الكلي للطاقة الشمسية وتفاذي نزيها وتضييعها دون الاستفادة منها في التشييد والتنمية. وهذا تكون الطاقة الشمسية في الجزائر هي البديل الأكثر فعالية وذلك للخصائص التي تتميز بها:⁽²⁾

- ✓ الخصائص الجغرافية التي تزخر بها الجزائر سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلية عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى؛
- ✓ وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية؛
- ✓ الآثار البيئية الايجابية إذ أنها أقل تلوينا من الأنواع الأخرى؛
- ✓ جانب التكاليف التي قد يكون لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

2 - طاقة الرياح: الرياح في الجزائر حسب الحالة الجغرافية، ففي شمال البلاد تتميز بسرعة معتدلة من (1-4) م/ثا، وفي الجنوب يتجاوز متوسط سرعتها 4 م/ثا، ولاسيما في الجنوب الشرقي، مع رياح تتجاوز 6 م/ثا في منطقة أدرار، لذلك تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة و اقتصادية تبلغ أكثر من 5 م/ثا كمنطقة تندوف، وتيارت ووهران، كما أن هناك مناطق ذات سرعة عالية مثل منطقة أدرار، تيميمون، وعين صالح، بحيث تبلغ أكثر من 6 م/ثا

(1) عبد القادر بلخضر، آدم رحمون، الأزمات النفطية ودورها في تحول إلى اقتصاد الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - أزمة 1986-1998 -

2008 نموذجاً، الملتقى الوطني حول: أثر اهباء أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ص 05.

(2) : نفس المرجع، نفس الصفحة.

وهو الأمر الذي يدفع إلى إنشاء مزارع رياح متخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية. (1) وقد دخلت الجزائر في مجال استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه الخبراء بأنه هام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تزيد عن ثلاثة مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على خلق آلاف مناصب الشغل، وتوفير طاقة نظيفة بعدما ظل توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 7 ميغاواط، وفي هذا السياق سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة ضمن المخطط الخماسي (2010 - 2014) يقوم على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، وحسب مدير المركز الجزائري - لتطوير الطاقات المتجددة، فإنه سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع، ولإنجاح هذا المسعى تقرر تهيئة 20 باحثا علاوة على 360 أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا، وكما يشير المصدر إلى خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة والتوصل إلى الإنتاج بنسبة 03 % من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015 انطلاقا من طاقة الرياح. وفي إطار البرنامج الوطني لتنويع مصادر الطاقة المتجددة الذي انخرطت فيه الجزائر منذ أكثر من 10 سنوات، وتبعا لتعهدات الجزائر بتطوير إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، تتابع السلطات المحلية لولاية أدرار باهتمام انطلاق أشغال أول مشروع في مجال الطاقات المتجددة، وذلك بإنشاء حقل لإنتاج الكهرباء عبر طاقة الرياح بقوة 850 ميغاواط بقصر كبرتن على بعد 70 كلم شمال عاصمة الولاية أدرار الذي تتكفل بإنجازه الشركة الفرنسية سيجلاك. وقد اعتمد لإنجاز المشروع استثمار إجمالي بقيمة 13 مليون و560 ألف أورو، بإنتاج سنوي معدله (850 ميغاواط / ساعة مباشرة بعد انطلاق استغلاله في نهاية سنة 2012، وسيتم إنشاء 165 مولدا كهربائيا عبر طاقة الرياح على مساحة إجمالية تقدر بـ 50 هكتار وسيتم أيضا إنشاء حوالي 12 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ذات الضغط المنخفض والضغط المتوسط. (2)

3 - الطاقة الجوفية: يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارة حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخ والطين (المسخوطين) بولاية قالمة، 118 سنتغراد في ولما و119 سنتغراد في بسكرة. ويشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق الشمال.

4 - الطاقة الحيوية: إن الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي استخدام المواد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالتغويز أو الاحتراق أو الهضم، وإذ ما تم استخدام الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها تشكل مصدرا للطاقة المتجددة وبالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع فنجد أهم مصادرها يتمثل في: (3)

أ - موارد غابية: التي تنقسم إلى منطقتين:

✓ منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقارب 25000000 هكتار، أكثر من 10 % من مساحة البلاد.

(1): سليمان كعوان، أحمد حابة، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخر العولمة واقتصاديات، شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 135 - 136.

(2): محمد يعقوبي، ناصف محمد، الطاقات المتجددة كدعامة إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 02 - 03 نوفمبر 2013، ص 05.

(3): طالي محمد وساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 06، 2008، ص 07.

✓ المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية. حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذين النوعين سوى 5% من الغابة الجزائرية التي تحتل الجزائر بها المرتبة 98 بمساحة غابية تقدر بـ 23.299 كم². وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد بـ 37 ميغا طن معادل النفط في السنة وبقدرة استرجاع تقدر بـ 3.7 ميغا طن معادل النفط سنويا أي بمعدل 10% .

ب- موارد طاقوية من النفايات الحضرية و الزراعية: تقدر بـ 05 مليون طن معادل نفط (لم تتم عملية إعادة تدويرها لحد الساعة)، وهذا المورد يمثل حقلًا قادرًا على استيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط سنويا.

5 - الطاقة الكهرومائية: إن كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري، هي كميات مهمة تقدر بحوالي 65 مليار متر مكعب سنويا، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر بـ 5% (عكس بعض البلدان الأوروبية بـ 70%)، نتيجة تركزها بمناطق محدودة وتبخّر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، تقدر حاليا المياه المستغلة بـ 25 مليار م³ ثلثا هذه الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و 50 في طور الإنجاز) والباقي مياه جوفية.⁽¹⁾ وتقدر الاحتياطات بـ 10x6¹⁰ متر مكعب وعلى أعماق متفاوتة، عشرات الأمتار في أدرار، مئات الأمتار في غرداية و ورقلة، أكثر من 1700 متر في توقرت.⁽²⁾ تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1% أي 286 ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من جهة، وإلى عدم استغلال الموارد المتوفرة. تتمركز هذه المنشآت في المناطق الشمالية، وتتنوع على: درقينة، إغويل أمدا، منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان، إغزنشبل، غريب، قوريات، بوحنيقية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة.⁽³⁾

الفرع الثاني: سياسة الجزائرية اتجاه الطاقة المتجددة

يتضح اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقة المتجددة من خلال توفير الأسس والمنشآت القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل، وفق قوانين ومراسيم قانونية لتسيير مختلف هذه المشاريع محاولة تأمين طاقة نظيفة من أجل بيئة حضراء⁽⁴⁾ وقد اهتمت الدولة الجزائرية بالطاقة عندما أسست المحافظة السامية للطاقة المتجددة سنة 1982 التي حُلّت سنة 1988 عندما تم استبدالها في ذات السنة بالمرصد الوطن للطاقة المتجددة.

أولاً- الأطر القانونية للطاقة المتجددة في الجزائر:

✓ القانون 98-11⁽⁵⁾: والذي يتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من سنة 1998 إلى 2002 يعتبر أول اهتمام تشريعي فعلي بالطاقة المتجددة، كما يسمح برنامج الطاقة المتجددة بإدخال هذه الطاقة في الحصيلة الإجمالية الطاقوية بنسبة 01% حتى العام 2050.

(1) : تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اختصاص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 165.

(2): Khelaf Boudries, Estimation de la production de l'hydrogène solaire au Sud Algérien, revue des énergies renouvelables, CDER, numéro spéciale, décembre 2003, p74.

(3) : مؤتمر الطاقة العربي العاشر، تقرير عن الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر 2014، ص 17.

(4) : بن عون البودالي، الطاقة المتجددة ثروة متنامية و إستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: أثر اقفار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 10/11 أكتوبر 2017، ص-ص: 15-16.

(5) : القانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62 الصادر في 24 أوت 1998، ص 03.

✓ القانون 99-09⁽¹⁾: المتعلق بالتحكم في الطاقة، حيث ينص على أن الطاقة المتجددة هي إحدى الوسائل الهامة للتحكم والحفاظ على الطاقة.

✓ القانون 02-01⁽²⁾: المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وهو أول قانون يضع آليات تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن الطاقة المتجددة، ودمج الالتزامات البيئية في هذا الصدد.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 04 - 92⁽³⁾: المتضمن تكاليف وتنوع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة، وربطها بشبكات النقل أو التوزيع، بالإضافة إلى وضع آليات التأهيل لحصول المنتجين للكهرباء من الطاقات المتجددة على العلاوات المنصوص عليها قانونا.

✓ القانون رقم 04-09⁽⁴⁾: المتضمن ورقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

✓ كما تم تعزيز التنظيم بمجموعة من القرارات :

○ القرار ما بين الوزارات الصادر في 19 جوان 2014 المعدل والمتمم للقرار ما بين الوزارات الصادر

في 29 سبتمبر 2010 المتضمن اعتماد مكاتب التدقيق ومكاتب الخبراء،

○ القرار ما بين الوزارات الصادر في 02 فيفري 2014 المحدد لأسعار الشراء المضمونة لإنتاج الطاقة

اعتمادا على التجهيزات التي تستعمل الخلايا الشمسية وشروط تطبيقها.

ثانيا - الهياكل التنظيمية في مجال الطاقات المتجددة : نذكر من بينها ما يلي:⁽⁵⁾

1 - مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز (CREDEG): تتمثل المهام الرئيسة لهذا المركز في:

- اعتماد أجهزة الكهرباء والغاز المستعملة من طرف المستهلك المحلي.
- تسيير ومتابعة وتوزيع المراجع الفنية والتكنولوجية الجديدة وإدخالها من خلال البحث التطبيقي والتجريب.
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة وترقيتها .

2 - وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): تتكفل هذه الوحدة بتطوير التجهيزات الشمسية والقيام

بدراسات فنية اقتصادية وهندسية، وأنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري والاستعمال

المتري أو الفلاحي أو الصناعي، التجهيزات الشمسية بفعل الإنارة الفولطية، التجهيزات والأنظمة الكهربائية الحرارية

الميكانيكية التي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال الطاقة الشمسية.

3 - مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) : أنشأ في 22 مارس 1988 ببوزريعة لتلخص مهامه في :

(1) : القانون 99-09 المؤرخ في 29 جويلية 1999 والمتضمن التحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 الصادر في 02 أوت، 1999 ص04.

(2) : القانون 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08 الصادر في 06 فيفري 2002، ص02.

(3) : المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004 والمتضمن تكاليف وتوزيع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر في 28 مارس 2004، ص11.

(4) : القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن ورقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 18 أوت 2004، ص09.

(5) : وفاء شمان، سمية لوكريز، تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنتدى الوطني الثاني حول:

حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 7-8 مارس 2015، ص-ص: 7-8.

- جمع ومعالجة وتحليل المعطيات بهدف التقييم الدقيق للقدرات الشمسية ، الرياح ، الحرارة الجوفية، الكتلة الحيوية.
- صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة، ووضع الإجراءات التقنية والتجهيزات المادية ووسائل القياس الضرورية لاستغلالها.

4 - وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE): أنشأت هذه الوكالة من طرف الحكومة لتنشيط سياسة التحكم في الطاقة، من أهدافها التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات كالصناعة، النقل، الفلاحة.

5 - إنشاء شركة (NEW ENERGY ALGERIA): هي شركة مختلطة بين شركة سونطراك وشركة سونلغاز وجمع SIM، والتي تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، بالإضافة إلى تعيين وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة. ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها خلال 2005:

- مشروع 150 ميغاواط تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، يمثل الجزء الشمسي فيه 30%.
- مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف.
- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

6 - وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم UDS: أنشأت هذه الوحدة سنة 1988 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل مهامها في: تطوير تكنولوجيا السيلسيوم، إجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، التكوين لما بعد التدرج في مجال العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة نصف الموصلة للتطبيقات في ميادين عدة كما تساهم هذه الوحدة بالتعاون مع عدة جامعات جزائرية في تطوير السيلسيوم.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الفعالية الطاقوية الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة

إن الإمكانيات الطبيعية والموارد التي تتوفر عليها الجزائر يجعل منها رائدة في هذا المجال من الطاقة، كما أن الأطر القانونية السالفة الذكر قد تمهياً المناخ الملائم لأن يكون البلد الأول على المستوى الإفريقي على الأقل في مجالات إنتاج واستخدام وكذا تصدير الطاقة الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة. ومن خلال القوانين السابقة الذكر وبغية تجسيدها قامت الجزائر بإطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية خلال الفترة 2010-2030 الذي يتمحور حول إنتاج وتثمين وتنويع الموارد التي لا تنضب مثل المصادر الشمسية.

الفرع الأول: البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030)

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحدياً كبيراً من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

أولاً- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة (2011-2030): تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج

بـ 80-100 مليار دولار (تجري حالياً مرحلة المشاريع النموذجية، وإجراء التجارب على مختلف القطاعات)

(1) : منشور وزارة الطاقة والمناجم، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2011، الجزائر، ص 24-25.

حيث يمول الصندوق الوطني للطاقات المتجددة 2009 بـ 1 % من الجباية البترولية، وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية "المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية. وهو يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية في أفق 2030: (1)

✓ توليد 22 ألف ميغا واط منها 12 ألف ميغا واط للسوق (22 % من مجموع الإنتاج الكهربائي)؛

✓ تغطية 40 % من حاجيات البلد من الكهرباء؛

○ الطاقة الشمسية الحرارية، والضوئية 37%؛

○ الطاقة الريحية 03 %؛

✓ وستتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2 % سنة 2011 إلى 5 % سنة 2015 و 14 % سنة 2020، و 40 % سنة 2030؛

✓ خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشرة؛

✓ اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز؛

✓ الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية (50 % سنة 2020)، و(80 % سنة 2030)؛

✓ إحداث أول محطة بحاسي الرمل لتوليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150 ميغا واط منها 25 ميغا واط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية

ثانيا- مراحل البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة(2030.2011): يعد البرنامج الوطني للتنمية

الطاقات المتجددة (2030-2011) من السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية الذي يهدف إلى الوصول لقدرة ذات أصول متجددة تقدر بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول النظيفة منها 12000 ميغاواط للاستهلاك المحلي.⁽²⁾ والباقي (10.000 ميغاواط) توجه نحو التصدير شرط وجود متعاملين خارجيين لشراء مضمون على المدى الطويل وفق مرحلتين جديدتين:⁽³⁾

1 - مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات(2020-2015): إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازها لتلبية

احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2030-2015 يقدر ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020 ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

✓ الطاقة الشمسية: 13575 ميغاواط.

✓ طاقة الرياح : 5010 ميغاواط.

✓ الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط

(1) : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر -فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتخفيفه- ، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، ص 09 .

(2) : بن عون البودالي، الطاقة المتجددة ثروة متنامية و إستراتيجية بديله عن النفط لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017، ص-ص: 16 - 17 .

(3) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحين 2017، <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>، تم الاطلاع عليه يوم 2017/12/25.

✓ الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط.

✓ التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.

✓ الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط

2 - مرحلة التطوير على نطاق واسع (2020-2030): سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لخصصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء. كما أن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014. ووفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

ثالثا- مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة: تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت. كما سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة كما يلي:

✓ **منطقة الجنوب:** لتهجين المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

✓ **منطقة الهضاب العليا:** حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

✓ **المناطق الساحلية:** حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنائات والمساحات الأخرى الغير مستعملة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تقييم إستراتيجية الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة

رغم هذه الإستراتيجية المتبناة من الحكومة الجزائرية للنهوض بمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر والمجسدة حاليا إلا أنها غير كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية، كون أن الجزائر مزالت تعتمد على الغاز الطبيعي ومشتقاته وأيضا الطاقة البخارية بتغذية مشتقات البترول وهذا نظرا لتوفرها بكميات كبيرة وانخفاض أسعارها، حيث وبلغ نسبة التموين بالغاز ومشتقاته حوالي 98% من الإنتاج الوطن الصافي من الكهرباء بينما وقدر نسبة التموين بالطاقة المائية في إنتاج الكهرباء حوالي 0.21% فقط.

أولا- حصيلة إنجاز برامج الطاقات المتجددة: في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة، تم إنجاز مشاريع عديدة مدرجة ضمن برامج وطنية كالبرنامج الوطني للربط بالكهرباء، برنامج الهضاب العليا المسند للمحافظة السامية لتطوير السهوب، المشاريع المنجزة من طرف سونطراك وغيرها نذكر منها:²

✓ تزويد 18 قرية بالكهرباء في الجنوب الكبير بواسطة نظم شمسية كهروضوئية 1998-2000.

✓ إنجاز محطة إنارة فولطية صغيرة موصلة بشركة الكهرباء الوطنية تابعة لمركز تطوير الطاقات المتجددة بتاريخ 2004.

✓ تجهيز كل من المدرسة التقنية بالبليدة ومركز التكوين المهني بين عكنون بسخانات الماء الشمسية

(1) : نفس المرجع.

² L'expérience des 20 villages du sud Algerien <http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=36> le 12/05/2015

- ✓ اجز محطة هجينة شمسية - ديزل بطاقة 13 كيلواط بولاية اليزي.
 - ✓ تزويد 10 مناطق معزولة ونائية بولاية تندوف بـ 300 نظام شمسي كهروضوئي بغلاف 106 مليون د.ج
 - ✓ استلام أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية حويلية 2011 بطاقة إجمالية 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط أي حوالي 05 % على الأقل منتجة من الطاقة الشمسية، وهو الأول من نوعه على المستوى الوطني.⁽¹⁾
 - ✓ توزيع نظم طاوقية شمسية سنة 2012 على 495 منزل من سكان المناطق المعزولة بولاية اليزي بغلاف مالي 210 مليون د.ج
 - ✓ انطلاق مجمع كوندور للالكترونيات بـ برج بوغريج سنة 2013 بصنع الألواح الشمسية الكهروضوئية بطاقة 50 ميغاواط سنويا باستثمار بلغ 950 مليون د.ج.
- ثانيا- أهم المشاريع المرتقبة مستقبلا في مجال الطاقة الشمسية:⁽²⁾**

- ✓ مشروع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية (ENIE) لانجاز مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بطاقة 500 كيلواط، 15 % منها موجه للسوق المحلي (مرتقب استلامه 2016)
- ✓ مشروع مجمع سيفيتال (CEVITAL) بالشراكة مع متعامل أجنبي لانجاز مصنع لإنتاج الألواح الضوئية بطاقة 500 ميغاواط سنويا (قيد الإنشاء)
- ✓ مشروع أوراس سولار بشراكة جزائرية فرنسية لانجاز مصنع لإنتاج الصفائح الكهروضوئية بطاقة 25 ميغاواط سنويا (حوالي 100 صفيحة كهروضوئية سنويا). بميزانية قدرات بـ 10 مليون أورو
- ✓ مشروع ديزارتيك الجزائري الألماني وهو أكبر مشروع دولي لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة 10 جيغاواط منها 10 % للسوق المحلي والباقي للتصدير نحو السوق الأوروبية (مشروع قيد الدراسة)
- ✓ مشروع شركة Bergen Energy لصناعة البطاريات بولاية عين الدفلى كوحدة إنتاج ثانية بمليون بطارية سنويا، وتسعى لتغطية احتياجات السوق الوطنية سنة 2014 بنسبة 64%

ثالثا- معوقات استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر: إن اعتماد الجزائر في بناء تنميتها الاقتصادية على مداخل موارد طبيعية غير المتجددة وضعها في موقف تحدي كبير مع انهيار أسعارها في الأسواق العالمية، مما جعل حتمية اللجوء إلى الطاقة البديلة للحفاظ على الطاقة للأجيال المستقبلية، لكن على الرغم من أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن استغلال الطاقة المتجددة في الجنوب الجزائري خاصة تواجهه عدة معوقات وعراقيل تعيق من عملية استغلال موارد الطاقة المتجددة والتي نذكر منها:⁽³⁾

1. ارتفاع التكاليف: يتطلب استغلال موارد الطاقة المتجددة أموال ضخمة، وإمكانيات تكنولوجيا ذات جودة عالية ومتطورة للاستغلال الأمثل والأبجع للموارد الكامنة في الطاقة المتجددة، فعامل التكاليف من

(1) : Programme des énergies renouvelables <http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34> le 12/05/2017

(2) : وفاء شمان، سمية لوكرز، تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنتدى الوطني الثاني حول:

التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوغريج، يومي 7-8 مارس 2015، ص-ص: 7-8.

(3) والي نادية، بوكري مصطفى، الطاقة المتجددة كاستراتيجية بديلة للنفط، منتدى وطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات

البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي بالأغواط، يومي: 10 و 11 أكتوبر 2017، ص 9 - 10.

أهم العوامل المؤثرة في مستوى الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر. (1) وقد تصل تكلفة المحطة الشمسية نحو أربعة أو خمسة أضعاف، وهو ما يجعل الكثير من المستثمرين يجمعون عن الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء خاصة في الدول التي توفر دعم للوقود الاحفوري، وهو ما يرفع تكلفة الإنتاج من الطاقة الشمسية، إلا أن المقارنة بين هذين البلدين يأخذ سعر الوقود المستخدم في المحطات الحرارية في الاعتبار يحسن موقف المحطات الشمسية التي لا تستخدم وقود. (2)

2. **المشكل التسويقي:** مقارنة بين الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية، فإن الأولى تعاني من مشكل التسويق، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على إمكانية توسيع المشاريع الإنتاجية، وتصديرها نظرا لصعوبة النقل والإيصال، ثم إن الأمر يتطلب تجميعها، مما يعني الرفع من التكلفة ومن شأن هذا الأمر التأثير بشكل سلبي نحو اللجوء إلى الاستثمار في هذا المجال، رغم الاهتمام العالمي للاستثمار في مجال الطاقة البديلة، خاصة وأن الجزائر تمتلك موارد طبيعية ناضبة غير المستغلة، حيث توجد عدّة مصادر للطاقة غير المستغلة. 3. **ضعف التحفيز الاستثماري في الطاقات المتجددة:** تمتلك الجزائر طاقة حرارية وطاقة كهرومائية ضخمة خاصة في الجنوب الجزائري، ومع ذلك فإن قانون الاستثمار رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار (3) رغم الطابع التحفيزي له، حيث تضمنت المواد من 05 إلى 20 منه تصنيف مزايا الاستثمار، غير أننا لا نجدوا ولا مادة قانونية نصت على منح مزايا تفضيلية وتحفيزية للاستثمار في الطاقة المتجددة، رغم أن مستقبل الجزائر في بناء اقتصاد قوي بإمكانه الصمود أمام الهزات الاقتصادية في الطاقة البديلة، وهذا الأمر يشكل عائق آخر أمام المستثمرين سواء محليين أو أجانب الذين ينفرون من الاستثمار في المشاريع التي تتطلب تكلفة ضخمة. (4)

4. **ضعف التخطيط لتطوير الطاقات المتجددة:** بسبب ضعف مستوى التنسيق على المستوى الوطني بين الجهات المعنية بتطوير هذه المصادر وقصور برامج التنسيق والتعاون الإقليمي في المجال بدءا بواضعي السياسات وصولا إلى المستهلك النهائي، بسبب ضعف الهياكل التصنيعية الأساسية لها بالإضافة إلى نقص الإطارات من الفنيين والتقنيين من أجل تطبيق برامج الطاقات المتجددة.

(1) نواكشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 173.

(2) كسيرة سمير، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر - رؤية تحليلية مستقبلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 165.

(3) قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مؤرخ في 03 أوت 2016، ج.ر. العدد 46 صادر في 03 أوت 2016.

(4) والي نادية، بوبكر مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 11.

رابع - سبل تنمية الطاقة المتجددة في الجزائر: يتحتم على الجزائر تغيير سياستها الطاقوية في اتجاه الطاقة المتجددة خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر سواء داخليا أو خارجيا وأيضا بالنظر إلى أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية هائلة تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال بالذات. ولتنمية الطاقة المتجددة في الجزائر انطلاقا من العوائد الطاقوية والنفطية لا بد من مراعاة ما يلي: (1)

1. **الاستثمار الرشيد للطاقة الناضبة:** إن الاستثمار الرشيد نابع من كون المورد ناضبا أولا وغير متجدد، إذ يعرف الاستثمار الرشيد بأنه "النظام الذي يحفر بموجبه الحقل وبأقل عدد من الآبار التي تضمن الوتائر المعطاة لاستخراج النفط والغاز، والذي يضمن عائد عالي من النفط مع أصغر رأس مال مستثمر في الحقل وأقل تكلفة لاستخراج النفط"، وينبغي أن يتم بناء نظام الاستثمار للحقل وفق المتطلبات العامة لمنطقة استخراج النفط بالنسبة لمقاييس المستخرج من النفط، مع الأخذ بالاعتبار الوفاء باحتياجات الدولة من النفط والغاز.

2. **الأخذ بقاعدة هارتويك أن الاستثمار الأمثل لإيرادات المورد بعد استخراجه وبيعه:** تحدد هذه القاعدة مقدار الجزء من إيرادات بيع المورد الناضب (البترول مثلا) الذي ينبغي أن يدخره أو يستثمره مالك المورد الناضب في تكوين رأس المال الحقيقي، والتي ينتج عنها سلع مستدامة (مباني ومعدات رأسمالية وطرق ومخزون كافي من المعرفة وتطوير إنتاج الطاقة المتجددة)، بما يكفي لتعويض التمتع عن خسارة المورد الناضب بحيث لا ينقص مستوى المعيشة للأجيال الحالية والقادمة بعد نضوب هذه النعمة من المورد الناضب. وفي هذا الصدد إن قرار إبقاء النفط تحت الأرض أو ضخه واستخدام ثروته هو قرار سياسي بالدرجة الأولى وأن أي توجه لهذا القرار لا يمكن أن يكون رشيدا إذا لم يوازيه قرار اقتصادي يصب في مصلحة التنمية المستدامة لا النمو، لذا يجب توجيه جزء من العوائد النفطية للاستثمار في الطاقة المتجددة لتعويض الأجيال المستقبلية وفرصة لتحسين مستوى المعيشة الحالية في حالة زوال الطاقة الناضبة.

(1) : سعيد درويش، مقداد يسرى، واقع تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر استراتيجيات توجيه عوائد الطاقة الناضبة لتنمية عوائد الطاقة المتجددة بين التقييم

والاستشراف، المنتدى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 11 - 12 نوفمبر 2014، ص 12.

المبحث الرابع: ترقية قطاع السياحة كبديل لخلق الثروة

تمتلك الجزائر إمكانات سياحية كثيرة في مختلف مناطقها الشاسعة، لكنها لم تجد لحد الساعة الالتفاتة الحقيقية لاسيما الصحراوية منها، لهذا وجب تفعيل دور التنمية السياحية باستخدام أساليب تعمل على استدامة السياحة وتطويرها لما لها من مردودات وتوفير فرص عمل وتفعيل عدد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

المطلب الأول: صناعة التنمية السياحية

تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها.

الفرع الأول: التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية

تتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع. ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية فالتخطيط للتنمية السياحية لا يقل أهمية عن التخطيط لباقي الأنشطة الاقتصادية، وقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بصناعة السياحة كونها تحقق أرباحاً كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني لبعض الدول على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي. وقد ازدادت المساعي التي تهدف إلى رفع مستوى السياحة علمياً وفنياً وعملياً، فاستعانت ببعض العلوم الاقتصادية كالسويق، وفن تقديم الخدمات، ونشر الوعي السياحي بين المواطنين...، وغيرها من العلوم ذات الصلة بالعمل السياحي. كل ذلك لا بد أن يقترن بالتخطيط للتنمية السياحية خاصة في هذه الظروف التي نتطلع فيها إلى بناء اقتصاد متنوع قوي مبني على أسس قوية ودعائم علمية متطورة حديث خارج قطاع الوحيد.

أولاً. مفهوم التخطيط السياحي: يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط

السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

في حين يرى موري أن التخطيط السياحي يهتم بتوجيهه، وتنظيم المناطق السياحية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القصوى من عملية التنمية⁽¹⁾ لذلك ينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي — بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية من رجال أعمال، والمستهلكين لهذه الخدمات، والمجتمع المضيف للسياحة.⁽²⁾

ويعتقد الروبي هنا بأن نجاح التخطيط السياحي يعتمد على عدة عوامل منها:

✓ أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية؛

(1) : عبيدة عبد السلام حسانات، أفر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة، الأردن، 2016، ص 27.

(2) : سمير رفقي الرحي، الإدارة السياحية الحديثة، دار المناهل بالاشتراك مع الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2014، ص 50.

- ✓ أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ أن يتم اعتبار القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية وعلى أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة؛
- ✓ قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.

ثانياً - أهمية التخطيط السياحي وأهدافه: يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجاً علمياً لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع. كما أن التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة. ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر ما يلي:

- ✓ يساعد على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
- ✓ يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.
- ✓ يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.
- ✓ يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
- ✓ يوفر المعلومات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.
- ✓ يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.
- ✓ يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة سياحياً
- ✓ يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط. (1)

(1) : مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة : تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار المناهل، ط1، الأردن، 2014، ص- ص: 149 - 150.

ثالثا - المستويات المكانية للتخطيط السياحي: تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي، ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسية هي:

1 - التخطيط السياحي على المستوى المحلي: يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصاً

وتفصيلاً أكثر منه في المستويات الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- ✓ التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم؛
- ✓ الخدمات والتسهيلات السياحية؛
- ✓ مناطق وعناصر الجذب السياحي؛
- ✓ شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمتزهات والحميات؛
- ✓ نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية؛

وتسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى بدراسات جدوى اقتصادية أولية ودراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وكما وتشمل مثل هذه الدراسات تحليل حركة الزوار.

2 - التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي: يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على

جوانب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها.
- ✓ منشآت النوم بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى.
- ✓ السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.
- ✓ برامج الترويج والتسويق السياحي.
- ✓ برامج التدريب والتعليم، والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وهذا التخطيط السياحي متخصص بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

3 - التخطيط السياحي على المستوى الوطني: يغطي جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى

الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصاً وتفصيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

4 - التخطيط السياحي على المستوى الدولي: تقتصر هنا على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة

من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية. إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي.

والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا

النوع من التخطيط وأحياناً تقدم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.⁽¹⁾

(1) : مصطفى يوسف كاي، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 157 - 159.

الفرع الثاني : الإطار النظري للتنمية السياحية

ينظر للتنمية السياحية من حيث مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السياح كونها تمثل مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة في الموارد السياحية، وترشيد وتعميق إنتاجية القطاع السياحي.⁽¹⁾

أولاً- مفهوم التنمية السياحية: في مفهومها الحديث تعني " تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية، وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية".⁽²⁾ في حين تعرف **صناعة السياحة** بأنها التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السائحين.⁽³⁾

ثانياً- عناصر التنمية السياحية: وتتمثل عناصر التنمية السياحية في ما يلي:

- 1 - عناصر الجذب السياحي: وتشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمترهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- 2 - النقل: بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- 3 - أماكن النوم: سواء التجاري كالفنادق والموتيلات، أو أماكن النوم الخاص كبيوت الضيافة وشقق الإيجار.
- 4 - التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك....
- 5 - خدمات البنية التحتية: كالمياه والكهرباء والاتصالات....
- 6 - الهيئات والجهات المنفذة للتنمية السياحية: وتشمل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.⁽⁴⁾

ثالثاً- أهداف التنمية السياحية: تحدد أهداف التنمية السياحية كما يلي في:

- 1- **على الصعيد الاقتصادي:** كتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، وتوفير خدمات البنية التحتية، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، من أجل زيادة مستويات الدخل، وخلق فرص عمل جديدة.
- 2- **على الصعيد الاجتماعي:** توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين، وحماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.
- 3- **على الصعيد البيئي:** المحافظة على البيئة ومنع تدهورها، ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
- 4- **على الصعيد السياسي والثقافي:** نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب، وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات⁽⁵⁾

(1) : بوحروود فتيحة، تنمية الصناعة السياحية كاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط، المؤتمر الأول حول : السياسات الاستراتيجية للموارد

الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص04.

(2) : أحمد فوزي مولحية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 45 .

(3) : صفاء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان، التقدم التقني في صناعة السياحة، ط1، دار الايام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص- ص: 66-67.

(4) : نفس المرجع، ص 64.

(5) : نور الدين هرمن، التخطيط السياحي و التنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03.

2006، ص 19.

رابعا- أشكال التنمية السياحية: تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها:

1- تطوير المنتجعات السياحية: تعرف أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة

وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستحمام وتركز سياحة الإجازات والعطل.

2- القرى السياحية: الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، تستهوي سكان المدن حبا في التغيير

والبسطة. ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج

الجبال، الحدائق، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية

أخرى. وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق

التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة

مختلفة الأحجام. ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة

ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

3- منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع

عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات، الخ) في

المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج

على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

4- منتجعات العزلة: أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز

بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها. عادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل:

الجزر الصغيرة أو الجبال، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

5- السياحة الحضرية: هي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث

يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة

والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح

القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية

التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل

إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

6- سياحة المغامرة: تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستحمام وفي

نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة. ولا

يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب

إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك

خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة .

7- سياحة الرياضة البحرية: تعتمد على البحار أو البحيرات، وتتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة

الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب... الخ.⁽¹⁾

(1) : نور الدين هرمز، التخطيط السياحي و التنمية السياحية، مرجع سابق الذكر، ص 20.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياحية العالمية والمحلية

تعتبر الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا للتنوع الاقتصادي، فقطاع السياحة هو احد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة، وهذا بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما توفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مكانة الصناعة السياحية على المستوى الدولي

تعتبر التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة كونها تعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في المجالات السياحية وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة للمقومات الطبيعية والإنسانية، والمادية كافة، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

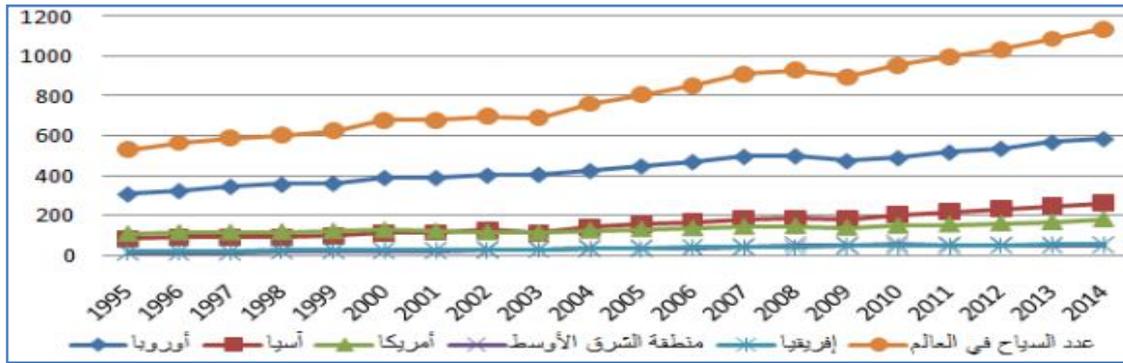
أولا - مساهمة الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي: أصبحت الصناعات الواعدة عالميا وذلك من خلال

مساهمتها في تفعيل حركية الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1 - مساهمة السياحة في تزايد تدفق عدد السياح: فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة فإن عدد

السياح دوليا قد تزايد بمتوسط سنوي بلغ 3.6% خلال الفترة 1995-2014 كما يلي:

شكل رقم (43): تطور عدد السياح في العالم ما بين 1995 - 2014



المصدر: أبو بكر بوسالم محمد بن ذهبية، فطيمة الزهرة عيسات، تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجاً، المتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، يومي 09 - 10 نوفمبر 2016، ص 07.

نلاحظ أن عدد السياح الدوليين قد شهد تطور كبيرا خلال هذه الفترة بنسبة نمو سنويا بلغت 3.6%، حيث تعدى عدد السياح الدوليين لأول مرة المليار سنة 2012 أي بزيادة قدرها 40 مليون سائح (+04%) عن ما حقق سنة 2011 والمقدرة 995 مليون سائح. ليرتفع إلى قرابة 1.2 مليون سائح سنة 2014. ويمكن تمثيل دافع السياحة لدى هذا العدد الهائل من السياح إلى أن أكثر من نصف المجموع الكلي أي نسبة 53% يرجع إلى الترفيه وقضاء العطلات، يليها الدافع الديني (كالعمرة والحج) بنسبة 27%، ونسبة 14% لأغراض التجارة والمهنية. وفي أوروبا وصل إلى 771 مليون سائح عام 2014، أما شرق آسيا فوصل الرقم إلى 397 مليون سائح والأمريكيتين 828 مليون سائح، ويأتي بعد ذلك أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، كما أن عدد السياح حول العالم سيصل على 1.8 مليار سائح في عام 2030 حسب منظمة السياحة العالمية. (1)

(1) : الشرق الأوسط، السياحة حول العالم.. بالأرقام، السعودية في المرتبة الأولى عربياً والصين تتربع على عرش السياحة الآسيوية، 25 نوفمبر 2015.

على الرابط: <https://aawsat.com/home/article>

2 - تطور الإيرادات السياحية الدولية وتوزيعها الجغرافي: وتشكل صناعة السياحة جزءا هاما من الاقتصاد العالمي، إذ تحتل المرتبة الثالثة من الصادرات العالمية، كما يعتبر القطاع السياحي الأسرع نموا للصادرات العالمية للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغ متوسط واردات صناعة السياحة، على أساس إنفاق السياح على وسائل النقل، بلغ 4 مليارات دولار في اليوم الواحد.

أ - الدول الأكثر استقبالا للسياح: انطلاقا من أهمية تنافسية السياحة والسفر فإن منظمة السياحة العالمية في تقريرها الذي ضم 141 دولة منها 14 دولة عربية قد حددت الجهات العشر الأولى للسياحية العالمية.

الجدول رقم (64): ترتيب الدول العشرة الأولى في قطاع السياحة الدولية ما بين 2010-2013

الترتيب	الدولة	عدد السياح بالمليون	%	الدولة	المدخيل السياحة بالمليار \$	%
01	فرنسا	74.2	8.4	الو.أ.م	94.2	11.1
02	الو.أ.م	54.9	6.2	اسبانيا	53.2	6.2
03	اسبانيا	52.2	5.9	فرنسا	48.7	5.7
04	الصين	50.9	5.8	ايطاليا	40.2	4.4
05	ايطاليا	43.2	4.9	الصين	39.7	4.7
06	انجلترا	28	3.2	ألمانيا	34.7	4.1
07	تركيا	25.5	2.9	انجلترا	30.1	3.5
08	ألمانيا	24.3	2.8	استراليا	25.6	3
09	ماليزيا	23.6	2.8	تركيا	21.3	2.5
10	مكسيك	21.5	2.4	النمسا	19.4	2.3
	المجموع	880	100		852	100

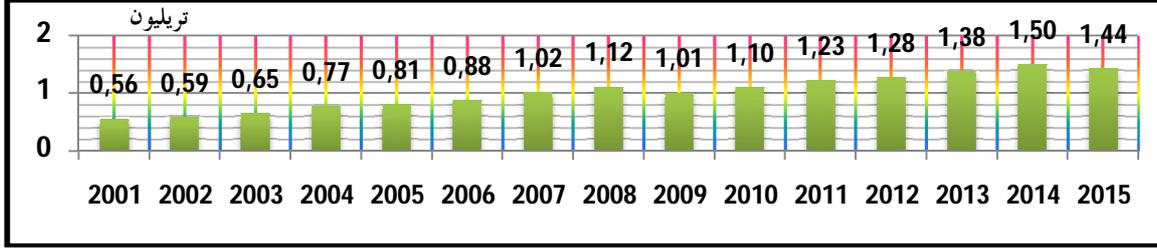
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، تقرير تنافسية السياحة والسفر <https://www.weforum.org>

حسب الترتيب العالمي لسنة 2014 تأتي فرنسا في المرتبة الأولى على صعيد عدد السياح لأول 10 دول، وقد وصل عدد السياح فيها إلى 83.7 مليون سائح، تأتي بعدها الو.أ.م التي استقبلت 74.8 مليون سائح، وبعدها إسبانيا بـ 65 مليون سائح ثم الصين بـ 55.6 مليون سائح ثم بريطانيا بـ 48.6 مليون سائح، وبعدها تركيا بـ 39.8 مليون سائح و تأتي بعد ذلك ألمانيا بـ 33 مليون سائح ثم بريطانيا وروسيا والمكسيك بـ 29 مليون سائح. وتوضح التقارير التي أعدتها المنظمة العربية للسياحة مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول العربية في تنافسية السياحة والسفر فالإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ما زالت متصدرة الثلاثة الأوائل عربيا مع العلم بأن الإمارات العربية المتحدة فقط هي التي تقدمت عالميا إلى المرتبة 24 من أصل 141 دولة ثم تقدمت المغرب إلى المرتبة 04 عربيا و 62 عالميا تليها السعودية التي تقدمت إلى المرتبة 05 عربيا و 64 عالميا ثم عمان بالمرتبة 06 عربيا و 65 عالميا ثم الأردن 07 عربيا و 77 عالميا يليها تونس 08 عربيا و 79 عالميا، ثم مصر 09 عربيا و 83 عالميا ثم لبنان 10 عربيا و 103 عالميا بعدها أتت الكويت بالمرتبة 11 عربيا والمرتبة 103 عالميا ثم الجزائر في المركز 12 و 123 عالميا ثم موريتانيا في المرتبة 13 عربيا و 137 عالميا وأخيرا عربيا و 138 عالميا. (1)

(1) : المنظمة العربية للسياحة، تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، المملكة العربية السعودية، 2015 ص 03. (<http://www.arab-tourism.org/index.php/research/competitive->) (بصرف)

ب - الدخل المتأتي من الوافدين السياح: شهدت الإيرادات السياحية نموا كبيرا خلال الفترة 2000 إلى 2015 وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (رقم 44): إيرادات السياحة الدولية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (2001-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <http://www.worldbank.org>

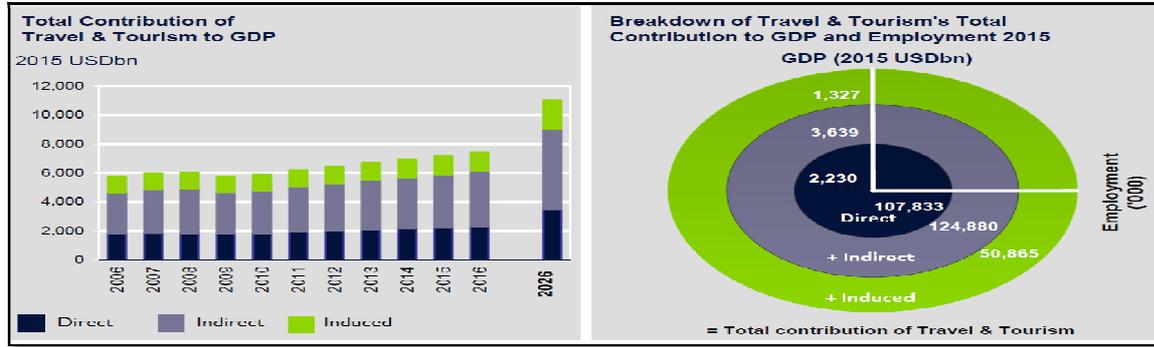
من خلال الجدول نلاحظ أنه من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 قد شهدت الإيرادات السياحية زيادة متتالية قدر متوسط زيادتها بنسبة 4.5% بزيادة قدرت بـ 320 مليون دولار أمريكي، إلا أنه مع السداسي الثاني لسنة 2008 بدأت الإيرادات السياحية الدولية في التراجع وذلك كنتيجة للأزمة المالية العالمية التي هزت الاقتصاد العالمي للفترة 2008-2009 والتي كان لها أثر سلبي على قطاع السياحة تجسد في انخفاض ملحوظ في الطلب السياحي رافقه انخفاض في عوائد السياحة الدولية ليستقر عند 1.01 تريليون دولار. ومع بداية سنة 2010، بدأ الانتعاش في الطلب السياحي لتتزايد الإيرادات بنسبة فاقت 5% لتصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي سنة 2014، ومع بداية سنة 2015 بدأت الإيرادات السياحية في التراجع بسبب تراجع النمو العالمي. وتحتفظ أوروبا بأكبر حصة من حجم الإيرادات السياحية الدولية قدرت بنسبة 43% حيث وصلت في سنة 2014 إلى 509 مليار دولار تليها آسيا بنسبة 30% وأمريكا بنسبة 20% أما إفريقيا والشرق الأوسط فقد حاز على نسبة 4% و3% على التوالي بمقدار 36.50 مليار دولار. (1)

ج - نصيب الدول العشرة الأولى من الإيرادات السياحية الدولية: بالنسبة للعائدات حسب الترتيب العالمي للدول العشر الأولى لسنة 2014 فتأتي الولايات المتحدة على رأس اللائحة على رأس اللائحة 177.2 مليار دولار، بعدها إسبانيا بـ 65 مليار دولار، والصين بنحو 60 مليار دولار، وفرنسا بـ 55.4 مليار دولار، وماكاو بـ 51 مليار تقريبا. وإيطاليا بـ 45.5 مليار دولار، وبريطانيا بـ 45.3 مليار دولار، وألمانيا بـ 43.3 مليار دولار، وتايلاند بـ 38.4 مليار دولار، وأخيرا هونغ كونغ بـ 38.4 مليار دولار. أما بالنسبة لسنة 2015 فقد نشرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي، الذي يسلط الضوء على عائدات السياحة الدولية خلال العام الماضي 2015. حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى من حيث إيرادات السياحة الدولية بقيمة 204.5 مليار دولار بفارق يزيد على 90 مليار دولار عن الصين التي جاءت في المرتبة الثانية، بينما حلت إسبانيا في المرتبة الثالثة بنحو 65.1 مليار دولار. وقالت المنظمة أن قطاع السياحة يشهد نمواً كبيراً في السنوات الماضية حيث يعد الأعلى نمواً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفيما يخص الدول العربية، فقد تصدرتها الإمارات بنحو 16 مليار دولار، تلتها السعودية بقيمة 10 مليارات دولار، ثم لبنان فمصر والمغرب.

(1) : أبو بكر بوسالم محمد بن ذهبية، فطيمة الزهرة عيسات، تشخيص واقع السياحة كبديل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 08.

3- مساهمة السياحة في الناتج المحلي العالمي الإجمالي: يؤكد المجلس العالمي للسياحة WTTC بأن مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي (المساهمة المباشرة) قد بلغت 2229.8 مليار دولار أمريكي حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، ويوقع أن ترتفع بنسبة 3.3% في عام 2016، وترتفع بنسبة 4.2% سنويا، من 2016-2026 إلى 3469.1 مليار دولار أمريكي (3.4% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2026. أما إجمالي المساهمة فقد بلغ إجمالي مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي 7170.3 مليار دولار أمريكي (9.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 3.5% في عام 2016، ويرتفع بنسبة 4.0% سنويا إلى 10.986.5 مليار دولار أمريكي (10.8% الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2026. (1) أنظر الشكل الموالي .

الشكل رقم (45): السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف ما بين 2006 – 2016



The Source: World Travel & Tourism council, THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD, London, United Kingdom, 2016, p01.

الفرع الثاني: مكانة الصناعة السياحية على المستوى المحلي

أولا – الآثار المباشرة للسياحة: تعمل السياحة على:

1- تحسين الميزان السياحي في ميزان المدفوعات: تعمل التنمية السياحية على جذب العملات الأجنبية داخل البلد

لسد العجز المالي في الميزان المدفوعات، وخاصة إذا كانت الدولة سياحة، وتمتلك مقومات تطويرها، فتوظيف رؤوس الأموال للاستثمارات السياحية يهدف إلى قيام سياحة متطورة في حالة وجود إمكانات وعناصر، تساعد على بناء قاعدة سياحية، وبالتالي فتح قناة اقتصادية مهمة في جلب العملات لدعم الاقتصاد الوطني وللإسهام في ميزان المدفوعات وتجاوز حالات العجز نحو حالات التوازن والفائض، والجدير بالذكر أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السائحين بين أقطار العالم وما يرافق من إنفاقات بواسطة السائحين على شراء السلع والخدمات السياحية، ولكن يتعدى ذلك إلى نشاط المنتجين أصحاب المشروعات السياحية، وما يتطلبه نشاطهم من انتقال السلع الإنتاجية والاستهلاكية وكذلك القوى العاملة ورؤوس الأموال عبر حدود البلدان لذلك قد تكون الآثار المباشرة للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات سلبية أو ايجابية. (2)

2- مساهمة السياحة في التوظيف والعمالة: تهتم الكثير من الدول النامية بصناعة السياحة بحجة كونها ذات

كثافة في العمالة، سواء كانت مباشرة (عادة ما تشكل الكفة الراجحة) أو غير مباشرة، وحسب المجلس العالمي

(1): World Travel & Tourism council (WTTC), THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD, London, United Kingdom, 2016, p01.

(2): محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص20.

للسياحة أن السياحة والسفر في عام 2015 قد دعمت بشكل مباشر 107833000 منصب شغل (3.6% من إجمالي العمالة). أي ما يعادل 1 منصب عمل مقابل 12 منصب عمل، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 1.9% في عام 2016، ويرتفع بنسبة 2.1% سنويا إلى 135.884.000 منصب شغل (4.0% من إجمالي العمالة) في عام 2026. أما إجمالي المساهمة للسياحة والسفر بما في ذلك الوظائف التي تدعمها الصناعة بشكل غير مباشر، فقد بلغ 9.5% من إجمالي العمالة (285.578.000 فرصة عمل). ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 2.2% في عام 2016 ليصل إلى 283578000 فرصة عمل ويرتفع بنسبة 5.2% سنويا إلى 370204000 فرصة عمل في عام 2026. (1) (أنظر الشكل السابق). هذا يعني أن نشاط صناعة السياحة يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل، إلا في حدود نطاق ضيق، كاستخدام الحاسوب الإلكتروني، وهذا ما أكده أحد العلماء الفرنسيين وهو (فورستيه) من خلال نظريته على مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع للقطاع السياحي وكانت النتيجة أنه كلما تطور القطاع السياحي زاد اعتماده على عنصر العمل، مقارنة بالزراعة والصناعة. (2)

3 - إسهام التنمية السياحية في إعادة توزيع الدخل: غالبا ما يتم تنفيذ المروعات التنموية بالدرجة الأساس، في المدن الكبيرة والكثيفة السكان، ويكون ذلك على حساب المدن الصغيرة والأرياف و الأماكن النائية، ففي الوقت الذي ينعم فيه سكان المدن بكل مستلزمات الحياة العصرية، فإن سكان المدن الصغيرة يعانون نقصا شديدا في هذا المجال، وهذا ما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للتنمية و الدخل. (3) غير أن ذلك لا ينطبق على التنمية السياحية التي تأخذ بنظر الاعتبار أذواق السائحين والذين هم في الغالب من سكان المدن التي تمتاز بالتحضر وارتفاع المستوى الثقافي. فالأمر يستوجب إذا توفير خدمات بالمستوى نفسه إن لم يكن أفضل. وبهذا تعود المنفعة على المجتمع المضيف من خلال التطوير والتغيير الذي يحدث نتيجة التنمية السياحية، لأن إقامة المشروعات السياحية في الأقاليم الريفية أو النائية، التي تمتلك عوامل الجذب السياحي، تتطلب إنشاء العديد من المشروعات التنموية المتمثلة بخدمات الماء، الكهرباء، النقل، المواصلات، والمستشفيات، والأسواق وغيرها...

4 - أثر السياحة في الميزانية الحكومية: يمكن للسياحة أن تكون مصدراً مالياً مهماً لخزينة الدولة عن طريق الإيرادات التي تحققها الرسوم المستوفاة من السياح والزوار عن الخدمات المقدمة لهم، لاسيما إذا اقتنع السائح أو الزائر بأن هذه الأموال سوف تنفق أيضاً لأغراض تطوير المواقع الأثرية والتاريخية والمراقد والمواقع الدينية والمؤسسات الخدمية التابعة لها. وتعتبر الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدراً مهماً لميزانية الدولة.

5 - إسهام التنمية السياحية في تسويق بعض السلع: تبين من الدراسات التي أجريت حديثاً أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإففاق على المشتريات في الدول التي يزورونها، ليس فقط لشراء الهدايا التذكارية السياحية بل لشراء بعض المنتجات والسلع التي يجدها مناسبة، خصوصاً منتجات الصناعات

(1): World Travel & Tourism council (WTTC), THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM, **Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD**, London, United Kingdom, 2016, p01.

(2) : رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة في العراق و دورها في التنمية و الإعمار، ط1 ، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008، ص97.

(3) : نفس المرجع، ص 112 .

والحرف اليدوية. ويعتبر هذا الإنفاق من قبيل التصدير لمنتجات وطنية دونما حاجة إلى شحن وتسويق خارجي، وبالتالي يعتبر هذا التصدير خالصاً من صعوبات المنافسة في التجارة الدولية، وكلما زادت حركة السياحة وخاصة للسائحين القادرين كلما ارتفعت حصيلة هذا التصدير من داخل الدولة إلى المشتريين السائحين والزائرين، لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعات والحرف اليدوية وتقديم الدعم اللازم لها لتطويرها. والتفكير في توسيع دائرة المنتجات اليدوية والفولكلورية وتشجيعها وإقامة مهرجانات للتسويق في كافة المدن. (1)

ثانياً - الآثار غير المباشرة للسياحة:

1 - أثر المضاعف السياحي: إن المبالغ التي تنفق من قبل السياح والزوار، والتي تكون إيراداً لأصحاب المشاريع السياحية، يُعاد إنفاقها مرة ثانية وثالثة. وهكذا فإن الدخل المتحقق من نشاط السياحة يتضاعف في نهاية الأمر لعدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي. ولغرض تحسين قيمة المضاعف، وبالتالي مضاعفة الدخل المتحقق عن نشاط السياحة، لابد من تنمية القطاعات الأخرى التي تمد السياحة بعناصر الإنتاج، والمتمثلة بالدرجة الأساس بقطاعات البناء والإنشاء والصناعات المحلية المتعددة وخاصة الحرف والصناعات الشعبية التي يمكن الاعتماد عليها في سد حاجات السوق المحلية.

2 - إسهام التنمية السياحية في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية: للسياحة عموماً قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية (بسبب امتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني) وتسهم في قيام العديد من الصناعات الثانوية والجانبية التي تتصل بأكثر من مائة وخمسين صناعة مختلفة. وبناءً على ذلك فإن آثار السياحة تمتد إلى القطاعات الأخرى، وبذلك تكون محركاً قوياً للاقتصاد الوطني.

3 - إسهام التنمية السياحية في تنمية مشروعات البنى التحتية: حرصاً على إبراز الجوانب الحضارية المتميزة أمام السياح وزوار المدن الحضارية والتاريخية والدينية، لابد من تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية التي توفر جانباً مهماً من مستلزمات الحياة العصرية، ليس ضمن حدود بلديات هذه المدن فحسب، بل وفي كل المواقع التي يتواجد فيها السياح والزوار، وتشمل مشاريع الخدمات كافة، إن هذه المشاريع لا تقتصر على استخدامات السياح لها فقط، وإنما تشمل سكان المدن والمناطق الأخرى كافة.

4 - إسهام التنمية السياحية في تنمية مشروعات البنى الفوقية: إن تنمية المناطق الأثرية والتاريخية والدينية وأهمية ظهورها بالمظهر اللائق أمام السياح والزوار، يعني بالضرورة الاهتمام بالبنى الفوقية للبلد عموماً، وللمنشآت السياحية. والاهتمام لا يقتصر على بناء مشاريع البنى الفوقية وتوفيرها، بل يتعداه إلى الاهتمام الكبير بالبنى الفوقية التي تعنى بنوعية الأبنية وتصاميمها ومظهرها الخارجي.

5 - إسهام التنمية السياحية في المحافظة على الأماكن الأثرية والتاريخية والتراثية: على الرغم من أن المواقع الأثرية والتاريخية تشكل عنصر الجذب الأساسي في مجال السياحة، إلا أن تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والأثرية تعد من الأولويات المهمة التي لا غنى عنها وهي مكتملة للسياحة. فالسائح الذي يقطع المسافات الطويلة للسياحة، يرغب أيضاً بممارسة بعض الأنشطة الثقافية والترويحية، منها الإطلاع على المعالم التاريخية والأثرية

(1) : رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، ط1، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008، ص83

الموجودة. ومجموع كبيرة من الزوار يخصصون جزءاً من وقتهم للراحة والاستجمام في البساتين والمتزهات، وبالإضافة إلى التسوق وبالخصوص في الأسواق القديمة. وهذا يتطلب الاهتمام بالجوانب التالية:

✓ حماية البيئة من التلوث وزراعة الغابات والأحزمة الخضراء وحماية البساتين؛

✓ إقامة الحدائق العامة والمتزهات وملاعب الأطفال؛

✓ ترميم وصيانة المواقع التاريخية وتحسين الأحياء القديمة. (1)

6 - إسهام التنمية السياحية في تطوير الإعلام وتوطيد العلاقات الدولية: يعتبر الإعلام أحد الوسائل الأساسية

للتعريف بالمنجزات الحضارية للبلد أمام دول العالم، وتخصص لهذا الغرض أموال طائلة من ميزانية الدولة سنوياً. ويُعد السائح والزائر أفضل وسيلة دعائية إعلامية مجانية صادقة تعكس واقع التطور الموجود في البلد عند عودته إلى بلده. وإن استقبال ملايين السياح أو الزوار سنوياً، يعني كسب تأييد عشرات الملايين من أبناء مختلف الدول، إذا ما تم استضافة السياح والزوار بطريقة حضارية ولائقة وكسب رضاهم من خلال حسن الضيافة والمعاملة وتوفير كافة الخدمات والمستلزمات الضرورية لهم. (2)

7 - إسهام التنمية السياحية في المستوى العام للأسعار: في المواسم السياحية يتدفق مئات الآلاف ويقابل هذا

العدد الهائل من السياح ارتفاع في الأسعار وبالذات المواد الاستهلاكية منها، مما تخلق حالة من التضخم. وتنعكس آثار هذا التضخم وبشكل سلبي على السكان من ذوي الدخل المحدود في المدن السياحية، مما يؤدي إلى انخفاض في مستواهم المعيشي. لذلك لا بد من إتباع وسائل لتوفير المواد الاستهلاكية لسكان هذه المدن، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، وبأسعار عادية لا تؤثر على مستواهم المعيشي. إن أحد أهم الوسائل للسيطرة على الأسعار هو زيادة عرض السلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها خلال المواسم السياحية والمناسبات الدينية. (3)

8 - إسهام التنمية السياحية في المحافظة على الطبيعة: تعتبر الموارد الطبيعية من مناطق الجذب السياحي

الأساسية، وهذه الموارد تشمل المناخ، وهيكلة الأرض، والمناظر الطبيعية الجذابة، والمياه بمختلف أنواعها ومصادرها، والغابات والأشجار والبساتين، كذلك النباتات والحيوانات، وتعمل التنمية السياحية على حماية البيئة، ففي إفريقيا تم إنقاذ الكثير من الحيوانات النادرة بفضل الاهتمام بالتنمية السياحية، وبفضل الإنفاق السياحي تحولت صحراء مصر إلى منتجات خلابة باعتبارها صناعة مولدة للدخل. (4)

9 - إسهام التنمية السياحية في تطوير البيئة الاجتماعية: تعمل التنمية السياحية على رفع مستوى معيشة

المجتمعات والشعوب، وتحسين نمط حياتهم وتعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين، وتساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي، وتؤدي إلى رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع، وتنتمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه، وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر. (5)

(1) رؤوف محمد علي الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص105.

(2) نفس المرجع، ص106.

(3) نفس المرجع، ص113.

(4) حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص125.

(5) محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص31.

10 - إسهام التنمية السياحية في تطوير البيئة الثقافية: تعمل التنمية السياحية على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين، وتوفير التمويل اللازم للمحافظة على التراث والمباني والمواقع الأثرية والتاريخية، كما تنمي التبادل الثقافي والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف (الحوار بين الحضارات). كما أن السائح باتجاهاته ومعتقداته الشخصية وميوله وسلوكه، وأفكاره التي يتبناها حينما يقوم بزيارة لأي دولة، أو منطقة سياحية وتكرر زيارته لها، ينشأ نتيجة هذه الزيارات المتكررة نوع من التآلف والاندماج بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة المضيفة قد تكون تآلفا لغويا أو ثقافيا. بمعنى تعرف السائحين إلى المقومات الثقافية للمجتمع المضيف، وتتبع إنجازاته وتطوره في هذا المجال، إضافة إلى إطلاع هذا المجتمع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال السائحين بما يحملونه من أفكار واهتمامات، حيث أصبحت التنمية السياحية مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية، وذلك لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعماله بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى، لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الجزائر في تنمية القطاع السياحي

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات التي تعول عليها الجزائر للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في الجزائر، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها البلاد، وعلى وجه الخصوص مقومات الجذب السياحي، خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وإيراداته.

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية:

تسمح المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية المتنوعة التي تتمتع بها الجزائر عبر مختلف مناطق الوطن، بممارسة كل أنواع السياحة المعروفة: الساحلية أو الشاطئية، الجبلية، الترفيهية، الصحراوية (الاستكشافية)، الرياضية والثقافية والدينية، العلاجية المعدنية. كما أن تنوع المناخ يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

أولاً- المقومات السياحية في الجزائر: تعتبر المقومات السياحية عنصر من العناصر الأساسية للعرض السياحي، فهي تعتمد اعتمادا كلياً عليها، وهي في الواقع الأمر تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي تتوفر عليها أي بلد، مما يستلزم تنميتها وحمايتها للاستفادة منها، والجزائر من الدول التي أنعم الله عليها بمقومات سياحية هامة تمكنها من أن تكون دولة سياحية بامتياز نوجزها فيما يلي:

1 - المقومات الطبيعية: ويمكن التفصيل فيها على النحو التالي:

أ- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في موقع إستراتيجي محوري فهي تقع في منطقة ملاصقة لأكبر منطقة تجارية في العالم (الاتحاد الأوروبي) وكذا القرب من منطقة الشرق الأوسط ذات الديناميكية الكبيرة.⁽²⁾ بالإضافة إلى اعتبارها بوابة القارة الإفريقية، كما تتوسط بلاد المغرب العربي وتربح على مساحة شاسعة تبلغ **381741** كلم² بامتداد شريط ساحلي يقدر بـ **1259** كلم، ويفوق امتدادها من البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء جنوبا بـ **1900** كلم. هذا الموقع مكنها من أهمية إستراتيجية بأن تكون ممرا للعديد من طرق الاتصال.

(1) : نفس المرجع ص، ص32.

(2) : عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتقاء للنفط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص. 241

ب- المناخ: تتميز الجزائر بثلاثة أنواع من المناخ نوجزها في ما يلي:

✓ **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر

بـ18°، وتبلغ ذروتها في شهر جويلية وأوت إلى 30° فالمنافخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

✓ **المناخ الشبه الحار(القاري):** ويشمل منطقة الهضاب العليا وهو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل

وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي حيث يسجل درجات حرارة معدومة بدرجات

تتجاوز 30° مئوية.

✓ **المناخ الصحراوي:** يسود في مناطق الجنوب والواحات، ويتميز بموسم طويل حار من شهر مايو إلى شهر

سبتمبر، 40°م حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40°م، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ

متوسط ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السواح في فصل الشتاء.

ج- **المناطق السياحية في الجزائر:** يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر: (1)

✓ **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها

1200 كلم، وبعدها كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى

عصور ما قبل التاريخ.

✓ **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 متراً،

كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع

سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزلج، التسلق، الصيد...).

✓ **منطقة الهضاب العليا:** تتميز بمواقعها الأثرية، وبصاقتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

✓ **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها

تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد... الخ.

✓ **منطقة واحات الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها

تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدة صناعات تقليدية.

✓ **منطقة الصحراء الكبرى (الهقار التاسيلي):** يتميز الجنوب الكبير بالمساحات الشاسعة، والجبال

الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدراً هاماً للسياحة الشتوية، بفضل تنوع

المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما

يساعد كذلك على عدم تركيز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط

السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

د- **التضاريس:** تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية يمكن تمييز منطقتين تتابع من الشمال إلى الجنوب:

✓ **منطقة الشمال:** تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي

على سلاسل جبلية، منها جبال "شيليا بالأوراس بالشرق) بارتفاع قدره (2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال

(1) : عبد القادر شلاي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وآفاق"،

معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و 12 ماي 2010، ص 03-04.

جرجرة بمنطقة القبائل (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل "الشرية" بولاية "البليدة" "تيكجدا" بولاية "البويرة" و"ناغيلاف" بولاية "تيزي وزو"، وهي تعتبر محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية. كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنايع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية.

✓ **منطقة الجنوب الصحراوي:** يمثلها الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست . وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهاث" (بارتفاع قدره 2918 مترا) . كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن والفيلة، ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي . وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر. (1)

هـ الحمامات المعدنية: قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد 202 مصدر مائي معدني معظمها في الشمال، كما حددت أكثر من ثمانية أنواع من المياه، وعلى المستوى المعدني توجد أربع أنواع من المصادر وهي: مصادر حمامات ذات حرارة منخفضة؛ مصادر حمامات ذات حرارة متوسطة؛ مصادر حمامات ذات فائدة علاجية؛ مصادر حمامات ذات حرارة مرتفعة. كما تملك الجزائر في هذا المجال 07 محطات للمياه المعدنية المهيأة؛ 136 منبعاً ذو أهمية محلية؛ 55 مصدر ذو أهمية جهوية؛ 05 منابع ذات أهمية وطنية وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية ومراكز استحمام وترفيه منها مركز للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور... الخ (2)

و- المقومات الحضارية والتاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، والشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية والآثار الرومانية أهمها تيمقاد والقصور والمنازل الفاخرة ذات الطابع العربي الإسلامي أهمها قسنطينة والعاصمة وغيرها، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي وهي:

(1) : خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، الجزائر، ص 222.

(2): شعبان فرج، مريم دباغي، مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015، ص 04

منطقة الطاسيلي وتيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب وحي القصبه. (1) كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني زبانة بمدينة وهران، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالحامة، وغيرها من المتاحف والمعالم التاريخية والأثرية الأخرى، وهذه المعالم تجعلها كفيلا بتلبية متطلبات السياحة وجلب الزوار. إلى جانب هذا تملك الجزائر تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بمدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد لاسيما منطقة القبائل. (2)

ح. الطاقات الفندقية: تتوزع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها العاملة في المجال السياحي خلال عام 2015، على 1195 فندق ومؤسسة مماثلة بتعداد 102244 سرير-تحتوز في مجملها على 8 فنادق فقط من صنف 5 نجوم و6 من صنف 4 نجوم و39 من صنف 3 نجوم و46 من صنف نجمتين و158 من صنف نجمة واحدة- تعمل 870 فندق ومؤسسة مشابهة في المدن و230 في الحمامات و55 في الصحراء و21 في الحمامات المعدنية و18 مناخية. (3)

ثانيا- مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري: يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد على النحو التالي:

أ- مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا:

- **الأهمية الاقتصادية للاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر:** تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد، يوضح الجدول أدناه عدد المشاريع المصرح بها في سنة 2015.

الجدول رقم (65): عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع في سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3,07%	53 498	3,63%	5 144	3,59%
البناء	1 468	18,47%	126 371	8,58%	21 449	14,96%
الصناعة	2 124	26,72%	755 397	51,27%	69 772	48,68%
السحة	134	1,69%	30 489	2,07%	3 546	2,47%
النقل	2 572	32,35%	174 327	11,83%	13 710	9,57%
السياحة	232	2,92%	139 180	9,45%	12 860	8,97%
الخدمات	1 176	14,79%	194 152	13,18%	16 849	11,76%
المجموع	7 950	100%	1 473 414	100%	143 330	100%

المصدر: سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص 09.

نلاحظ من هذا الجدول أن أنه على الرغم من التحفيز الذي توفره الدولة الجزائرية للمستثمرين إلا أن عدد المشاريع السياحية (332 مشروع) لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، كونه يمثل نسبة لا تفوق الـ 03% من إجمالي عدد المشاريع ولا يتجاوز 09% من إجمالي قيمة المشاريع .

(1) فريجة لندة، عزوز خديجة، القطاع السياحي كخيار للتنوع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قالة، 2017، ص 04.

(2) عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005، ص 31.

(3) الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013 - 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص-ص: 54 - 55.

- مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا: توضح تقارير المنظمة العربية للسياحة التي تعدها كل سنتين مدى تقدم أو تراجع مرتبة الجزائر في تنافسية السياحة والسفر، بين الدول العربية ودول العالم.

الجدول رقم (66): مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا وعربيا 2007-2015.

2015		2011		2009		2007		السنوات
عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر
14	141	13	140	15	139	14	133	
12	123	11	132	13	115	13	113	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للسياحة، تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2007 - 2009 - 2011 - 2015.

من الشكل يتبين لنا أن تدني تنافسية القطاع السياحي في الجزائر مع بقية دول العالم كونه جاء في مراتب جد حرجة تعكس الواقع المزري الذي يعيشه هذا القطاع فالجزائر مازالت تتذيل المراتب الأخيرة بدون إحراز أي تقدم عكس ما نراه عند الجيران فمثلا المغرب بعد أن كانت في المرتبة 75 و 78 و 71 تقدمت إلى المرتبة 62 دوليا سنة 2015 وبعد أن كانت تحتل المرتبة 10 سنة 2009 تقدمت إلى المرتبة 4 سنة 2015.

ب. تطور عدد السياح في الجزائر: تشهد حركة السياح بالنسبة للجزائر الوافدين سواء من حيث الحجم أو قيمة المدخيل خلال الفترة (2000-2014) في الأرقام التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (67): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1710000	2301000	2733000	2634000	2395000	2070000	1912000	1772000	1743000	1638000	1443000	1234000	1166000	988000	901000	866000	عدد السياح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي <http://www.worldbank.org>

نلاحظ تزايد عدد السواح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013) حيث تضاعف عدد السياح 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 سائح إلى سنة 2013 أين وصل العدد إلى 2733000، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى:

- ✓ الأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع بالسياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة؛

✓ عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن؛

✓ تشجيع قطاع السياحة كقطاع من القطاعات التنموية.

أما سنتي 2014 و 2015 فقد بلغ عدد السياح على التوالي 2301000 و 1710000 سائح مسجلا تراجعا بـ 15.8% عن سنة 2013 و 25.7% عن سنة 2014، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع إلى اختيار وجهات بديلة. (1)

ج. مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع. يختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها من الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني

(1) فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 09، 2015، ص 274.

الفصل الرابع: البدائل الاقتصادية الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

الإجمالي⁽¹⁾ ومنه يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (68): تطور الإيرادات السياحية الإجمالية في الجزائر 2000-2015 (الوحدة: مليون \$)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أجمالي الإيرادات	102	100	111	112	178	477	393	334	473	361	324	300	295	326	348	357

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي <http://www.worldbank.org>

من الشكل نلاحظ أن إجمالي الإيرادات سياحية تتميز بالتذبذب والضعف إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة فقط بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية 286.94 مليون دولار خلال فترة (2000-2015)، وسجلت سنة 2015 انخفاضا في الإيرادات السياحية بنحو 2.59% عن سنة 2014 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

د- ميزان السياحة في الجزائر: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكنة تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. ويتفحص وضعية ميزان السياحة والسفر للجزائر خلال الفترة تحت الدراسة نجد ما يلي:

الجدول رقم (69): ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015 (الوحدة: مليون \$)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	إيرادات	خدمات
3457.4	3532.3	3986.0	3765.6	3909.8	3613.0	11856.1	
10966.0	11702.7	10668.6	10802.9	11972.2	11856.1	نفقات	
- 7508.6	- 8170.4	- 6682.6	- 7037.3	- 8062.4	- 8243.1	رصيد	
303.7	258.3	230.3	196.4	208.3	219.1	إيرادات نفقات	منها أسفار
676.7	612.1	410.2	427.8	501.7	574.3	رصيد	
- 373.0	- 353.8	- 179.9	- 231.4	- 293.4	- 355.2		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 – 2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 55.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة (2010 – 2015) نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة أكبر من إيراداتها خلال نفس الفترة.

كما يمكن إرجاع ارتفاع حجم المدفوعات السياحية في الجزائر إلى عدة أسباب منها:

- ✓ ارتفاع قيمة الواردات السياحية عن صادراتها.
- ✓ سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.
- ✓ ضعف المنتج السياحي، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين وكذا الأجانب.

د- مساهمة السياحة في التشغيل: يؤدي القطاع السياحي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق مناصب العمل

(1) : صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سابق، ص 153.

بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكتملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يسع لـ 200 سرير ومطعم ومقهى بـ 300 مكان يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية، ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق مثلا بجميع مراحلها تتطلب العديد من الموظفين، وهذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة، فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي.⁽¹⁾ والجدول التالي يبرز مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر

الجدول رقم (70): مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة 2010 – 2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
توظيف مباشر	154,7	166,3	180,5	180,5	227,5	258,9	239	225,4	227,7	269,2	254,1	266,6	292,2	321,4	305,9	327,3
توظيف غير مباشر	392,4	338,3	379,3	402,8	518,1	528	576,3	546,2	515	593,2	539,4	535,4	583	634,5	604,4	628,3

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 79.

نلاحظ أن عدد العاملين في القطاع السياحي بصفة مباشرة خلال الفترة (2000-2015) قد تضاعف بـ 1.6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية أكبر، سجلت سنة 2015 حوالي 628.3 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3.9% عن سنة 2014 التي سجلت حوالي 604.4 ألف عامل إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضئيلة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي

تسعى الجزائر جاهدة إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد متعددة الجوانب بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية باعتبارها كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. لذلك برجت الجزائر الكثير من البرامج نذكر منها :

أولا- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: يسجل هذا البرنامج في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني

إستراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20 لـ 29 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم.

✓ يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان، والأنشطة عبر التراب الوطني؛

✓ كذا تطوير جاذبية الأقاليم؛

✓ يركز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية؛

✓ وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية،

(1) : قاشي يوسف، خلدون زينب، الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016، ص 123.

✓ إنشاء مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.⁽¹⁾

ثانيا - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني

لتهيئة الإقليم (SNAT 2030) وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، وهو يمثل نظرتها للسياحة الوطنية على المدى القصير 2009، والمتوسط 2015، والطويل 2025، في إطار التنمية المستدامة، وهو يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها، والذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

✓ ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات؛

✓ تمشين الوجهة السياحية للجزائر؛

✓ ترشيد التوازنات الكبرى، الانعكاسات على القطاعات الأخرى؛

✓ تمشين التراث التاريخي والثقافي والشعائري؛

✓ التوافق الدائم بين السياحة والبيئة.⁽²⁾ ومن الفروع السياحية المطلوب تطويرها: الفنادق/ المطاعم/ المنتجعات،

الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تطوير وتنويع المنتجات

السياحية، تطوير الجودة/ العلامة التجارية/ منح العلامات.⁽³⁾

1 - آليات تفعيل القطاع السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: بعد فشل السياسات

العديدة المتبناة من طرف الحكومة لنهوض بقطاع السياحة، عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث

تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة المسماة "بمخطط أعمال التنمية السياحية

المستدامة في الجزائر آفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط

الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق 2013، وتماشيا

مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030.⁽⁴⁾ يشرح أهداف الدولة السياحية

على مدى السنوات القادمة في آفاق 2025، للوصول إلى درجة الامتياز السياحي في منطقة الأورو متوسطية. وهو

نموذج متكامل ناتج عن مشاورات مع جميع الفاعلين وعلى مختلف المستويات (إطارات فندقية، أصحاب مطاعم

وكالات سياحية، المرشدين المتعاملين، الجمعيات... الخ. كما حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية

السياحة في الجزائر عبر هيكلية الأقطاب السياحية⁽⁵⁾ التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية والدولية، وتم تحديد

سبعة (07) أقطاب سياحية هذه الأقطاب مجسدة وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني كما يلي:

✓ القطب السياحي شمال شرق: وقد سطر له مشروعا، بين الفنادق الفخمة والشبكة والمعيارية. وهو يضم الولايات

التالية: عنابة، الطارف، سكيكدة، سوق اهراس، قالمة، تبسة؛

(1) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تحيين 2017، <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme>، تم الاطلاع عليه يوم 2017/09/20.

(2) : وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الكتاب رقم 01ص24

(3) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

(4) : بن زعرور شكري، ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016، ص176.

(5) : يعتبر القطب السياحي على أنه تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات ومسالك) ونشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل ابواء وترقية)، منسجمة متكاملة مع مشروع تنمية إقليمية، واعتمادا على مؤهلاتها وجاذبيتها الإقليمية

- القطب السياحي شمال وسط سطر له 32 مشروعاً، 9295 سريراً، ويضم الجزائر العاصمة، تيزي وزو، تيبازة، البليلة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، المدية، بومرداس؛
 - القطب السياحي شمال غرب سطر له 18 مشروعاً، 10146 سريراً، ويضم وهران، عين تيموشنت، مستغانم، تلمسان، غليزان، معسكر، سيدي بلعباس؛
 - القطب السياحي جنوب شرق الواحات سطر له 04 مشاريع 2092 سريراً، ويضم غرداية، بسكرة، المنيعه والوادي؛
 - الجنوب الكبير جنوب غرب (توات القرارة) مشروعان بـ1513 سريراً، ضم القصور، تميمون، بشار، أدرار؛
 - الجنوب الكبير الأهقار سطر له مشروع، 225 سريراً، ويضم تلمسان؛
 - الجنوب الكبير الطاسيلي لم يسطر له أي مشروع، 150 سريراً، ويضم جانات واليزي.⁽¹⁾
- إن أهم النتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط الذي قسم إلى أقطاب في الشمال وقطبان في الجنوب وكذا قطبان في الجنوب الكبير تتمثل في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل، وبعث السياحة الداخلية وبناء المقصد السياحي، أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (71): السيناريوهات المتوقعة من المخطط SNAT أفق 2030

السيناريوهات	عدد السياح	عدد المشاريع	عدد الأسر الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنتاج السنوي
السيناريو الثاني الضروري	16 مليون	635	100000	300	600 سريراً (50 مشروع)
السيناريو الثالث المعتدل	12 مليون	1240	200000	600	1200 سريراً (100 مشروع)
السيناريو الأول المتفائل	18 مليون	2500	400000	1200	24000 سريراً (200 مشروع)

المصدر: بن موفق زروق، التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول، ملتقى وطني حول: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة، يومي: 09 - 10 جاني 2017 م، ص 12. هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، فالجزائر تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية ويبقى الآن مسؤولية السلطات المعنية لتنفيذ هذا المخطط من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة عبر مختلف المراحل.

2- تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025: يعد هذا المخطط أداة تُرجم إرادة الدولة في ترمين الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر والارتقاء بها إلى مصاف الريادة في المنطقة الأورو-متوسطية، من خلال توفير الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية، كما يعمل على إيجاد الظروف الموضوعية الكفيلة بإنجاح مشاريع سياحية طموحة مبنية على أسس سليمة، من خلال وضع سياسة لتكوين الموارد البشرية على جميع الأصعدة المرتبطة بالسياحة وبعتمادها على الأقطاب السياحية كوجهات رمزية ناشئة للوجهة الجديدة للجزائر وهذا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مع توفير مصادر التمويل للمشاريع السياحية، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 يستهدف تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.⁽²⁾

(1) بن موفق زروق، التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول، الملتقى الوطني السابع حول: مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة، يومي: 09 - 10 جاني 2017 م، ص 12.
(2) هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 9، ديسمبر 2014، ص 222.

الفرع الثالث: معوقات التنمية السياحية وسبل ترقيتها في الجزائر:

أولا - معوقات السياحة في الجزائر: لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها في التالي: (1)

- ✓ ضعف نوعية المنتج السياحي: ضعف نوعية الخدمات السياحية، فندقية جد ضعيفة وذات نوعية رديئة، مواقع بلا صيانة وغير مثمرة بصورة كافية وغياب مواد مثيرة للجاذبية.
- ✓ ضعف نوعية النقل والمواصلات: عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، وزادت حدته من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب، بالإضافة إلى عدم التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛
- ✓ ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين: غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية وعدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات، بالإضافة إلى نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.
- ✓ غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق: غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، ضعف تسويق الوجهة الجزائرية في الخارج، كما تعاني الجزائر ومنذ الخروج من الأزمة السياسية التي كادت تعصف بالبلاد، وهو إرهاب الأفراد والممتلكات، إذ لا يأمن أي شخص على سيارته حتى وهي داخل المرآب، فما بالك بتنقله بها إلى مناطق ساحلية أو صحراوية، فبسبب انعدام الأمن و الأمان عزف السياح الأجانب عن الجي، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلة في الدول المجاورة من أجل الاستمتاع و الإحساس بالأمن.
- ✓ سوء تسيير وتنظيم الخدمات المالية وعدم تكيفها مع القطاع: ويرجع ذلك إلى ضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، وكذا المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال و تسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.
- ✓ تغلغل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة: ويرجع إلى عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
- ✓ ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع: هذين العاملين هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين أو معرفته لطبيعة وتاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الاجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد والحلي والمصنوعات التقليدية وشخصية الفرد بصفة عامة.

(1) : وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الكتاب رقم 01 ص 53

✓ أثر توجيه إيرادات قطاع الحروقات: إن ارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهاجاً صناعياً وتجارياً بحتاً، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعاً ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد.⁽¹⁾

✓ ضعف الحوافز الموجهة أساساً للاستثمارات السياحية: تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلاً من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وبالتالي فهي تفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلاً يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة إيجابية على الاستثمارات السياحية.⁽²⁾

ثانياً - سبل ترقية القطاع السياحي في الجزائر: رغم السياسات التي تتبعها الدولة الجزائرية بغرض النهوض بالسياحة إلا أنها غير كافية والدليل على ذلك نسبة المداخيل السنوية من السياحة، بالإضافة إلى كون أن أغلبية الجزائريين يفضلون التنقل خارج الوطن خاصة إلى تونس بغرض السياحة، وهذا وإن دلّ على شيء يدلّ على أن القطاع السياحي في الجزائر لم يستفد من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر وبالتالي لم يكسب ميزة التميز التي تجعله يتمييز عن الدول الأخرى في هذا المجال، ولذلك ومن أجل اكتساب هذه الميزة في هذا القطاع وجب:⁽³⁾

✓ ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية مع التوجه نحو السياحة الداخلية.

✓ الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.

✓ تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السواح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث... الخ. وهذا بدوره يخفف من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى. وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على حاجات السواح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو. أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير ..

✓ نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف:

(1) : عيسان عبد الفتاح، القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات، رؤية تخطيطية للاستثمار السياحي لترقية قطاع السياحة في الجزائر، على الرابط:

<http://diae.net/29851>

(2) : شعبان فرج، مريم دباغي، مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015، ص 10.

(3) : حميدات صالح، قميحة فيصل، تنافسية القطاع السياحي الجزائري، ص: 14-15.

- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن معاملة السائحين؛
- توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية؛
- حماية التراث الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور؛
- تنفيذ الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة على جميع المستويات.
- ✓ **تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق :**
 - وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
 - تنويع الحوافر لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
 - وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحاً وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.
- ✓ **تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع:** إن احتلال الجزائر لمرتبة متدنية فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي، حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما لذلك من تفضيل للسياح الأجانب لوجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة.
- ✓ **إتباع سياسة ترويجية فعالة:** يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر على المستوى الأمني، يجب بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجنبي حول مدى توفر السلامة والأمن فيها اعتبارهما عاملين جد مؤثرين على توافد السياح لأي بلد. وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على تطوير الإستراتيجيات التسويقية والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين عليها. (1)
- ✓ **الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.**

(1) : فارس فضيل، مرابط محمد، واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات التنافسية الدولية وآليات تطويره في ظل برنامج SDAT 2025، الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، يومي 09 و10 نوفمبر 2016، ص 17 .

- ✓ تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي. بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي. بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.
- ✓ تطوير المنتج السياحي وهئية مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من الاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- ✓ الإسراع بتطوير مستوى الخدمات والوصول إلى الجودة العالمية من خلال تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية للسياحة، فالجزائر تملك من اليد العاملة والقدرة على اكتساب المهارة لدى الأفراد ما يساهم في التعجيل بحدوث ذلك.
- ✓ إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي و تطوير أكثر للوكالات السياحية والأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- ✓ تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي. بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي. بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة. (1)
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت أن تنمي قطاعها السياحي وتصبح من أهم الوجهات السياحية ومن أهمها تجربة تونس و المغرب هذا لما تمتلكانه من مقومات طبيعية وحضارية وثقافية مشتركة و متشابهة.

(1) : عيساني عبد الفتاح: القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، <http://diac.net/29851>

إن الاعتماد على القطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي يسهم بشكل كبير في جعل النمو الاقتصادي نمو عادل، من جانب كونه يفعل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، كالزراعة والصناعة والطاقت المتجددة وحتى السياحة، إلا أن استراتيجية الاقتصاد الوطني متزال تعتمد على استنزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة، والطاقة المتجددة، الأمر الذي يجعل من مهمة التنوع الاقتصادي أمرا صعبا ومنه فإن مهمة نجاح التنوع الاقتصادي عن طريق تفعيل القطاعات الاقتصادية سالفة الذكر لتحفيز التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر دخلها و هذا عن طريق الاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتفعيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو الاقتصادي والتوجه نحو استغلال الطاقات الطاقة المتجددة واستدامتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ مع الاهتمام بالقطاع السياحي كضرورة حتمية باعتباره موردا إضافيا وكبديل لخلق الثروة خاصة العملة الصعبة إن أحسن استغلاله، على ان لا يعتمد على هذه القطاعات بشكل منفرد لكنه يمكن الاهتمام بقطاع بنسبة أكبر على قطاع آخر وهذا لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد. وهذا خاصة مع الثروات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في هذه المجالات بالإضافة إلى محدودية عطاء قطاع المحروقات ذي الأفاق المغلقة. ولهذا يجب إعادة النظر في هذه السياسات ووضع استراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف إلى تحقيق التميّز في هذه القطاعات، وذلك من أجل خلق قواعد قادرة على المنافسة وهذا بأخذ بعين الاعتبار جميع الخصائص والظروف المحلية والدولية، .

الخاتمة العامة

- ← الخاتمة؛
- ← النتائج؛ واختبار صحة الفرضيات؛
- ← التوصيات؛
- ← آفاق الدراسة.

الخاتمة :

صفوة القول، ومن خلال ما سبق التطرق إليه سلفا نقول أن أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية تكمل من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستدام يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المحسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة. وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن الجزائر سعت لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي عند التوجه إلى اقتصاد السوق بأخف الأضرار وهذا بالاعتماد على مورد وحيد هو النفط لتمويل تنميتها الاقتصادية على مراقبة الستة عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف كونه ما يزال يعتمد على قطاع الحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل. فالاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، رغم أن الحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، ورغم محاولاتها للقيام بجملة من التدابير والسياسات لتنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي والزراعي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات. تلك الوضعية التي تجعله على خط المواجهة أمام إشكاليتين رئيسيتين، وهما مخاطر الصدمات الخارجية في ظل هشاشة التوازنات الداخلية والخارجية، بالإضافة إل تحدي الانخراط في مشروع الشراكة العالمي لإرساء التنمية المستدامة، وما يطرحه هذا التوجه من مكاسب ومخاطر عميقة جراء ما تتضمنه فلسفة التنمية المستدامة.

كل ذلك يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة في الاقتصاد الوطني، عن طريق سياسات اقتصادية جديدة للتنويع الاقتصادي الأفقي والرأسي، الذي ينمي الروابط الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات، بما يساهم في التخلص التدريجي من مصدر الدخل الوحيد للثروة. وهذا عن طريق الإقضاء باستراتيجيات التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والسبق التنموي، للخروج من حلقة التخلف، مثلما هو الحال في العديد من التجارب العالمية الناجحة كالنمور الآسيوية، وكوريا الجنوبية وتركيا وماليزيا، والنرويج... الأمر الذي يتطلب الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية شاملة أو جزئية لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات ومصادر الدخل، وإحلال الواردات، في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، واستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد، واقتصاديات الطاقة التقليدية وغير التقليدية والمتجددة.

النتائج :

- ✓ إن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- ✓ يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الوطني إذ يعتبر بمثابة مورد استراتيجي تعتمد عليه الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وعليه فالبترول يعتبر نعمة وليست نقمة إلا حد ما، كونه خلص الجزائر في الكثير من المحطات من مشاكل كبيرة خاصة المديونية الخارجية.

- ✓ إن الإسراف في الاعتماد على قطاع المحروقات كليا في تمويل التنمية الاقتصادية منذ الثمانينات وبقائه المحرك الأساسي لمعدلات النمو في الجزائر. حتم على مخططات التنمية في الجزائر أن تصبح رهينة لتقلباته التي تحدث في أسواق النفط العالمية. ما كبد الجزائر خسائر اقتصادية كبيرة جراء الانخفاضات الكبيرة لعوائده وقد بدا ذلك جليا من خلال الأزمات النفطية التي عرفتتها الجزائر على منذ الأزمة النفطية لسنة 1986 وصولا إلى الأزمة الأخيرة لسنة 2014 التي أثرت بشكل سلب على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.
- ✓ يتضح مما سبق أن عجز القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة) في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- ✓ على الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات في بعض الأحيان من إجمالي الصادرات، إلا أن قيمها تسجل انخفاضات خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، وبالتالي لا توجد أي دلائل على التخلص - ولو في الوقت القريب - من التبعية للنفط بالنظر لهامشية هذه الصادرات، حيث لا تتعدى 02% في أحسن الاحوال.
- ✓ إن تنويع الاقتصاد أمر لا بد منه في ظل الاعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات، فمن خلال دراستنا رأينا أن الجزائر تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط وتمتد آثارها إلى جميع القطاعات والمستويات، وهذا ما كشفته أزمة النفطية 1986 وكذا أزمة 2014 وما خلفته من أثار وخيمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وحتى الاجتماعية في الجزائر
- ✓ رغم الإصلاحات المعتمدة والبرامج الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري فقد انعكست بالسلب على النمو والتنمية في الجزائر بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية. وهذا ما يبرهن صحة الفرضيات التالية:
- يعتبر النفط سلعة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- إن غياب التخطيط الاستراتيجي واعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن مطلب التنويع الاقتصادي.
- ✓ إن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من أثار الأزمة النفطية الحالية هي إجراءات ناجحة في الأجل القصير فقط كون أن هوامش الوقائية للسياسة المالية و المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات قد نفذ خلال مدة قصيرة كونه فقط أكثر من 90 مليار دولار خلال ثلاثة سنوات فقط اي حوالي النصف بعد أن سجل قرابة 180 مليا دولار سنة 2014
- ✓ جملة التدابير التي انتهجتها الجزائر لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للخروج من الأزمة وأقل ما يقال عنها أنها سطحية، فضلا عن كونها مؤقتة ولا تصلح في المدى القصير أو حتى الطويل. بالإضافة إلى أن إجراء خفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي إجراءات لها أثار اجتماعية وخيمة خاصة على الفئة الفقيرة ومحدودة الدخل.

✓ إن البرنامج الاقتصادي للنمو الجديد الذي أطلقته الجزائر لحكومة الجزائرية بناء على سيناريوهات مستقبلية لا يمكن أن يكون ناجحا ولن يصمد أمام التحديات التي لا تزال تواجه الاقتصاد إقليميا ودوليا، مما يعني إنها سياسة غير متوازنة اقتصاديا ولم تكن مطلوبة حتى اجتماعيا. وهذا ما يبرهن خطأ الفرضية التالية:

- **تعبير جملة التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014 دائمة وتصلح في المدى الطويل.**
- ✓ عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع السبب إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر ما يزال غير مؤهل بسبب كثرة الإجراءات والقيود الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية التي تحد من عملية الاستثمار.
- ✓ بالنظر إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية فإن هذه الأخيرة تكاد تنعدم كونها لا تساهم إلا بنسبة 01% ما يعطي انطباع عن ضعف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر رغم سعي الدولة الجزائرية إلى تطوير آلياته.
- ✓ إن الإفراط في تبني الكثير من السياسات الاقتصادية غير ناجحة في الوقت الحالي والمثبته للاستثمارات الأجنبية المباشرة كالإفراط في تبني القاعدة 51/49 من قانون الاستثمار خاصة في القطاعات المنتجة والتي لا تضر بالقطاعات الإستراتيجية أو أمن الوطن. وهو يبرهن صحة الفرضية التالية:
- **لا يساهم مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التمسك بالقاعدة 49/51.**

- ✓ تتميز التجارة الخارجية في الجزائر بأنها لا تخرج عن النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركيز صادراتها في المواد الأولية يسيطر فيه النفط على النسبة الغالبة (97%) من الصادرات وبعض المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية التي لا تتعدى (02%) في أحسن الأحوال. ما يؤكد اختلال العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والواردات وتدهور المنافسة الأجنبية للبلاد. ما يبرهن صحة الفرضية التالية:
- **ضعف التجارة الخارجية يجعل من خيار الانفتاح على التجارة الدولية تحديا لتنويع الصادرات خارج محروقات.**

- ✓ يعتبر التصنيع محرك أساسي في توفير الكثير من الحاجيات الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي، وتحسين إنتاجيته من حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- ✓ يعمل القطاع الزراعي على تخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في فترات الأزمات كما ويعتبر إستراتيجية فعالة في التأثير على باقي القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية عموما.

- ✓ في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية تمتلك الجزائر عدة مزايا نسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي التحويلي ما يمكنها من بناء اقتصاد صلب ومتنوع المداخل إضافة إلى دخل قطاع المحروقات وقطاع السياحة والخدمات. وهو ما يبرهن صحة الفرضية التالية:
- **يعتبر كل من قطاع الصناعة والفلاحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي.**

التوصيات و الاقتراحات: إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطبقة لمورد النفط جعلت منه مرتعا للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، إمكانية النضوب... وغيرها، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط ونحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنوع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن محاولة الجزائر للخروج من مأزق اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية. لن يكون بالأمر السهل خلال الفترة القادمة كون أن مواجهة تراجع أسعار النفط في المدى المنظور تتطلب معالجات غير تقليدية ومنه فإن فلسفة التنوع والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي تتطلب التأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ ينبغي على الجزائر أن تسلك طريق التنوع الاقتصادي وأن تبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصادها الوطني خاصة على المدى الطويل كونه يتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية في الجزائر للخطر. وعليه يجب والاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- ✓ ضرورة العودة إلى التخطيط الإستراتيجي للتنمية مع وجود تعديل عميق في طبيعته وفتيات ممارسته فالتحولات لا تلغي التخطيط ولا تعني غياب الدولة بل إن تجارب الدول المختلفة تؤكد وتثبت أهمية دور الدولة في العملية التنموية.
- ✓ يتطلب بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية.
- ✓ توسيع دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وإشراكه في إنجاز المشاريع المقترحة لتنويع القاعدة الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه المشاريع تحملا مخاطر اقتصادية معينة، فالقطاع الخاص أكثر حرصا من القطاع العام على تفادي المخاطر وبذلك تتمكن من حماية المال العام ومخاطر توريثه في مشاريع ذات مخاطر عالية. خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع المتعلقة بتطوير الهياكل السياحية والترفيهية ذات الطابع الخدمي. وذلك يستلزم وضع نظام ضرائبي عادل ومحفز من أجل تعزيز إيرادات الخزينة العامة بما يمكن الدولة من مواجهة الأعباء الأساسية، ومنها التعليم والرعاية الصحية والأمن، وتطوير البنية التحتية.
- ✓ الاستفادة من دروس التجارب الدولية في مجال التنوع الاقتصادي سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الفاشلة فتجنب السياسات التي تسببت في فشلها. وعليه يمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي. والاستفادة من تجربة هولندا الفاشلة بعد اكتشاف حقول الغاز سنة 1959 (المرض الهولندي) واعتمادها عليه ما أدى إلى اضمحلال قطاعها الانتاجية خاصة قطاع التصنيع.

- ✓ تسخير إستراتيجية جديدة علمية وعملية تركز على محاور أساسية، تتمثل في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، و تحقيق المزيد من فرص ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع النفط.
 - ✓ يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث النوع لا من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الفلاحي والقطاع الزراعي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
 - ✓ تأمين احتياطات الصرف في ظل غياب معرفة توظيفها خاصة فيما يعرف بما يسمى بالصناديق السيادية أو استيرادية شراء المؤسسات التكنولوجية خاصة في وقت الأزمات المعاكسة خاصة في حالة توفر احتياطات كبيرة كما كانت في الجزائر سابقا؛
 - ✓ العمل على رفع أسعار المنتجات الفلاحية المحلية بما يتناسب مع قدرة المواطنين وحمايتهم من منافسة السلع الأجنبية على المدى القصير، وتقديم مختلف أنواع التمويل للفلاحين خاصة صيغ التمويل الاسلامي، وتوفير التأمين وخفض وإعفاء الفلاحين من مختلف الضرائب خاصة السلع المصدرة إلى الخارج وتوفير المكننة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة.
 - ✓ إعادة التصنيع إلى البلاد من خلال حزمة من الصناعات خاصة الصناعات المستقبلية كإقتصاد المعرفة، وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وصناعة وتكرير البترول و إنتاج المشتقات البترولية داخل الوطن والعمل على إنجاز بعض الهياكل الاستراتيجية كالطرق والسدود والجسور والمطارات والموانئ وتوفير العقار.
 - ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم لمختلف فئات المجتمع تدريجيا وإعادة ضبطها مع الوظيفة والحالة الاجتماعية والاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع، خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية.
- آفاق الدراسة :** وبناءً على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- ✓ إشكالية التنوع الاقتصادي في ظل سيناريوهات النموذج الاقتصادي الجديد 2016 - 2030.
- ✓ آليات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تراجع أسعار النفط .
- ✓ تحفيز التنوع الاقتصادي على ضوء التجربة النرويجية.
- ✓ إستراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دور المنتجات ذات المزايا النسبية في تنوع الاقتصادي وترقية الصادرات الوطنية في ظل تراجع أسعار النفط.
- ✓ دور التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب كخيار استراتيجي لتحفيز التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دور التكامل العربي في ترقية الصادرات العربية البينية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ بعث التكامل المغاربي لتحقيق التنوع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

فهرس المصادر والمرآع

فهرس المصادر والمراجع :

أ - المصادر:	
أ - القرآن الكريم:	
✓ سورة يوسف، الآية 46، 47، 48، 49.	
✓ سورة الأنفال، الآية 60.	
✓ سورة المائدة، الآية 48.	
✓ سورة التوبة، الآية 34.	
ب - النصوص التشريعية والتنظيمية:	
1. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، <u>المتعلق بترقية الاستثمار</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 46.	
2. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى ثانية 1422، الموافق لـ 20 أكتوبر سنة 2001، <u>المتعلق بترقية الاستثمار</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 47.	
3. الأمر رقم 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتم للأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 <u>المتعلق بتطوير الاستثمار</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 47.	
4. الأمر رقم 09 - 01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق لـ يوليو 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.	
5. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 ، <u>المتعلق بالنقد والقرض</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 16.	
6. المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني من عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، <u>المتعلق بترقية الاستثمار</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 64.	
7. المرسوم التنفيذي رقم (145/02) <u>المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص</u> ، رقم (302/108)، الجريدة الرسمية، عدد 33.	
8. المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 <u>المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم</u> ، الجريدة الرسمية، العدد، 15 المادة 01 .	
9. المرسوم التنفيذي رقم 282/01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 <u>المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 55، المادة 01.	
10. المرسوم التنفيذي رقم : 05 - 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 <u>المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 64.	
11. <u>الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ديسمبر 2017</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 32، الجزائر ، 03 جوان 2018.	
12. المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-11 <u>المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم</u> ، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر من المادة 02 - إلى المادة 07.	
13. <u>المادة 212</u> ، المؤرخة في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، العدد 77.	
14. القانون رقم 14/16 <u>المتضمن قانون الكمالية</u> ، المؤرخ في ربيع الأول في عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، لسنة الثالثة والخمسين، <u>الفصل الثالث</u> ، <u>الحسابات الخاصة بالخزينة</u> ، المادة 119، 120، 121 ، والتي تحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد 77	
15. قانون رقم 16-09 <u>المتعلق بترقية الاستثمار</u> ، مؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46 .	

II - المراجع :

أ - المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب :

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2014.
2. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادي، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، ط 01، القاهرة، مصر، 2014.
3. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
4. أحمد فوزي مولحية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
5. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسات، قطر، 2015.
6. أسعد جواد كاظم، التنمية البشرية المستدامة، ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2002.
7. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

8. بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
9. بشير محمد موفق لطفى، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار الفانس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. بيته ساندر، بيتر فاث، أنكا ليتز، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة، ترجمة حسا الشمسي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2014.
11. جابر احمد بسويو، محمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية: مفاهيم - نظريات - تطبيقات، ط1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.
12. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986.
13. الجمعة علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000.
14. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
15. حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.
16. حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
17. حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
18. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006.
19. حياية عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.
20. حلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
21. ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر 2015، ص18.
22. الرادوي تيسير، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985.
23. رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة في العراق و دورها في التنمية والإعمار، ط1، مطبعة هادي برس، لبنان، 2008.
24. الزميع علي، التخطيط ودوره في التنمية، في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط، 2009.
25. زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
26. سعدون بوكوس، الاقتصاد الجزائري - محاولتان من أجل التنمية (1962 - 1989، 1990 - 2005)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.
27. سمر رफी الرحبي، الإدارة السياحية الحديثة، دار المناهل بالاشتراك مع الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014.
28. صفاء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان، التقدم التقني في صناعة السياحة، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
29. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
30. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
31. عبد الحق لعميري، عشرية الفرصة الأخيرة - الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟ ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015.
32. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 1999م.
33. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
34. عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط: الاعتبارات النظرية، القرارات الفنية، إجراءات التخطيط، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986.
35. عبد الكريم كاكاي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان (بيروت)، 2013.
36. عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2014.
37. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتقاء للنقط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
38. عبيدة عبد السلام حسنت، أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة، الأردن، 2016.
39. عثمان محمد غانم، التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
40. عثمان محمد غنيم، ماحدة أبو نسط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
41. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
42. العقاد مدحت محمود، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
43. علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
44. علي لطفى، التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1980.
45. عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1975.
46. فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1994م.
47. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
48. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
49. قدي عبد المجيد، منور أو سرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
50. كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
51. كمال سي محمد، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
52. محمد بلقاسم حسن بللول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
53. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2009.

54. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الثانية، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010.
55. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، شركة مطابع العملة، الخرطوم، السودان، 2010.
56. محمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسين منعم الطائي، التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
57. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2008.
58. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات - الاستراتيجيات - التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
59. محمد محروسى إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992.
60. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
61. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
62. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
63. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
64. مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، ط02، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
65. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2008.
66. مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وآفاقها المستقبلية، دار المناهل، ط1، الأردن، 2014.
67. منير إسماعيل أبو شاورة، أحمد عبد المهدي مساعدة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، ط1، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، بالاشتراك مع مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
68. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006-2009.
69. نبيل إبراهيم الطائي، قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية، دار البداية للنشر، عمان، 2011، ص 134.
70. نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2005/12/06.
71. نعمة الله نجيب إبراهيم، أحمد منذور، أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
72. الهادي خالد، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
73. هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
74. هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
75. وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية، مكتبة الحسن العصرية، لبنان، 2010.
76. يتروود موران، الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصادي السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة جورج خوري، دار الفارس، عمان، الأردن، 2001.
77. يحيى غني النجار، دراسة في التخطيط الاقتصادي مع الإشارة إلى تجربة العراق، منشورات دار الثقافة والفنون، بغداد، العراق، 1987.

ب - أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير:

1. برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، 2009، ص 159.
2. بن عامر نبيل نبيل، تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 - 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 - 2015، ص ص: 189 - 190.
3. بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 - 2011، أطروحة دكتوراه شعبة اقتصاد مالي، 2015، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر بـ باتنة، ص 209.
4. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.
5. تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اختصاص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014.
6. تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014.
7. جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.
8. حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص 122.
9. ديش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2010 - 2011، ص 201.

10. زرنوح يasmine، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، الجزائر، 2005 / 2006.
11. سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بـ الشلف، دفعة 2007، ص 180.
12. صادق الهادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج - خلال الفترة 2000 - 2012، مذكر ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـ سطيف، 2014.
13. صلاح الدين محمد تكين، التخطيط الاقتصادي في الإسلام، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1191.
14. ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3، 2014 - 2015، ص 221.
15. عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 .
16. عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 - 2011، ص 303.
17. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الحطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 - 2005.
18. عبرات مقدم، التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها وآفاقها، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 1994 - 1995.
19. عثمان خلف، دور ومكانة الصناعة الصغيرة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 1994 - 1995.
20. عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
21. عجايب حديجة، الصناعة والعمران وآثارها على القطاع الزراعي - دراسة ميدانية بولاية عنابة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005-2006.
22. عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005.
23. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970 - 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.
24. عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.
25. عيجولي خالد، انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.
26. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، 2011 - 2012.
27. قصري محمد عادل، آفاق التكامل المغربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسطنطينة 02، 2017/2018، ص 322.
28. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013.
29. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009/2010.
30. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009.
31. مختاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 - 2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015 - 2016، ص 202. (بتصرف)
32. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016 - 2017.
33. نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2004.
34. نعامة مباركة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي - الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم

- الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2016 - 2017.
35. نواكشتم عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
36. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع الخروقات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص-ص: 132-133.

ج - مجلات ودوريات:

1. أحمد منير نجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة العربي بن المهدي بـ أم البواقي، ديسمبر 2015.
2. أسماء حاجي، بن موق زروق، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بميلة، جوان 2017.
3. باراكش لونايجي وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جولية 2001.
4. براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 12، 2013.
5. بشير محمد موفق لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار الفانس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
6. حاية أحمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14، 2015.
7. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر - الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوغرييج، الجزائر، 2016.
8. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، الجزائر.
9. خياطة عبد الله، خياطة صهيب، كعوار أحمد، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ - دراسة حالة برنامج التحول الطاقي لألمانيا مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013.
10. زعياط عبد الحميد، الشراكة الأورو - متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، 2004.
11. زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين العوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، العدد 07، 2012.
12. ساعو بادية، القطاع الصناعي الجزائري (المشاكل والحلول)، مجلة المعارف الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، بالبويرة، السنة 12، العدد 22، جوان 2017.
13. سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017.
14. سليمان بلعور، دور الاستثمارات البيئية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية - الجزائر، العدد 08، 2010.
15. سليمان كعوان، أحمد حابة، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات، شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، العدد العاشر، 2012.
16. سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث للمالية والمصرفية، العدد 101، السنة 26 - عدد 02، المجلد 26، مصر، القاهرة، 2018، ص 21.
17. شليحي الطاهر، مزلف سعاد، نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 33، 2018.
18. صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكيترية وإستراتيجية النمو غير متوازن للفترة ما بين (2001-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، سنة 2013، ص 25.
19. طالبي محمد وساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 06، 2008.
20. عاطف لافي مزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013.
21. عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الصناعية، مجلة رؤى اقتصادية، القطاع الصناعي... ركيزة اقتصادية تتطور، العدد 04، 01 مارس 2014.
22. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية سنة 2003.
23. عبد القادر خليل، محمد مداحي، فعالية التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارية - جامعة أم البواقي، العدد 01، 2014.
24. عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.
25. فوزية بوصفصاف، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 09، 2015.
26. فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو - متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح

- بـ ورقة ، 2012.
27. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005.
28. كسيرة سمير، عادل مستوي، التجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناصبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر - رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ، 2015.
29. كمال المنوفي، وآخرون، الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1775 ، ص 2002 .
30. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 66.
31. محمد كرم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980 - 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016.
32. محمد مداحي، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد الحروب في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015.
33. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2012.
34. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، 2010.
35. ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.
36. موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
37. ميدون إلياس، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين الواقع والمأمول، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 08، 2013.
38. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.
39. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.
40. هبال نور الدين، قانون الاستثمار والبيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، جامعة عباس لغرور بجنشلة، جانفي 2017.
41. هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، جامعة الوادي، 2014.
42. بودرامه مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص 197.

ج- تقارير:

1. الأمم المتحدة، التقرير السنوي حول التنوع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا لسنة 2006.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2015.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطوير الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
5. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 40، ديسمبر 2017، ص 26.
6. بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، أكتوبر 2016، ص 45.
7. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وثيقة خاصة، ص 02.
8. تقارير صندوق النقد العربي، من 2001 إلى 2010، 2016.
9. التقرير السنوي حول التنوع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة ، لسنة 2006 .
10. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 237.
11. تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص 143.
12. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (ons)، نتائج 2013 - 2015، رقم 46، نشرة 2016.
13. صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واشنطن، 2015.
14. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر -فرصة لتنوع الإنتاج الوطني وتحفيزه- ، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة.
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
16. منتدى الأعمال الفلسطيني، تقلبات أسعار النفط عالميا، مركز الدراسات والأبحاث، 2015.
17. منشور وزارة الطاقة والمناجم، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2011 ، الجزائر.
18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40 ، 2017.

19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، جويلية 2017.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، جامعة الدول العربية، 2017.
21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016.
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016.
23. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخراطوم، المجلد رقم 32، 2012.
24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخراطوم، المجلد رقم 35، 2015.
25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخراطوم، المجلد رقم 36، 2016.
26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، جامعة الدول العربية، 2016.
27. المنظمة العربية للسياحة، تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، تقرير تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2015، المملكة العربية السعودية، 2015.
28. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، تقرير عن الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر 2014.
29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، النشرة الفصلية للسنة 34، العدد 02، أبريل 2016.
30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، الملامح القطرية للدول العربية 2018 - الجزائر، الكويت، 2018.
31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، النشرة الفصلية للسنة 34، العدد 02، 2018.
32. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018.
33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائر، سبتمبر 2015، ص 05.
34. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الكتاب رقم 01.

ج - ملتقيات وندوات وأيام دراسية :

1. أبو بكر بوسالم محمد بن ذهبية، فطيمة الزهرة عيسات، تشخيص واقع السياحة كبدل اقتصادي تنموي في الدول المغاربية - الجزائر نموذجاً، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، يومي 09 - 10 نوفمبر 2016.
2. باحي بن حسين، مهيز ابتسام، البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي: 25 - 26 أبريل 2017.
3. باهي موسى شعبانية سعاد، التنوع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط - عرض تجارب رائدة، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي : 25 - 26 أبريل 2017.
4. بريش عبد القادر وآخرون، التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.
5. بن بوزيان محمد، قسيموري كريمة: الانقلاب الاقتصادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشرافية، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.
6. بن زعرور شكري، ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة جيجل، 2016.
7. بن موفق زروق، التخطيط الإستراتيجي الإقليمي للاستثمار السياحي في الجزائر ما بين المعوقات والحلول، الملتقى الوطني السابع حول : مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، يومي: 09 - 10 جاني 2017.
8. بوجمعة بلال، وافي ناجم، واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 05-06 نوفمبر 2017.
9. بوحرود فتيحة، تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط، المؤتمر الأول حول : السياسات الإستخراجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تامين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
10. بوشول السعيد، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015.
11. حجريرة عبد المنعم، لياس شوبار، أعراض العلة الهولندية كعائق أمام تحقيق وثبة الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند بـ البويرة، يومي : 29 - 30 نوفمبر 2016، ص 10.

12. خيارى زعش، تحليل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة النفطية والسياسات المتبعة لمواجهةها - حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017
13. خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 - 2014، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص11.
14. دايلي الهام، سبل تنوع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.
15. راهم فريد، بوركاب نبيل، مقياس أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخلة في إطار أشغال الورشة الثانية في المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص2.
16. رزيق كمال، منصورى سيهام، الطاقات المتجددة كمصدر بديل لقطاع المحروقات، الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، يومي: 10/11 أكتوبر 2017.
17. ريم قصوري، تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، يومي: 07 و08 مارس 2016.
18. زعيب شهرزاد، حلمي حكيم، القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر - بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين احتياجات الدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف01، يومي: 07- 08 أبريل 2015.
19. ساحل محمد، المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، يومي: 25 - 26 ماي 2016، ص 13
20. سعودي عبد الصمد، دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنوع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2001 - 2014، ملتقى دولي حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، بالوادي يومي، ص 13 .
21. سعيد درويش، مقداد يسرى، واقع تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر استراتيجيات توجيه عوائد الطاقة الناضبة لتنمية عوائد الطاقة المتجددة بين التقييم والاستشراف، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 11 - 12 نوفمبر 2014.
22. سماح ميهوب، واقع وآفاق الطاقة الشمسية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 18 و19 نوفمبر 2014.
23. شعبان فرح، مريم دباغي، مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، ملتقى وطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أكلبي محمد أولحاج - البويرة-، يومي 27 و28 سبتمبر 2015.
24. شليحي الطاهر، فاتحي رضوان، بن موفق زروق، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017.
25. صالح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول: حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بـ بشار، 21 أبريل 2004.
26. الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي الجزائري، في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، يومي: 25/26 أبريل 2017.
27. طبائية سليمة، عناني ساسية، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
28. طويجي زين العابدين، القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي في الجزائر، الأداء الاقتصادي والقيود، للفترة 1999 - 2017، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017.
29. العايب يسين، تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2، يومي 22- 23 أكتوبر 2017، ص48.
30. عبد القادر بلخضر، آدم رحمون، الأزمات النفطية ودورها في تحول إلى اقتصاد الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - أزمة 1986-1998-

- 2008 نموذج، الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017.
31. عبد القادر شلال، عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وآفاق"، بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و 12 ماي 2010.
32. عبد القادر شلال، عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وآفاق"، بمعهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، يومي: 11 و 12 ماي 2010.
33. عدمان مزيق، دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة - قراءة للواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 11/10 أكتوبر 2017.
34. عرب رتيبة وآخرون، أهمية تأهيل و تميمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستثمارات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية...أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 23 و 24 أبريل 2012.
35. عماري عمار، بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأوراسي، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر، 2005.
36. عمر سليمان، أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انخيار أسعار المحروقات 2014-2016، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، جامعة الأغواط، يومي: 10-11 أكتوبر 2017.
37. فارس فضيل، مرابط محمد، واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة مؤشرات التنافسية الدولية وآليات تطويره في ظل برنامج SDAT 2025، الملتقى الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016.
38. فرح إلياس الهناني، كريمة مباركي الزراعة كبديل لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري - الزراعة العضوية كمقترح لتنمية الصادرات في إطار الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انخيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، يومي: 11، 10 أكتوبر 2017، ص 08.
39. فريجة لندة، عزوز خديجة، القطاع السياحي كخيار للتنوع من اجل تنمية مستدامة في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2017.
40. قاشي يوسف، خلدون زينب، الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، ملتقى دولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة حيجل، 2016.
41. قطاف ليلي، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بـ سطيف، يومي: 13 - 14 نوفمبر 2006، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، ص-ص: 72- 73.
42. قطاف ليلي، بن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11-12 مارس 2013.
43. كريمة التوفيق، برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكتملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2015)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2015، يومي 11 - 12 نوفمبر 2015، جامعة البويرة.
44. كريم بودخد، محمد سلامة، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 10.
45. لسبع مريم، دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط-سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، يومي: 14 - 15 أكتوبر 2017، ص 09.
46. مجوبي خير الدين، سياسة إعادة بعث و تنمية صناعية، يوم دراسي حول التحليل الموقع للمناطق الصناعية في الجزائر - دراسة حالة المنطقة برج بوغريج، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوغريج. 17-18 ماي 2010، ص 18.
47. محمد براق، عبد الحميد فيجل، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد بين الواقع والمستقبل - إشارة إلى تجربة الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، يومي 02 - 03 نوفمبر 2016.
48. محمد يعقوبي، ناصف محمد، الطاقات المتجددة كدعم إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة 22 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 02 - 03 نوفمبر 2013.
49. مروان حديد، رشيد امزور، اثر اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة على إيرادات الميزانية العامة للجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 24-25 أبريل 2018.
50. مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في

- أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015.
51. هواري أحلام، سدي علي، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأورو متوسطية، الملتقى الدولي الثاني حول: ما بعد البترول - التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي: 24-25 أبريل 2018.
52. والي نادية، بوبكر مصطفى، الطاقة المتجددة كاستراتيجية بديلة للنفط، ملتقى وطني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة-، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي: 10 و 11 أكتوبر 2017.
53. وفاء شماني، سمية لوكريز، تحقيق التنمية المستدامة بين إحلال الطاقات المتجددة والدور المأمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، يومي 7-8 مارس 2015.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب :

1. Abdelkader Sid-Ahmed , **un projet pour l'Algérie**, éditions Publisud, Algérie, 1995
2. Ahmed Henni, **Economie de l'Algérie indépendante**, ENAG, Algérie, 1991.
3. Ahmed ben Bitour, **conférence sur le financement de l'économie Algérienne**, CUSTOMS and fiscal Maghreb institut , 1993.
4. B.N.Ghose, **Contemporary Issues in Development Economics** ; Routledge studies in Development Economics, Routledge, London, New York, 2001, p 4 .
5. Banque Africaine De Development, **programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique**, pacie, 2016, p 06.
6. banque d'Algérie, **Tendances monétaires et financières**, Algérie, au 4 trimestre, 2015.
7. Benissad hocine, **La Réforme Economique en Algérie**, 2 éme ed , O P U , Algérie, 1991.
8. Bertrand Blancheton **Maxi Fiches De Sciences économiques**, 3ème édition, Collection Maxi fiches, Dunod France, 2016, p 218 .
9. Diana Conyers, **Rural Regional: Toward an Operational Theory**, Centre for Development Studies, University College of Swansea, Singleton Park, Swansea, Wales, United kingdom. 1985.
10. Dudley Seers, **The New Meaning Of Development**, International Development Review, 1977.
11. Emily .Sinnott, John.Nash, Augusto DE LA TORRE, **Naturel Resources in Latin American and the Caribbean : Boyounds Booms and Busts?**, The World Bank, Washington, 2010.
12. Fred Nickols, **Strategy Definitions & Meanings**, 2016.
13. Henri Paris, **Stratégie soviétique et chute du Pacte de Varsovie**, la clé de l'avenir, Publications de la Sorbonne, 1995.
14. Mouhoubi Salah, **l'Algérie à l'épreuve des reformes économiques**, OPU, Algérie, 1998.
15. John Classon, **An Introduction to Regional Palnning: concepts, theory, practice**, Hutchinson, London, 1983.
16. Johnes.B, **Encyclopedia of International Political Economy**, Routledge.2001.
17. Keith Griffin, **stratégies de développement**, éd : Economica, Paris, 1989.
18. Le- Yin Z HANG, **Workshop On Economic Diversification**, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran.18-19 October 2003.
19. M. L.Jhingan, **The Economics of Development And Planning**, Vrinda Publications (P) Ltd, 32nd Revised and Enlarged Edition, 1999.
20. M.L. Jhingan, **The Economics of Development and Planning**, Vrinda Publications, Revised and Enlarged Edition, 2005.
21. Matouk BELATTAF, **économie du développement**, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010 .
22. Khelaf Boudries, **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au Sud Algérien, revue des énergies renouvelables**, CDER, numéro spéciale, décembre 2003.
23. Matouk BELATTAF, **économie du développement**, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010 .
24. Mohammed Hussain Suliman Abu Salih, **Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison**, Khartoum, Currency Printing Press, 2002.
25. Mohammed Hussain Suliman Abu Salih, **Strategic Planning for the Sudanese Economy: The missing Dimenison**, Khartoum, Currency Printing Press, 2012.
26. Mohammed Hussein Suliman Abu Salih, **National Strategic Planning**, First English Edition, National Library Cataloging, Khartoum Currency Printing Press, Sudan , 2012.
27. samson kwalingana, **the short Run and long trade balance response tochange rate changes in malaxwi** , jornal of development and agricultural economics, vol 48, usa, 2012
28. Ndjambou Paterne, **Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies**,

modalités, conditions et perspectives. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi, 2013.

ب- المقالات :

1. Mario Cimoli, Giovanni Dosi, Richard Nelson, and Joseph E. Stiglitz, **Institutions and Policies Shaping Industrial Development: An Introductory Note**, 10/06/2009.
2. GIZ and UNIDO, **Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "Diversification- omestic and Export Dimensions"**, on website: <http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/> 24-25, 2015.
3. FEDERAL RESERVE BULLETIN, **The Herfindahl-Hirschman Index**, VOLUME 79, NUMBER 3, MARCH 1993.

ج- الملتقيات :

1. Neila. NEDJADI, Khaled. KHEBBACHE, **La problématique du développement durable à travers l'agenda 21: Concepts, priorités et perspectives**, Une conférence scientifique internationale sur le développement durable. L'efficacité et la facilité d'utilisation, Jours: de 7 à 8 Avril, 2008, Université Setif .

ج- التقارير :

1. European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 21/06/2016, p 03.
2. European Commission, Directorate-General for Trade, **European Union Trade in goods with Algeria**, 16/04/2018, p 03.
3. European Commission, **European Neighbourhood Policy And Enlargement Negotiations: Algeria**, Available
4. Le rapport du ministère des participations et de la promotion des investissements, **la stratégie de relance et développement industriels**, Algérie, 2007.
5. World Travel & Tourism council, **THE AUTHORITY ON WORLD TRAVEL & TOURISM**, Travel & Tourism: ECONOMIC IMPACT 2016 – WORLD, London, United Kingdom, 2016.
6. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, **LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)**, Algérie , Juillet 2016.
7. The nine work Areas of the Nairobi work program, **Economic Diversification**, UNFCCC. 1999.
8. République algérienne démocratique et populaire , Ministère des finances, Direction générale des douanes, **Accord d'association conclu entre Algérie et l'union européenne**.
9. MRE, **Situation en matière de mobilisation de la ressource superficielle. Algérie** , MRE, Février 2012.
10. ministère de l'industrie, **Le programme national des nouvelles zones industrielles-** De la petite et moyenne entreprise et de la promotion l'inversement, avril 2012.
11. European Union , **Policy, Countries and regions , Algeria, Association Agreement**, Posted on 30/11/2018.

3 - موقع ويب ووثائق إلكترونية:

1. <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>
2. <http://en.envirocitiesmag.com/>
3. <http://www.andi.dz>
4. <http://www.arab-api.org/ar/>
5. <http://www.bna.dz/index.php/fr/>
6. <http://www.premier-ministre.gov.dz>
7. <http://www.strategy.sd/strplanning.html>
8. <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298>.
9. <https://aawsat.com/home/article>
10. <https://www.arab-ency.com/ar>
11. <https://www.uneca.org/>
12. www.unep.org
13. https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?toc_id=127637&filepath=/files/docs/publications/FRB/1990s/frb_03_1993.pdf&start_page=25

14. https://books.google.dz/books?id=b7889izuiKAC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summari_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
15. <http://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/257803-1284336216058/FlagshipReport.pdf>
16. http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf.
17. : <http://www.equip-project.org/tool-4->
18. <http://www.algex.dz/index.php/ar/>
19. <http://www.ons.dz/>
20. <http://carnegie-mec.org/2014/12/31/ar-pub-57674>
21. http://www.aleqt.com/2017/10/04/article_1262231.html
22. <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises>
23. <http://www.marefa.org/index.php>
24. <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions>
25. <https://www.afdb.org/en/news-and-events/afdb-approves-eur900-million-for-algerias-industrial-and-energy-support-programme-16309/>.
26. <http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2016>.
27. http://www.fao.org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en.pdf
28. <https://pdfs.semanticscholar.org/faee/c20e6ecaba966bdf32d2bb5ed2a30bf0267b.pdf>

الملاحق

الملحق رقم (01)

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

N° 47.59...IMFI... 17 OCT. 2016
MINISTÈRE DES FINANCES

Monsieur **Akinwumi ADESINA**
Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement
Immeuble du Centre de Commerce International d'Abidjan CCIA
Avenue Jean-Paul II 01 BP 1387
Abidjan 01, Côte d'Ivoire

Lettre de politique de développement

Programme d'appui budgétaire à la Compétitivité Industrielle et Énergétique PACIE Algérie

Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement

I. Contexte pays :

L'économie algérienne a connu un rétablissement des indicateurs macroéconomiques et financiers en 1998 suite à l'application du Programme d'Ajustement Structurel (PAS 1995-1998).

Suite à la stabilisation macroéconomique et financière à la fin de la décennie 1990, les pouvoirs publics ont engagé des programmes d'investissement publics à partir de 2001 (le Programme de soutien à la Reliance Economique 2001-2004, le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance 2005-2009 et le Programme de Consolidation de la Croissance Economique 2010-2014).

Dans ce contexte d'engagement de programmes d'investissement, la croissance économique a connu une progression moyenne annuelle de 3,8% globalement et de 6,2% hors hydrocarbures sur la période 2000-2014.

La politique socioéconomique menée durant cette période a permis :

- La relance de la croissance économique par la dépense publique ;
- La réalisation d'importants programmes infrastructurels ;
- La sécurisation de la dépense publique ;
- La reconstitution des réserves de change ;
- La mise en œuvre de dispositifs d'emploi et d'investissement ;
- La stabilisation du chômage et de l'inflation.

A partir de 2015, un plan quinquennal (2015-2019) a été lancé. Ce plan de développement s'inscrit dans la poursuite des programmes visant l'encouragement de l'investissement, la promotion de l'emploi et l'amélioration du cadre de vie de la population.

Depuis le second semestre de l'année 2014, les ressources budgétaires, suite à la chute drastique des prix des hydrocarbures, enregistrent un recul important qui a rendu les équilibres budgétaires, à moyen terme insoutenables. À cet effet, le gouvernement a initié, en 2015, un ensemble d'actions visant l'optimisation des ressources financières et la rationalisation des dépenses, lesquelles actions se sont poursuivies en 2016 à travers la mise en œuvre de mesures budgétaires et fiscales.

Source : Banque Africaine De Développement, programme d'appui budgétaire à la compétitivité industrielle et énergétique, pacie, 2016, p 06.

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTÈRE DES FINANCES

Direction Générale de la Prévision
et des Politiques

N° 421 M.F/D.G.P.P/2016.



وزارة المالية

المديرية العامة
للتقدير والسياسات

Alger, le 17 Octobre 2016.

MONSIEUR BOUBAKAR SIDIKI TRAORE
REPRESENTANT RESIDENT DE LA BANQUE AFRICAINE DE
DEVELOPPEMENT A ALGER

Achille
Pour achuis
cc: Ezzouine
17/10
2016

Objet/ Demande d'Appui budgétaire.

PJ/ Une (01) Lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE).

Additionnellement à notre envoi du 08 août 2016, j'ai l'honneur de vous faire parvenir, ci-joint, la lettre de politique de développement relative au programme d'appui à la compétitivité industrielle et énergétique (PACIE) dument signée par Monsieur le Ministre des Finances, en vue de sa transmission à Monsieur le Président du Groupe de la Banque Africaine de Développement.

Je vous prie de croire, Monsieur le Représentant Résident, en l'expression de ma parfaite considération.



المدير العام للتقدير والسياسات
إمضاء: سيدي محمد فرحان

المصدر : بوجعة بلال، وافي ناظم، واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي الثالث

عشر حول: إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي

06-05 نوفمبر 2017، ص 14.

الملحق رقم (03)

11	19 جمادى الثانية عام 1439 هـ 7 مارس سنة 2018 م
<p>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 15</p> <p>- تضمن متابعة إنجاز التدابير والأعمال الواردة في البرنامج المرفق.</p> <p>- تضمن رصد النتائج في مجال إعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.</p> <p>المادة 5 : يتم إعلام اللجنة، في أداء مهامها المحددة أعلاه كل ثلاثة (3) أشهر من طرف وزير المالية، بالأعمال والتدابير المحققة والمتعلقة بإنجاز البرنامج المرفق.</p> <p>المادة 6 : ترسل اللجنة إلى محافظ بنك الجزائر، كشفاً فصلياً يبين ما يأتي:</p> <p>- مدى تنفيذ التدابير والإصلاحات المحققة لإنجاز البرنامج المرفق.</p> <p>- وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والتوازنات الخارجية.</p> <p>- مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المخولة.</p> <p>المادة 7 : يرفع إلى رئيس الجمهورية تقرير، في كل سداسي من قبل محافظ بنك الجزائر، عن إنجاز الالتزامات المالية والنقدية، والأعمال والتدابير كما هو منصوص عليها في البرنامج، وكذا أثرها.</p> <p>المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.</p> <p>حرر بالجزائر في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018.</p> <p style="text-align: center;">أحمد أويحيى</p> <p style="text-align: center;">الملحق</p> <p>أولاً - بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة</p> <p>1 - تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية لسدولة وعصرنة مسجوع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال :</p> <p>(أ) استكمال وإصدار، خلال سنة 2018، مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.</p> <p>(ب) اعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية.</p> <p>(ج) الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 إطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل 2019 - 2021.</p> <p>(د) وضع نظام مندمج لتسيير الميزانية يسمح بترشيح مسارات الميزانية والتعجيل بمعالجة النشاطات المرتبطة بالإنفاق.</p>	<p>مرسوم تنفيذي رقم 86-18 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.</p> <p>إن الوزير الأول،</p> <p>- بناء على تقرير وزير المالية،</p> <p>- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143 (الفقرة 2) منه،</p> <p>- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 45 مكرر منه،</p> <p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-242 المؤرخ في 23 نوي القعدة عام 1438 الموافق 15 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين الوزير الأول،</p> <p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 25 نوي القعدة عام 1438 الموافق 17 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،</p> <p>يرسم ما يأتي :</p> <p>المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية والميزانية، الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات، ابتداءً من أول يناير سنة 2018.</p> <p>المادة 2 : يكلف بنك الجزائر، بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة، طبقاً للمادة الأولى أعلاه، بضمان متابعة وتقييم تنفيذ التدابير والأعمال المنصوص عليها في البرنامج الملحق بهذا المرسوم.</p> <p>المادة 3 : يعتمد بنك الجزائر، في إطار المهمة المسندة إليه بموجب المادة 2 أعلاه، على لجنة تتكون من ممثليه وممثلي وزارة المالية.</p> <p>المادة 4 : تكلف هذه اللجنة بما يأتي :</p> <p>- تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك،</p>

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 01، المرسوم التنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي تطبيقاً لأحكام المادة 45 مكرر الأمر رقم 03-

11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، 07 مارس 2018 ص 11.

الملحق رقم (04)

28 رمضان عام 1439 هـ 13 يوليوس سنة 2018 م		الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / العدد 35، الجزائر، 31 جانفي 2018		28
إعلانات وبلانات				
بنك الجزائر				
الرسالة الشهرية في 30 أبريل سنة 2018				
المبالغ (لوج)				
الأصول :				
1.143.112.486,06	- الذهب		
952.261.338.094,59	- أموال بالعملة الصعبة		
148.284.049.639,65	- حقوق السحب الخاصة		
442.323.609,89	- الاتفاقات الدولية للدفع		
9.653.876.711.303,76	- المساهمات وتوظيفات الأموال		
356.141.134.299,60	- الاكتتاب في الهيئات المالية المتعددة الأطراف والجهوية		
0,00	- الديون المترتبة على الدولة (القانون رقم 62-156 المؤرخ في 31/12/1962)		
0,00	- الديون المترتبة على الخزينة العمومية (المادة 172 من قانون المالية لسنة 1993 والمادة 46 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/8/2003)		
0,00	- الحساب الجاري المدين على الخزينة العمومية (المادة 46 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/8/2003)		
3.885.000.000.000,00	- السندات المالية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة :		
300.000.000.000,00	* بموجب المادة 53 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/8/2003		
3.585.000.000.000,00	* بموجب المادة 45 مكرر من نفس الأمر		
1.688.418.552,00	- حسابات الصكوك البريدية		
0,00	- السندات المعاد خصمها :		
0,00	* العمومية		
0,00	* الخاصة		
0,00	- الأمانات (**):		
0,00	* العمومية		
0,00	* الخاصة		
0,00	- تسبيقات واعتمادات في الحسابات الجارية		
0,00	- حسابات للتحويل		
8.189.696.741,40	- أصول ثابتة صافية		
69.549.756.331,63	- بنود أخرى للأصول		
15.076.576.541.058,58		المجموع		
المستثم :				
4.874.205.431.457,17	- الأوراق والقطع النقدية المتداولة		
293.250.962.232,69	- الالتزامات الخارجية		
1.592.807.458,36	- الاتفاقات الدولية للدفع		
198.722.579.219,55	- مقابل التخصيصات لحقوق السحب الخاصة		
1.067.576.026.646,32	- الحساب الجاري الدائن للخزينة العمومية		
1.179.226.727.363,57	- حسابات البنوك والمؤسسات المالية		
300.000.000.000,00	- استعادة السيولة (*)		
500.000.000.000,00	- الرأسمال		
485.996.281.432,80	- الاحتياطات		
1.500.000.000.000,00	- مؤونات		
4.676.005.725.248,12	- بنود أخرى للخصوم		
15.076.576.541.058,58		المجموع		
(*) يحتوي تسهيلات الونائع				
(**) يحتوي عمليات السوق المفتوحة				

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 جانفي 2018، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر، 13 جوان 2018 ص 28.